

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾

صدق الله العظيم

دراسات في نظرية

النحو العربي

وتطبيقاتها

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(١٩٩٨/٥/٧٥٧)
رقـــم التصنيـــــف : ٤١٥
المؤلف ومن هو في حكمه : صاحب ابو جناح
عنـــــوان المصنـــف : دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها
رؤوس الموضوعـــات : ١- اللغة العربية
٢- النحو
بيانــــات النشـــــر : عمان / دار الفكر
× تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الاولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م



دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

سوق البتراء «الحجيري» - هاتف ٤٦٢١٩٣٨ - فاكس ٤٦٥٤٧٦١
ص.ب ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

DAR AL - FIKR
Printing - Puplishing - Distributing
Husseini Mosque
Tel. 4621938 - Fax. 4654761
P.O.Box: 183520 Amman 11118 Jordan

دراسات في نظرية

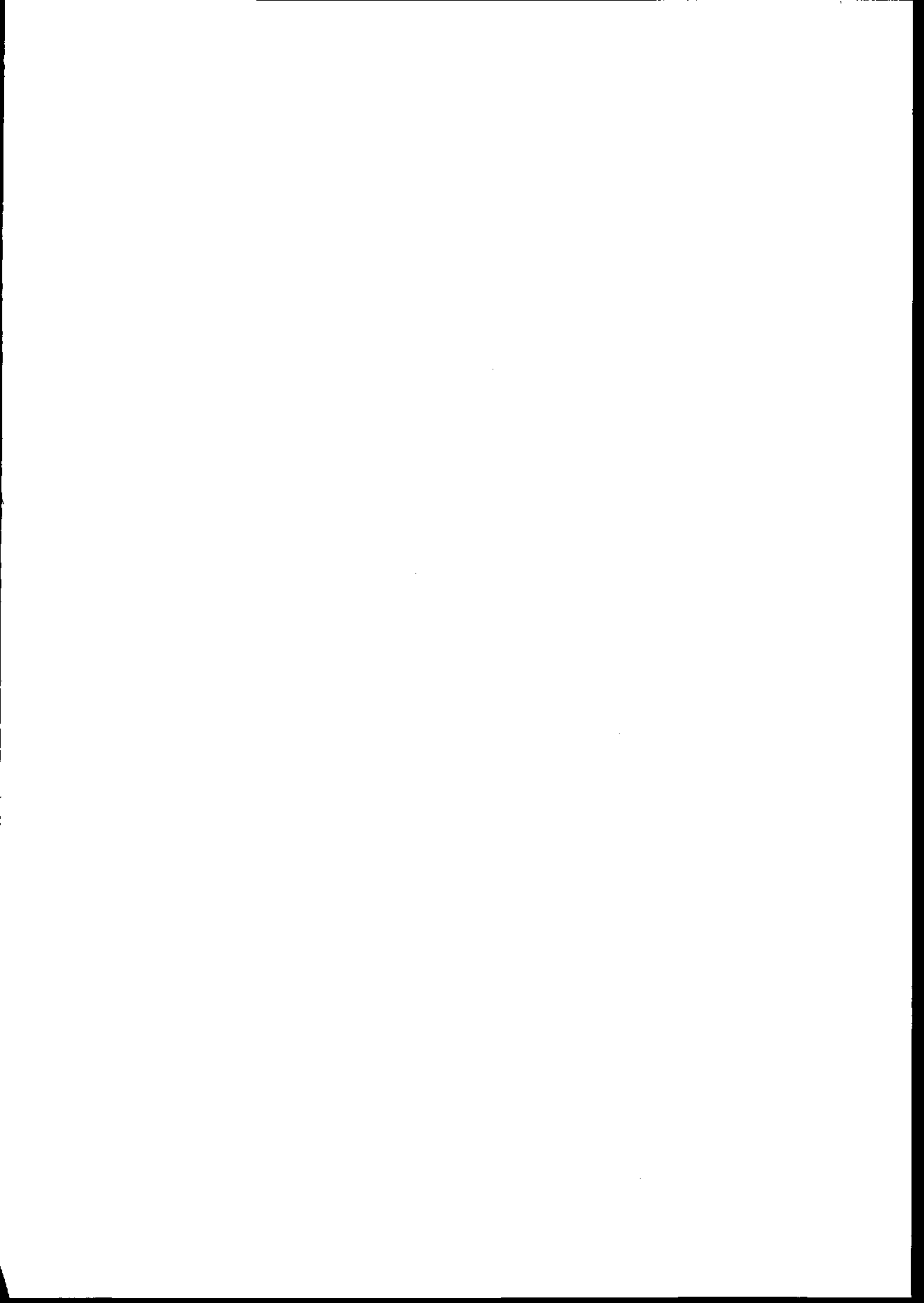
النحو العربي

وتطبيقاتها

الدكتور صاحب أبو جناح

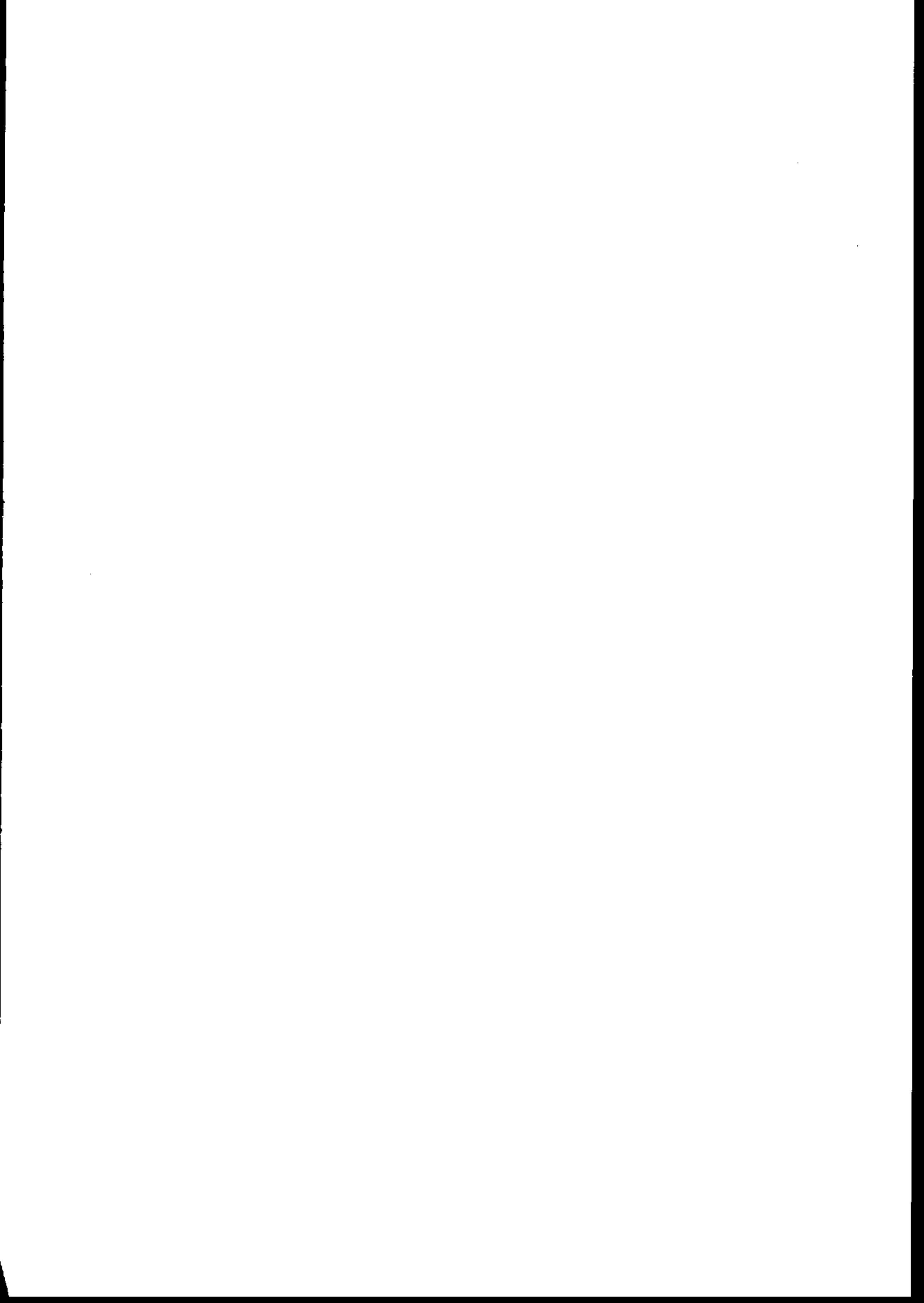
كلية الآداب - جامعة مؤتة

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

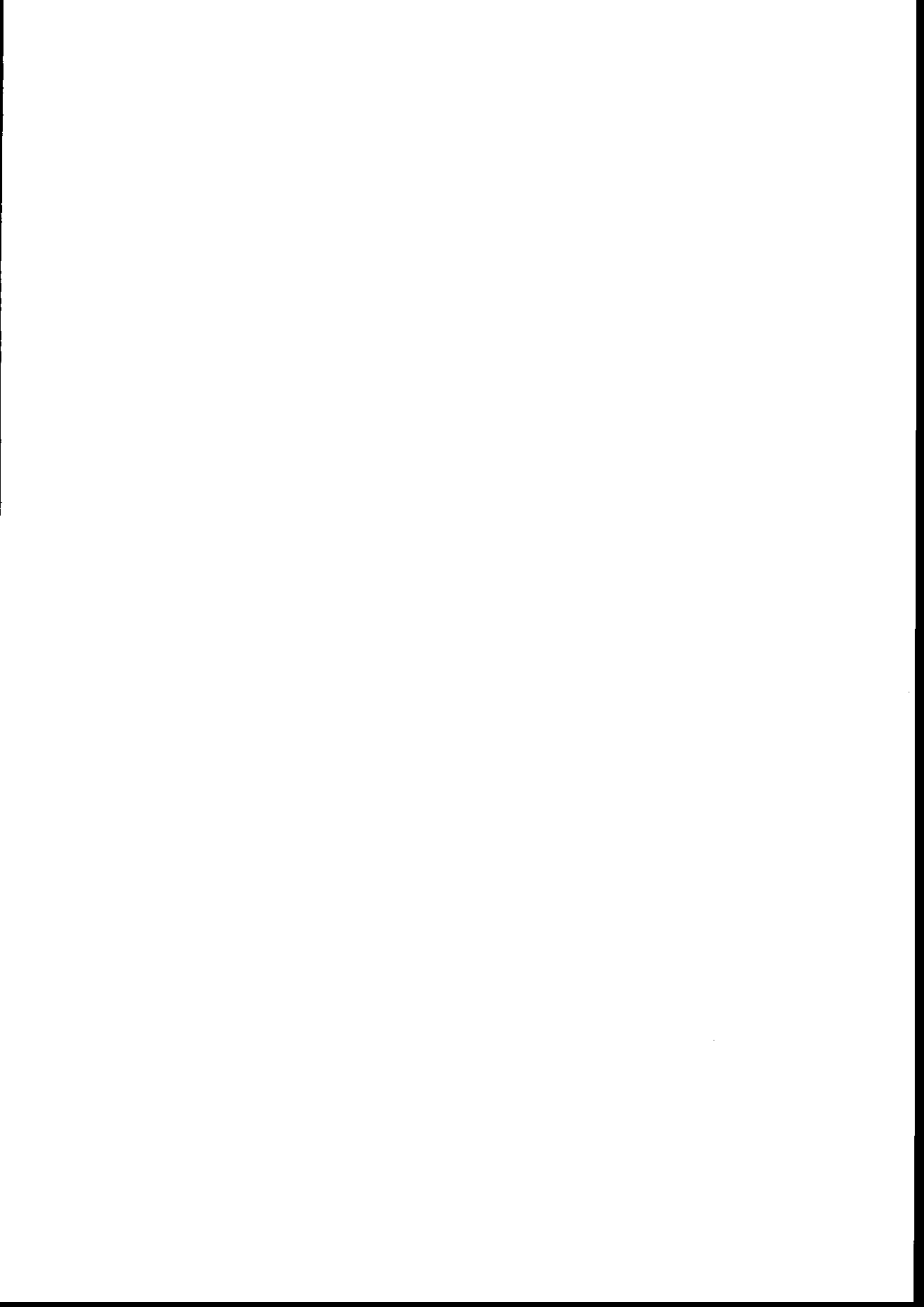


إهداء

إلى أحبّائي الذين يتجرّعون، صابرين محتسبين، مرارة فراق
لئيم، إلى أمّ سفانة وسفانة وأُسامة وجمانة
أُهدي هٰذه الجهود التي كانوا حريصين على
رعايتها والتطلّع إليها.



القسم الأول
دراسات نحوية



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بين يديك -صديقي القارىء- بحوث نحوية لغوية كتبت متفرقة على مدى يقرب من ربع قرن من الاشتغال في العمل الجامعي، وقدّم عدد منها في مؤتمرات علمية جامعية وعدد آخر في ندوات علمية متخصّصة، ونشر معظمها في مجلاّت علمية جامعية وجملة منها في مجلاّت تراثية أو ثقافية متخصّصة.

وقد أتيح لهٰذه البحوث أن تعرض -في مناسبات مختلفة ولدواع عدّة- على نفر من أصحاب التخصّص والخبرة، فكان لي من ملاحظاتهم ما أعانني على تدارك ما فيها من هفوات ومآخذ.

كما كانت فرص التحاور بها ومدارستها مع مجموعات من طلبتي في الدراسات العليا ببغداد ومؤتة سبيلاً للاطمئنان على سلامتها وجدواها لدارسي العربية والباحثين فيها.

واذا كان بعض هٰذه البحوث قد جاوز دائرة الدراسات النحوية الصرف إلى دائرة الدراسات الأسلوبية النظرية فإنَّ مسوّغ ذٰلك أَنَّ الدرس النحوي، في جوهره، إنّما يسعى إلى دراسة التراكيب اللغوية وتحليل مكوّناتها وبيان وجوه دلالتها وفحواها، وهٰذا هو بعينه جوهر الدراسات الأسلوبية وهدفها.

وهو ما كنا نلمس شطراً وافراً منه قد تحقّق في دراسات الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه النابه سيبويه، من خلال تحليلهما لأساليب الكلام العربي في صوره النثرية والشعرية التي حفل بها كتاب سيبويه، الوثيقة النحوية الأولى في تاريخ اللغة العربية.

لقد تناولت هٰذه البحوث في محاورها جملة من جوانب نظرية النحو العربي وأصوله. فبعضها شغل بقضايا القياس النحوي، وبعضها شغل بقضايا الاحتجاج النحوي، وآخر بقضايا التأويل ومعالجة التعارض بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب ونحوها من محاولات توجيه الإعراب على غير ما كان يراه جمهور البصريين.

واتسع بعضها ليشمل الجهود التي بذلها بعض الأئمة والأعلام -قدامى ومعاصرين- في النظر في حقائق اللغة وظواهرها وقضاياها، وفي دراسة الأسس اللغوية لبنية الأساليب العربية. ومن هؤلاء ابن جنّي وأبو العلاء المعرّي ومهدي المخزومي ومحمد بهجة الأثري.

وأَخيراً أَدع هٰذه البحوث المتواضعة تقدّم نفسها للقارىء الكريم، فإن وجد فيها غناء وزاداً نافعاً فهٰذه غايتي ومبعث سروري، وإن لم يجد فيها من ذٰلك شيئاً فأملي أن يوسع لي في العذر؛ لأنني حاولت أن أجتهد، وهٰذا ما انتهى إليه جهدي.

ولا بدّ لي أن أسجّل هنا كلمة تقدير وامتنان لأخي الوفي، الأستاذ الدكتور عبد الجليل حسن عبد المهدي، فقد كان سعيه المخلص سبيلاً لنشر هٰذه الدراسات، وأشكر السيد محمود جبر مدير دار الفكر على جهوده الكريمة في نشرها.

الباحث

مؤتة ـ في 1998/2/17م

خواطر وأفكار حول نشأة النحو العربي ودواعي وضعه

قضية نشأة النحو العربي ودواعي وضعه من القضايا التي اختلفت فيها الآراء، وتعددت الأخبار، وكثر الجدل، ولم يقل أحد بعد كلمة الفصل فيها.

ولعلَّ الحلقة المفقودة بين البدايات الأولى لظهور النحو، ومرحلة نضجه واستوائه على الصورة التي تمثلت في كتاب سيبويه، هي السبب في هٰذا الاضطراب الذي وقع فيه مؤرخو النحو ورواة الاخبار، وما زال يعاني منه الباحثون المعاصرون. ولعل مراجعة هٰذه الروايات المتعددة ومحاولة تحليلها ودراستها تشكل إسهاماً يسيراً في هٰذه السبيل قد ينتهي بنا الى بعض النتائج التي تساعد على إزالة قدر من الغموض والاضطراب الذي يلف القضية بجملتها.

فممّا يروى في هٰذا الصدد أَنَّ رجلاً فارسياً، اسمه سعد، كان قد قدم البصرة مع أهله، فمرَّ ذات يوم بأبي الأسود الدؤلي وهو يقود فرسه، فقال أبو الأسود متعجباً: مالك يا سعد، ألا تركب؟! فقال سعد: فرسي ضالع. فضحك به من حضره، اذ كان عليه ان يقول: ظالع، من الظلع[1].

قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه، وصاروا لنا اخوة، فلو علّمناهم الكلام. فوضع باب الفاعل والمفعول، لم يزد عليه. فزاد في ذٰلك الكتاب رجل من بني ليث -نصر بن عاصم- أبواباً. ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه فأقصر عنه، فلمّا كان عيسى بن عمر قال: أرى أن أضع الكتاب على الأكثر وأسمي الأُخرى لغات.

(١) الظلع: العرج.

☆ نشر هٰذا البحث في مجلة (صوت الجامعة) في البصرة العدد ١٢ لسنة ١٩٧٧.

فهو أول من بلغ غايته في كتاب النحو[١].

ولا بدَّ لنا قبل الخوض في مناقشة فحوى هٰذه الحكاية أو الرواية أن نضع في مقابلها الرواية التالية: -

عن عاصم بن أبي النجود أن أبا الأسود الدؤلي جاء الى زياد بالبصرة فقال: إني أرى العرب قد خالطت هٰذه الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يقيمون به كلامهم؟ قال: لا.

فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفّي أبانا وترك بنون، فقال زياد: توفّي أبانا وترك بنون!؟ ادع لي أبا الأسود. فقال: ضع للناس الذي كنت نهيتك عنه أن تضع لهم[٢].

لعل أول ما يلفت النظر في هاتين الروايتين هو تعارض الدافع الذي دفع أبا الاسود إلى التفكير في المشكلة اللغوية التي واجهها عند معاصريه. ففي حين كان ظهور اللحن على لسان سعد الفارسي، في الرواية الأولى، سبباً في إثارة المشكلة أمام أبي الأسود جعله يفكر في إيجاد وسيلة يعلّم بها هؤلاء الموالي لغة الدين الجديد، يبدو ظهور اللحن على ألسنة العرب أنفسهم، في الرواية الثانية، بسبب مخالطتهم الأعاجم، سبباً لتفكير أبي الأسود في وضع كلام يقيمون به كلامهم.

ولسنا حريصين -في هٰذه المرحلة المبكرة من البحث- على ترجيح أحد الدافعين، لأنَّ بقية الروايات الواردة في نشأة النحو وسبب وضعه لا تخلو من تفسيرات تختلف عمّا وجدناه الان.

---

(١) طبقات الزبيدي، القاهرة ١٩٥٤ ص١٤.

(٢) الزبيدي ١٤.

فالذي يهمنا الآن أن نتساءل عن مدى الصلة التي تربط قضية الخلط بين الضاد والظاء، التي تورط فيها سعد الفارسي، وهي قضية لغوية صرف، بقضية الفاعل والمفعول، وهي قضية إعرابية، تدخل في صميم الموضوعات النحوية.

ألم يكن الأجدى لسعد ولسواه ممن جاء على لسانه: هٰذه عصاتي[١]، أن يضع لهم أبو الأسود -وهو الخبير باللغة- رسالة في الضاد والظاء، وفي المؤنث، على غرار ما وضعه المتأخرون من اللغويين في هٰذا الموضوع، بدلا من أن يضع لهم كلاماً في الفاعل والمفعول؟ وما الذي يجعل أبا الأسود يبدأ بالفاعل والمفعول ولم يبدأ بسواهما من موضوعات النحو؟

أليست كتب النحويين المتأخرين التي اعتادت أن تبدأ بالمرفوعات ثم المنصوبات، هي التي أوحت لواضعي الخبر بأَنَّ أبا الأسود بدأ بباب الفاعل ثم المفعول حين شرع في التفكير في وضع النحو؟

المعروف لدى دارسي النحو أن النحويين يرون أن الضمة هي أقوى الحركات وأثقلها، ولهٰذا اختص بها المسند اليه في الجملة، لأنه لا يتكرّر ولا يتعدّد، في حين يتعدّد المفعول في الجملة الواحدة ويتنوّع، فأعطي الفتحة لأنّها الحركة الخفيفة المستحبّة على ألسن العرب، فلا ضير من تكرارها، ولأَنَّ المسند اليه عندهم هو عماد الجملة ولا يمكن أن تقوم في اللغة العربية جملة مفيدة بدونه، جعلوه في أول مباحثهم في كتب النحو، ولا نظنّ أبا الأسود كان يفكر على هٰذا النحو حين واجهته قضية شيوع اللحن على ألسنة معاصريه من العرب أو من المستعربين، ممن كانوا يرغبون في تعلم العربية وتلاوة المصحف وأداء الفرائض.

---

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، القاهرة ١٩٥٤ ص٨.

ومن المتصور أن هٰذه الكثرة من الموالي من سكنة البصرة ممّن كانوا يسكنونها قبل تمصيرها، أو نزحوا إليها بعد تمصيرها ظلّوا يتكلّمون بلغاتهم الأصليّة على مدى أجيال، وحين يتكلّفون النطق بالعربية على غرار ما نجده اليوم عند الأقليّات التي تقطن في البلاد العربية، لا بدّ من أن تكون اللكنة طاغية على كلامهم، ولا تثير استغراباً كبيراً عند معاصريهم، بحيث تدفع واحداً مثل أبي الاسود كان يحترف الإقراء وتعليم العربية، إلى أن يضع لهم كلاماً في الفاعل والمفعول ليصحّحوا به نطقهم.

المتوقع أمام ظاهرة شيوع اللحن أن يضع أبو الأسود صحيفة أو رسالة فيما تلحن فيه العامّة، يجمع فيها ما يشيع من الأخطاء ووجه الصواب فيه، على غرار ما فعله بعض اللغويين المتأخرين ممن كتبوا في هٰذا الموضوع، وهو أمر يتفق مع المرحلة المبكرة التي عاشها أبو الأسود، وطبيعة التفكير الذي كان يسود العصر. فهو، كما نعلم، عصر لا يزال بعيداً عن أساليب التفكير المنطقي، وما يستدعيه من تقسيمات وتعليلات للظواهر اللغوية، واحتجاج للمذاهب المتباينة، وولع بالحدود والتعريفات للأبواب النحوية المختلفة.

عصر لا يزال الدرس اللغوي فيه قائماً على رواية الشعر وتفسير غريبه و معانيه، الى جانب إقراء كتاب الله كما رواه السلف بقراءاته المعروفة المتواترة.

ولعل هٰذا هو ما كان يعنيه أصحاب الطبقات والمؤرخون حين يصفون أبا الأسود بأنّه أعلم الناس بكلام العرب، وأنّه كان يجيب في كل اللغة[١] وأنّه أول من تكلّف من أهل البصرة تصحيح الكلام وإعرابه على ما جاء عن العرب[٢].

(١) المصدر السابق ص٩.

(٢) مخطوط نفيس عن مراتب النحويين لأبي حامد أحمد بن محمد الترمذي نشره وحققه د. هاشم الطعان في مجلة المورد البغدادية مجلد٣ عدد٢، ١٩٧٤ ص١٣٧.

ويروون في ذٰلك قصة مفادها أنَّ غلاماً كان يطيف بأَبي الأَسود يتعلّم منه النحو (كذا ولعلّها محرَّفة عن «العربية» التي كان يعلّمها أبو الأَسود) فقال له يوماً: ما فعل أبوك يا بُني؟ قال: أخذته حُمّى، فضختته فضخاً، وطبختته طبخاً، وفتختته فتخاً فتركته فرخاً. قال: فما فعلت امرأة أبيك التي كانت تشاره وتجاره وتزارّه وتهارّه وتمارّه؟ قال: خيراً، طلَّقها وتزوج غيرها، فحظيت ورضيت وبظيت. قال: ما بظيت يا ابن أخي؟ قال: حرف من العربية لم يبلغك. قال: لا خير لك فيما لم يبلغني منها[1].

فهٰذه الرواية التي يتردد الانسان في قبولها على الصورة التي وردت بها، لما فيها من أثر الصنعة والتكلّف، تدلّ دلالة واضحة على ما كان يعرف عن أبي الأَسود من إحاطة بالعربية غريبها وفصحيها، وأنَّ الناس كانوا يقصدونه ليتعلموا عنه هٰذه اللغة ممثلة في أشعار العرب وأيامهم وأخبارهم، إلى جانب ما كانوا يقرأون من كتاب الله ويسمعون من أحاديث الرسول، ولعل ذٰلك هو الذي جعل زياداً أو غيره من المسؤولين يفكر في انتداب أبي الأَسود لمهمة وضع شيء يقيم به الناس ألسنتهم ويعصمهم من اللحن في كلامهم أو في كلام الله.

وبما أن مدار هٰذا البحث محوران، أولهما: سبب وضع النحو والثاني: الواضع الأول له، لا بد لنا أن نعرض بإيجاز للروايات الواردة في ذٰلك لنرجح ما يحمل أسباب الترجيح.

ولعل أقدم ما بين أيدينا من ذٰلك رواية أبي حامد الترمذي الذي عاصر جيل الخليل بن أحمد والأَصمعي والكسائي وغيرهم. وتنص روايته على أنّ أبا الأَسود قال يوماً وقد اشتدّ الحرّ، ما أشدُّ الحرّ؟

(١) مراتب النحويين ٩.

الذي يعنينا أَنَّ شيوع ظاهرة اللحن على أَلسنة الناس منذ زمن الإمام علي جعلته يكلّف أبا الأسود الدؤلي ويوحي إليه بعمل شيء يعصم ألسنتهم ويقيهم من الوقوع في اللحن. وأنّ هٰذه البداية البسيطة التي ابتدأها أبو الأَسود -ممثّلة في رسم علامات الإعراب- ظلّت محدودة الأثر مقتصرة على أبي الأَسود ومن كان يأخذ عنه، وأنّ معاصري أبي الأسود كانوا يعرفون شيئاً عن محاولته هٰذه مما جعل زياد بن أبيه يفكر به وينتدبه لعمل شيء حين وجد طغيان اللحن يهدّد فصاحة بنيه الذين كان يؤهّلهم لتقلّد مراكز الحكم في الدولة الأُمويّة.

يقول أبو الطيبّ اللغوي في سبب وضع أبي الأسود للنحو: ويقال بل كان وضعه ليتعلّمه بنو زياد؛ لأنّهم كانوا يلحنون، فكلّمه زياد في ذٰلك[1].

ويروي ابن عساكر أنّ معاوية أحضر عبيد الله بن زياد، فلمّا كلّمه وجده لحّاناً فردَّه وكتب إلى زياد كتاباً يلومه في ابنه، فأرسل زياد خلف أبي الأسود وقال: إنَّ هٰذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو صنعت شيئا يصلح به الناس كلامهم ويعربون كتاب الله. فكره أبو الأَسود إجابة زياد وامتنع، فدسَّ إليه رجلاً يقعد في طريقه ويقرأ القرآن ويلحن، فلمّا مرّ أبو الأَسود وسمعه استعظم ذٰلك ورجع من فوره إلى زياد وقال له: قد أجبتك الى ما سألت[2].

ورواية ابن عساكر هٰذه تفتح لنا جملة من المغاليق التي ترتبط بنشأة النحو وسبب وضعه وكيفية ذٰلك. ولعلّنا نستطيع أن نخرج من هٰذه الرواية بعدة استنتاجات يمكننا أن نجملها فيما يأتي:

---

(١) مراتب النحويين ٩.

(٢) تهذيب تاريخ ابن عساكر ٧/ ١١٠، دمشق ١٣٥١هـ.

١-إن اللحن في المصحف لم يكن هو الدافع الحقيقي لوضع النحو كما هو شائع لدى كثير من الدارسين، بل هو مسألة افتعلها زياد ليستفزّ أبا الأسود فيصنع شيئاً كان متحرّزاً منه لينجو به أبناء زياد من اللحن الذي كان يهدّد ألسنتهم.

والمعروف أيضاً أنّ قراءة المصحف لا يتصدّى لها من لم يكن فصيحاً، فقد كانت القراءة وما تزال حتى يومنا هٰذا تؤخذ مشافهة عن القراء الذين ينقلونها بالسند الصحيح مرفوعة إلى النبيّ أو إلى أحد أصحابه وأنها لم تكن تؤخذ عن المصحف فقط، بل لا تحلّ القراءة من المصاحف وليس ممكناً أن يتصدّى للإقراء من لم يضبط قراءته أو يتلقّاها عن قرائه فضلا عن أن يلحن لحناً فاحشاً على غرار ما يروى من أنّ أحدهم قرأ: إنّ الله بريء من المشركين ورسولِه، بجرّ رسول.

٢-كانت عملية تنقية اللغة كما يسمّيها بعض المعاصرين[١] أو عملية وضع النحو كما اصطلح عليها القدماء وكثير من المعاصرين قد بدأت بوحي من المسؤولين العرب الذين كانوا يحرصون على سلامة لغتهم ويعنون بها عناية فائقة، وشعارهم في ذٰلك: اللحن هجنة الشريف.

وليس من قبيل المصادفة أن ترفع الروايات عامّة خبر الإيحاء بوضع ضوابط اللغة إلى الإمام علي أو إلى زياد بن أبيه أو إلى عمر بن الخطاب أيضاً[٢]. ويؤكد هٰذا ما ذكره الزبيدي في ترجمة أبي الأسود من أنه أسّس العربية ونهج سبلها ووضع قياسها، وذٰلك حين اضطرب كلام العرب وصار سراة الناس ووجوهم يلحنون[٣].

(١) العربية ليوهان فك -ترجمة عبد الحليم النجار- القاهرة ١٩٥١ ص٣١، ٣٢.

(٢) ابن عساكر ٧/ ١١٠.

(٣) طبقات الزبيدي ١٣ والعربية ليوهان فك ص٢٦ وما بعدها.

٣-كانت البداية في عمل أبي الأسود حين انتدبه زياد بن أبيه لهٰذه المهمة، أعني مهمة وضع «شيء يكون للناس إماماً ويعرف (لعلها يعرب) به كتاب الله»[١] أو «شيء يصلح به الناس كلامهم ويعربون كتاب الله»[٢] أَنْ بدأ بإعراب القرآن، أي رسم الشكل الذي عرف قديماً بنقط أبي الأسود. وطلب من زياد أن يأتيه بكاتب لَقِن يفهم عنه ما يقول، أو طلب منه ثلاثين رجلا اختار منهم عشرة، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار رجلا من عبد القيس أو من قريش فقال له: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتيّ أو فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أَتبعت شيئا من ذٰلك غنّة فاجعل النقطة نقطتين. ففعل.

يقول أبو الطيّب: فهٰذا نقط أبي الأسود. واختلف الناس إليه يتعلّمون العربية، وفرّع لهم ما كان أصّله، فأخذ ذٰلك عنه جماعة[٣].

ولا بدّ لنا من إعادة القول ثانية بأنَّ العربية التي اختلف الناس إلى أبي الأسود يتعلّمونها عنه لم تتجاوز إقراء القرآن ورسمه مضبوطاً بالشكل الذي ابتدعه وشرح أشعار العرب وتفسير غريبها وبعض ملاحظات تفسيرية للتفريق بين الأساليب المتشابهة مثل أسلوب الاستفهام وأسلوب التعجب وما يستتبع ذٰلك من حديث عن نصب المتعجَّب منه ورفع المستفهَم عنه، ممّا يشترط أن يكون مرتبطاً بالمصحف بالذات.

---

(١) فهرست ابن النديم ٩٥.

(٢) ابن عساكر ٧/ ١١٠.

(٣) مراتب النحويين ١٠.

وأن هٰذا الشكل الذي ابتدعه أبو الأسود ونفّذ به اقتراح الإمام علي، وما ترتّب عليه من ملحوظات لاحقة هو ما اصطلح عليه القدماء بنحو أبي الأسود. وهو أمر ليس كثيراً أو كبيراً على عصر أبي الأسود أو على آفاق تفكيره، وحدود عصره. وهو ما يميل إليه ويستظهره عدد من الباحثين المعاصرين(١).

٤-إنَّ مجمل هٰذه النتائج، التي قادنا إليها سياق البحث والروايات المتعدّدة فيه، لا تتناقض وما روي عن الخليل من أنَّ الإمام عليّاً سمع لحناً فقال لأبي الأسود: اجعل للناس حروفاً، وأشار إلى علامات الإعراب. وأنَّ أبا الأسود ظل ضنيناً بما عنده حتى اضطره زياد لأن يذيعه على الناس ويظهره لهم، ولعلّ إجماع القدماء على رفع بداية الأمر والإيحاء به إلى زمن الإمام علي ليس مسألة وهمية، كما أنها ليست ممّا يأباه العقل وينكره المنطق. فالإمام عليّ كان من كتّاب الوحي وحفظة المصحف، وليس كثيراً عليه أن يفكّر بإيجاد (حروف) أو علامات ترسم لبيان أحوال الإعراب التي تتعاقب على الأسماء، وأنّ هٰذا ليس نحواً بالمعنى الاصطلاحي الذي وجدناه عند الأجيال التالية لجيل الإمام وجيل أبي الأسود.

٥-إنَّ الرواية التي ينقلها أبو البركات الأنباري متصلة بأبي الأسود وتنصّ على أنَّ الإمام علياً ألقى إليه رقعة فيها: الكلام كلّه اسم وفعل وحرف. فالاسم ما أنبأ عن المُسمَّى، والفعل ما أُنبيء به، والحرف ما جاء لمعنى.. وأَنَّ الأسماء ثلاثة، ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر، وأنما يتفاضل الناس بما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذٰلك الاسم المبهم. وأنَّ أبا الأسود وضع بابي العطف

(١) ضحى الاسلام ٢/٢٨٩، القاهرة ١٩٣٣، سعيد الافغاني: في أصول النحو ١٢٨، دمشق ١٩٥١. النحو العربي د. مازن المبارك ٢٩، دمشق ١٩٦٥، د. شوقي ضيف: المدارس النحوية ص١٦ القاهرة ١٩٦٨.

والنعت ثم بابي التعجب والاستفهام، إلى أن وصل إلى باب «إنّ وأَخواتها» وأهمل «لٰكنّ» فاستدركها عليه الإمام علي، وكان كلّما وضع باباً من أبواب النحو عرضه عليه إلى أن حصّل ما فيه الكفاية، ثم قال له: ما أحسن هٰذا النحو الذي قد نحوت، فلذٰلك سمّي النحو[١].

أقول: إنّ هٰذه الرواية ينقضها جملة حقائق وقرائن:-

الحقيقة الأولى: إنَّ مصادر النحو المتقدمة وعلى رأسها كتاب سيبويه وهو سجلّ لعامة الجهود النحوية التي سبقت سيبويه وسبقت شيخه الخليل أيضاً - وكذٰلك كتاب المقتضب للمبرِّد وما عاصره أو سبقه من مؤلفات النحويين لم تهتد إلى تعريف الاسم أو حدّه. وكلّ ما ذكره سيبويه عن الاسم قوله: والاسم رجل وفرس وحائط[٢]. وهو ليس تعريفاً كما نرى بل إشارة إلى أن الاسم يكون إنساناً وحيوانا وجماداً.

وكذٰلك المبرِّد، لم يعرّف الاسم بأكثرمن هٰذا فقال: أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى رجل وفرَس وزيد وعمرو وما أشبه ذٰلك[٣].

وقبل ذٰلك وصف الأخفش الأوسط الاسم فقال: هو ما جاز فيه نفعني وضرّني[٤]. وهو كما نرى ليس تعريفاً بقدر ما هو إشارة إلى أنَّ الاسم ما صلح لأن يخبر عنه.

(١) نزهة الألباء الأنباري ص٤ القاهرة بدون تاريخ.
(٢) الكتاب ١/ ٢ بولاق ١٣١٧هـ.
(٣) المقتضب ١/ ٣ القاهرة ١٩٦٣م.
(٤) الايضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك القاهرة ١٩٥٩ ص٤٩.

ولعلّ ابن السراج أول من عرّف الاسم بأنّه[١] ما دلّ على معنى مفرد وذٰلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. فإذا كان قرن ونصف من المجهود النحوي قد مضى حتى توصّل العلماء إلى حدّ الاسم فكيف تأتّى للسابقين في ذٰلك العهد المبكّر أن يعرّفوا الاسم والفعل والحرف؟!

الحقيقة الثانية: إنَّ هٰذا التقسيم الثلاثي للكلام الى اسم وفعل وحرف أو أداة، وجد عند الهنود، وعنهم نقله الإغريق، وعن الإغريق نقله السريان الذين وضعوا نحوهم في عهد سابق للنحاة العرب، ولا يستبعد أن يكون نحاة البصرة قد تأثروا بتقسيمهم هٰذا فنقلوه إلى العربية التي تحتمل كلماتها أكثر من هٰذا التقسيم الضيّق الذي أوقع الدارسين في كثير من الإحراجات التي كانت تواجههم حين يجدون كلمات تجمع بين خصائص الاسم وخصائص الفعل أو تعمل عمل الفعل ولا تقبل شروطه من تصرّف واتّصال بالضمائر ونحوها.

الحقيقة الثالثة: إنَّ هٰذه المصطلحات مثل: ظاهر ومضمر، وهٰذه التقسيمات، لم تكن تتّفق والعصر الذي ترقى إليه رواية الأنباري، ولم يعهد في ذٰلك العصر شيء من التقسيم والتبويب في أيّ فرع من فروع المعرفة الإنسانية عند الناس[٢]. ثم هناك اعتراض وجيه يمكن أن يثار تجاه هٰذه الرواية، هو أَنَّ باب العطف أو النعت ليس فيهما من الاثارة أو الإشكال ما يجعلهما في مقدّمة المسائل التي يفكّر بها أبو الأسود فيجعلها في بداية مباحثه النحوية، إن صحَّ أنَّه خاض في مباحث النحو عامّة، الأمر الذي نستبعده استبعاداً تاماً لأسباب تقدّمت الإشارة إليها والتنويه بها.

(١) الأصول في النحو لابن السراج ت د. عبد الحسين الفتلي بغداد ١٩٧٣ ج١ ص٣٨.
(٢) ضحى الاسلام ٢/ ٢٨٥.

من كلّ ما تقدّم يتبيّن لنا أَنَّ السبب المرجَّح في وضع النحو هو إحساس المسؤولين بالخطر الذي يتهدّد العربية الفصيحة، وبخاصَّة في بيوت رؤساء الناس ووجوه المجتمع، وليس الخشية على القرآن من وقوع اللحن فيه، لأن القراءة كانت تتلقّى بالمشافهة ولا تؤخذ من المصاحف، وهي سنَّة متَّبعة وليست قياسا نحوياً. وأَنَّ دور أبي الأسود الدؤلي لم يكن وضع النحو بمعناه الاصطلاحي، الذي وجدناه عند الأجيال التالية له، وفي كتب المتأخرين، بل كان ممثَّلاً في ضبط المصحف وبعض الأنظار النحوية اليسيرة التي تتعلّق بالتفريق بين أسلوب وأسلوب وطرد بعض الملاحظات العامة. وأن دوره في تعليم العربية كان ممثلا في إقراء القرآن الذي قرأه على الإمام علي، وقراءة الشعر وتفسير اللغة في فصيحها وغريبها، وأَنَّ كثيراً من الروايات الواردة في سبب وضعه النحو لا تصمد أمام المناقشة ولا تنجو من التهافت والضعف.

ويمكن أَن يضاف إلى حرص وجوه المجتمع على سلامة العربية عند ذويهم والمحيطين بهم سبب آخر أكثر إلحاحاً وتأثيراً، يتلخّص في رغبة هٰذه الأفواج من غير العرب الداخلين في الإسلام والحريصين على امتلاك علومه ومعارفه وسننه، في إتقان العربية، لسان القرآن والسنّة وآلة الاشتغال في العلم والمعرفة. الأمر الذي يفسّره استئثار عدد كبير من هٰؤلاء الموالي بتملك ناصية علوم العربية والدين والمعارف المتّصلة بهما.

ظاهرة النصب في الأسماء
واضطراب النحويين في تفسيرها

لا ندري على وجه اليقين متى بدأ القول بتأثير العوامل في تفسير الظواهر الإعرابية في اللغة العربية، ومتى استقرت نظرية العامل في الفكر النحوي العربي والراجح أن ذلك تم مع بداية تأثر النحويين بمقولات المنطق الأرسطي حول الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والأضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية. وعن المقولتين الأخيرتين نشأت نظرية العامل والمعمول(١).

واذا كنا لا نملك تأريخا واضحاً للمرحلة التي سبقت كتاب سيبويه، وهو أول نص نحوي مدون يقع إلينا تتمثل فيه نظرية العامل بكامل أبعادها(٢). فمن الصعب تحديد الفترة التي بدأ النحاة يتعاملون فيها مع هذه النظرية.

وليس من الدقة في شيء أن نقول إن شيوخ سيبويه، الذين سجل أفكارهم، ونقل آراءهم مثل: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وغيرهم، هم أول من ابتدع القول بأثر العوامل في خلق الظاهرة الاعرابية، لأنَّ هؤلاء الشيوخ أخذوا عن جيل عرف عنه الاشتغال بعلم الكلام ودراسة المنطق والاستعانة بهما في بناء هيكل النحو ورسم خارطته الجديدة.

(١) ينظر تفصيل الحديث عن هذه المقولات وأثرها في الفكر النحوي العربي: مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ط القاهرة ١٩٥٥ ص١٧-٢٥ وينظر أيضاً بحث الدكتور ابراهيم مدكور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٧ بعنوان منطق أرسطو والنحو العربي ١٩٤٨.

(٢) ينظر كتاب سيبويه ط بولاق ١-٨ وينظر تفصيل ذلك في المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ط القاهرة ١٩٦٨ ص٦٤-٧٤.

☆ نشر هذا البحث في مجلة (صوت الجامعة) البصرة في العدد ١٤ (شباط ١٩٧٩م).

ولعل أبرز هؤلاء النفر عبد الله بن أبي إسحٰق الحضرمي (ت ١١٧هـ) الذي قيل فيه: أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل[١].

وإنه نصح تلميذه يونس بن حبيب بأن يعني بما يطرد وينقاس من أبواب اللغة ويضرب صفحا عن لهجات البطون والأفخاذ والقبائل[٢].

والحق أنه مع إيغال النحويين في تفسير ظواهر الإعراب المختلفة في الأسماء والأفعال بتأثير عوامل لفظية أو معنوية بدأت سلسلة المتاعب تكتنف طريق الدرس النحوي وتعوق مسيرة الدارسين، وأخذت أساليب اللغة الفصيحة تتعرض إلى سيل من التأويلات والتفسيرات لا تخدم قضية المعنى ولا تيسّر سبيل الدرس، فامتلأت كتب النحو بمئات الأمثلة والعبارات المصنوعة التي لا تربطها بالفصاحة والبيان العربي المشرق أية رابطة، فضلا عما ترتب على ذٰلك من القول بالإعراب التقديري الذي يشكل ركناً بارزاً من أركان المشكلة النحوية التي يعاني منها دارسو العربية وتلاميذها.

---

(١) طبقات الزبيدي ط القاهرة ١٩٥٤ ص٢٥ وإنباه الرواة للقفطي ط القاهرة ١٩٥٣ ص٣-١٠٥.

(٢) طبقات الزبيدي ٢٦ وإنباه الرواة ٢-١٠٨.

العلامات الإعرابية ودلالاتها

من المعروف أن الاسم المعرب في اللغة العربية تتعاقب عليه ثلاث حركات، تمثل ثلاثة أحوال: الضمة وتقترن بحالة الرفع، والكسرة وتقترن بحالة الجر، والفتحة وتقترن بحالة النصب.

وتنوب عن هٰذه الحركات أو العلامات أحرف تتصل بها نطقا أو رسما وإن كان رسمها قد تعرض إلى بعض التغيير في مراحل لاحقة.

فالضمة تنوب عنها الواو في جمع المذكر السالم والأسماء الستة، والكسرة تنوب عنها الياء في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة، والفتحة تنوب عنها الألف في الأسماء الستة، وتنوب عنها الياء في جمع المذكر السالم والمثنى المنصوبين.

ولا يخفى أَنَّ خشية الالتباس بالمثنى المرفوع جعلت العرب يستبدلون بالألف ياءً فيجعلونها علامة نصب في الجمع السالم والمثنى مع أَنَّ الألف أولى بهٰذا الموضع، لأنها من الفتحة، تماما كما جعلوا علامة الرفع في المثنى ألفاً لا واواً؛ خشية التباس المثنى المرفوع بجمع المذكر السالم المرفوع، مع أن حق الرفع أن يكون بالضمة أو ما هو منها وهو الواو.

الضمة:

وهي علامة الإسناد، أي إِنَّ كل مسند إليه أو مخبر عنه أو محكوم عليه فعلامته الضمة أو ما ينوب عنها من واو أو ألف. فالفاعل وتوابعه، وما ينوب عنه من مفعولات، والمبتدأ وخبره، وهو في حقيقته عين المبتدأ ما لم يكن شبه جملة،

وتوابعهما، كل هؤلاء اختصت الضمة أَو ما ينوب عنها علامة عليهم دون سواهم، أي إنَّ الضمة علامة المسند إليه وتوابعه.

الكسرة:

وهي علامة الإضافة، أي إنَّ كل مضاف إليه تكون علامته الكسرة أو ما ينوب عنها وهو الياء، سواء أكان ما أضيف إليه اسما أو فعلا، فإضافة الاسم تكون مباشرة وإضافة الفعل تكون بواسطة حرف الجرّ. فقولنا: مررت بالصديق، أضفت فيه المرور إلى الصديق بواسطة حرف الجر، وقولي: قرأت أشعار الجاهليين، أضفت فيه الأشعار إلى الجاهلين بغير واسطة. وهٰذه قاعدة مطردة لا استثناء فيها.

الفتحة:

وهي ليست علامة إعراب وإن كانت حركة[١]، فهي حركة لأنّها جزء من مقطع، وهي صوت يمتد أحيانا فيتخذ صورة ألف كما نشاهد ذٰلك بجلاء في القوافي المطلقة المفتوحة وفي بعض الظواهر اللهجية المسموعة عن العرب في مثل قولهم: خاتام في خاتم ودرهام في درهم[٢].

ونقول إنّها ليست علامة إعراب -كما قرر ذٰلك الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه الشهير «إحياء النحو»[٣]- لانها لا تختص بفصيلة معينة من الأسماء ولا

(١) إحياء النحو لابراهيم مصطفى ط١٩٥٩ ص٥٠.

(٢) في الخصائص فصل بعنوان مطل الحركات واشباعها فيه وفاء بالتعبير عن هٰذا المعنى ٣-١٢١ وانظر سر صناعة الاعراب لابن جني ١-٢٨ ط القاهرة ١٩٥٤.

(٣) إحياء النحو ص: ٥٠.

بمعنى من معاني الإعراب، فهي تأتي مع المفعولات جميعاً مع أَنَّ المفعولات لا يربط بينها رابط معين من معنى أو حكم سوى حالة النصب التي تعمها جميعا. فالمفعول المطلق لا يربطه بالمفعول لأجله أو بالمفعول معه أو بظرف الزمان والمكان ما يربط الفاعل بالمبتدأ في أن كلاً منهما مخبر عنه أو مسند اليه.

والمفعول المطلق مصدر يذكر لتوكيد فعله أو لبيان نوعه أو عدد مرات وقوعه أو للنيابة عنه، في حين يذكر المفعول لأجله، وهو مصدر أيضاً، لبيان الغرض من وقوع الفعل. وكما إنّ ليس كل مصدر في اللغة يستحق النصب فكذٰلك ليس كل مصدر منصوب يفترض أن يسمى مفعولا ويشترك مع المنصوبات الأخرى في الحكم.

كذٰلك الظروف المعربة التي تأتي لبيان مكان وقوع الفعل أو زمانه ليس بينها وبين بقية المفعولات رابط مشترك في المعنى، كما إنه ليس بينها وبين الحال أو التمييز رابط مشترك غير الشكل الحركي وهو لا يدل على معنى مشترك يجمع المنصوبات عامة.

وتأتي الفتحة أيضا مع المنادى المضاف والشبيه به والنكرة غير المقصودة، وهٰذه المناديات لا ترتبط بأيٍّ من المفعولات برابط ما.

وتأتي الفتحة أيضاً مع الحال والتمييز والمستثنى، ولا جامع يجمع بينها كما لا يجمعها بالمفعولات أو المنادى جامع من معنى.

لذا يمكن القول مع الأستاذ إبراهيم مصطفى إنَّ الفتحة ليست علامة إعراب تختص بطائفة متجانسة من الأسماء دون سواها، بل هي الحركة الخفيفة المستحبّة التي جرت على ألسنة العرب ووضعوها على كل ما جاوز دائرتي المسند إليه والمضاف إليه.

وخفة الفتحة مسألة تنبّه لها القدماء قبل المحدثين، وأَثبت الدرس الصوتي الحديث صحتها، فهي أخف من السكون الذي هو ليس حركة أصلا ويبذل الإنسان فيها من الجهد أقل مما يبذله مع السكون[١].

إذا عرفنا ذٰلك، وهو أَمر لا يحتاج إلى إقامة البيّنة عليه، وعرفنا أيضا أَنَّ العلامات الإعرابية، التي هي الضمة والكسرة، دوالّ على معان هي الإسناد والإضافة، وأَنَّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة على أَلسنة العرب، تعطى لكل ما خرج عن دائرتي المسند إليه والمضاف إليه. إذا عرفنا ذٰلك أَدركنا أيَّ عناء تحمّله النحويون القدامى ومن احتذى حذوهم في تفسير ظاهرة النصب في الأَسماء المعربة، وأيَّ ضرر لحق بالنحو العربي وبالأساليب العربية حين تكلّف النحويون لتفسيرها ما لا يفسّرها ولا يزيدها إلاّ إبهاماً أو غموضاً.

وممّا لا جدال فيه أَنَّ هٰذا الوجه من المشكلة، وهي مشكلة التعامل مع ظاهرة النصب في الأسماء على أنها ظاهرة إعرابية، ومحاولة حصر منصوبات الأَسماء عامة بضمن دائرة المضاف إليه أو دائرة المسند إليه يرتبط بوجهها الآخر، وهو القول بالعوامل وأثرها في ظهور الحركات الإعرابية وغير الإعرابية[٢]. فمن الواضح أن النحويين يقررون أن علامات الإعراب أو الحركات إنّما هي ثمرة لتأثير عوامل لفظية أو معنوية تسبق الكلمات المعربة، وقد تكون العوامل اللفظية مذكورة أو محذوفة، فالمحذوفة تقدّر عادة حسبما يقتضيه سياق الكلام أو حسبما يتراءى لهؤلاء النحويين.

---

(١) إحياء النحو ص٧٩. وينظر المحتسب لابن جني ١/٥٣ (ط القاهرة ١٣٨٦هـ) ومختصر شواذ القراءة لابن خالويه ص٩٢ (ط القاهرة ١٩٣٤م).

(٢) نريد بالحركات غير الإعرابية الحركات التي لا تدل على معنى من المعاني يرتبط بها مثل الفتحة التي تخالف الضمة وهي علامة الإسناد والكسرة وهي علامة الإضافة.

يقول سيبويه لتقرير هٰذه المسألة:(١) وإنّما ذكرت ثمانية مجار -يريد حركات أواخر الكلم- لأُفرّق بين ما يدخله ضرب من هٰذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أَحدث ذٰلك فيه» ويريد بذٰلك حركات البناء. فسيبويه هنا يكرّس في مقدمة كتابه القول بأن الحركات الإعرابية هي ثمرة للعوامل التي تكون لفظية أو معنوية.

وقد كان تقرير هٰذه القضية والتزام الفكر النحوي بها التزاماً صارماً دقيقاً كما لو كانت قانوناً طبيعياً، لا يحتمل الجدل، بداية لسلسلة من المتاعب والاضطرابات في تفسير الأساليب اللغوية والظواهر التركيبية في اللغة العربية، وسببًا في خلق أبواب نحوية عويصة ستظل مثار تبرم وشكوى في أوساط الدارسين والطلبة مثل بابي التنازع والاشتغال. ومع أن رجلاً حاذقاً من علماء اللغة هو أبو الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ) فطن إلى هٰذه القضية وقرر أن هٰذه العوامل ليست مؤثرات حقيقية، بل أن «العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»(٢) إلاّ إنّه لم يدرك خطورة التسليم الشكلي بهٰذه المقولة التي أَورثت الدرس النحوي من العلل والمتاعب مالا يكاد يحصر.

ويمكننا على سبيل المثال إيراد التمييز شاهداً على حيرة النحويين واضطرابهم في تفسير ظاهرة النصب فيه. فبعد أن استقروا على القول بأنَّ كل منصوب لا بدَّ له من ناصب، وواجههم قول القائل: «عندي عشرون درهماً» فوجئوا بأن درهماً منصوب وليس له ناصب، لا مذكور ولا محذوف، فالظرف لا يعمل. والمبتدأ الذي هو عدد جامد لا يعمل أيضاً، والجملة لا تحتمل تقدير عامل محذوف، لأنَّ المعنى لا يقتضي مثل هٰذا التقرير.

---

(١) الكتاب ١-٨ ط بولاق.

(٢) الخصائص ١-١١٠ ط القاهرة ١٩٥٢.

هنا وجد النحويون أنفسهم في مأزق لم يكونوا سعداء بانتظاره، فحاولوا التهرّب منه بأن قالوا: درهماً منصوب على تمام الكلام كما انتصب غدوة بعد لدن في قول الشاعر:

وما زال مُهري مزجرَ الكلبِ منهم لدُن غدوةً حتّى دنت لغروبِ[1]

فلأن «لدن» ليس صالحاً لأَن يكون عامل نصب عندهم، بل هو ظرف من الأَسماء الملازمة للإضافة وحقّه أن يجرّ كلمة غدوة قالوا: إنّ «غدوة» انتصب بعد «لدن» كما انتصب درهماً بعد «عشرون»، وجعلوا المشبّه به هٰذه المرة مشبَّهاً، فأوقعوا أنفسهم في دوامة لا يعرفون لهم منها مخرجاً.

ولو أنهم أعفوا أنفسهم من قيد الالتزام بنظرية العامل لما وجدوا أنفسهم في مثل هٰذا المأزق، وكان ممكناً أن يفسّروا ظاهرة النصب هنا بمثل ما فسّرها به الأستاذ إبراهيم مصطفى حين قرر أنَّ كل اسم يجاوز دائرة المسند إليه أو دائرة المضاف إليه فهو منصوب، لأَنَّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة، وهي ليست علامة إعراب أصلاً[2].

كان يمكن أن يكون إدراكهم لهٰذه الحقيقة علاجاً للاضطراب الذي واجهوه في تفسير النصب في قول الراجز:

أنا أبو المنهال بعضَ الأحيان

وقول عبيد الله بن ماوية:

أنا ابن ماوية إذ جدّ النَّقُرْ.

---

(١) الكتاب ١-٢٩٨ والمقتضب ٣-٢٢.

(٢) إحياء النحو ص٧٨.

فحينما لم يجدوا في البيتين ما يصلح أن يكون عاملا للنصب في كلمتي «بعض وإذ»، وهما ظرفا زمان وليس قبلهما غير المبتدأ وخبره، وكلاهما اسم جامد لا يصلح للعمل، احتالوا لمقولتهم بما يضحك، فقالوا: إنَّ الظروف تعمل فيها روائح الأفعال[(١)].

ولو أَنصفوا لجعلوا كل مسوّغات الإعراب معاني أو روائح، فرائحة الإسناد أو معناه يقتضي الرفع ورائحة الإضافة أو معناها يقتضي الجر، وما جاوز ذٰلك ممّا لا يحمل معنى إعرابياً معيناً ينصب، لو فعلوا ذٰلك لوفّروا على أنفسهم عناء كبيراً تحمّله الدارسون من بعدهم أيضاً، وتمثل في توجيه أساليب عدّة مثل أسلوب النداء والتعجب والقسم والدعاءوالتمييز والاستثناء مما سنعرض له بشيء من البيان في موضع قادم.

ولا ريب في أَنَّ هذا ونحوه مما أشرنا إليه أَثار حفيظة ابن مضاء الأَندلسي (ت ٥٩٢هـ) فأطلق صرخة بوجه النحويين في رسالة رافضة سماها «الرد على النحاة» نقض بها مناهجهم وأُصولهم في بناء القواعد النحوية، ابتداء بنظرية العامل ومروراً بالإعراب التقديري، وما يتصل بهما من أبواب مفتعلة مثل بابي التنازع والاشتغال. يقول ابن مضاء في صدد بسط نظريته في إلغاء العوامل: وأَمّا القول بأن الأَلفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه؛ منها إنَّ شرط الفاعل أَنْ يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إنَّ في قولنا «إنَّ زيداً. . » إلاّ بعد عدم إنَّ (يريد بعد انتهاء تلفظّها) فإنْ قيل: بِمَ يردّ على من يعتقد أَنَّ معاني هٰذه الألفاظ هي العاملة؟

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١-٣٩٧ الكامل ٢-١٦٣ العيني ٤-٥٥٩.

قيل: الفاعل عند القائلين به إمّا أَنْ يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أَنْ يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرّد الماء، ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذٰلك الماء والنار وسائر ما يفعل، وقد تبيَّن هٰذا في موضعه. وأَمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا أَلفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

فإن قيل: إنَّ ما قالوه من ذٰلك إنَّما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذٰلك أن هٰذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذٰلك العلل الفاعلة عند القائلين بها، قيل: لو لم يسُقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها، لسومحوا في ذٰلك. وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذٰلك[1].

والواضح أَنَّ إصرار النحويين على القول بالعامل، والتزامهم بتقديره لتفسير ظاهرة النصب في المنادى، نموذج يتجلى فيه بوضوح انزلاقهم إلى تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة الى هجنة العيّ، وادعاء النقصان فيما هو كامل.

فهم يضمرون فعلاً ينصب المنادى تقديره «أدعو» أو «أنادي» في قولنا: يا أبا الحسين أو: يا عبدَ الله أو: يا حافظاً عهدَه.

وهٰذا العامل عندهم من المضمرات التي إذا أُظهرت تغير الكلام عما كان عليه قبل اظهارها، حيث يتحول النداء، وهو إنشاء، إلى خبر، فهم لا يجيزون

(١) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ط القاهرة ١٩٤٧م ص٨٧.

إظهاره في الكلام ولكنهم يصرّون على تقديره، وتفسير ظاهرة النصب به، لأَنَّ كل منصوب لا بد له من ناصب وأَنَّ حركة النصب عندهم من الحركات الإعرابية التي تعم المفعولات كافة، والمنادى عندهم مفعول به لهٰذا الفعل المضمر الذي لا يجوز إظهاره.

وحيث إِنَّ المنطق العقلي المجرد كان مطية النحويين في بناء منهجهم لرسم القواعد وتفسير الظواهر الإعرابية المختلفة نجد أن ابن مضاء يستخدم الوسيلة نفسها في تفنيد دعاواهم ودحض حججهم، فهو ينقض دعواهم في نصب المنادى بفعل لا يجوز إظهاره بأَنَّ «هٰذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل أو تكون معدومة في النفس كما إِنَّ الأَلفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ، فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للأَلفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذن؟ وما الذي يضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال. فإن قيل: إن معاني هٰذه الأَلفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل، وإِنَّ الكلام بها يتمّ، وإِنَّها جزء من الكلام القائم بالنفس، المدلول عليه بأَلفاظ إلاّ أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً كما حذفت ممّا يجوز إظهاره إيجازا، لزم أن يكون الكلام ناقصاً، وأَن لا يتمّ إلاّ بها، لأَنَّها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين مالم يلفظوا به، ولا دلّنا عليه دليل إلاّ ادّعاء أَنَّ كلَّ منصوب لا بدّ له من ناصب لفظي. وقد فُرِغ من إبطال هٰذا الظنّ بيقين، وادّعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدلّ عليها خطأ بيّن»[1].

---

(١) المصدر نفسه ص٩١.

ولعل أطرف ما يواجه نظرية العامل من مآزق ورود أحوال منصوبة في كلام العرب الفصحاء دون أن يتقدمها ما يصلح أَن يكون عاملا للنصب.

من ذٰلك قول العرب: هٰذا الخليفة قادماً، وهٰذا ابن آوى مقبلا. فالجملتان تخلوان تماما من الفعل أو احد المشتقات مما يصلح أن يكون عاملا للنصب، ولٰكن النحويين لا يعدمون حيلة يتمحلون بها لتفسير هٰذه الظاهرة كي تطرد نظريتهم في العامل[١].

والحق أنهم لو تخلوا عن هٰذه القاعدة التي أَلزموا أنفسهم بها ولا لزوم لها أصلا لما وقعوا فيما وقعوا فيه من اضطراب.

مثال آخر يواجه القوم في إعراب قول العرب: عمَرَكَ اللهَ هل رأيت أحدا؟ ويرون أَنَّ «عمرك» منصوب ولفظ الجلالة منصوب وليس معهما ناصب، فيجهدون أنفسهم في تفسير ذٰلك، والبحث عن عامل للنصب، وينتهي بهم القول إلى عدة سبل، منها: إنَّ «عمرك» منصوب على المصدرية بتقدير: عمّرتك اللهَ تعميراً، ومنها أنه منصوب بفعل تقديره: أَسأل اللهَعمرَكَ أي تعميرَك، ومنها أنه منصوب بنزع الخافض والتقدير: أسأل بحقّ تعميرِك اللهَ، أي اعتقادك بقاءه، ومنها أنه مأخوذ من قولهم: عمّرت البيتَ الحرامَ، إذا زرته ونصب «عمرَك» بتقدير أُذكّرك عمرَك اللهَ، أي زيارتك. وسواها من الأَقوال التي لا تشفي غلة ولا توضّح غامضاً[٢].

---

(١) يشترط النحويون أن تأتي الحال لفاعل أو مفعول ولما واجههم قوله تعالى: ﴿وهٰذا بعلي شيخا﴾ في قراءة من قرأ بالنصب قالوا: شيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى تقديره أنبه على بعلي واشير الى بعلي. ومثله قول العرب: هٰذا عيّوقٌ طالعاً، وزيد في الدار جالسا قالوا: جالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه، وهو فاعل معنى، لامن المبتدأ على الأصح. انظر التصريح الازهري ١-٣٦٦ ط القاهرة ١٩٥٤.

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٢٢٦ وحاشية المحقق.

=

ولو أنهم سلّموا بمقولة: إنَّ الفتحة ليست علامة إعراب وليست أثراً لعامل وإنّ هٰذه العبارة دعاء فهي إنشاء لاخبر، لو وعوا ذٰلك لتجنبوا كل هٰذا العناء في إعرابهما وتفسيرهما.

وفي هدي المقولة السابقة يمكن أن نفسّر ظاهرة النصب في عبارات مثل: ويحَكَ ويلَكَ، سبحانَ الله، سحقاً لك، رحمةً للضعفاء، حنانيك، دواليك. فالنحاة وجدوا هٰذه المفردات منصوبة في كلام العرب، وهم يقولونها عادة في الدعاء، فأجهدوا أنفسهم كثيرا في البحث عن نواصب لها، ولما كان أكثرها جامداً لا يسمح بتقدير فعل من لفظه، تعسّرت مهمّتهم، وأقرّوا بعجزهم عن تقدير أفعال لها من لفظها، فافترضوا أنَّها منصوبة بأفعال من معانيها. فكلمة «سبحان» تعني تنزيهاً وويل بمعنى عذاب وريحان تعني رزقا[١]، ونحو ذٰلك مما لم يقصد إليه العرب ولم يريدوه، بل هي صيغ وردت في كلامهم وأرادوا بها الدعاء، وقد ضاعت أصولها أو كادت، وإنّما نصبوها لأنَّها ليست في موقع المسند إليه (المخبر عنه) ولا في موقع المضاف إليه مثل: عمرَكَ اللهَ، ومثل: ياذا الجلال ومثل: بُعداً للقوم الظالمين، ولقيته وجهاً لوجه، وهو جاري بيتَ بيتَ، وتفرّقوا شذَرَ مذَرَ وأَخذتُه بغتةً، ونحوها ممّا يأتي منصوباً.

ومما جاء من ذٰلك وحير النحويين قول العرب: أخذته بدرهم فصاعداً، فلما لم يجدوا في العبارة ما يصلح أَن يكون عاملاً للنصب في صاعداً أَخذوا يتأولون له عاملاً تقديره: فذهب الثمنُ صاعدا، أو ثم زدتُ صاعداً[٢]، وهٰذه قضية لم يقصد إليها المتكلم قطعا، وحتى لو كان أرادها لم يصرح بها ولم ترد في كلامه،

(١) الكتاب ١-١٦٢ والمقتضب ٣-٢١٧.

(٢) الكتاب ١-١٤٦ المقتضب ٣-٢٥٥.

وكان يسيرا أن نفسّر النصب في صاعدا بأنه ليس وصفا للدرهم فيُجَرّ ولا مُخَبرٌ عنه فيُرفع، فلم يبق الا احتمال النصب فنُصِب، ونتجنّب بذٰلك ما تكلّف له النحويون من تفسير.

واضطراب النحويين في تفسير النصب في صاعداً ليس أقل من اضطرابهم في تفسير النصب في أُمّة من قوله تعالى: ﴿إِنَّ هٰذه أُمّتكُم أُمَّةً واحدةً﴾ فأمة هنا منصوبة في جملة من القراءات وهي حال، ولكننا لا نجد في الآية ما يصلح أن يكون عاملا للنصب فيها، فذهبوا إلى أَنَّ عامل النصب فيها معنى لا لفظ. أي في حال اجتماعها على الحق. أي هٰذه أمتكم ما دامت أُمّةً واحدة واجتمعتم على التوحيد[١] وهم قد رجعوا إلى القول بالمعاني التي تقتضي الحركات من حيث لا يشعرون، وتخلّوا عن فكرة البحث عن عامل مُقدَّر هنا.

مما تقدّم يتّضح لنا أَنَّ العناء في البحث عن عامل للنصب في الأَسماء المنصوبة هو جهد ضائع كان ينبغي أَن يوفّره النحويون على أنفسهم وعلى دارسي اللغة، وأَنَّ الحركات دوال على معان وأَنَّ الفتحة ليست حركة إعرابية وليست لها دلالة على طائفة بعينها من الأَسماء، فلا ينبغي إرهاق أنفسنا بالبحث عن عامل للنصب قبل الأَسماء المنصوبة، وبتسليمنا بهٰذه الحقيقة نكون قد وفّرنا على أَنفسنا كثيرا من العناء وعلى لغتنا كثيرا من التكلّف والتزيّد.

(١) الانبياء ٩٢ وانظر معاني القرآن للفرّاء ٢-٢١٠ حيث نصبها على القطع، وتفسير القرطبي ١٤-٣٣٩.

الإعراب على الخلاف في الجملة العربية☆
«محاولة على طريق التيسير»

لا أعتقد أن هناك قضية أثقلت كاهل الدرس النحوي بالمشكلات وجرّت عليه من المفارقات قدر ما فعلت ذٰلك قضية «العامل»، ولعلّ أسوأ النتائج التي تمخّضت عنها هٰذه المعضلة ذٰلك النفور والتبرّم اللذان يواجه بهما الدارسون من شبابنا موضوعات النحو العربي، بسبب ما يلقونه فيها من عنت وإرهاق أفرزتهما هٰذه النظرية المتعسّفة.

ولو لم يكن لها من أثر غير هٰذا لكان ذٰلك كافياً، بل ملزماً لابطالها وتقويضها، ليتحرّر الدرس النحوي وموضوعاته من آثارها الضارّة وظلّها الثقيل.

ولعلّ حدود هٰذه المعضلة وآثارها البغيضة لا تتّضح لمن ألَف معايشتها واستسلم لسلطان إغرائها وبريقها الخادع، فأضحى يردّد مقولاتها دون تمحيص أو إعمال رويّة بل إذعانا لسنّة سنّها من قبله، وإدمانا على تجرّع غصّة اتّسع لها صدره، لتضيق بها كلَّ يوم صدور تلاميذه.

وإذا كانت فرضيّة الإعراب التقديري وما تقتضيه من تعسّف عند تحليل الجملة العربية تواجه الدارسين في فترة مبكّرة منذ مراحل التعليم الأُولى[(١)]، فإنَّ

(١) يتمثل ذلك في ترديد صيغ مثل: مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، الثقل، واشتغال المحل بالحركة المناسبة، مما يشكل خلطا لدى التلاميذ لا يستطيعون التخلص منه حتى في مراحل التعليم الجامعي.

☆ نشر هٰذا البحث في مجلة المورد التراثية ببغداد - العدد الثالث من المجلد ١٣ في العام ١٩٨٤م، ثم وجدت أَنّ مجلة اللسان العربي الصادرة في الرباط عن مركز تنسيق التعريب قد =

ذلك لا يقلّل من خطورة التسليم بنظريّة العامل والانسياق وراء المتمسّكين بها والداعين إلى الإيمان بها؛ ذلك التسليم يجرّنا -كما هو معلوم- إلى إقحام كلمات وتقدير محذوفات (عوامل) لا يتّسع النص لها ولا يحتاج المعنى اليها، فضلا عما تؤول إليه من خلق أبواب وموضوعات في النحو العربي لا داعي لوجودها ولا مسوّغ لقبولها مثل بابي الاشتغال والتنازع، ومثل تقدير عامل النصب في المنادى والمصدر الطلبي، والإغراء والتحذير والاختصاص وسواها.

فالخطب إذن في مشكلة الإعراب التقديري أيسر منه في مشكلة العامل، لأنَّ ما يقتضي تقدير حركة أهون كثيراً ممّا يقتضي تقدير جملة أو كلمة، فضلاً عن أنَّ ميدان الإعراب التقديري رهين بطائفة يسيرة من الكلمات، على حين تتّسع مظلّة العامل لتغطّي عامة أبواب النحو العربي.

ولا يعني هذا -بالطبع- الاستهانة بالآثار المترتّبة على قبول مبدأ الإعراب التقديري وما تجرّه من تعقيدات في أذهان الدارسين، دعك عن إقحامها عناصر لغوية ليست موجودة في كلام المتكلم أصلا.

ولعلَّ الذي يوحّد هاتين القضيّتين هو أنّهما مبنيّتان على مقولتين من المقولات العشر في المنطق. فنظرية العامل مبنية على مقولة الفاعلية. وفرضيّة الإعراب التقديري مبنية على مقولة الملكية[1].

= نشرته - غير متعمدة في عددها الثامن والثلاثين لسنة ١٩٩٤م تحت عنوان «رأي في نظرة اللعلماء للعامل المعنوي (الخالفة) من منظورإعرابي» بعد أن انتحله لنفسه واحد من العاملين في احدى الجامعات العربية، غافلاً عن أنّ «الخلاف» غير «الخالفة» التي اقترحها ابن صابر النحوي والدكتور تمام حسّان لقباً واصطلاحاً لاسم الفعل، القسيم الرابع للاسم والفعل والحرف، وهكذا اجتمعت نقيصة الجهل إلى خطيئة السرقة في هذه المحاولة البائسة.

(١) ينظر توضيح المقولات العشر: التقريب لحد المنطق لابن حزم الأندلسي ص٤٤ وينظر أيضاً مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ص١٧. =

وقد انجرّ النحاة جميعا -منذ المراحل المتقدّمة في تأسيس النحو العربي بنسب متفاوتة- عن قصد أو غير قصد إلى إقحام المقولات المنطقية لتفسيرجملة غفيرة من الظواهر الإعرابية واللغوية، على الرغم من اختلافهم في توجيه بعض هٰذه الظواهر وتفسيرها، وعلى الرغم من أَنَّ بعضهم تنبه إلى خطورة الملابسة وهٰذا الخلط بين مواضعات علم ومواضعات علم آخر.

يروي ابن السّيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) وهو واحد من أنبه النحاة واللغويين وأوسعهم أفقا، أن مجادلة وقعت بينه وبين نحوي من معاصريه هو أبو بكر بن الصائغ. فجعل ابن الصائغ «يكثر من ذكر المحمول والموضوع ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان» قال ابن السّيد: قلت له: أنت تريد أَن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون إدخال بعض الصناعات في بعض إنّما يكون من جهل المتكلم أَو عن قصد منه، للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرق الكلام[١].

ويقول في موضع آخر: إنَّ صناعة النحو ليست من صناعة الجدل وإن كان بين الصناعتين مناسبة من بعض الجهات[٢].

وكان ابن جنى قد تنبّه من قبل إلى ما ستؤول إليه قضية القول بالعامل من تعقيدات والتباسات في أذهان الدارسين فاستدرك قائلا: العمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره[٣].

(١) المسائل والأجوبة لابن السيد (خ) مكتبة الاسكوريال و٤٣أ.

(٢) اصلاح الخلل:

(٣) الخصائص: ١/ ١١٠.

ومضمون كلام ابن جني هٰذا هو ما اعترض به ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) على نفسه حين قال: فإن قيل: إنَّ ما قالوه من ذٰلك إنَّما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذٰلك أن هٰذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب، وكذٰلك العلل الفاعلة عند القائلين بها، قيل: لو لم يَسُقْهُم جَعْلُها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذٰلك. وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذٰلك[1].

إنَّ هٰذا الذي أَفضى إليه اعتقاد كون الألفاظ عوامل يعبّر عنه من الناحية النظرية قول أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ): وكما يستحيل في الحسّيات الفعل باستطاعة معدومة والمشي برجل معدومة، والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة فكذٰلك يستحيل في هٰذه الصناعة النصب بعامل معدوم، لأنَّ العلل النحوية مشبّهة بالعلل الحسيّة[2].

ويعبر عنه في الجانب التطبيقي تقدير عوامل محذوفة تنصب الأسماء في نحو قول العرب: اشتريته بدرهم فصاعداً، وقولهم: عمرَك اللهَ، وقولهم: سبحانَ الله، وقوله تعالى على لسان امرأة زكريا: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾[3].

فهم يجعلون «صاعداً» منصوباً بفعل تقديره: فذهب الثمن صاعداً ويجعلون «عمرك» منصوبا بفعل تقديره: أسأل الله عمرك، ويجعلون «سبحان» مصدراً منصوباً بفعل محذوف وجوباً من لفظ المصدر «وشيخاً» منصوباً بفعل مفهوم من

(١) الرد على النحاة: ٨٧.

(٢) الانصاف ٢٤٧.

(٣) سورة هود ٧٢ وانظر التصريح للأزهري ١/ ٣٦٦.

سياق الجملة تقديره: أنبّه، ومثل هٰذه التقديرات للعوامل لا حصر لها في كتب النحو وبخاصة أبواب المنصوبات مثل المنادى وبابي الإغراء والتحذير والمصادر الطلبية والحال ونحوها.

الأَمر الذي جعل واحداً من قدماء النحاة هو أَبو الحسين بن الطراوة (ت ٥٣٨هـ) يفكر في تدارك هٰذه المفارقة بالحديث عن عامل معنوي سماه «القصد اليه» يفسر به نصب بعض المنصوبات من نحو «سبحانَ الله» معللا ذٰلك بأن هٰذا الضرب من الأَسماء لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث (الفعل)، بل يحتاج إلى ذكره خاصة، على الإطلاق، مضافاً إلى ما بعده، فإنّ «سبحان» اسم ينبيء عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكره مجرّداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذٰلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو: إيّاك، ونحو: ويلَ زيدٍ وويحَه[١].

كما يدرج ابن الطراوة فيما انتصب بالقصد إليه لا بعامل فعلي مقدر «زيداً» في مثل قولنا: زيداً ضَربتُه، وزيداً ضربتُ. فهو لا يجعله مفعولا مقدَّما ولا منصوباً بفعل يفسّره الفعل المذكور[٢] كما يرى ذٰلك جمهور النحويين.

كما ذهب تلميذه أبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ) إلى مثل هٰذا الرأى في نصب المنادى، فالمنادى عنده منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره[٣]، كما أخذ به في تفسير النصب في بعض صور الاشتغال[٤]. ونسب إليه أبو حيّان أَنّ الاسم عنده في باب الاغراء «مفعول به من جهة المعنى، وإن لم يعمل فيه عامل لفظي»[٥].

---

(١) نتائج الفكر للسهيلي (خ) ورقة ١١٠ (نقلا عن د. محمد ابراهيم البنا ٧٤).
(٢) المرجع السابق: ٧٥.
(٣) المرجع السابق: ٧٥.
(٤) نفس المرجع والصفحة.
(٥) ارتشاف الضرب ٤٩٨ (نقلاً عن د. البنّا: ٧٥).

ولا ريب أن هٰذا الاتجاه الاستقلالي في النظر إلى الظواهر الإعرابية وتفسيرها عند ابن الطراوة وتلميذه السهيلي يتضح امتداده في تفسير ظاهرة منع الصرف في بعض الاسماء الذي خالف به السهيلي جمهور النحويين ورفض بموجبه تعليلهم القائم على ادعاء الفرعية في هٰذه الأسماء وما يترتب عليها من ثقل موهوم يمنع من التنوين والخفض. وأخذ يفسر منع الصرف في كل طائفة من هٰذه الأسماء بتفسير خاص بها بعد أن فنَّد بالدليل اللغوي الصوتي والمعنوي حكاية الثقل المزعومة في هٰذه الأسماء[١].

إنَّ الاحتكام إلى ما يمكن أَن يُسمّى العامل اللغوي والركون إليه في تفسير الظواهر الإعرابية ممّا وجدنا صداه في دراسات ابن الطراوة وتلميذه السهيلي من الأندلسيين، نجده ماثلا بصورة متكاملة تقريبا عند مواطنهما الاندلسي ابن مضاء القرطبي، الذي زعزع بكتابه المعروف «الردّ على النحاة» أسس نظرية العامل النحوي، وما يترتّب عليها من قانون الإعراب التقديري وظاهرة التعليل، وكان مفروضا أن تلغي محاولة ابن مضاء بشكل حاسم نظرية العامل وما يترتّب عليها من مشكلات منهجية في الدراسة النحوية، لولا أنها ارتبطت بمذهبه الفقهي الظاهري، الذي لم يكتب له الذيوع بين المذاهب الفقهية الاخرى، فطويت أَفكاره الرائدة في الدرس النحوي كما طُوي مذهبه الظاهري في الفقه.

ولا بد من التنويه بأَنَّ ما نسميه «العامل اللغوي» في تفسير بعض الظواهر الإعرابية كان قد تنبه إليه منذ المراحل المتقدمة في تاريخ الدرس النحوي واحد من الرواد المؤسسين للمدرسة البصرية وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)،

(١) أمالي السهيلي: مسألة الممنوع من الصرف.

ولٰكن الذين جاءوا بعده من النحويين أَهملوه لينساقوا وراء عواملهم النحوية ويتسعوا في القول بها فيشتطوا بذٰلك بعيداً عن سنة اللغة ونظامها الخاص.

لقد استعان الخليل بالعامل اللغوي لتفسير كثير من حالات النصب في الأَسماء المنصوبة فقد جاء في كتاب سيبويه: هٰذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً لأَنه مخرج مما أَدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما. وهٰذا قول الخليل رحمه الله(١).

وواضح أَنَّ «عشرون» لا تصلح أَن تكون عاملا لفظيا للنصب في درهما لأَنَّها ليست فعلا ولا مايشبه الفعل من العوامل التي تواضع النحويون على إثبات العمل لها، وأن الخليل كان يقصد إلى العامل اللغوي الذي سُمّي في موضع آخر «تمام الكلام»(٢). وهٰذا العامل اللغوي هو الذي عمل النصب في المستثنى هنا تحت مفهوم المخالفة الذي عبروا عنه بالقول «لأَنّه مُخرَجٌ مما أَدخلت فيه غيره» ولا عبرة بقول سيبويه: فعمل فيه ما قبله؛ لأَنَّ المثال الذي أورده في نفس السياق «القوم فيها إلاّ أباك» لا يسمح بتقدير عامل يصلح للنصب من فعل ونحوه ممّا تعارف عليه النحويون.

وفي موضع آخر يعقد سيبويه باباً ل«ما ينتصب لأَنّه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو» ويجعل منه قولهم: هو ابن عمي دِنياً، وهو جاري بيتَ بيتَ وجعل الناصب لها ما تقدم عليها من الكلام، قال: لأَنَّ هٰذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين تقول: أَنت الرجل عِلْماً، فالعلم منتصب على ما

(١) الكتاب ١/ ٣٦٩.

(٢) التصريح ١/ ٣٩٥.

فسّرتُ لك وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم حين قلت: عشرون درهما، لأنَّ الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي[١].

وقال في موضع آخر: وممّا ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، قولك: هٰذه مائةٌ وزنَ سبعةٍ، ونقدَ الناسِ، وهٰذه مائةٌ ضربَ الأمير، ووزناً. قال: وأعلم أنَّ جميع ما ينتصب في هٰذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، والدليل على ذٰلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أن تبني عليه شيئاً مما انتصب في هٰذا الباب، لأنّه جرى في كلام العرب أنّه ليس منه ولا هو هو[٢].

ولا يخفى أَنَّ هٰذا التحليل الذي اقتفى به سيبويه خطى شيخه الخليل الذي يصرح باسمه في هٰذا الباب، يعتمد تفسير النصب بعامل لغوي هو الخلاف، فلأَنَّ الاسم المنصوب ليس هو الاسم المتقدم عينه، أي خالفه كان منصوبا، ولا عبرة بقول سيبويه: وجُعِل الناصب لها ما تقدم عليها من الكلام.

إنَّ هٰذا الذي أَدركه الخليل بحسّه اللغوي المرهف، وأفلت من يدى تلاميذه والأجيال التي تلتهم، مما آثرنا أَن نسميه العامل اللغوي[٣]، هو بعينه ما تشبث به مؤسسو النحو الكوفي ومن احتذى حذوهم فسموه «الخلاف» في مواضع و«الصرف» في مواضع أخرى ليفسروا به حالات إعرابية متعددة استعصت في تفسيرها على غيرهم وأجهدتهم، فاضطربوا في توجيهها ولم يأتوا فيه بطائل.

وكان ذٰلك الاضطراب نتيجة محتومة للتسليم بنظرية العامل النحوي التي استحوذت على الفكر النحوي، وتمكنت منه إلى الحد الذي تحولت فيه إلى ما يشبه اليقين المطلق، على نحو ما رأينا عند الأنباري.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٧٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٧٥.

(٣) متابعين في ذٰلك الدكتور مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة ٢٦٩ وما بعدها.

وقبل أن نستعرض الحالات التي يكون عامل الإعراب فيها الخلاف أو الصرف لا بدَّ لنا من أن نفسر اختيار العرب الفتحة لتكون علامة على الاسم المخالف لما قبله، أو الفعل المصروف عما سبقه.

معلوم أن البحث الاستقرائي للمعربات انتهى الى تقرير حقيقة مفادها أن الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة(١). فالفتحة هي أخف الحركات(٢)، وهي بهٰذا أكثر شيوعا من سواها(٣).

والفتحة ليست علامة إعرابية، لأنَّ عامّة ما يندرج تحت حكم المنصوب لا يجمع بينه جامع، بخلاف المرفوعات والمجرورات، التي لا تخرج عن دائرتي الإسناد والإضافة.

«واللغة العربية تستعين بالفتحة في كثير من الحالات التي تعاملها بالنصب على الرغم من أن حقها ألا تنصب لو أنه وجدت حالات حركية غير الثلاث الشائعة المعروفة»(٤).

فالفتحة لا تؤدي وظيفة معينة، إذ يفتح الاسم لأن الفتحة في درج الكلام أخف من غيرها من الحركات(٥). ولا تؤلف حالات النصب عادة إلا جعبة أو كيساً يتضمّن كل ما استعصى شرحه أو تعليله، وتعود حالة النصب إلى توزيعية مجانية واعتباطية نراعيها بموجب قوانين صوتية خفيّة(٦).

---

(١) انتهى الى ذٰلك المرحوم ابراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو: ٥٠.
(٢) إحياء النحو ٧٨ وانظر اللامات لابي الحسن الهروي: ٣٢.
(٣) تبين من الإحصاء أن نسبة شيوع الفتحة هي حوالي ٤٦٠ بالالف والكسرة ١٨٤ والضمة ١٤٦ والسكون ١٩٠. الألسينة العربية ١/ ٦٩.
(٤) الألسنية العربية لريمون طحان ٢/ ٢٩.
(٥) المرجع السابق ٢/ ٢٩.
(٦) المرجع السابق ٢/ ٢٠.

نستطيع الآن، بعدما قدّمنا من قول بشأن الفتحة، أن نقرر بيقين أنَّ هٰذا العامل اللغوي الذي سمّاه بعض القدماء «الخلاف» يمكن أن يكون تفسيراً ناجعا لطائفة من الحالات الإعرابية التي اضطرب جمهور البصريين كثيراً في توجيهها وبيان السرّ في تحريكها بالفتح، وتسعى هٰذه الدراسة إلى جمعها ولمّ شتاتها حول هٰذا المحور مستجيبة لمقولة وجيهة لواحد من أعلام الدرس النحوي المعاصر فحواها «أن النصب على الخلاف، لو عمل بعد توسيع نطاقه ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء»(١).

ويمكن الآن أن نستعرض طائفة المنصوبات التي يكون عامل النصب فيها الخلاف، لا عوامل لفظية كما يعتقد جمهور النحويين، وتردّده المصنّفات النحوية عامة.

أ ـ في الأسماء:

١ ـ الظرف الواقع بعد المبتدأ:

يرى الكوفيون أَنَّ الظرف إذا وقع «خبراً» عن المبتدأ نحو: الكتاب أمامك، والحقيبة وراءك، فهو منصوب على الخلاف.

وحجتهم في ذٰلك أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ أي أن الخبر هو عين المبتدأ في قولنا: الله ربُّنا، السماء غائمة. فحكمها في الإعراب واحد. غير أن عبارة «الكتاب أمامك» ونحوها ليس الظرف فيها في المعنى هو المبتدأ، فلمّا كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما.

---

(١) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي: ٢٩٧.

وذهب البصريون إلى أن الظرف هنا منصوب بفعل مقدر نحو: استقر أو اسم فاعل نحو: مستقر.

واحتجوا لذٰلك بأن الاصل في قولنا: الكتاب أمامك، في أمامِك، لأنَّ الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى «في» و«في» حرف جر، وحروف الجر لا بدّ لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولنا: عجبت من زهدك. فلو قلت: من زهدك، لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به فدل على أن التقدير في قولك: الكتاب أمامك، الكتاب استقر في أمامك، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف كما هو مقدر مع الحرف. وأما من ذهب منهم إلى تقدير اسم الفاعل «مستقر» فحجته أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل، لأنَّ اسم الفاعل يجوز أن تتعلق به حروف الجر، والاسم هو الأصل والفعل فرع، وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع، فضلاً عن أن تقدير الفعل يحوج إلى تقدير آخر، وهو ضمير الفاعل بخلاف الاسم الذي لا يلزم ذٰلك، وما لا يحوج إلى تقدير أصل لما يحوج اليه.

وهناك ما يظُنّ أنه رأى ثالث ينسبونه الى ثعلب، مفاده أَنَّ الأصل في قولنا: أمامك الطعامُ، حلَّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتُفي بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل[١].

والذي يظهر لي أن رأى ثعلب هٰذا هو تفسير معنى وليس تفسير إعراب، فهو يدرك أن الظرف ما دام وعاء للذات أو للحدث فهو منصوب على الظرفية الزمانية أو المكانية. وإنّما قدّر الفعل «حلّ» أو استقرّ توضيحا لمقتضى دلالة الظرفية المرتبطة بالحلول أو الاستقرار، ولهٰذا لم يُثبت له عملاً في الظرف.

---

(١) الانصاف مسألة ٢٩، ابن يعيش ١/ ٩٠، الرضي ١/ ٩٢، التصريح ١/ ١٦٦.

أَمّا إِذا كان لفظ الزمان أو المكان لا يؤدي وظيفة الظرفية بل الإسناد كقولنا: انقضى شهران من العام، أو مر عام على رحلتي، أو الحجُّ أَشهرٌ معلوماتٌ، أو ازدهر جنوب البلاد وشمالها، أو الإضافة كقولنا: قضيت بداية اليوم في المزرعة، وتجولت في جنوب البلاد ووسطها، فحكمه حكم سائر الأسماء في استحقاق الرفع عَلَماً على الإسناد والجرّ عَلَماً على الإضافة.

فيكون نصب الظرف مع المبتدأ هنا ليس بعامل لفظي كما يرى البصريون، بل بعامل وظيفي لغوي، فحواه أنه لا يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ أي مسنداً، لأَنَّه في المعنى ليس هو المبتدأ.

وهٰذا العامل الوظيفي هو «الخلاف» الذي نص عليه بقية الكوفيين صراحة. وبذٰلك لا يشكل توجيه ثعلب لهٰذه المسألة ما يمكن أن يكون رأياً ثالثاً فيها، بل هو في حقيقته رأي الكوفيين، لا سيما أنه يرى أن الفعل «غير مطلوب واكتُفي بالظرف منه».

وإنما لجأ ثعلب إِلى هٰذا التفسير، ليقرّر أَنَّ الظرف هٰذا منصوب بحكم إِفادته الظرفية المكانية أو الزمانية، وليس الإسناد أو الإضافة، فبهٰذا خالف المبتدأ في الحكم الإعرابي فكان منصوباً لا مرفوعاً، تمييزاً له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إِعرابه.

ولعل من المفيد هنا أن لا نتجاوز الرد الواهي الذي طرحه الأَنباري نيابة عن أصحابه البصريين بقوله: لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً، لأَنَّ المبتدأ مخالف للظرف كما أَنَّ الظرف مخالف للمبتدأ، لأَنَّ الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد، وإِنَّما يكون من اثنين فصاعدا[١].

---

(١) الانصاف ٢/ ٢٤٧.

والواضح أن الانباري غفل عن أن حكم الرفع في المسند إليه قانون لغوي ثابت وليس أَمراً اعتباطياً يمكن التخلي عنه لأدنى ملابسة، زيادة على أن الظرف وبقية التكملات اختصت بالنصب تمييزاً لها عن المسند إليه المرفوع والمضاف إليه المجرور، فالنصب هنا ليس أَمراً طارئاً على الظرف وهو يؤدي دور التكملة. وتوزيع العلامات الإعرابية في اللغة العربية وبخاصة الضمة والكسرة محكوم بقانون وظيفي يكاد يكون صارماً وليس خاضعاً للافتراض الجدلي على النحو الذي يتصوره صاحب الإنصاف.

والظاهر أنَّ المعايير العقلية البحت التي تحكم تفكير الأنباري أملت عليه فهماً خاصاً لفكرة «الخلاف»، بحسبانها قيمة مجردة تستلزم بالضرورة ظاهرة النصب، ومن شأنها بحسب هٰذا الفهم أن تؤثر في طرفي الجملة فتلحق بهما النصب لأنها ماثلة فيهما كليهما بالنسبة لبعضهما.

ولا شك أن هٰذا التصوّر لم يكن في خاطر أولئك الذين قالوا بفكرة الخلاف، بل كانوا يلمحون فيها قيمة تنويعية في سياق النظام الوظيفي لعناصر الجملة. فما خالف المرفوع الذي هو المبتدأ، في مؤداه، ولم يكن مضافاً إليه لا بدّ من أن يكون منصوباً.

ولا بدّ من التنبيه هنا إلى أن الظرف ليس خبراً عن المبتدأ، حتى عند هؤلاء الذين لم يقدّروا عاملا لفظيا يفسر النصب فيه، بدليل احتجاجهم بأن الظرف هنا ليس في المعنى هو المبتدأ، وشرط الخبر أَن يكون في المعنى هو المبتدأ.

وينتهي بنا هٰذا إلى نتيجة أخرى مؤداها أن الجملة العربية لا تشترط في إفادتها وصحة تكوينها تكامل العلاقة الإسنادية كما هي في تصور النحويين.

فجملة الظرف ليس فيها مسند بالمفهوم الذي تعارف عليه النحويون، وهو أن يكون هٰذا المسند عين المسند اليه (المبتدأ) وليس هناك ضرورة لتقرير مشتق محذوف أو فعل ليكون عاملا في الظرف، ويكون هو الخبر في عين الوقت، وذٰلك لتمام المعنىٰ في الجملة بوجود الظرف وحده، وللاستغناء بعامل الخلاف في تفسير النصب في الظرف وبهٰذا تكون جملة: الطريق أمامك، في خلوّها من علاقة الإسناد مع إفادتها معنى يحسن السكوت عليه، شبيهة بجملة النداء، التي لا تنطوي على علاقة إسنادية. وكذٰلك جملة القسم في قولنا جوابا على كلام سابق: لا والله، أو بلىٰ والله.

٢-خبر ليس، ما الحجازية، لا، لات، إن.

يدرج النحويين ليس في أخوات كان، وهي عندهم فعل ماض جامد لم يأت منه مضارع ولا أمر، وليس له مصدر.

وأصلها عند الخليل والفرّاء: لا أيس بمعنى «وجود» وقد سمع عن بعض العرب قوله: ليس لفلان أَيس، ثم حذفت الهمزة أو الألف فصارت «ليس» كلمة تفيد النفي وأدرجت بحكم نوع العمل الذي ينسب إليها مع مجموعة الأفعال النواسخ التي تشبهها في الاقتران بجملة الابتداء[١].

ولم يكن مذهب الخليل في أصل «ليس» افتراضاً محضاً، بل أيد البحث اللغوي في الساميات أَنَّ «أيس» تدل في اللغة الأكّدية على الوجود أيضا وهي في العبرية (أيش) وفي الآرامية (أيث)[٢]. ويظهر أن هٰذه المفردة (ليس) ثمرة لتطور صيغة من صيغ الأُصول السامية الأُمّ في موطنها الأول.

(١) اللسان: ليس.

(٢) الفعل، زمانه وأبنيته للدكتور ابراهيم السامراني ٦٥ والتطور النحوي لبرجشتراسر ١١١ وفقه اللغة لوافي: ١٨٨.

=

وعلى هٰذا يكون من الصعب إدراج «ليس» بضمن الأفعال التي اصطلحوا عليها بالأفعال الناقصة، ويكون مقبولا ما نسب إلى أبي علي الفارسي وابن السراج وابن شقير من القول بحرفيتها[١].

فهي ليست صيغة فعلية تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث المقترن بزمن فدلالتها على الزمن معدومة، ولا عبرة بما يقال أنها تنفي الحاضر، لأنّهم يدرجونها في صفّ الأفعال الماضية، ودلالتها على الحدث معدومة أيضاً، ودورها أنَّها تنفي العلاقة الإسنادية القائمة بين المسند والمسند إليه بعدها، ولعل هٰذا هو مسوغ النحويين لإدراجهم إياها بضمن الأفعال التي قالوا بخلوها من الدلالة على الحدث، وأطلقوا عليها اسم «الأفعال الناقصة» فضلا عن اتصالها بالضمائر مثل: لستُ ولسنا ولستم، علماً بأن هٰذه الضمائر تتصل بالحروف النواسخ أيضا مثل إنّ وأخواتها، مما جعلهم يرون في ذٰلك وجهاً لتشبيهها بالأفعال.

ولعل ما يؤكد حرفية «ليس» أنها فارقت الأفعال الناقصة عامة في أَنَّ خبرها لا يجوز أَن يتقدم عليها[٢]. وعلل النحويون ذٰلك بأنها فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف.

قالوا: والذي يدل على هٰذا أن «ليس» في معنى ما، لأَنَّ «ليس» تنفي الحال كما أن «ما» تنفي الحال، وكما أَنَّ «ما» لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذٰلك ليس.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٨، مغني اللبيب ١/ ٣٢٥ (ط دار الفكر - بيروت). .
وقد بسط أبو علي الفارسي القول بحرفيتها واحتجّ له طويلاً في كتابيه: الحلبيّات وإعراب المسائل المشكلة في الشعر.

(٢) هٰذا رأي الجمهور وخالفهم الفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور.

على أن من النحويين من يغلّب عليها الحرفية كما يقول الأنباري ويحتج بما حكي عن بعض العرب أنه قال: ليس الطِيبُ إلاّ المسكُ. فرفع الطيب والمسك جميعا، وبما حكي أن بعض العرب قيل له: فلان يتهددك، فقال: عليه رجلا ليسي. فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كان فعلا لوجب أَن يأتي بها كسائر الأفعال، ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت به التاء فيقال في «لستُ»: لَيِسْتُ. وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة «ما» في اللغة التي لا يعملون فيها «ما» فلا يعملون ليس في شيء[1]، وتكون كحرف من حروف النفي، فيقولون: ليس زيد منطلق، وعلى كل حال فهٰذه الأشياء وإن لم تكن كافية، كما يقول الأنباري في الدلالة على أنها حرف، فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهٰذا ما لا إشكال فيه[2].

ولعل هٰذه القرائن الاستعمالية في استخدام «ليس» مما ساقه الأنباري، والقرائن الدلالية فيما تضمنته بنيتها وعملها الوظيفي كافية للقول بحرفيتها ونقض مذهب الجمهور في القول بفعليتها.

وما دمنا قد رجحنا القول بحرفية «ليس» يكون علينا إذن أَن نفسر نصب خبر المبتدأ بعدها على الخلاف كما هو الأمر تماماً في جملة «ما» الحجازية النافية وجملة «لا» النافية لغير الجنس و«لات وإنْ» النافية. ويكون الخلاف بين المبتدأ والخبر المترتب على نفي العلاقة بينهما سبباً في تغاير الحركة الإعرابية بينهما ونقلها في المسند من الرفع إلى النصب، ويكون النصب في خبر المبتدأ بعد «ليس» مقيسا على النصب في خبر «ما» النافية وأَخواتها، وليس العكس.

(١) الكتاب ١/ ٧٣.

(٢) الانصاف ٢/ ١٦ (مسألة ١٨).

ويفترض على هٰذا أن تُرحَّل «ليس» من باب الأفعال الناقصة التي أُقحمت فيه تحت تأثير القول بنظرية العامل النحوي إلى باب أدوات النفي الداخلة على الجملة الاسمية، ويكون «الخلاف» هو التفسير المشترك لظاهرة نصب الخبر بعد هٰذه الادوات جميعاً.

ومما يرجّح ذٰلك أن انتقاض النفي بإلاّ وإثبات إسناد الخبر للمبتدأ يلغي النصب في الخبر ليعود مرفوعا بحكم التبعية كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ . . . ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾[2].

٣-المستثنى بإلاّ:

للمستثنى بإلاّ أحوال متنوعة كما هو معروف، ولن نعرض لما كان مستحقا للرفع ولا لما كان مستحقا للجر، بل للمستثنى المنصوب في جملة الاستثناء التام في مثل قولنا: تمَّ الكتاب إلاّ فصلاً واحداً. وقولنا: ليس لي طريق إلاّ طريقَ الحقّ.

فالمستثنى في هٰذين المثالين استحق النصب «لأنّه مُخرَج مما أدخلت فيه غيره»[3]. وهٰذا الإخراج يقتضي مخالفة في العلامة، ولا يمكن أن تكون هٰذه العلامة غير الفتحة للأسباب التي قدّمناها، سواء كان هٰذا الذي قبله مرفوعا كما مثّلنا أو مجرورا كما في قولنا: ما قرأت من الشعر إلاّ القديمَ.

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) آل عمران: ١٨٥.

(٣) الكتاب ١/٣٦٩.

وتنسحب هٰذه الحال على المستثنى الواقع بعد مستثنى منه منصوب مثل قولنا: قرأت الكتاب إلاّ فصلاً واحداً. ويبدو أن النصب هنا لا بديل عنه. فالمستثنى في هٰذه الأمثلة إنّما نصب لأنّه «مُخرَج مما قبله» ومخالف له في الحكم الوظيفي الذي يؤديه، وكان من اللازم تبعا لذٰلك أن يخالفه في الشكل الإعرابي الذي يشكل قرينة الحكم الوظيفي ودليله في عامة التراكيب.

ويجنّبنا القول بهٰذا التفسير الاضطراب الذي آلت إليه آراء النحويين في تعليل ظاهرة النصب في الاستثناء التام، فقد تشعبت بهم الطرق في تفسير هٰذه الظاهرة، فذهب بعض الكوفيين والمبرد والزجاج إلى أنَّ العامل فيه إلاّ، وذٰلك لأنّها قامت مقام أَستثني وكان المبرد يرى أن إلاّ هنا قامت مقام الفعل المتقدم أو نابت منابه في عمل النصب.

وينقض هٰذا الرأى أن إلاّ لا تقتضي النصب دائماً، بل يأتي المستثنى بعدها مرفوعا أو مجروراً أَحيانا.

وذهب الفرّاء وبعض الكوفيين إلى أن إلاّ مركبة من «إنَّ ولا»، ثم خفُفّت إنَّ وأُدغمت في النفي اعتبارا بلا، ومثل ذٰلك ما نسب إلى الكسائي من أن المستثنى نصب لأَنَّ تأويله: قام القوم إلاّ أَنَّ زيداً لم يقم. كما حكي عنه أنه قال: ينتصب المستثنى لأنّه مشبه بالمفعول ومعلوم أن رأى الفراء والكسائي يقوم على ظنّ لم تثبته بعد دراسة التطور التأريخي للغة العربية ولا يمكن الوقوف عليه إلاّ بوحي أو تنزيل كما يقول الانباري[1]، فضلا عن أن هٰذا التركيب الجديد «إلا» لا يقتضي دائما النصب.

---

(١) الانصاف ٢٦٤.

ويرى البصريون أن ناصب المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا. وهٰذا مردود بأن جملة الاستثناء لا تقتضي بالضرورة تقدم فعل وذٰلك مثل قولنا: العلم كنز إلاّ علماً أُريد به هلاك الناس[١].

٤-غير، سوى الاستثنائيتين:

مما يتصل بالمستثنى بإلاّ في نصبه على الخلاف «غير» المنصوبة المضافة إلى المستثنى في قولنا: اكتمل المشروع غير جزء يسير، واطلعت على مرافق المدينة غير مكتبتها، وقرأت الشعر غير المديح.

فقد قامت «غير» هنا بصفتها مضافة إلى المستثنى مقام المستثنى واستحقت الحكم الإعرابي الذي كان يستحقه لو كان الاستثناء بإلاّ، أَمّا نصب «غير» بعد المستثنى منه المنصوب فتفسيره يلتقي بتفسير النصب في قولنا: اقتنيت الصحف إلاّ واحدةً. وهو كما بيّنا قائم على عدم البديل. فلا يمكننا استبدال الفتحة هنا بضمة ولا بكسرة لأنهما علامتان إعرابيتان خاصتان بالإسناد والإضافة. والعربية حينما تضطر إلى أمر فإنها تخالف سننها فيه، كما فعلت حين جعلت الياء علامة واحدة للنصب والجر في جمع المذكر السالم، بعدما جعلوا الألف التي هي علامة فرعية للنصب علامة للرفع في المثنى بدلا من الواو التي خصوا بها جمع المذكر السالم المرفوع[٢]، وكما جعلوا حذف النون في الفعل المضارع المسند إلى الاثنين والجمع والمؤنثة علامة مشتركة للنصب والجزم.

(١) الانصاف مسألة ٣٤.

(٢) قد يوحي هٰذا بأن المثنى لا بد أن يكون متأخرا في ظهوره عن الجمع السالم لأنه خص في الرفع بعلامة إعراب لاتتصل بظاهرة الرفع أو بصوت الضم.

ويمكن القول إنَّ ما صح في إعراب «غير» ينطبق على «سوى» الاستثنائية. فلو كانت هٰذه الكلمة -وهي تؤدي مؤدى «غير» في المعنى وفي الوظيفة- تحتمل ظهور العلامة الإعرابية لتحركت بالفتح حكمها في ذٰلك حكم «غير» ولٰكن اعتلالها بالألف لا يسمح بذٰلك، ولولا أنّنا نرفض سُنَّة الإعراب التقديري التي يلتزم بها النحاة لقلنا أنها منصوبة بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر كما يقولون. ولا بد من التنبيه هنا إلى أن النحاة تجافوا عن الحقيقة كثيراً حين عدّوا «سوى» ظرف مكان منصوبا على الظرفية بحركة مقدرة[١]. والذي أوقعهم في هٰذا الوهم التفسير الذي نقله سيبويه عن الخليل بشأنها. قال سيبويه: وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أنَّ هٰذا كقولك: أتاني القوم مكانكَ، وما أتاني أحد مكانك، إلاّ أن في سواك معنى الاستثناء[٢].

وواضح أن هٰذا تفسير معنى لا تقدير إعراب، لأنّه فسّرها في موضع آخر بمعنى بدل[٣].

ولم يكن الخليل غافلا عن خلوها من الدلالة على المكان أو من خصائص الظرفية المعروفة. ولو كان الامر كذٰلك لصح أن يكون ذٰلك منطبقا على كلمة «غير» لأنّها تؤدي في معناها مؤدّى «سوى»، وكلاهما يفيد معنى المخالفة لما قبلهما، فيكون ما بعدهما مستثنى ممّا قبلهما، وبحكم اسميتهما وملازمتهما للإضافة حلاّ محل المستثنى، في الموقع الإعرابي واستحق المستثنى حكم الجر بإضافتهما إليه.

(١) ابن يعيش ٢/ ٨٢والرضي ١/ ٢٨٤ والانصاف مسألة ٣٩.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٢١٠. وينظر مبحث «التعارض بن تأويل المعنى وتقدير الإعراب» في ص٧٧ من هٰذا الكتاب.

والدليل على اسميتهما أَنَّهما يقعان مواقع إعرابية متنوعة. فقد يبدأ بهما، وقد يكونان فاعلين، وقد يكونان مجرورين بحروف الجر، وقد يقعان نعتين لما قبلهما فيتبعانه في إعرابه رفعاً ونصباً وجراً. والراجح أنهما كانتا تستعملان في بيئتين لغويتين مختلفتين للغرض نفسه، ثم التقت اللهجات المتعددة في مراحل التوحيد اللغوي.

٥-المستثنى بعد خلا، عدا، حاشا، ليس، لا يكون:

يذهب النحويون إلى أن المستثنى بعد خلا وعدا -ما لم يكن مجروراً- يكون منصوبا على المفعولية، وعامل النصب فيه «خلا، عدا» وهما فعلان ماضيان جامدان في صيغةالاستثناء هٰذه. والفاعل مستتر فيهما يعود على محذوف مقدر مفهوم من معنى السياق[1]. فتقدير قولنا: نهض الجالسون عدا الضعفاءَ أو خلا الصغارَ. نهض الجالسون عدا الناهضون الضعفاءَ، أو خلا الناهضون الصغارَ. و«عدا وخلا» هنا بمعنى جاوز، فيكون ما بعدهما منصوبا على المفعولية، ولا أعتقد أَنَّ هذا التوجيه يقلّ غرابة وبعداً عن الحقّ عن توجيه بعضهم النصب بعد «إلاّ» بأنه بفعل تقديره: أستثني، نابت إلاّ منابه.

والظاهر أَنَّ لفظتي «خلا وعدا» الاستثنائيتين تجاوزتا وضعهما الأَول وفقدتا قدرتهما على التصرف فلازمتا صيغة الماضي وجمدتا عليها، كما صار الحال مع «نِعمَ وبئس» اللتين لازمتا في المدح والذم، صيغة الماضي مع تغيير واضح في هيأتهما الصرفية. وأصبحت «عدا وخلا» تؤديان مؤدَّى «إلاّ» أو مؤدَّى «غير» في المعنى.

(١) الكتاب ١/ ٤٧٦.

ولأنّهما ليستا اسمين كغير وسوى لم تصح إضافتهما إلى ما بعدهما، فكان ما بعدهما منصوبا على الخلاف لما قبلهما بحكم خلافه له في العمل الوظيفي الذي يؤديه في الجملة، أما إذا كان ما قبلهما منصوبا أيضاً فتفسير نصب ما بعدهما يتطابق مع ما قلناه في تفسير نصب المستثنى حال كون المستثنى منه منصوبا أيضاً.

أما حاشا، فإنَّ المستثنى بعدها يكون مجروراً، ولم يحفظ فيها سيبويه غير الجر[١]. ولذا عدها حرف جر. ويكون أيضا منصوبا، وهو رأي الجمهور. وهي آنئذ فعل ماض جامد وزاد المبرد على ذٰلك أنه رأى فيها فعلا متصرفا يأتي منه مضارع، على نحو ما جاء في قول النابغة:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه   ولا أُحاشي من الأقوام من أحد

ويكون المستثنى بعدها منصوبا على المفعولية، كما هو حاله مع «عدا وخلا»[٢].

والذي نرجحه هنا هو أن نصب المستثنى بعد «حاشا» -وهي صيغة جامدة اختصت بالاستثناء وليست فعلا متصرفا كما ذهب إلى ذٰلك المبرد- على الخلاف لما قبله، لأنَّ مؤدّاها مؤدّى «عدا وخلا» في إفادة إخراج ما بعدها مما قبلها. وما استدل به المبرد على فعليتها مردود بأن «أحاشي» في البيت فعل مضارع بمعنى أستثني، وأخذ مفعولا به لا مستثنى «أحد» المجرور بحرف الجر الزائد، فهي ليست مضارع «حاشا»، لأنَّ «حاشا» ليست فعلا، ولا تحتمل ضميراً مستتراً يعود على الفاعل المتكلم، كما هو الأمر في أحاشي، وإنّما اشتقت أحاشي من حاشا الجامدة كما اشتقت «يسوّف» من «سوف» و«يلولي» من «لو»، ويبحر من «البحر» وينجد من «النجد».

(١) الكتاب ١/ ٣٧٧، ٣٥٩.

(٢) المقتضب ٤/ ٣٩١، والديوان (ط دار المعارف -القاهرة ١٩٧٧، ص٢٠).

فعلى هٰذا تكون حاشا صيغة جامدة تفيد معنى الاستثناء، فاذا كان الذي بعدها منصوبا فانما ينصب على الخلاف لما قبله.

والمستثنى بعد «ليس» يكون حكمه في النصب حكم المستثنى بعد «خلا وعدا»، فهو منصوب على الخلاف لما قبله. وقد جاء في الحديث الشريف: ليس من أصحابي أحد الاإوّلو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء. ويرى النحويون في المنصوب هنا خبرا لليس وأن اسمها محذوف يفهم من سياق الكلام[1]، وتقديره هنا: ليس المأخوذ عليه أبا الدرداء.

ويكون عامل النصب عندهم «ليس» وهم بذٰلك يقعون في نفس الوهم الذي وقعوا فيه عند تفسير النصب بعد «إلاّ وعدا» حينما رأوا في المنصوب مفعولا لعامل متقدم.

والذي لا شك فيه أن «ليس» سواء أفادت الاستثناء أم لم تفده هي أداة للنفي واحدة في فحواها ووظيفتها، فهي تلغي العلاقة الإسنادية القائمة فيما تدخل عليه إلاّ أنها في حالة الاستثناء تفيد إخراج ما بعدها مما قبلها، فيكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الحكم الإعرابي ويكون حقه النصب لأنه لا توجد علامة بديلة غيره لمعنى الخلاف. وهي في غير الاستثناء تقتضي أن يكون المسند بعدها مخالفاً للمسند إليه بسبب إلغاء علاقة الإسناد، فيكون منصوباً لأنَّ الفتح علامة صالحة للتعبير عن الخلاف.

ولعل تباين هٰذه الآثار الإعرابية التي ارتبطت بـ «ليس» تبطل القول بنظرية العامل النحوي التي تمسك بها النحويون. فمن غير الصائب أَن يكون عامل واحد يعمل في المسند إليه الرفع تارة والنصب أُخرى ولا عبرة بما يراه النحويون من أن زيداً بعد «ليس» الاستثنائية خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: ليس بعضهم زيداً،

(١) الكتاب ١/ ٣٧٦، المغني ١/ ٣٢٥ (ط دار الفكر -بيروت).

لأنَّ الأولى أن يكون التقدير: ليس زيدٌ بعضَهم. فالإخبار هنا عن زيد ونفي القيام عنه في قولنا: قام الحاضرون ليس زيدا، وليس الإخبار عن (بعض)، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير(١).

وبهٰذا الذي قلنا في أمر المستثنى عامة يتأيد قول الخليل أن المستثنى منصوب لأنّه مُخرَج مما أدخلت فيه غيره.

ونكون بذٰلك قد تجنبنا تعدد التفسيرات الوهمية التي قدمها النحويون لظاهرة النصب فيه.

والواضح أن ما يصدق على المستثنى بعد «ليس» يصدق عليه بعد «لا يكون» لأنَّ مؤداهما واحد في إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها وبخاصة بعد نفي «يكون» بـ «لا». فنفي الكون بلا النافية تؤديه «ليس» التي تنفي الوجود الحاضر.

٦-المفعول معه:

لعل أبرز التركيبات التي يبدو فيها أثر الخلاف واضحاً بيّناً جملة المفعول معه، فهٰذا المنصوب الذي يسمونه تجاوزا «مفعولا معه» يقع بعد واو لا تفيد العطف أو المشاركة أي لا تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها فيكون مشاركاً له في العلامة الإعرابية كما هي الحال في عطف النسق الذي تترتب عليه مشاركة ما بعدها لما قبلها في الحكم، ومن ثمَّ مشاركته له في العلامة الإعرابية، بل هي تفيد المصاحبة فقط، أي أن الحدث الذي صدر عن الاسم السابق لها وقع في معية اسم آخر بعدها، وفي حضوره دون أن تقع

(١) الانصاف ١/٢٤٩.

من هٰذا مشاركة للأول في العلاقة الإسنادية التي تلبّس بها أو صدرت عنه. فقولنا: ينطلق القطار وطلوعَ الشمس، لا يقتضي نقل الانطلاق إلى طلوع الشمس، وعليه لا يكون الطلوع متلبسا بالانطلاق فيترتب على ذٰلك عدم تحقق الرفع فيه، لأنَّ الرفع علامة المسند إليه وهو القطار. وليس هناك مفرّ من أن يحرك بالنصب لأنَّ الجر خاص بالمضاف إليه، وهٰذا هو الذي أدركه الكوفيون فقالوا به تفسيراً لنصب «المفعول معه»[1].

وما ذهب إليه الأخفش في تفسير نصب ما بعد الواو بأنه ينتصب انتصاب «مع» في نحو: جئت معَهُ، لا يطّرد، لأنَّ «مع» تنصب في العادة كما تنتصب سائر الظروف مثل: بين ودون ووسط وفوق وما يماثلها، على حين أن المفعول معه لا يلزم بالضرورة أن يكون دالاً على الظرفية أو متضمناً معناها.

وما ذهب اليه البصريون في تفسير ذٰلك بأنه بتأثير الفعل الذي قبل الواو بتوسط الواو، ينقضه أمران:

الأول: أن جملة المفعول معه لا تقتضي دائماً فعلاً. فنحن قد نقول: كيف أنت وزيداً؟ وكيف أنت وشربةً من عصير؟ وليس هنا فعل.

والثاني: أن الفعل هنا لازم، ولا يمكن تعديته -بمقتضى قانون الإعمال الذي يتمسكون به- الى اسم آخر يعمل فيه النصب.

ولا شك في أن ادعاءهم تقوية الفعل بالواو وهم يفتقر إلى دليل يؤيده. كما أن تفسير الزجاج الذي انفرد به عن البصريين بأن النصب إنما هو بفعل تقديره: لابسَ أو نحوه، في قولنا: استوى الماءُ والخشبةَ، ينقضه أنَّه لا يطرد في تفسير النصب في نحو: كيف أنت وأخاك؟ أي: كيف الامر بينك وبين أخيك؟

---

(١) الانصاف: مسألة: ٣٠.

٧-الحـال:

تردّدت كثيراً في إدراج الحال بضمن الأسماء التي تنصب على الخلاف فالحال، كما هو واضح، وجه من وجوه الوصف، أي أنّه نعت، والنعت كما هو معلوم شأنه شأن البدل والتوكيد تابع لما قبله في اعرابه لأنّه هو المتبوع بعينه، وعليه فلا يمكن أَن يكون النعت في علامته الإعرابية مخالفاً لمتبوعه.

ولٰكن الواضح أن هناك فروقاً متنوعة تفصل بين الحال وبين النعت، وهٰذه الفروق قائمة في أذهان المتكلمين باللغة، لهٰذا اختصوا كلاًّ منهما ببنية لغوية معينة.

فالحال تفارق النعت في وجهين: وجه وظيفي، حيث تصف الحال صاحبها في برهة زمنية عارضة، فهي ليست ملازمة، وهٰذا هو الأصل فيها، ولهٰذا سُمّيت حالاً لأنّها تدل على التحول لا الثبات. في حين يكون النعت ملازما لصاحبه كما هو معلوم.

ووجه بنيوى، إذ هي ملازمة للتنكير، وهٰذا هو الغالب فيها. وما جاء منها بالالف واللام فهو في تقدير النكرة، مثل: دخلوا الأولَ فالأولَ. أي متعاقبين. في حين يكون النعت مطابقاً في التعريف والتنكير لمنعوته.

بناء على هٰذا فارقت الحال المفردة -في علامتها الإعرابية- النعت، فالتزمت النصب في حين بقي النعت تابعا لما قبله في إعرابه. وبذٰلك يمكن لنا أن نفسر اطراد نصب الحال بغض النظر عن الحكم الإعرابي لصاحبها. فهي لمخالفتها النعت -وهو تابع لما قبله في الوجوه التي ذكرناها- خالفت صاحبها في إعرابه والتزمت النصب دائما.

وفي حالة نصب صاحب الحال ليس أَمامنا بديل آخر عن نصبها، لأَنّ الرفع علم المسند إليه أو تابعه والجرّ علم المضاف إليه أو تابعه. فهي في هٰذا محكومة بمبدأ النصب على الخلاف للنعت، مع أن الحقيقة الماثلة فيها أنها نعت لما قبلها، فهي ينبغي أن تكون تابعة له في إعرابها، لٰكن مخالفتها النعت في الوجوه التي ذكرنا جعلهم يلزمونها النصب تفريقا بينها وبين النعت، وبذٰلك خالفت صاحبها في إعرابها مع أنها صفة له.

ودعوى النحويين بأن الفعل الذي تقدم على صاحبها عمل فيها النصب مردودةٌ بقول العرب: هٰذا الخليفةُ قادماً، وهٰذا الشتاءُ مقبلاً. فليس في هٰذا ما يصلح أن يكون عاملا للنصب فيها.

ويمكن أَن يلحق بالحال هنا في معناه ووظيفته وتفسير العلامة الإعرابية اللاحقة له خبر الأَفعال الناقصة باستثناء خبر ليس، وقد مر الحديث عنه، وخبر صار وعاد في مثل قولنا: عاد الحلم حقيقة، وآض في مثل قولنا: آض الغلام شاباً، لأَنَّه يؤدي وظيفة التمييز لنوع الصيرورة التي تعرض لها المسند اليه وليس وظيفة الحال[1] أما عامة الأَفعال التي اصطلحوا على تسميتها ناقصة، وهي بمجموعها تدل على الكينونة أو الوجود، فيمكن إدراجها بضمن ثلاث طوائف[2].

القسم الأول: يدل على الكينونة العامة وهي: كان، استقر، حصل، وجد، حدث.

القسم الثاني: يد على الكينونة الخاصة وهي: أصبح، أمسى، أَضحى، ظلّ، بات، غدا.

---

(١) في النحو العربي: ١٨٢.

(٢) المرجع والصفحة نفسهما.

القسم الثالث: يدل على الكينونة المستمرة وهي: ما زال، ما انفك، ما برح، ما فتيء، استمر، مادام، ما وجد، ما استقر، ما حصل، قعد.

وقد يبدو غريبا إدراج الخبر المنصوب بعد هٰذه الافعال بضمن المنصوب على الحال، لأنّه في حقيقته يتضمن العلاقة الإسنادية بينه وبين المخبر عنه (الاسم)، وهٰذا يقتضي أَن يكون مرفوعا تبعاً للمخبر عنه، ولٰكن تفسير ذٰلك النصب يكمن في أنَّ هٰذه الأَخبار صارت تؤدي وظيفة الحال بعد أن اقترنت الجملة بالأَفعال المتقدّمة التي شغلت الموقع الإسنادي وخلقت علاقة إسنادية جديدة غير التي كان يؤديها الخبر قبل دخولها على الجملة.

وسواء صح ما يقوله النحويون، وخالفهم فيه ابن مالك والرضي، من أن هٰذه الافعال لا تدل على الحدث، بل تدل على الزمن فحسب أم لم يصح فإِنّ ذٰلك لا يلغي الدور الاسنادي الذي تقوم به باقترانها بالاسم.

والخبر المنصوب الذي يؤدي هنا وظيفة الحال ويتلبس بعلامتها الإعرابية لا يمكن الاستغناء عنه في الجملة، لأَنَّ أفعال الكينونة التي اقترنت بها الجملة وشغلت الموقع الإسنادي «لا يصح السكوت عليها ولا تتم بها الفائدة المتوخاة، لأَنّها تدل على وجود يعرفه كل من المتكلم والسامع، فلا بد من أَن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نؤيد الكوفيين في تسميته حالاً لا خبراً لأَنَّه إِنَّما يبين هيئة خاصة للموجود المتحدث عنه»[1].

(١) في النحو العربي، المخزومي ١٨٢. وانظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٩٠.

ب ـ في الأفعال:

الحديث عن ظاهرة النصب في الأفعال المعربة التي يقتضيها مفهوم الخلاف القائم بينها وبين ما قبلها يتطلب الإجابة عن سؤالين:

الأول: لِمَ أُعرب الفعل المضارع؟

الثاني: لم كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مرفوعاً، فإذا نصب أو جزم فإنما يكون ذٰلك لعلّة طارئة؟

والجواب عن السؤال الأول عند البصريين هو أن المضارع إنّما أعرب لمشابهته الاسم، وهٰذه المشابهة ماثلة في وجوه، منها، أن الفعل المضارع يكون شائعا ثم يتخصص بدخول أدوات معينة تَمْحَضُه للاستقبال مثل: سيدخل زيد، أو للمضي مثل: لم يدخل زيد. وكذٰلك شأن الاسم فهو شائع ثم يتخصص بدخول أَداة التعريف عليه.

ومنها أَنّه يقترن بلام الابتداء مثل (إنَّ زَيداً لَيقومُ) وكذٰلك الاسم يقترن بها مثل: ان زيداً لقائم، وليس كذٰلك الماضي ولا الأمر.

ومنها: أنه يجري مجرى اسم الفاعل في تعاقب حركاته وسكناته إذ إنَّ «يكتب» على مثال «كاتب» و«ينتظر» على مثال «منتظر». ومعلوم أن هٰذا الوجه الاخير شَبَهٌ بنيوي لفظي، وليس شبها وظيفيا أو دلالياً كالوجهين المتقدمين.

ويلتقي الوجه الاول في احتجاج البصريين في جانب منه بوجهة نظر الكوفيين التي تفسر إعراب الفعل المضارع «بدخول المعاني المختلفة عليه وتعاقب الأَوقات الطويلة» أي أنه يصلح أن يعبِّر عن الحال والاستقبال والمضي، كما يصلح أن يعبَّر به عن الخبر والطلب والإيجاب والنفي حين يقترن بلام الطلب

و«لا» الناهية و«لا» النافية[١]. «فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذٰلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذٰلك نحو قولك: لا تضرب، رفعه مُخلِّص لكون «لا» للنفي دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن، نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف، وجزمه على كونها للعطف»[٢].

ولٰكن الواضح أيضا أَنَّ مبدأ إعراب الفعل المضارع عند البصريين الذي ينطلق من علة شبهه بالاسم أمر مبني على افتراض أَنَّ الاسم سابق للفعل في الوجود وأَنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال. وكلتا الفرضيتين لم تتأيد بعد، لا عند القدماء ولا عند المحدثين، بل الأرجح لدى الدارسين المحدثين والقدماء أن الفعل سابق في وجوده لعامة المشتقات بما فيها المصدر، وهو أصل له لا العكس كما يرى ذٰلك البصريون وأَشياعهم من المتأخرين[٣].

ولا بد أَيضاً من التنبيه إلى أَنَّ علة إعراب المضارع عند الكوفيين هي تنوع دلالاته ومعانيه من الحال إلى الاستقبال إلى المضي، ومن الخبر إلى الطلب، فهو بهٰذا يقتضي تنوعاً في علاماته الإعرابية كما أن تعاقب المعاني المختلفة على الاسم كانت السبب في تنوع أحواله الاعرابية[٤].

ولا يقتضي هٰذا، بالضرورة، إقراراً بأن الاسم سابق للفعل، لأَنَّ العلة في إعرابهما واحدة، وهي قائمة فيهما على السواء، وليس أَحدهما مشبَّهاً بالآخر،

(١) الانصاف مسألة ٧٣.
(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٧.
(٣) الانصاف مسألة٢٨، الفعل زمانه وابنيته للسامراني ٤٧.
(٤) الخصائص ١/ ٣٥، الايضاح للزجاجي ٦٩، ابن يعيش ١/ ٤٩.

فقد «أعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة»[١]، الأمر الذي لا ينقض مقالة الكوفيين بأن الفعل أصل للمشتقات عامة، وأن هٰذه المشتقات تالية له في الوجود.

وقد تباينت تفسيرات المحدثين لظاهرة إعراب الفعل المضارع وإن كان بعضها يلتقي كثيراً مع وجهة النظر الكوفية التي ترى في تعدّد المعاني التي يحتملها الفعل المضارع وتعاقب الأزمنة عليه سببا في تنوع حركاته الإعرابية.

فالدكتور أَحمد الجواري يقرر أنَّ الفعل المضارع يصلح بالقوة للدلالة على كل معاني الفعل وتوجيهه صوب هٰذا المعنى أو ذاك، فالفعل من حقه الإعراب نظرا إلى تعدد إمكانيات التصرف في معناه الزمني[٢]. والمضارع ليس في صيغته ما يقيده بزمن، وهو في حاجة إلى قيد لفظي لذٰلك، وفي حالة انعدام مثل هٰذا القيد يرد مرفوعا حسب حكمه الطبيعي إن صح هٰذا التعبير، ويحصل تقييده بزمن معين بواسطة أدوات ينجرّ عنها انتقاله إلى أحكام إعرابية أخرى هي النصب والجزم. . . فالنصب حكم الفعل المتمحّض للاستقبال، والجزم حكم المضارع الدال على بعض المعاني التي تقرّبه من الماضي أو الأمر أو تسمه بنوع من النقص في الدلالة كما هو الأمر في جملة الشرط[٣].

ويرى باحث آخر أن الفعل سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمراً فهو معرب، والعلامات التي تظهر في آخر الصيغ المختلفة تعبر عن درجة ما سماه «الفعالية» التي ترتبط بها العلامات الإعرابية تنوعاً واختلافاً تبعاً لتفاوت درجة هٰذه «الفعالية»

(١) الرضي على الكافية ٢/ ٢٢٧.

(٢) نحو الفعل ٢٨.

(٣) المرجع السابق ٢٦ وما بعدها.

فعلامات الإعراب تعبر عن «الفعاليات المختلفة أو انقطاعها في الصيغ الفعلية وعن مدى المشاركة في أداء هٰذه الفعاليات في الأسماء المعربة»[١].

فالضمة وهي أقوى الحركات تعبر في المضارع المرفوع عن فعالية حية واقعة في الحال ومستمرة أو هي أكيدة الوقوع في الاستقبال. والنصب في المضارع علامة على ضعف الفعالية والشك في حصولها واستمرارها مستقبلا، أما الجزم فهو يفيد انقطاع الاستمرار أو الفعالية، وهٰذا ما يؤيده المعنى اللغوي لكلمة جزم التي تفيد القطع[٢].

بغض النظر عما يقوم في وجه هٰذه المحاولة التفسيرية ووجه سابقتها من اعتراض يحول دون التسليم بهما، يستند إلى أن المضارع المقترن بالسين أو سوف اللتين تمحضانه للاستقبال دون أن تؤثرا فيه النصب كما هو الحال مع «أن ولن» وحروف السببية، فإنَّ الاعتراض الخطير الذي يوهن في صحتهما -كما يبدو لأول وهلة- هو أن «تقييد معنى الفعل للحال أو الاستقبال أو المضي أو الطلب، إذا كان حاصلا بفضل اقترانه بأدوات معينة فلِمَ احتيج إلى علامات الإعراب دليلاً ثانياً على هٰذا التقييد؟ أليست الأداة كافية لترشد إلى التغيير الحاصل في المعنى؟ أوَ ليس في إفادة معنى واحد بوسيلتين لفظيتين منافاة لمبدأ الاقتصاد في المجهود؟»[٣].

إنَّ هٰذا الاعتراض الذي يبدو مغريا، لأول وهلة، للقول به والتوقف عنده، ليكون بعد ذٰلك وسيلة لإلغاء التفسير الذي علل به الكوفيون وبعض المتأخرين

(١) محمد الكسار، المفتاح لتقريب النحو ١٩٢ نقلا عن المهيري في: لم أعرب الفعل المضارع؟ الحوليات التونسية عدد ١٦ ص٢١.

(٢) المصدر السابق ١٩٤ (الحوليات التونسية عدد ١٦ ص٢٢).

(٣) المهيري: المرجع السابق ص٢٠.

إعراب الفعل المضارع، يمكن الإجابة عنه بأَنَّ اقتران الفاعل بالفعل والمبتدأ بالخبر وما يفيده هٰذان (الفعل والخبر)من معنى الفاعلية والإخبار لم يمنع أن يختص كل من الفاعل والمبتدأ بعلامة الرفع التي هي علم الإسناد، فعلى الرغم من إفادة الفعل معنى الفاعلية «الإسناد» في الفاعل فإنّ هٰذا الأخير لم يستغن عن علامة الإسناد الخاصة بالمسند إليه وهي الضمة. وكذٰلك الأمر في الإضافة، فعلى الرغم من وجود أَداة الإضافة وهي حرف الجر أو الاسم المضاف فإنَّ المضاف إليه لم يستغن عن علامة الإضافة وهي الجرّ.

وهٰذا الاعتراض ونحوه يمكن إدراجه بضمن تيار في الدراسة اللغوية يرى أن هناك تغيرات حركية ذات طبيعة صوتية صرف لا تتحكم فيها لا الأدوات ولا العوامل، وأن الفعل بما فيه المضارع يخضع لجدول تصريفي لا لجدول نحوي، وأن الافعال لا تعبر عن معنى من المعاني النحوية المعروفة التي يحدّدها الجدول النحوي. ولا يقوم الفعل مباشرة بوظيفة المسند إليه ولا المضاف إليه ولا المتعدى عليه، ولذا لا يخضع حتى الفعل المضارع للوظائف النحوية التي لا تعرفها إلاّ الأَسماء فقط، وتكون على هٰذا قضية إعراب الأَفعال وبنائها من القضايا المفتعلة التي تعقد الأمور وتحول دون توزيع الصيغ الفعلية على الجدول الخاص بها وهو الجدول التصريفي[١].

والتعقيب على وجهة النظر هٰذه يتلخص في أن الذين قالوا بإعراب الفعل المضارع لم ينسبوا إليه وظيفة نحوية من تلك الوظائف التي اختص بها الاسم، ولم يفسروا تنوع حركاته الاعرابية بتنوع الوظائف التي يؤديها كما هو الحال في الاسم،

(١) الألسنية العربية، ريمون طحّان ٢/ ١٤.

بل رأوا أن تنوع هٰذه الحركات إنّما هو إيحاء بتنوع المعاني التي يفيدها هٰذا الفعل من إخبار أو طلب أو شرط أو إيجاب أو نفي، وبتنوع الأَزمنة التي يمكن أن يعبر عنها هٰذا الفعل من حضور أو مضي أو استقبال.

وإذا لم يكن هٰذا الأمر مطردا تماما في جميع أَحوال هٰذا الفعل فإنّما كان ذٰلك لأَنّ حكم الأَفعال التي يخشى فيها الالتباس عُمّم على الأَفعال الآمنة منه؛ لأنّه قد يطّرد في الأكثر الحكم الذي ثبتت علّته في الأَقل[1].

ويمكن الآن أن نشرع في الإجابة عن السؤال الآخر وهو: لِمَ كان الأَصل في الفعل المضارع الرفع؟ وأنه لا ينتقل عن الرفع مالم يسبق بناصب أو جازم؟

والجواب يمكن أَن نجده عند البصريين في مقالتهم التي تعلل ذٰلك بقيام المضارع مقام الاسم، أي الخبر المسند الذي حقّه الرفع[2].

غير أن احتجاج البصريين لمذهبهم لا يخلو من الاضطراب. فقد احتجوا أولا بأن قيام الفعل مقام الاسم عامل معنوي فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذٰلك ما أشبهه.

وهٰذا ينقضه أن الفعل هنا يقوم مقام الخبر ويؤدي وظيفته، وبذٰلك يستحق علامته الإعرابية. ولا يحتاج إلى ما يسمّونه عاملا معنويا يشبه الابتداء لتفسير رفعه.

واحتجوا ثانيا بأنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطي أقوى الإعراب، الرفع، فلهٰذا كان مرفوعا[3].

(١) الرضي على الكافية ٢/ ٢٢٧.

(٢) الانصاف مسألة ٧٤.

(٣) الانصاف ٥٥٢.

ولا يخفى أن الحديث عن أقوى الأَحوال التي وقع فيها الفعل بسبب وقوعه موقع الاسم، والذي اقتضت إعطاءه أَقوى حالات الإعراب وهي الرفع، هو محض تصور وهمي. فبأيّ مقياس نحدّد الأَحوال القوية والأَحوال الضعيفة، سواء كانت هٰذه الأَحوال على مستوى الوظائف أم على مستوى الحالات الإعرابية أم على مستوى المعاني. ولِمَ لا يكون معنى الطلب وما يترتب عليه من جزم أقوى من معنى الإخبار وما يترتب عليه من رفع؟ ولِمَ لم يصدق ذٰلك على الفعل الماضي وفعل الأَمر وكلاهما واقع موقع الاسم؟ فضلا عن أَنَّ الفعل هنا وقع موقع الخبر ولم يقع موقع المبتدأ الذي يرى فيه البصريون أقوى الأَحوال لكونه المسند إليه والمخبر عنه وليس فضلة أو تكملة.

والحق أن تفسير الرفع في المضارع المجرد من لوازم النصب والجزم أو الاتصال بالضمائر إنّما يكمن في حلوله محل المسند، ولأَنَّ الأَصل في المسند الرفع لأنه تابع للمسند إليه ووجه من وجوهه، لذٰلك اقتضى ان يكون الفعل المضارع مرفوعا[١].

وللفعل المضارع في بنيته الصرفية ما يؤهله لذٰلك، خلافا للفعل الماضي الذي لا تسمح له صيغته بذٰلك، لأَنّنا لو وضعنا عليه الضمة التي هي علامة المسند لا لتبس بالفعل المتصل بضمير الجماعة، ولعل ذٰلك هو الذي جعل العرب يلزمونه الفتحة، وهي حركة مستحبة ليس هناك بديل يغني عنها، فإِذا اتصل بالضمائر خضع للقوانين الصوتية فبُني على السكون في مثل: دخلْتُ أو على الضم في مثل: دخلوا، شأنه في ذٰلك شأن المضارع الذي يتعرض لمثل

(١) نحو الفعل للجواري ٢٦.

هٰذا حين يتصل بالضمائر مثل: تدخلين وتدخلان ويدخلن ولا تدخلي ولتدخلن ونحوها، فيتخلى عن سمة الرفع الملازمة له في الأصل.

فيمكن القول إذن إنّ العرب لم يفرّقوا في النطق بين قولهم: عمرو قادمٌ اليومَ، وعمرٌو يقدمُ اليومَ، ويقدم عمرو اليومَ.

ويتوقف تدعيم هٰذا الرأى على معرفة النمط التركيبي الذي كان شائعا في مراحل التأريخ اللغوي الأولى، وهل هو النمط الاسمي الذي يبدأ بالاسم ثم يخبر عنه بالفعل أو بالوصف بعد ذٰلك، أو هو النمط الفعلي الذي تبدأ فيه الجملة بالفعل ثم يتلوه الفاعل (المخبر عنه) ونحن لا نملك الان الدليل القاطع الذي نرجح به أحد الاختيارين، كما إنّ الدراسات اللغوية التاريخية لم تقطع بعد -في حدود علمنا- بشيء من هٰذا بالنسبة للغة العربية، وإن كان بعضهم يرى -تصورا واجتهادا- أن الجملة الفعلية هي الأساس في التعبير اللغوي عند العرب(١)، وهو أمر لم يؤيده الدرس اللغوي الحديث بعد.

وعلينا الآن -بعد أن رجحنا ارتباط حركة الفعل المضارع بالمعاني أو الأزمان التي تتعاقب عليه- أن نستعرض التطبيقات التي وردت في الكلام العربي الفصيح مؤيدة لهٰذا الاعتقاد، وما قيل في تفسيرها وتوجيهها، مما يؤيد وجهة النظر التي تبنيناها في محاولتنا هٰذه.

ولا بد من التنبيه أولا إلى أَنَّ القدماء من النحاة استخدموا أيضا في هٰذا الصدد مصطلحاً آخر هو «الصرف» إلى جانب مصطلح الخلاف الذي استخدموه في مجال الاسم والفعل.

---

(١) علي الجارم، الجملة الفعلية (مجلة مجمع اللغة العربية ج٣ القاهرة ١٩٥٣).

وقد عرفوا الصرف بأنه مجيء الواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، كقول الشاعر:

لا تَنَه عن خُلُقٍ وتأتيَ مثله   عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

وقولهم: لو تُرِكتَ والأسدَ لأكلك، ولو خُلّيتَ ورأيَكَ لضلِلتَ. لما لم يحسن في الثاني أن تقول: لو تُرِكتَ وتُرِك رأيك لضللت، تهيبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله(١).

فالصرف -في مؤداه الدلالي- هو اختلاف جهتي الفعل أو الاسم باختلاف المعنى الذي يؤديه كل منهما مما يترتب عليه الاختلاف في العلامة التي تلحقه، التي لا نرى مانعا من تسميتها -في مجال الفعل- بالعلامة الإعرابية طالما أَنها تعرب عن معنى من المعاني التي يتلبس بها الفعل ويخالف بها ما قبله.

١ -المضارع المنصوب بعد الواو في مثل قولهم: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ.

وقول الشاعر:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَهُ   عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

يذهب البصريون الى أن الفعل بعد الواو في هٰذين المثالين ونحوهما منصوب بأنْ المصدرية المضمرة التي تملك وحدها الحق والقوة على نصب الفعل المضارع بسبب تخصصها به، وذهب الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي عامل النصب بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف. في حين ذهب الكوفيون إلى أن هٰذا الفعل منصوب على الصرف (الخلاف)، ومعناه عندهم أن الثاني مخالف للأول، لأنه لا يحسن فيه تكرير العامل، وهو لا الناهية. فلما كان الثاني مخالفاً للأَول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له

(١) الانصاف: مسألة ٣٠، ٢٩ ابن يعيش ٧/ ٢١.

وصار هٰذا كما قلنا في الظروف نحو: زيدٌ عندَك، وفي المفعول معه نحو: لو تُرِكَ زيدٌ والأَسدَ لأَكلَهُ. فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك، فكذٰلك ها هنا[١].

ولا أظننا بحاجة إلى التعليق لتأييد وجهة النظر هٰذه التي تنطلق من مفهوم وظيفي ودلالي لتفسير تنوع الحركة الإعرابية طبقا لتنوع الدلالة والوظيفة التي يوديها الفعل في سياقات مختلفة.

والحق أن مفهوم الخلاف لم يكن غائبا عن ذهن البصريين وهم يفسرون ظاهرة النصب بعامل مقدر. فقد قرّروا أنَّ العرب «لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحوّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير أَنْ لأنّها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل»[٢].

ومعنى قولهم «حول المعنى» هو أن التقدير عندهم: لا يكُنْ منك أكلٌ للسمك وشربٌ للّبنِ، ولهٰذا احتاجوا إلى تقدير «أَنْ» ليكون لدينا مصدر في معنى الاسم صالح للعطف على ما قبله. وهم بهٰذا قد عالجوا الداء الذي خلقوه بداء آخر أشد وطأة منه.

فتقديرهم غير المبرر للاسم في صدر الجملة أَلجأهم إلى تقدير «أَنْ» المصدرية قبل الفعل المنصوب ليكون هٰذا صالحا للعطف على ما قبله. إضافة إلى أنهم يفترضون في الواو هٰذه معنى العطف أي المشاركة، في حين أنها لم تعد تفيد هٰذا المعنى في العبارة، لان النهي لم يقع على الاثنين بل وقع على أولهما حينما يكون الثاني قائما، وهي أقرب ما تكون إلى واو الحال.

---

(١) الانصاف مسألة ٧٥.

(٢) المرجع السابق ص٥٥٦.

٢-المضارع المنصوب بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر نحو:

يـا نـاقُ سيـري عَنَقـاً فسيحـا إلـى سليمـان فنستـريحـا

والنهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[1].

والنفي نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾[2].

والدعاء نحو:

ربِّ وفِّقْني فلا أَعدِلَ عن سَنَنِ الساعين في خير سَنَن[3]

والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾[4].

والعرض نحو: ألا تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرا[5].

والتحضيض نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[6].

والتمني نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[7].

ويذهب الكوفيون في ذلك كله إلى أنَّ الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء إنّما انتصب بالخلاف. في حين يذهب البصريون إلى أنه منصوب بأن مضمرة. وذهب الجرمي إلى أنه منصوب بالفاء نفسها. لأنها لم تعد عاطفة[8].

وحجة الكوفيين أَنَّ الجواب المنصوب مخالف لما قبله، فهو ليس طلبا في جملة الطلب، وليس خاضعاً للنهي في جملة النهي، ولا منفياً في جملة النفي،

(١) سورة طه: ٨١.
(٢) فاطر: ٣٦.
(٣) ابن عقيل ٢/ ٣٥٠.
(٤) الأعراف: ٣٥.
(٥) ابن عقيل ٢/ ٣٥١.
(٦) المنافقون: ١٠.
(٧) النساء: ٧٣.
(٨) الانصاف مسألة ٧٦.

وكذٰلك ليس هو استفهاماً في جملة الاستفهام، ولا عَرْضاً ولا تحضيضاً ولا تمنياً في بقية الجمل، فلما لم يكن الجواب شيئا من هٰذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله لاختلاف مؤداه عن مؤدى ما قبله، سواء كان ما قبله فعلا أم غير فعل، نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ ﴾ وذٰلك لأن الحكم العام الذي يستحقه الفعل في هٰذا النمط من التركيبات يطرد فيما يجرى مجراها مما ليس فيه فعل سابق للفعل المنصوب.

ومما هو جدير بالملاحظة أن مفهوم المخالفة لا يقتضي بالضرورة أن تكون العلامة هي الفتحة، بل قد يقتضي أحيانا أن تكون العلامة المترتبة على الخلاف هي الضمة إذا كان الأول منصوبا بحكم الوضع الوظيفي والدلالي الذي يتحكم به، مثال ذٰلك قول الشاعر:

على الحَكَمِ المأتيّ يوماً إذا قضى قضيَّتَهُ أنْ لا يجورَ ويقصدُ[1]

فلما نصب الفعل الأول المنفي بعد أن المصدرية المدغمة بلا النافية كان الثاني الذي لم يخضع لمفهوم النفي مرفوعاً، لأنّه خالف، في جهته، الأول، وأريد به الإثبات على معنى: بل يقصد.

وقد يبدو الحديث عن أن المضمرة وجوباً بعد الفاء التي ينتصب بها الفعل أمراً غير ذى بال، وهو إلى الخيال أقرب منه الى التحليل العلمي في دراسة اللغة، وعلى ذٰلك فليس ثمة حاجة للحديث عنه وبيان بطلانه.

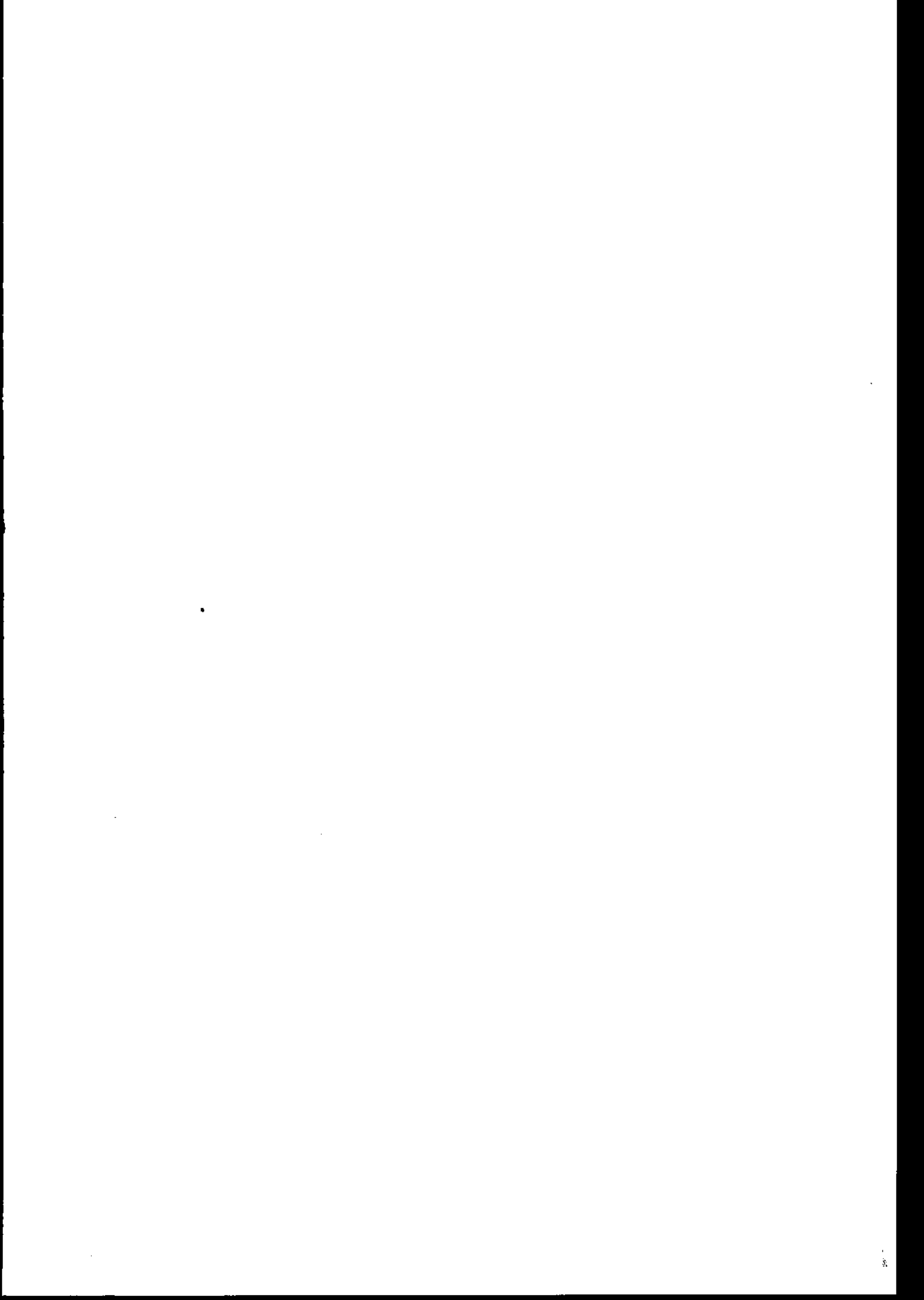
إنّ هٰذه المقالة ستكون صحيحة مقبولة لو كانت قاعات الدرس النحوي في جامعاتنا العربية قد تحرّرت من عبء هٰذه التصورات وترديد هٰذه التفسيرات،

(١) الكتاب ١/ ٤٣١، ابن يعيش ٧/ ٣٨، الخزانة ٣/ ٦١٣.

أما ما دام الأمر ليس كذٰلك وما دامت هٰذه الأفكار والأنظار النحوية غير الصائبة تجد طريقا الى من يردّدها ويؤمن بها من أساتذة النحو ومدرسيه، وهم كثرة غالبة يثقلون بها كواهل الدارسين من الشباب الذين يجدون في استساغتها وقبولها صعوبات جمة ومتاعب شديدة، فإنّ الحديث عنها يظل مشروعاً، بل مسؤولية خطيرة تقتضي الأمانة العلمية والواجب القومي تجاه اللغة العربية أن نؤكد الحديث عنه وندعو إليه حتى يصبح بديلا لهٰذه الأوهام والخيالات التي ينوء بها كاهل الدرس النحوي وتعوق من انطلاقه أسوة بالدراسات اللغوية الأخرى.

إنَّ الاعتماد في تدريس المادة النحوية لطلبة الجامعات على كتب النحو التقليدية وما ينحومنحاها فضلاً عن غياب التصور العلمي الصحيح لقوانين التركيب اللغوي وسننه في أذهان كثير من أساتذة النحو ومدرسيه هو الذي يفرض على الدرس النحوي هٰذه الغلالة الكثيفة التي تحجب صفاء الأساليب العربية الناصعة وتذهب برونقها.

إنَّ لنا في علمائنا القدامى ممن وُفّقوا إلى فهم الأساليب اللغوية فهماً صحيحا وأحسنوا تفسير الظواهر الإعرابية تفسيراً صائباً، فضلاً عن إنجازات معاصرينا من دارسي اللغة، ما يعصمنا من الوقوع في شرك الفهم التقليدي للأساليب والترديد لمقولات النحاة المناطقة الذين أثقلوا كاهل الدرس النحوي بتفسيراتهم وتعليلاتهم التي تجافي في كثير من المواضع منطق اللغة وأسرارها البلاغية. وليس تجاهلهم لموضوعة «الخلاف» في تفسير الظاهرة الإعرابية في طائفة من التراكيب العربية إلاّ مثال واحد من الأمثلة التي خانهم فيها التوفيق في إدراك كنه الأساليب العربية وفهمها الفهم الصائب.



التعارض بين تأويل المعنى☆ وتقدير الإعراب في النحو العربي

تشغل المحاورات الهادئة بين الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) وتلميذه النابه سيبويه (ت ١٨٠هـ) حيزاً واسعاً من النسيج العام لبنية كتاب سيبويه. وتمثّل هٰذه المحاورات صورة دقيقة للتطلعات المعرفية للتلميذ الطموح من جهة، وللقدرات الرصينة على تحليل النصوص اللغوية وفهم مقاصدها لدى الشيخ العلاّمة من جهة ثانية.

وإذا كانت المعرفة النظرية، والجهد المثابر في الدرس والتحصيل، هما السبيل إلى إتقان الضوابط اللغوية واستيعابها لدى التلميذ الموهوب، فإنَّ السليقة اللغوية والخبرة العملية الميدانية الواسعة بلغات العرب ولهجاتها، وما أضاءها من معرفة نظرية، عمرت بها حلقات الشيوخ البصريين، في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، كانت العدة الصالحة للجهود التحليلة الثرية التي أنجزها الخليل في ميدان الدرس اللغوي، ونقلتها إلينا بأمانة مدونات سيبويه التي استملاها عن شيخه، واعتمدها فيما بعد، أصولاً لكتابه الذي قدم به علم الخليل[1].

---

(١) روي عن الزجاج عن علي بن نصر (ت ١٨٧هـ) صاحب سيبويه وزميله في الأخذ عن الخليل بن أحمد أنه قال: «قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه: تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل». أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)، الكتاب، المقدمة (القاهرة: ط عبد السلام هارون)، جـ ١، ص ٨.

☆ أُعدّ هٰذا لبحث بضمن الخطّة العلمية السنوية لقسم اللغة العربية بكلية الآداب في الجامعة المستنصرية ببغداد لعام ١٩٩٠ بعنوان «تفسير المعنى وتقدير الإعراب بين الخليل بن أحمد والنحويين» ثم أجري عليه تعديل في العنوان ونشر لأول مرّة في مجلة جامعة الملك سعود – المجلد الثامن (الآداب(١)) للعام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م – الرياض. =

ومن المألوف أن تتعرض أفكار الشيوخ والأئمة ومقالاتُهم في كثير من الأحيان إلى شيء من اللبس وسوء الفهم، ويبدو أنَّ قدراً غير يسير من أفكار الخليل وتحليلاته تعرّض -فيما يظهر للباحث- إلى شيء من هٰذا اللبس والاختلاط، عند من جاءوا بعده، ولم يحسنوا فهم مقاصده. وقد عرض نظير هٰذا، الذي يتراءى لي منذ سنين عدة، لأبي الفتح بن جنّي (ت ٣٩٢هـ) فقيه اللغة الفذّ، فعقد له باباً في كتابه «الخصائص» بعنوان «باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى».

وإذا كان الهاجس الذي أوحى لابن جنّي أن يحرر هٰذا الباب يبدو لا صلة له بمقولات الخليل وتحلالاته، وما أعقبها من إشكالات لدى المفسرين والمنظّرين من النحاة، فإن المباحث التي خاض فيها أبو الفتح ليست بعيدة -في صميمها- عن جوهر المشكلات التي أثارها اللبس وسوء الفهم الذي عرض لأفكار الخليل ومقولاته على يد المؤوّلين والمفسرين.

يقرر ابن جني في هٰذا الباب أن الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة (صنعة النحو وقوانينه): وذٰلك كقولهم في تفسير قولنا: أهلَك والليلَ، معناه: إلحق أهلَك قبل الليل. فربما دعا ذٰلك من لا دربةَ له إلى أن يقول: أَهلَكَ والليلِ، فيجرَّه، وإنما تقديره: إلحق أهلكَ وسابقِ الليلَ... ومن ذٰلك قولهم في قول العرب: كلُّ رجلٍ وصنعتُه، وأنت وشأنُك معناه: أنت مع شأنِك، وكل رجلٍ مع صنعته، فهٰذا يوهم من أَمَمَ أَنَّ الثاني خبر عن الأول، كما أَنَّه إذا قال: أنت مع شأنك، فإن قوله: مع شأنك، خبر عن أنت، وليس الأمر كذٰلك، بل لعمري

إنَّ المعنى عليه، غير أَنَّ تقدير الإعراب غيره، وإنما «شأنك» معطوف على «أنت»، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كلُّ رجلٍ وصنعتُه مقرونان، وأنت وشأنُك مصطبحان. . . ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؟ . . فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذُ شيءٌ منها عليك»[١].

وفي تقديري أن هٰذا الذي حذر منه ابن جنّي، من الوقوع في الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، ومحاولة توحيدهما، هو ما تعرضت له أقوال الخليل وتأويلاته، لدى الشراح والمعقبين، ممَّن لم يتمثّلوا مقاصد الخليل ومغزى كلامه. ولم ينفع احتراس الخليل المتكرر، وما كان يتردّد عنه في كتاب سيبويه في أعقاب كل موقف تحليلي لأساليب العربية، بأن هٰذا الذي يفسّر به «تمثيل ولم يُتكلَّم به»[٢] فقد صار هٰذا التمثيل الذي لم يَتكلَّم به العرب كما يؤكد الخليلو صار فيما بعد تقديرات إعرابية ثابتة لكثير من الأساليب موضوع الدراسة. ولعلّ أوضح ما تتجلّى فيه المفارقة المترتبة على الخلط بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب ما يلقاه الدارس في مبحث التعجب في كتب النحويين.

ففي هٰذا المبحث يتضح الخلط بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب في أَشدّ صوره قسراً، حيث يتحول المعنى تحت تأثير هيمنة قانون الإعمال ومنطقه

(١) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م)، جـ١، ص٢٧٩ - ٢٨٤.

(٢) ينظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب (ط بولاق) جـ١، ص١٥١، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٨٧، ١٨٨، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٦٢، ٢٧٥، وغيرها.

الصارم إلى تقدير إعرابي، بغض النظر عن التعارض القائم بين تفسير المعنى، وهو في فحواه أسلوب إخباري، وصيغة التعجب، وهي أسلوب إنشائي، يرى فيه الفرّاء وأتباعه من الكوفيين وابن درستويه وعلي بن مسعود الفرغاني، صورة متحولة عن صيغة الاستفهام الإنشائية، وهو ما يراه الرضي قوياً[١].

يقول سيبويه: «قولك: ما أحسنَ عبدالله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أَحسَنَ عبدالله، ودخله معنى التعجب، وهٰذا تمثيلٌ ولم يُتكلم به[٢]». والواضح أن هٰذا المنقول عن الخليل تفسير معنى، فكأن الذي تعجب قدّرَ أن هناك قوةً أو شيئاً ما زاد في صفة المُتعجَّب منه، بحيث خرج عن نظائره أو قلَّ نظيره. واحتراساً من الخلط بين الخبر والإنشاء قال الخليل: «ودخله معنى التعجب». فكأن هٰذا الذي فسر به الخليل هو ما يعرف عند التحويليين بالمعنى العميق. والحق أن مغزى كلام المتعجِّب من أَمر أَو شيء أنه يستعظم زيادة في وصف الاسم المتعجَّب منه، فكأنه يريد أن ينقل هٰذا الإحساس إلى السامع، لٰكن صيغة الخبر لا ترقى في قوة الإبلاغ ونقل الإحساس إلى ما ترقى إليه صيغة التعجب المتحولة عن صيغة الاستفهام. وحيث إن استعظام الزيادة في وصف المتعجَّب منه قد خفي سببُها[٣]، كان اللائق في التعبير عنها أسلوب التعجب المتحول عن أسلوب الاستفهام، وكلا الأسلوبين يتضمن الإحساس بالخفاء والإبهام في علة ما يُستفهم عنه أو يُتعجَّب منه.

---

(١) رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.)، ج١، ص٨٧؛ ابو البركات عبدالرحمٰن بن محمد بن الأنبارىالإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٣ (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٥٥)، المسألة رقم(١٥). علي بن مسعود الفرغاني: المستوفي في النحو: ١/ ١٢٠

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧.

(٣) علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح (الموصل: مؤسسة دار الكتب -جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ص٧٥٦؛ الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣٠٧.

ومصداق هٰذا في قول المبرد: فالمعنى من الإبهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذٰلك هو في التعجب، لأنَّك إذا قلت: ما أحسن زيداً، فقد أَبهمت ذٰلك فيه ولم تخصص(١). ولم يرد في كلام سيبويه ما يشعر بأن «ما» موصولة سوى قوله: ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب: إني ممّا أَن أَصنع، أي من الأمر أن أصنع(٢).

ويفهم من هٰذه العبارة -عند النحويين- أنها جاءت موصولة بدون صلة على نحو ما جاءت في بعض الأساليب العربية مثل: غسلته غسلاً نِعِمَّا، أي نعم الغسيل، في حين أن سيبويه أراد بها معنى «ربَّما» كما صرح به في بابه. وقد ورد هٰذا الفهم في صيغة تساؤل أثاره المبرد في باب التعجب بقوله: فإن قال قائل: هل رأيت (ما) تكون اسماً بغير صلة إلا في الجزاء والاستفهام؟(٣).

إن مبحث التعجب في كتاب سيبويه يدور حول توضيح أسلوب التعجب وخصوصية هٰذا الأسلوب في الجمود وعدم التصرف، في الصيغة أو في نظام الجملة، من حيث التقديم والتأخير، نظراً لأنه صورة جديدة متحولة عن صورة أخرى قديمة، لتؤدي معنى جديداً لم يكن قائماً في الصورة القديمة. بل إنه يملك طاقة إيحائية عالية في نقل الإحساس الانفعالي القائم في النفس، لا يرقى إلى أدائها أسلوب الإخبار الرتيب. فعلى هٰذا يكون إعراب «ما» التعجبية المتحولة عن «ما» الاستفهامية موصولة بمعنى «شيء» أو «شيء عظيم»(٤) أمراً غير مقنع،

---

(١) أبو العباس محمد بن محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (القاهرة: لجنة إحياء التراث العربي، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م)، ج٤، ص١٧٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٧٧؛ المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٧٣.

(٤) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١١٧٥؛ الأستراباذي، شرح الرضيي على الكافية، ج٢، ص١٣٠٩ أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: المطبعة الشرقية، ١٣٢٨هـ)، ج١، ص٢٩٧. =

وهو ليس أكثر من لبس وقع فيه المؤولون النحويون الذين خلطوا بين تفسير المعنى، الذي أراده الخليل، وتقدير الإعراب الذي تقتضيه مواضعات النظام النحوي كما فهمه المنظرون، فهو خلط بين البنية العميقة والبنية السطحية.

وليست مصادفة أن يكون التعجب بـ «ما» دون «مَنْ» وكلتاهما أداة استفهام. فـ «ما» أكثر عموماً من «مَنْ» وكذٰلك شأنها في الاستفهام والشرط[١].

ولعل تفرق مذاهب النحويين في إعراب جملة التعجب دليل على الحيرة في التوفيق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وهو يعكس في جوهره الأزمة الناشئة عن محاولة النحويين قسر الأنماط اللغوية المختلفة في التعبير بضمن دائرة الإسناد المقفلة على قطبي المسند والمسند إليه، الأمر الذي ترتب عليه اشتداد الجدل حول الكثير من العبارات والأساليب التي استعصت على الانقياد لقانون الإسناد الصارم الذي يقتضي أن كل جملة أو عبارة لا بد فيها من مُسند ومُسند إليه، على ما هو واضح في باب النداء والقسم وبعض صور التعجب والدعاء[٢].

والأمر نفسه يتضح مع الصيغة الأخرى من صيغ التعجب، وهي صيغة أَفعِلْ به، فهم فيها منقسمون بين من يرى أَن الفعل ماضٍ جاء بصيغة الأمر والباءُ حرف جر زائد وما بعدها مجرور لفظاً مرفوع محلاً، على الفاعلية، وهو رأي

(١) وهي كما يقول السهيلي في نتائج الفكر: اسم مبهم في غاية الإبهام، حتى إنّها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء كقولهم: إنّ الله عالم بما كان وما لم يكن... ولذٰلك كان في لفظها ألف آخرة، لما في الألف من المدّ والاتساع في هواء الفم، مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس. ص١٨٠.

(٢) عبد الرحمٰن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي (القاهرة: المطبعة الخيرية، ١٩٥٧م)، ص١٢٩؛ مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه (بيروت: دار صادر، ١٩٦٤م)، ص٣٠٤.

سيبويه والجمهور[١]. ومنهم من رأى أنَّها فعل أمر لفظاً ومعنى، والفاعل مضمر مفهوم من لفظ الفعل، والتقدير: أكرم يا كرمُ بزيد، وهو رأي الزجاج.[٢] ومنهم من رأى أنها فعل أَمر وفاعله ضمير المخاطب المستتر، وهو رأي الفراء والزمخشري وابن خروف.[٣] ويعكس هٰذا الاضطراب الحيرة في مواجهة هٰذه الصيغة التركيبية غير التقليدية. فالصيغة المتحولة عن صيغة أخرى لا توزن بالمعايير النمطية للجملة العامة، وليس من اليسير توجيهها بحسب ما هو مطرد من جمل الخبر أو الإنشاء، لأنها جاوزت في تركيبها جميع الصيغة التقليدية المعروفة، مثلها في ذٰلك مثل جملة النداء التي جاءت بصيغة فريدة خاصة لا تضعها في سياق الصيغ الإسنادية. وقد تنبه بعض أئمة النحويين منذ وقت مبكر إلى ظاهرة التحول في الأساليب العربية، وسجل صوراً من انتقال دلالة التركيب النحوي من مفهوم وضعت له في الأصل إلى مفهوم آخر جديد اقتضته سنن التطور في الاستخدام اللغوي، والحاجة إلى التعبير عن حالات مستجدة، تتطلبها دواع نفسية وظروف اجتماعية لا تجد لها صيغة مستقلة تفي بها، فتلجأ لاستعارة صيغ أخرى تحاول إضفاء دلالات جديدة عليه، تفهم من السياق الذي استخدمت فيه.

يقول المبرد في هٰذا الصدد: قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره. فمن ذٰلك قولهم: عِلمَ اللهُ لأَفعلنَّ، لفظه لفظ: رزَقَ اللهُ، ومعناه القسم. ومن ذٰلك قولهم: غفرَ اللهُ لزيد، لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء.

(١) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣١٠؛ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٨٨.

(٢) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣١٠؛ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٨٨.

(٣) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٣١٠؛ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج١، ص٥٨٨.

ومن ذٰلك أنك تقول: تالله لأفعلن، فتقسم على معنى التعجب، ولا تدخل التاء على شيء من أسماء الله غير هٰذا الاسم، لأن المعنى الذي يوجب التعجب إنما وقع هاهنا[١]. وكرر المبرد هٰذا المعنى في موضع آخر فقال: ألا ترى أنك تقول: غفر الله لزيد، فلفظه لفظ ما قد وقع، ومعناه: أسأل الله أن يغفر له، فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنه فعل، جاز أن يقع على ما ذكرناه، ولم يُفهم عن قائله إلا على ذٰلك[٢]. وإلى نحو هٰذا المعنى نبه سيبويه في الكتاب[٣] كما جادل في هٰذا علي بن مسعود الفرغاني صاحب «المستوفى» محتجًّا بأن تفسير النحويين -على الوجهين- يلزم أن يكون الكلام خبراً محضاً يدخله الصدق والكذب، وهو باطلٌ من وجوه، كما قرر. لأن الكلام لو أُول بمعنى الخبر خرج عن أن يكون تعجباً. كما إنّ «ما» التعجب تفارق الموصولة والموصوفة في جرسها ونغمتها والنبر الذي يرافقها، فالتفريق بينها بالصوت واضح عند أداء عبارة التعجب أو عبارة الخبر. فضلاً عن أن الترجمة لأسلوب التعجب من العربية إلى غيرها أو من غير العربية يشهد -كما يقول الفرغاني- «بأنَّ (ما) التعجبية ليست الموصولة ولا بمعنى شيء، ولا بالجملة ما يكون الكلام به خبراً محضاً، بل هي أُمَّة (أي متفردة) وضعت وحدها للتعجب، وهي مناسبة لـ (ما) الاستفهام... ولأَن تُفسَّر (ما) هٰذه بـ (أيّ) أَعجبُ إلى من أَنْ تفسر بشيءٍ»[٤].

(١) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٧٥.
(٢) المبرد، المقتضب، ج٢، ص٣٢٥.
(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤١٩؛ ج٢، ص١٤٧.
(٤) علي بن مسعود الفرغاني، المستوفى في النحو، ت.د.محمد بدوي المختون، ط القاهرة ١٩٨٧م ١/ ١٢٠.

ومما يتضح فيه الخلط أيضاً بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب لدى النحويين ما وقع في باب الاستثناء من توجيه للظاهرة الإعرابية نقله سيبويه عن الخليل، حيث عقد لأسلوب الاستثناء مبحثاً قال فيه «هٰذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مُخرَج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهٰذا قول الخليل[1].

والواضح أَنَّ قوله -نقلاً عن الخليل- لأنه مُخرجٌ مما أدخلت فيه غيره، يعد سبباً كافياً لبيان مخالفته لما قبله في الإعراب والتزامه النصب، بغض النظر عما يعرب به ما قبله. وليس يصلح في المستثنى في الاستثناء الموجب التام غير النصب، لأنَّ الرفع علم الإسناد وتوابعه، وليس المستثنى -في هٰذه الحال- من ذٰلك في شيء، والجر علم الإضافة، وليس للمستثنى هنا نصيب منها، فلم يبق سوى النصب. ويؤيد خلو الموقع مما يدعى عاملاً عند النحويين قول سيبويه: فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما. وكما أن «عشرون» ليست في عرف النحويين عاملاً حقيقياً، لأنها ليست من الأفعال أو ما يشتق منها، ولا من الحروف أو الأدوات التي تنصب، فكذٰلك ما قبل المستثنى من فعل لا يمكن أن يفسر النصب فيه، لأنه بحسب منطق النحويين فعل لازم لا يجاوز مرفوعه في مثل قولنا: حضر الأصدقاءُ إلا خالداً، ولا عبرة بقول صاحب الإنصاف: إنَّ الفعل قوي بإِلاّ فتعدّى إلى المستثنى،[2] لأن هٰذا تمحل لا دليل عليه.

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٦٩.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٥٢.

فقول سيبويه: «وكان العامل فيه ما قبله من الكلام»[١] يفيد أن العامل لا يقتضي أن يكون فعلاً أو حرفاً أو اسماً، بل هو مجمل الكلام أو تمام المعنى، وفسَّر ذٰلك بأن المستثنى لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله (أي المرفوع) ولم يكن صفته. وقوله: «كما أنَّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها»[٢] تأكيد لفحوى كلامه المتقدم بأَنَّ ما ليس تابعاً لما قبله، لا بدّ أن يخالفه في إعرابه، والسبيل إلى ذٰلك النصب، لأَنَّ الرفع علم الإسناد والجر علامة الإضافة. وقول المبرد: وذٰلك لأنك لما قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أَنَّ زيداً فيهم، فلما قلت: إلا زيداً، كانت «إلا» بدلاً من قولك: لا أعني زيداً، وأَستثني فيمن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل،[٣] هٰذا القول صريح في اَنَّ النصب على المعنى الذي تضمنته «إلا» وهو معنى الاستثناء، وقد صرح في الكامل بأَنَّ كلامه مترجم عما قال سيبويه غير مناقض له، وعليه لا مسوغ لقول بعض الدارسين بأَنَّ كلام المبرد في المقتضب والكامل يفيد أَنَّ ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و«إلا» بدل من هٰذا الفعل، فهو -على هٰذا- مخالف لرأي سيبويه الذي يفيد أَنَّ ناصب المستثنى هو ما قبل «إلا» لأن في هٰذا المذهب تمسكاً بظاهر النص[٤]. وابن جنّي كان أكثر دقة حين عبر عن رأي المبرد بقوله: على أَنَّ أبا العباس قد ذهب في انتصاب ما بعد «إلاّ» في الاستثناء إلى أنه بناصب يدل عليه معقود الكلام، فكأنه عنده إذا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٦٩.

(٣) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٣٩٠؛ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمدأبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت)، ج٢، ص٢٧٦.

(٤) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٣٩٠ (حاشية المحقق).

قلت: قاموا إلا بكراً، تقديره: أَستثنى بكراً، أو لا أَعني بكراً، فدلت «إلا» على «أَستثني» و«لا أَعنى»[١] اهـ. فدلالة المعنى إذن هي «الناصب» وليس الفعل المقدر، مع أن هٰذا التقدير لا يطرد مع المستثنى المرفوع أو المجرور، الأمر الذي ينقض افتراض تقدير فعل أو معنى فعل. وتأويل ابن جني هو تأويل معنى وليس تقدير إعراب، مع أنه أراد أن يفسر به الظاهرة الإعرابية وافترضه مخالفة لرأي سيبويه.

ومثل هٰذه التفسيرات والاجتهادات في فهم كلام النحويين المتقدمين كان وراء كثير من صور الخلاف والاضطراب في فهم أقاويلهم وآرائهم. وفي ظني أَنَّ أوضح ما تجلّى فيه اللبس بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب ما وقع فيه جمهور النحويين، تبعاً لسيبويه، في معنى «سوى» الاستثنائية وإعرابها. يقول سيبويه: وأَمّا أتاني القوم سواك، فزعم الخليل أَنَّ هٰذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أن في «سواك» معنى الاستثناء[٢]. والواضح أَنَّ «مكانك» هنا تفسير معنى لـ «سواك» وهي تعني غيرك أو عوضك أو بدلك، على ما هو ماثل في عربيّتنا اليوم.

ومصداق هٰذا في قول سيبويه أيضاً في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: ومن ذٰلك أيضاً: هٰذا سِواءَك، وهٰذا رجل سِواءَك، فهٰذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر[٣]. ومعلوم أَنَّ سِواء لغة في سوى، وهو على هٰذا يرى فيه ظرفاً وليس اسماً. وقال في هٰذا المنحى: «ومن ذٰلك قول العرب: هو موضعَه، وهو مكانَه، وهٰذا مكان هٰذا، وهٰذا رجلُ مكانك،

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي (دمشق: مطبعة التوفيق، ١٩٨٥م)، ج١، ص١٢٩؛ ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٢٧٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٧٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٠٢.

إذا أردت البدل، كأنك قلت: هٰذا في مكانِ ذا، وهٰذا رجلُ في مكانك، ثم قال: ويدلك على أَنَّ سِواءَك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول: مررت بمَنْ سِواءَك، والذي كزيد، فحسُن هٰذا كَحسُن: مَنْ فيها، والذي فيها، ولا تحسن الأسماء هاهنا، ولا تكثر في الكلام، لو قلت: مررت بمَنْ فاضلٌ أو الذي صالحٌ، كان قبيحاً[١].

وهو هنا يستدل على ظرفية سِوى وسَواء والكاف التشبيهية، أو كونها بمنزلة الظروف بأنها قامت مقام الصلة، والصلة تصلح لها الظروف ولا تصلح لها الأسماء المفردة. الأمر الذي سلّم به المبرد وأيده بقوله: «وممّا لا يكون إلا ظرفاً، ويقبح أن يكون اسماً (سِوى) و(سَواء) ممدودة، بمعنى سوى»[٢]. وكرس هٰذا الفهم الملبس بقوله: ذٰلك أنك إذا قلت: عندي رجل سوى زيد، فمعناه: عندي رجل مكان زيد، أي يسدّ مسدّه ويغني غناءه، وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً، لأن معناه معنى (غير) فحمله عليه، وذٰلك قوله:

تجانفُ عن جُلّ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهله لسوائكا

وقال آخر:

ولا ينطق الفحشاءَ من كان منهم إذا جلسوا منّا، ولا من سِوائنا

وإنما اضطر لحملها على معناها[٣].

ولا يخفى على النبيه ما في هٰذا التوجيه من مجافاة للمعنى الدقيق لـ (سوى)، ذٰلك لأن معنى سوى: غير، وكما تكون غير صفة كذٰلك تكون (سوى) صفة في

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٠٣.

(٢) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٣٤٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٠٢؛ المبرد، المقتضب، ج٤، ص٣٤٩.

مثل قولنا: حضر رجلٌ سواك ولقيت رجلاً سواك، ولا تعلق له بالظرفية بالمكانية، لأنه لا يتضمن معنى (في) على ما يقتضيه شرط الظرف، بل هو إلى الصفة أقرب منه إلى غيرها، شأنه في ذٰلك شأن مرادفه (غير) التي تفيد الوصفية المفهوم منها معنى المغايرة القائم في (سوى) أيضاً. وقول الخليل في جوهره تأويل معنى وليس تقدير إعراب، وهو لم يرد أن (سوى) ظرف مكان كما فهمها عنه سيبويه وصرح به في قوله: ولا يكون (أي سوى) اسماً إلا في الشعر». كما أن استدلاله بقوله: ويدلك على أن سواءَك وكزيد بمنزلة الظروف أنَّك تقول: مررت بمن سواءَك والذي كزيد» لاوجه له، لأنَّ هٰذا ليس من الكلام المسموع بل هو قياس على غير نظير، وربما قاسه على قولهم: أخذت مما عندك أو أكرمني مَنْ عندك.

كذٰلك ليس من المقنع أَن تكون (سوى) ظرفاً ثم تتحول عند الضرورة إلى اسم، مع أَنَّ معنى البدلية أو التعويض أو الغيرية لا يزال قائماً فيها على نحو ما في قول الشاعر:

سواي يهابُ الموت أو يرهبُ الردى وغيري يهوى أَن يعيش مُخلَّدا

وقول الآخر: . . . . فسواك بائعُها وأنت المشتري

وقد راجع هٰذه القضية ابن مالك فتمسك، بعد البحث والتدقيق، بأن (سوى) اسم واحتج لاسميتها قائلاً: «سوى» اسم يستثنى به ويجرّ ما يُستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديراً، كما تعرب (غير) لفظاً، خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك وقاموا غيرك، واحد وأنه لا أحد منهم يقول: إن (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذٰلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذٰلك، فقد أُضيف إليها وابتدىء بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية»[١]. ثم استشهد بجملة من الشواهد من الحديث الشريف والشعر الفصيح بلغت تسعة شواهد. وفي ظني أن سيبويه حين قرر هٰذه القضية وفسرها على نحو ما فهم توهماً عن الخليل، لم يراجع ما كتبه بشأنها، ومرت المسألة وسط زحمة النصوص والأبواب التي يزدحم بها كتابه. وحين عاد إليها بالشرح في باب متأخر من أبواب كتابه أقر أنها تقع اسماً، ولٰكنه قصر ذٰلك على الضرورة، لأنه رأى أن الشعراء يستخدمونها غير وصف، مبتدأ أو مجروراً، على نحو ما قرر ابن مالك في استقصائه لشواهدها النثرية والشعرية.

ولا أدري كيف يغيّر الشعر طبيعة الكلمة ودلالتها، فالضرورة الشعرية كما هو معلوم تغير البناء اللفظي للكلمة فتضطر الشاعر إلى تعديل في اللفظ أو إلى تقديم أو تأخير في موقعه؛ أما الدلالة فلا شأن للشعر بتغييرها، ومن هنا فإن قصر إسمية (سوى) على الشعر أمر غير مقنع.

ومع أن الرضي نسب إلى الكوفيين القول بجواز خروجها عن الظرفية المزعومة فيها، والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً كـ «غير»؛ وذٰلك لخروجها -كما يقول- عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء، فإنه ذهب في تأويل معنى الظرفية فيها مذهباً بعيداً لم أجده عند غيره من النحاة الذين تعرضوا لها. قال: «إنما» انتصب (سوى) لأنه في الأصل صفةُ ظرف مكانٍ، وهو «مكاناً». قال الله تعالى ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾، [سورة طه:آية ٥٨] أي مستوياً، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامة،

(١) جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ج٢، ص٧١٦.

مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي معنى الاستواء الذي في (سوى) بمعنى مكاناً فقط ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول: أنت لي مكان عمرو، أي بدله، لأن البدل سادٌّ مسدَّ المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء، لأنك إذا قلت: جاءني القوم بدل زيد، أفاد أن زيداً لم يأتك، فجرد عن معنى البدلية أيضاً لمطلق معنى الاستثناء، فسوى في الأصل: مكانٌ مستوٍ، ثم صار بمعنى (مكان) ثم بمعنى (بدل) ثم بمعنى الاستثناء[1].

ومع أن هٰذا التحليل يستند -في ظاهره- على منطق لغوي تاريخي يستوحي قانون التطور الدلالي للألفاظ، فإن الذي يضعفه هو افتراض أن هٰذه اللفظة ولدت وتطورت عن الاستخدام القرآني لها، وأنها غير قائمة قبله في العربية، وهٰذه مسألة لا أظن أن المحقق الرضي كان غافلاً عن وجه الصواب فيها، وإدراك أن ذٰلك فرض وهمي تنقضه حقيقة أن بعض شواهد الاستخدام الشعري فيها شواهد جاهلية، فضلاً عن أن لفظة (سوى) القرآنية فسرت بمعنى التوسط بين المكانين وليس بمعنى الاستواء[2] ولا صلة لهٰذا بمعنى الاستثناء القائم في (سوى) الاستثنائية.

وثمه مثالٌ آخر على الخلط بين التأويل الدلالي والتحليل الإعرابي، وما يترتب عليه من مفارقة نجده في إعراب قولنا: أَحقًّا أنك مسافرٌ؟ فعند النحويين أنَّ حقّاً هنا نائبة عن اسم الزمان! ومعناها أفي الحق. ويمثلون لذٰلك بقول الشاعر:

أحقّــاً أن جِيــرتنــا استقلّــوا ... فنيّتُنــا ونيّتُهــم فــريــقُ؟

(١) الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج١، ص٢٤٧؛ وجاء في معاني القرآن للزجاج أن (سوى) معناها النصف فيما بيننا وبينك، أي متوسط بين المكانين، وقد يأتي في اللغة (سواء).

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ج١، ص٣٦٠.

وفي كتاب سيبويه:

أحقّاً بني أبناء سلمى بن جندل تهدُدكم إيّايَ وسطَ المجالسِ؟[١]

مع أنهم في باب المفعول المطلق يمثلون بقولهم: أنت ابني حقّاً، للمفعول المطلق (المصدر) المؤكد لمضمون الجملة التي قبله، فهي عندهم هنا مصدر منصوب على المفعولية بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: أُحِقُّه حقّاً[٢]. ويفصل الشنتمري هٰذا التفسير الغريب قائلاً في تعليقه على شاهد الكتاب: الشاهد فيه نصب حق على الظرف، والتقدير: أفي حقٍّ تهدُدكم إياي؟ وجاز وقوعه ظرفاً وهو مصدر في الأصل لما بين الفعل والزمان من المضارعة وكأنه على حذف الوقت وإقامة المصدر مقامه. . . فكأن تقديره: أَفي وقت حق توعدتموني؟[٣] ولا أظن أن هٰذا الذي ساقه الشنتمرى مقنع لأحد في كون حقّاً ظرفاً وليست مصدراً على معنى: أتحق حقّاً؟ فما سبب الملابسة إذن؟

إن مبعث الملابسة في تقديري هو الخلط بين تأويل المعنى الذي فسر به الخليل هٰذه العبارة تفسير معنى -وهو بنيتها العميقة كما يُصطلح عليه عند التحويليين وتحليلها الإعرابي الذي توهمه النحاة فيها، قال سيبويه: وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أَحقّاً إنك منطلق (بكسر همزة إنّ). . . فقال: ليس هٰذا من مواضع إنَّ. . . حملوه على: أَفي حقٍّ أنك ذاهب؟ وعلى: أَفي أكبر ظنك أَنك ذاهب؟ وصارت (أَنَّ) مبنية عليه كما يُبنى الرحيل على غد إذا قلت: غداً الرحيلُ[٤].

(١) بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤ (القاهرة: المكتبة التجارية، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م)، ج١، ص٥٨٩؛ سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٦٨.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج١، ص٥٧٠.

(٣) الأعلم الشنتمري، تحصيل عين الذهب، بحاشية سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٦٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٦٨.

فتعليل الخليل لفتح همزة (أَنَّ) كونها جاءت بعد مصدر بمعنى الجار والمجرور، الذي يصلح لأن يكون خبراً مقدماً لها ولمعموليها، وتنظيره لها بعبارة: غداً الرحيلُ، أوهم النحويين بعده بأنَّ إعراب حقَّاً هو إعراب ظرف الزمان أو ما ينوب عنه، مع أنها مصدر صريح وقع بعد استفهام، والمفعولية أولى به من الظرفية التي لا علاقة له بها، وهو مظهر من مظاهر الخلط بين تأويل المعنى وتحليل الإعراب، وهو أمر غريب حقّاً تسبب في كثير من المشكلات.



ظاهرة الكفّ في النحو العربي☆

تثير ظاهرة الكف في النحو العربي تساؤلات عدة تواجه الدارس وتقتضي إعمال الفكر والتدبّر في سبيل الاهتداء إلى تفسيرات أو توجيهات لبعض مشكلاتها.

والحق أنّها قضيّة ذات أوجه متعدّدة وزوايا من النظر مختلفة، فهي من جهة قضيّة أُسلوبيّة لها مساس مباشر بأساليب التعبير وما يتفرّع عنها من خبر وانشاء، وزيادة وتوكيد وإبهام وقصر ونحوها. وهي من جهة أخرى قضية نحوية لها صلة بالمظهر الإعرابي والتحكم به، وهو ما يعبّر عنه النحويون بظاهرة الإعمال أو الإهمال.

وحين أُطْلق مصطلح الكفّ روعي فيه النظر إلى زاويتين من زوايا القضية، هما: الزاوية الأُسلوبيّة التي تتعلّق بالكفّ عن طلب الضميمة بالنسبة للمكفوف والزاوية النحوية التي تتعلّق بتغيير الحالة الإعرابية التي كان عليها المكفوف قبل دخول الكاف.

وتضعنا ظاهرة الكف أيضاً في مواجهة متناقضات لا يبدو أنَّ من السهل إيجاد توفيق بينها، فهٰذه الأداة التي تقتضي إلغاء الأثر الإعرابي في أساليب معيّنة، هي عينها التي تستدعي ظاهرة العمل الإعرابي في أساليب أخرى، ولمفردات وأدوات لا يفترض فيها أَن تكون عاملة أَصلاً. وهي في أَحوال أخرى تكون محايدة فلا نجد لها أثراً فيما تدخل عليه، بل يبقى السياق الإعرابي قائما بعد دخولها كما كان قبله تماما، بغضّ النظر عمّا يتعرّض له معنى العبارة من تلوين أُسلوبي وإِضافة في المعنى أيّاً كان قدرها.

☆ أُعدّ هٰذا البحث للمشاركة في المؤتمر العلمي السنوي لكلية الآداب في الجامعة المستنصرية في نيسان من عام ١٩٩٥م.

وعلى هٰذا فأنّ هٰذه الأداة الكافّة تمثّل ثلاثة أَدوار متباينة ومتعارضة أَيضا في بعض أَوجهها، فهي تستدعي العمل حيناً وتكفّه حيناً آخر، وتكون محايدة ليس لها دور حيناً آخر.

ومّما يثير الانتباه أيضا أنّها حين تقتضي إلغاء الدور الإعرابي لما قبلها فأنّها لا تغيّر من دلالته شيئا، سواء كان الذي قبلها اسما أم فعلا أم حرفا، على نحو ما سيلقانا من أمثلة في ثنايا البحث.

ولا بد أن يتساءل المرء عن السرّ في اختصاص (ما) بهٰذه الظاهرة دون غيرها من الأدوات، لا سيّما التي تشبهها في البنية والصفات الصوتية المكوّنة لها مثل (لا) التي تشاركها في وظيفة النفي ولا تجاوزها إلى غيرها من الوظائف سوى النهي القريب من النفي، على حين تتّسع الوظيفة النحوية والدلالية لـ «ما» فتتردّدُ بين الاسمية والحرفية، وتتنوّع الحرفية في دلالتها لتشغل وظائف عدّة ومعاني متنوعة على نحو ما سنجد في صفحات البحث.

لقد عالجت كتب النحو القديم، ولا سيّما كتب حروف المعاني أو الكتب التي عنيت بحروف المعاني أدوات العربية بجميع أقسامها وأنواعها وفيها (ما). وخلاصة ما انتهت إليه هٰذه المصنّفات في دراسة (ما) أنّها لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية، وذٰلك بحسب عود الضمير عليه وعدم عوده، وقرينة الكلام. وهي في عامة اللغات السامية كناية عن اسم موصول أو اسم استفهام[1]. وفي العربية تأتي على اثني عشر وجها، ستّة منها أَسماء وستّة حروف[2]. فتتحدّد طبيعتها ودلالتها

---

(١) حروف المعاني (دراسة مقارنة بين العربية والسريانية) المطران أندراوس حنّا.

(٢) الازهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروى -دمشق ١٩٧١م، ص٧١، واصلاح الخلل لابن السيد، ط بغداد ١٩٨٠م، ص٣٤٢، والجني الداني للمرادي، ط بيروت ١٩٨٣م، ص٣٢٢، ومغني اللبيب لابن هشام، ط٦ بيروت ١٩٨٥ ج١/ ٣٩٠، والبرهان للزركشي، ط بيروت ١٩٨٨م ٤/ ٣٩٨، ورصف المباني للمالقي، ط دمشق ٣٧٧. =

بحسب السياق الذي ترد فيه. وهنا يبدو صدق النظرية القائلة بأَنَّ معنى الوحدة الكلامية يعتمد بشكل جوهري على السياق(1).

وخلاصة القول في «الاسمية» أنَّها تكون:

أ- **موصولة نحو قوله تعالى:** ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: 96]. وتلزم الأسماء الخبرية: الظرف والمجرور.

ب- **استفهامية:** ولها صدر الكلام، وهي بمعنى: أي شيء؟ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ؟﴾ [طه: 17]. والراجح أَنّ الاستفهامية متحوّلة عن الموصولة كما سيأتي.

جـ- **تعجّبية نحو قوله تعالى:** ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ!﴾ [عبس: 17]. وعند قوم من النحويين القدامى والمتأخّرين والدارسين المحدثين أَنّها استفهامية تحولت للتعجّب(2)، وهو رأي يعضده قانون تطوّر الأساليب اللغوية وتحوّلها على مدى الحركة التاريخية للغة، أية لغة كانت.

د- **شرطية**، ولها صدر الكلام أيضاً، وهو نوعان: غير زمانية، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: 197]، وزمانية نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: 7]، والواضح أَنَّ الأولى منقولة من الموصولة الدالة على الذات غير العاقلة والثانية منقولة عن المصدرية الدالة على الحدث. لٰكن وضعهما في هٰذا السياق الخاص هيأهما لأداء وظيفة الشرط.

---

(1) اللغة والمعنى والسياق: جون لاينز ترجمة د.عباس الوهاب، ط بغداد 1987 ص215، ودور الكلمة في اللغة لاولمان ترجمة د.كمال بشر ط10 القاهرة 1986 ص62.

(2) الجني الداني 337 وشرح الرضي على الكافية 2/ 410 ط الاستانة، والمستوفي لعلي بن مسعود الفرغاني ت.د. محمد بدوي المختون، القاهرة 1987م، 1/ 120.

هـ- **نكرة، وهي نوعان**: موصوفة بمعنى شيء نحو قولهم: مررت بما معجبٍ لك، أي بشيء معجب، ولا ندري إن كان هٰذا المثل الذي يكرر في كتب النحويين، نقلاً عن سيبويه، مسموعاً أو مقيساً[١].

ونكرة بغير صفة نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١] كذا قالوا، ونسب القول به للبصريين. وقيل إنّها هنا معرفة تامة، وهي الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه، ونقل عن المبرّد وابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك. وقيل: إنّها ركّبت مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل وهو مذهب قوم منهم الفرّاء[٢].

و- **صفة وذٰلك نحو قولهم في المثل**: لأمرٍ ما جدَعَ قصيرٌ أنفَه. وقول الشاعر:

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ لأمرٍ مّا يُسَوَّدُ من يسودُ

ورجّح المرادي حرفيتها وجعلها منبهاً على وصف لائق، فهي كناية عن وصف وليست وصفاً، وهو في ذٰلك متابع لابن مالك الذي قرر أنّها حرف زائد للإشارة إلى وصف لائق بالمحل، أي يحدده السياق[٣].

والحرفيّة تكون:

أ- نافية، ولها صدر الكلام، وتقترن بالأسماء والأفعال، الماضية والحاضرة، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤].

---

(١) الجني الداني ٣٧٧، والأزهية ٨٠، والمغني ١/ ٣٩١.

(٢) الجني الداني: ٣٣٨.

(٣) نفسه: ٣٤٠.

ب- **مصدرية**، وتكون وقتيّة تقدّر بمصدر نائب عن ظرف الزمان نحو قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة:٩٦]، وتسمّى ظرفية، وغير وقتية نحو: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس:٢٦،٢٧]. والفرق بين الموصولة والمصدرية أنّ المصدرية لا تحتاج إلى عائد يعود عليها من صلتها والموصولة لا بدّ لها من عائد.

جـ- **مسلّطة**، وهي التي تجعل اللفظ عاملاً بعد أَن لم يكن كذٰلك نحو «ما» المقترنة بإِذ وحيث، فتصيّرهما أداتي شرط جازمتين بعد اقترانهما بها.

د- **زائدة**: وهي التي تقع بعد «إذا وإن ولو ومتى وأين وأيّ» الشرطيات وبعد «سيّ» في قولهم: لا سيّما، وبعد «غير والباء وعن والكاف واللام وبين ورب» الجارات. والغرض منها إفادة التوكيد كما يقرّر النحويون نحو قولهم: غضبتَ من غير ما جرمٍ، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء:١٥٥]، ويسميها سيبويه لغواً[1].

و- **مغيّرة للحرف**: وهي التي تغيّر الحرف من حالة إلى حالة أخرى مثل: لوما، التي صارت بعد دخول ما إلى معنى هلاّ، قال تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر:٧]، معناه هلاّ.

إنّنا إذن أَمام حالة من التنوع والتباين الأسلوبي والدلالي مع هٰذه الأداة تضعنا في مواجهة طائفة من الأسئلة المحيِّرة قد لا تلقانا مع سواها من الأدوات.

وحينما يقتصر بنا مجال البحث أو نريد له أن يقتصر على (ما) الكافة دون غيرها من أنواع (ما) لا بدّ لنا من أن نضع أمامنا طائفة من المؤشّرات في طريق الإجابة عن مجموعة الأسئلة الشاخصة في دائرة البحث.

---

(١) الكتاب ط بولاق ٢/ ٣٠٥ وابن يعيش ٩/ ٥ (ط المنيرية - القاهرة).

وقد يبدو من أوّليات العمل الرجوع الى الجذور الأولى للغة العربية وتأريخها القديم بقدر ما يتيحه البحث اللغوي التأريخي والاستعانة بعلم اللغة المقارن في مجال الدراسات الجزرية (السامية) للوقوف على بعض الحقائق بشأن (ما) و«إنّ» اللتين تمثّلان الكاف والمكفوف.

١- إنَّ «ما» الاسميّة مبهمة دائماً وتقع على كلّ شيء[١]، بل هي في غاية الإبهام كما يقول السهيلي، حتى إنها تقع على المعدوم نحو: إنَ الله عالم بما كان وبما لم يكن[٢]، ويشاركها في هٰذا الإبهام أدوات الشرط عامّة[٣].

وهٰذا الإبهام أَكسبها سعة في الطاقة الدلالية، ولذٰلك فهي أوسع استعمالاً من (مَنْ) وأكثر إبهاماً منها، مع أَنَّ أصلهما واحد هو (ما) وأُلحقت بها النون فصارت (مَنْ) وهي -النون- من العناصر الإشارية أيضاً في بعض اللغات السامية، كما يقرّر البحث اللغوي المقارن[٤].

ويقرر السهيلي في تعليق طريف نابه أَنَّ (ما) لا تخلو من الإبهام أبداً، ولذٰلك كان في لفظها ألف آخرةٌ، لما في الألف من المدّ والاتّساع في هواء الفم، مشاكلة لاتساع معناها في الأجناس، فإذا أوقعوها على نوع بعينه وخصّوا به ما يعقل وقصروها عليه أبدلوا الألف نوناً ساكنة فذهب امتداد الصوت فصار قصر اللفظ موازناً لقصر المعنى فقالوا: من عندك، تخصيصاً بما يعقل[٥].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٩ والبرهان للزركشي ٤/ ٣٩٩.

(٢) نتائج الفكر للسهيلي تحقيق البنّا، ط ليبيا ١٩٧٨م ص١٨٠، والبرهان ٤/ ١٩٨.

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٣ والمقتضب ٢/ ٥٥.

(٤) التطور النحوي لبرجشتراسر، ط دار الرفاعي، القاهرة ١٩٨٢م ص٨٦.

(٥) نتائج الفكر للسهيلي ١٨١ وبدائع الفوائد لابن القيم ١/ ١٣١.

ومصداق سعتها في الدلالة أنّها تقع على ذوات مالا يعقل: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ﴾ [طه: ٦٩] وعلى صفات من يعقل كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣].

وأَنها تحتمل الموصولية الاسمية والحرفية في نحو قوله تعالى: ﴿فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ﴾ [لقمان: ٢٣]. وإن وقعت بين فعلين يسبقهما علم أو دراية أو نظر جاز فيها الخبر والاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [البقرة: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٩]. ويورد الزركشي ضابطاً حسناً للتفريق بين الخبرية والاستفهامية وهو أن (ما) إذا جاءت قبل (ليس) أو(لم) أو(لا) أو بعد(إلاّ) فأنها تكون خبرية، وكذلك إذا جاءت بعد حرف الجرّ نحو: بما وعمّا وفيما ونظائرهما، إلاّ بعد كاف التشبيه[١].

وتحتمل الموصولية والنافية في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢][٢].

وقد تحتمل الموصولية والشرطية نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾[آل عمران: ٣٠]، وخُصصت الموصولة بالضمير العائد عليها.

وقد تحتمل النكرة والمعرفة، فالمعرفة هي الموصولة والنكرة بمعنى شيء نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق: ٢٣][٣].

وما أوردناه هنا عن تعدّد احتمالات (ما) يؤكّد أكثر من أَي مثال آخر صدق النظرية القائلة بأنّ الكلمة تحمل معنى غامضاً لدرجة ما، ولكنّ المعنى ينكشف

(١) البرهان٤/ ٤٠١.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن لمحمد عبد الخالق عضيمة ٣/ ١٣٥.

(٣) البرهان ٤/ ٣٩٨ ومعاني النحو للدكتور فاضل السامرائي، ط بغداد ١٩٨٩م، ١/ ١٤٣.

فقط عن طريق ملاحظة استعماله، الاستعمال يأتي أَولاً وحينئذٍ يتقطر المعنى منه[(١)].

٢- إنّ (ما) تؤدّي معنيي الإبهام والتوكيد معاً[(٢)]، وأَنها إذا زيدت غير كافة كانت للتوكيد في كل مواطنها. وينقل الهروي أَنَّ بعضهم يسمّيها توكيداً للكلام ولا يسميها صلة ولا زائدة لئلا يظنّ ظانّ أنّها دخلت لغير معنى[(٣)]. وحيثما زيدت (ما) مع إن الشرطية أكّد شرطها بالنون ولم يتخلّف من ذٰلك موطن واحد[(٤)]، ولا يخفى ما في النون الشديدة أو الخفيفة من دلالة على التوكيد تعارض الإبهام الذي تتضمّنه إن الشرطية.

وإذا كانت كافة كان لها غرض آخر زيادة على التوكيد، بل أغراض عدّة منها: أَنها تفيد توسيع دائرة المعنى في الحرف الذي تقترن به، فهي مع إِنَّ توسع دائرة التوكيد حتى يصير حصراً أو قصراً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [المائدة: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا... الآية﴾[(٥)]، وقد يتوسّع معنى الحصر الذي هو مظهر من مظاهر التوكيد ليؤدّي معاني أخرى كالتعريض في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [الرعد: ١٩][(٦)]. ومعنى التقليل والتحقير في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۚ﴾ [محمد: ٣٦].

---

(١) علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، دار العروبة، الكويت ١٩٨٢م ص٧٢.
(٢) ابن يعيش (شرح المفصل) ٤/ ١٠٥ والبرهان للزركشي ٤/ ٣٩٨ ومعاني النحو ٤/ ٤٧٥.
(٣) الازهية للهروي: ٧٦.
(٤) معاني النحو ٤/ ٤٧٦.
(٥) دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني ٢٥٥ والهمع ١/ ١٤٤ ومعاني النحو ١/ ٣٥٥.
(٦) دلائل الاعجاز ٢٧٢.

وهي أيضاً تفيد توسيع دائرة الترجّي مع لعلَّ ودائرة التشبيه مع كأنّ[١] وهٰذا التوسيع لا يخرج في مرماه عن دائرة التوكيد الذي تؤدّيه أَصلاً، فهو شبيه بالمعاني المجازية التي تؤدي إليها السياقات المختلفة في جملة الاستفهام والطلب ونحوها. كما إنَّ وجود ما التي توحي بمعنى المصدرية وامتداد المعنى المفهوم من وقوع الفعل بعدها، يكرّس معنى التوكيد المستمدّ من تكرار الحدث الفعلي. ويتضح مظهر هٰذا التوسيع في الجانب الأسلوبي أيضاً، وذٰلك في تهيئة المركّبات الجديدة للدخول على مالم تكن تدخل عليه قبل تركيبها، وذٰلك ماثل في دخول «إنّما وكأنّما ولعلّما وربما وقلّما وشدّما وكلّما ونحوها» على الأفعال بعد أَن كانت قبل التركيب مختصّة بالدخول على الأسماء. وهي في كلّ ذٰلك تؤكّد المعنى القائم فيما تدخل عليه من توكيد أو تشبيه أو ترجّ أَو تقليل أو تكثير.

ويبدو أَنَّ هٰذا التوسيع الأسلوبي في جملة «إنّما وكأَنّما ولعلّما» ونحوها يكمن وراء ظاهرة إلغاء المظهرالإعرابي الذي كان مصاحباً لها قبل التركيب وهو نصب الاسم بعدها. بل صار مألوفاً فيها أن تدخل على ضمائر الرفع المنفصلة بعد أَن كانت لا يصحّ لها ذٰلك. كقوله تعالى: ﴿إنّما أَنت منذرٌ﴾[٢]، ونحوه مما يكثر وروده في النص القرآني والكلام الفصيح. فهي بما صارت إليه من وضع جديد بعد التركيب، وانفصالها عمّا بعدها بهٰذه الضميمة الجديدة، التي تمثل حاجزاً لفظياً واضحاً، فقدت تأثيرها اللفظي الذي كانت تقتضيه فيما يجاورها من أسماء معربة فعادت هٰذه الأسماء إلى ما تستحقّه في الأَصل من الوضع الإعرابي الذي يقتضيه الابتداء.

---

(١) الرضي على الكافية ٢/ ٣٨١.

(٢) الرعد ٧ ومثله في الكهف ١١٠ وفصلت ٦ وهود ١٢ وص ٧٠ والاحقاف ٩.

وهنا تبدو لنا قوّة الابتداء (الإسناد)، واستحقاق المبتدأ لعلامته التي وضعت له وهي الرفع، حافزاً قوياً لاستعادتها بعد أن فقدت بدخول إنّ وما يجرى مجراها من أدوات على الجملة الاسميّة، ولأنّ النصب هنا غير أصيل في هٰذا الموضع نجده يتراجع بدخول (ما) حاجزاً بين الأداة والمبتدأ بعدها، في حين أنّنا نجدها لا تلغي حرف الجرّ عن عمله، لأنَّ عمل حرف الجرّ أصيل في المجرور الذي يمثّل المضاف إليه. فقوله تعالى: ﴿عما قليلٍ...الآية﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقول الشاعر:

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ ....

يضعنا أمام حقيقة أَنّ «ما» ليست حاجزاً يلغي مقتضيات الوضع الإعرابي اذا كان هٰذا الوضع راسخاً كما هو حال الجرّ بالباء ورُبَّ وعن. كما إنّنا من ناحية أخرى نتفق مع رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى، في إنّ عمل إنّ وأخواتها النصب في المبتدأ مسألة ليست متأصلة في اللغة بشكل راسخ، بل وجد العرب أَنَّ هٰذه الأدوات غالباً ما تقترن بضمائر النصب المتّصلة من نحو: إنّي وإنّك وإنّنا وليتني وليتك ولعلّي ولعلّك، وكذٰلك اقترانها بالمبنيّات من نحو: الذين والذي وهٰذا وهؤلاء ونحوها، وهي النسبة الغالبة في الاستعمال كما يتّضح من إحصاء استعمالها في النصّ القرآني، كلّ هٰذا جعل الناطقين يحسبون أنّها مما يختص بالدخول على المنصوبات، فأجروا الأسماء الظاهرة المعربة مجرى المبنيّات التي لا يتبّين فيها الإعراب، ومن هنا فإنّهم حين عطفوا على اسم إنَّ عطفوا عليه بالرفع في المبنيّات بكثرة، وفي المعربات على قلة[1].

(١) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، ط القاهرة ١٩٥٩ ص٦٧.

وتفسير ذٰلك كلّه أَن عمل النصب مع إنّ وأخواتها ليس أمراً أصيلاً بل هو قضية طارئة في الذاكرة اللغوية عند العرب المتقدّمين.

ومن هنا صار وجود هٰذا الحاجز (ما) كفيل بإعادة الحال إلى ما كانت عليه من قبل، وعودة الرفع إلى الاسم المستحق له أصلاً.

وأكثر ما تقترن (ما) عادة من بين هٰذه الأدوات بـ (إنّ) لتصيّرها أداة حصر يسوغ لها التعامل مع الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة، لأنّ أثرها يكون منصرفاً حينئذٍ إلى تثبيت العلاقة الإسنادية وتوكيدها سواء كانت هٰذه العلاقة قائمة على إسناد اسمي أم على إسناد فعلي، وأَقلّ من ذٰلك بكثير اقتران «كأَنَّ ولٰكنّ» بـ (ما) كما أَنَّ اقترانها بـ «لعلّ وليت» يكاد يكون مقتصراً على الشعر، وذٰلك لضرورات إقامة الوزن، وهي في كل ذٰلك تلغي اختصاصها بالدخول على الجمل الاسمية وتلغي ظاهرة النصب في الاسم الواقع بعدها.

٣- إنَّ معنى الإبهام يتّضح في (ما) التي تفيد الوصفية، وهٰذا الإبهام يمكن أن يحمل معنى التعظيم تارة، ومعنى التقليل والتصغير تارة أُخرى، ومعنى الوصف المجرّد الخالي من أيّ منهما تارة أخرى.

ولا يخفى أَنَّ الوصف بـ «ما» المبهمة التي تصرف الذهن والخيال إلى احتمالات واسعة إلى حدّ بعيد، لا يخلو من دلالة على توكيد الموصوف وتقوية صورته في الذهن، ولو لم يقع ذٰلك التوكيد لما كان هناك معنى للوصف بها، لا سيّما أَنها لا تحمل في لفظها أَي معنى اشتقاقي مّما يتعارف عليه في النعوت. ولا شكّ في أَنَّ هٰذا الإبهام لحقها من دلالة الأصل الذي وضعت له، وهو الاستفهام على ما هو معروف عنها في جميع اللغات السامية[١]،

(١) ينظر هامش رقم (١).

٧-حين تقترن (ما) بالأفعال: قلَّ وطالَ وشدَّ ونحوها فأنّها تهيّئها للدخول على الأفعال، ومن هنا فإنّ تأويلها بأنّها مصدرية يبدو راجحاً ومتّجهاً، وليس يكفي القول بأنَّها كافة لهٰذه الأفعال عن طلب الفاعل، فهي ما زالت مستحقّة للفاعل ومقتضية له، وهو ماثل في (ما) وما بعدها حيث يؤوّل بمصدر فاعل لهٰذه الأفعال. فقولنا: قلّما يحضر زيدٌ، يعني: قلَّ حضور زيد، لكنها استغنت بالمصدر المؤول عن المصدر الصريح.

٨- حين تقترن (ما) بالأسماءِ: «كلّ وحال» فأنها تكفّها عن طلب المضاف إليه وتهيئها للدخول على ما لا تدخل عليه حالة إفرادها وهو الفعل نحو قوله: ﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ﴾ [آل عمران: ٣٧].

٩- إذا اقترنت (ما) بـ إذ وكيف فإنّها تصيّرهما أداتي شرط تقتضيان فعل شرط وجواب بعد أَن كانتا لا تقتضيان ذٰلك، فإذ ظرف للماضي أو حرف سببيّ ولكنّها مع ما تصير أداة شرط كقول الشاعر:

إذ ما أتيت إلى الرسول فقل له حقّاً عليك إذا اطمأنّ المجلسُ

و«كيف» أداة استفهام تفيد الحال، ولكنّها مع (ما) تصير أداة شرط جازمة كقولهم: كيفما تكونوا يُوَلَّ عليكم.

١٠- تتضمن الأداة (إنّ) اسم صوت مركّب من إنْ+نَ، وإن هٰذه اسم صوت بسيط مكون من عنصرين إشاريين هما الهمزة والنون أضيفت إليهما نون إشارية أخرى على سبيل التقوية والتأكيد، ولـ (إنَّ) نظائر كثيرة في اللغات السامية منها: هنّي، بإمالة طويلة في الآخر، ومعناها: انظر، في العبرية، وهي مركبة من هن+ ني، بإمالة طويلة، وهي تقابل إنّني وإني بالعربية[١].

(١) دراسات في فقه اللغة العربية، د. سيد يعقوب بكر، مكتبة لبنان بيروت، ص٤٨، ٥٢، ٥٥.

والأصل فيها يرجع الى لغة البابليين، فكلمة (ان) عندهم تعني نظر، وهي في الآرامية (ان) بمعنى انظر.

١١- إن بقية أخوات إنّ مثل: (أنّ وكأنّ ولٰكنّ ولعلّ) التي من لغاتها (لعنَّ وعنَّ)، ترجع جميعاً إلى معنى (إنَّ) وإلى قاعدتها التركيبية، وهٰذا ما أدركه النحاة وأشاروا إليه بوضوح[١].

١٢- إنّ نصب الاسم بعد إنّ أصل سامي (جزري) شائع في غير العربية أيضاً وإنّ الاداة (إنَّ) وهي أقدم الأخوات كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية، وهي في العبرية تلحق بها الضمائر على الطريقة التي تلحق بمضارع الفعل وأمره نحو أي إنّني، والنون الثانية هي نون الضمير المنصوب[٢].

١٣- يرجّحُ الباحثون أنّ المنصوب بعد إنَّ يرجع إلى قوّة الفعل (ينظر) أو (يرى) المتضمّنة معنى هٰذه الأداة، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو[٣].

١٤- تشكل (ما) في «إنّما» عنصراً إشارياً بسيطاً، والموصولة إشارية في الأصل، لكنّها الآن ذات وظيفة خالصّة محددة، ومثلها في هٰذا (ما) الاستفهامية.

١٥- يرى السيد يعقوب بكر أن السبب في أن «ما» تكف «إنّ» عن العمل وتهيئُها للدخول على الجملة الفعلية هو أن القوة الإشارية في إنَّ تنصب كلّها على «ما» فتكون الجملة بعدها كأنّها بدل منها، وهنا يستوي أن تكون اسميّة أو فعلية، فإذا كانت اسمية ظل مبتدؤها بطبيعة الحال على حالة الرفع فقولنا: إنّما زيدٌ قائمٌ، معناه: انظر هٰذا زيدٌ قائمٌ، وإنّما يقوم زيدٌ، معناه: انظر هٰذا: يقوم زيدٌ، و«ما» هٰذه إشارية أُضيفت لتزيد القوة الإشارية في إنَّ[٤].

---

(١) ينظر المغني ١/ ٣٩، ١٩١، ٢٩١، ٢٨٧، والجني الداني للمرادي ٥٦٨، ٥٧٩، ٦١٧.
(٢) دراسات في فقه اللغة ٤٨.
(٣) نفسه: ٥٠.
(٤) نفسه: ٥٤.



القِيَاسُ النحويّ عندَ المُبرّد☆

ربما يكون من المفيد القول أولا بأن فكرة هٰذا البحث عندي تعود في بدايتها إِلى سنوات خلت، يوم كنت أعد لدراستي العليا. فكنت أواجه فيما رجعت اليه من مصادر ومنها «المقتضب والكامل» مواقف صريحة لدى المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) في ردّ روايات القوم ونقض أَشعار الشعراء حين تتعارض مع قياسه وقياس صحبه البصريين، ولو انتهى به ذٰلك أحيانا إِلى موقف المناهض لسيبويه أو غيره من أئمة البصريين.

كانت هٰذه المواقف صريحة وبارزة في فكر المبرد وتراثه النحوي، وكانت صراحتها ووضوحها من القوة بحيث باتت معها سمة مميَّزة في منهجه النحوي، تثير انتباه الدارس والمتتبع بل استغرابه أيضاً، وقد أثار غير مرة واحداً من رؤوس مدرسة القياس هو أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) فلم يخف ضيقه وتبرمه بمواقف أبي العباس هٰذه واتهمه بالتحكم على السماع بالشهوة المجردة من الإنصاف فظلم نفسه لا مَنْ جعله خصمه.

انتهى بي تتبّع هٰذه الموضوعات والمسائل إِلى نتيجة لم تكن تخطر ببالي يوم بدأت البحث، ولم أكن أتوقع الوصول إِليها وأمامي كل هٰذه المواقف الحادة التي يواجه بها المبرد مرويّات غيره من النحاة واللغويين، متى وجد فيها ما يخالف مقاييسه التي أرتضاها لنفيه ولجمهور قومه البصريين.

☆ نشر هٰذا البحث في مجلة المورد التراثية الصادرة ببغداد في المجلد ٩ العدد ٣ لسنة ١٩٨٠م وتمّ إعداده بضمن الخطة العلمية السنوية لقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة البصرة لعام ١٩٧٩م.

وعلى أية حال فإنّي أوثر أن أبدأ مع القارىء رحلتنا في فكر المبرد النحوي من خلال آرائه التي تتصل بالقياس، وأودّ أن نستطلع مواقفه عامة من خلال ما كتب وصنّف، علّنا نتفق في قبول النتائج التي تقودنا إليها هٰذه المحاولة المتواضعة.

ولعل من المفيد هنا أن نمهد لحديثنا عن قياس المبرد بحديث سريع عن:

القياس في النحو العربي:

لا يختلف اثنان على أَنَّ النحو العربي حينما نشأ كان نحواً تعليمياً يمثل استجابة لحاجات أبناء الدين الجديد من غير العرب ومن بعض العرب، الذين اضطربت سلائقهم، وباتوا غير قادرين على اعراب لغتهم بعد أن انبتّت الأسباب بينهم وبين بيئات النقاء اللغوي، في أعماق جزيرتهم المتسعة الأرجاء، وبعد أن استقروا، وولد لهم في أمصار تضم أقواماً شتى، من أهالي البلدان المفتوحة خارج بلاد العرب.

كان هؤلاء الناس يتعلّمون العربية من خلال النصوص الفصيحة الممثلة في كلام الله وكلام العرب الفصحاء شعرا أو نثرا[١]، وما يستدعي ذٰلك من رواية أخبار العرب وأيامها وأنسابها. وكان لهٰذه المهمة شيوخ ومؤدبون يؤدونها من أمثال أبي الأسود الذي نقل عنه «انه كان يعلم العربية»[٢]، ولم تكن العربية يومذاك نحواً ولا صرفاً، بل كانت نصوصاً تحتوي الفصيح والغريب، وإنّما كان

(١) جاء في البيان والتبيين للجاحظ أن عتبة بن أبي سفيان أوصى عبد الصمد مؤدب أولاده قائلا: علِّمهم كتاب الله... ثم روّهم من الشعر أعفّه ومن الحديث أشرفه.. وعلِّمهم سير الحكماء وأخلاق الأدباء» ولم يكن فيما أوصاه تعليمهم النحو فهو لم يكن موجوداً بعد ١/ ٧٣ ط٣.

(٢) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص٨ القاهرة ١٩٥٤.

الناس يتفاضلون يومها في معرفة الغريب[١] وهٰذه أيضاً كانت حال طبقات من العلماء بعد أبي الأسود من أمثال عنبسة بن معدان الفيل وعبد الرحمٰن بن هرمز ويحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، ممن أُخذ عنهم كلام العرب وخطبهم وأَشعارهم، مدونة في صحائف متفرقة، وقعت بأيدي المتأخرين من طبقة الجاحظ وسابقيه فجمعوها لنا فيما خلّفوا من مصنفات.

وظلت حال علماء اللغة على هٰذه الشاكلة حتى كان عبد الله بن أبي إسحٰق الحضرمي الذي أرسى دعائم النحو بمفهومه الدقيق حين تجرد للقياس فاتسع فيه، وكان أول من «بعج النحو ومدّ القياس وبسط العلل»[٢].

ومنذ ذٰلك الحين ترعرع النحو العربي في ظل القياس العقلي واقترن به، فاستنبطت قواعده ومدُتَّ فروعه لتكون أداة تعليمية بين أيدي الأَجيال التي نهضت بأعباء التقدم الفكري والحضاري الشامل وما يقتضيه من إدارة مرافق الدولة الجديدة وتنظيماتها المختلفة وبخاصة بعد إتمام عملية تعريب الدواوين في العراق والشام وغيرهما.

ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أَنَّ عبد الله ابن أبي إسحٰق الحضرمي وغيره من النحاة الذين خلفوه في متابعة المسيرة النحوية مثل عيسى بن عمر وأبي الخطاب الأخفش والخليل بن أحمد وغيرهم كانوا من المشتغلين بعلم الكلام أو الدارسين له. وهو يقوم في بنائه -كما هو معلوم- على المنطق الأَرسطي العقلي المجرد، حيث كان ذٰلك سببا في إلقاء ظله على الدرس النحوي فصارت أسسه ومقولاته ركائز واضحة في الفكر النحوي عند العرب.

(١) زعموا أن أبا الأسود كان يجيب في كل اللغة وأنه اعترض على مفردة وردت على لسان غلام كان يتعلم عنه ولم يكن سمعها قبل فقال له: لا خير لك فيما لم يبلغني منها (أي العربية). السابق: ٩.

(٢) طبقات الزبيدي. ص٢٥ القاهرة ١٩٥٤ وأنباه الرواة للقفطي ٢/ ١٠٥ ط١٩٥٣ القاهرة.

والقياس الذي استعان به الفقهاء أيضاً وجعلوه ركناً بارزاً من أركان أصولهم في استنباط الحكم الشرعي استعان به النحويون بعد ذٰلك وجعلوه ركناً بارزاً أيضا في أصولهم التي بنوا عليها عملية استنباط الأحكام النحوية، وهو واحد من أصولهم الاستدلالية الثلاثة: القياس والسماع واستصحاب الحال.

ولعل القياس عند النحويين صار فيما بعد أَخطر الأصول الثلاثة شأنا حيث اهتضم حق قرينه السماع لدى جماعة كثيرة من النحويين أمثال المبرد الذي سنعرض لطائفة من مواقفه في هٰذا الشأن وأبي على الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي أُثر عنه قوله: أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطيء في واحدة من القياس»[١] وتلميذه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي يحتذي حذو شيخه الفارسي قائلا: إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[٢] وابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) الذي تأثر الفارسي في كثير من مواقفه واختياراته[٣].

والحق أن هٰذا الأصل من الأصول الثلاثة التي يستدل بها في صناعة الإعراب يتفق في اعتماده أصحاب المذاهب النحوية عامة. فالكسائي شيخ الكوفيين هو الذي يعزى إليه البيت:

إنَّما النحو قياس يُتَّبَع وبه في كل أمر يُنتفع[٤]

والخلاف بين المدرستين لا يقوم حول اعتماد القياس أو رفضه، بل يقوم حول تجويز صور من الإعراب والتعبير اللغوي قاسها الكوفيون على شواهد من

(١) الخصائص ٢/ ٨٨ ط القاهرة ١٩٥٥.
(٢) الخصائص ٢/ ٨٨ ط القاهرة ١٩٥٥.
(٣) انظر مقدمة شرح جمل الزجاجي لابن عصفور بتحقيقنا.
(٤) معجم الأدباء لياقوت ١٣/ ١٩١ ط دار المأمون ١٣٥٥هـ.

كلام العرب وقعت إليهم وأخطأها البصريون[١] ، ثم لم يشاءوا بعد ذٰلك قبولها عنهم بعد أن جعلوهم أنداداً لهم، لنزعة إقليمية[٢] أول الأمر ثم لنزعة منهجية بعد ذٰلك تمخضت عن ظهور مدرستين نحويتين.

فالقياس إذن ركيزة مهمة في عملية البناء النحوي، وإنكاره في النحو لا يتحقق كما يقول النحوي الأصولي أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٥هـ) «لأنّ النحو كله قياس ولهٰذا قيل في حدّه: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أَنكر القياس فقد أَنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أَنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة»[٣] .

والسؤال الذي يشخص أمامنا الان هو: ما هي آفاق القياس النحوي عند المبرد؟ وأين ترسم حدوده؟

---

(١) من ذٰلك جواز توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وشهر وحول وجواز منع المنصرف من الصرف للضرورة واضافة «حيث» الى المفردات في مذهب الكسائي ومد المقصور للضرورة ومجيء «مِنْ» لابتداء الزمان ونحوه، مما أباه البصريون وكان موضعا للخلاف مع كثرة الشواهد أحيانا، وتفاصيله في الإنصاف للانباري.

(٢) يتضح ذٰلك في موقف الاثارة الذي ووجه به الكسائي في مجلس يونس بعد عودته من البادية وذٰلك ليستزيد من علم الخليل -ولم يكن قد عُرِف يومذاك بأنّه صاحب مذهب نحوي- فوجد الخليل قد توفي فدلّه الناس على يونس. وكان يونس قد اعترض على ما وجه الى الكسائي (جليسه ومؤدب أولاد أمير المؤمنين) ويتضح ذٰلك أيضاً في مواجهة سيبويه حين قدم بغداد طمعا في نيل الحظوة لدى الملوك والخلفاء فقد دبر له الكسائي بالاستعانة بتلاميذه لقاء ليس هدفه البحث عن الحقيقة العلمية قطعاً، فكان لهم ما أرادوا، وحاولوها مع الأَخفش فأبطل تدبيرهم ثم اضطروا إلى الأخذ عنه سراً لقاء ثمن.

انظر مجالس العلماء للزجاجي ص٨، ٢٤٤ ط الكويت ١٩٦٢ .

(٣) لمع الأدلة للأنباري ص٩٥ دمشق ١٩٥٧ .

الذي يتبادر إلى الذهن في هٰذا المقام هو أن حدود القياس النحوي عند المبرد يفترض أن لا تتجاوز حدود القياس البصري، أليس هو أمام البصريين في عصره وإليه انتهت زعامة النحو؟ ألم يكن هو الذي وقف في بغداد ندّاً خطيراً لشيخ الكوفيين آنذاك أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)؟ فلا بد أن يكون قياسه إذن قياس أصحابه البصريين الذين لا يعتدون إلاّ بالفصيح «المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»[١]. يقوي ذٰلك أنهم نقلوا عن المبرد قوله: إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك[٢]. وجاء في المقتضب أيضاً: السماع الصحيح والقياس المطّرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة[٣].

ويقويه أيضاً مواقف وجدناها عند المبرد هي من الوضوح والإثارة بحيث لم ينج من التعرض لها حتى أئمة البصريين أنفسهم، بل يمكن القول دون تورط في المبالغة أنها تشكل، في نحو المبرد ما يمكن تسميته:

ظاهرة رد الروايات:

وهٰذه تتجلى في فكر المبرد بأكثر مما تتجلى عند أي بصري سواه، وهو فيما يخيل إليّ، تورط في التوغل بعيدا في هٰذا الشأن، فبالغ في رد فيض من المرويات تمسكاً بقياس عقده البصريون على استقراء ناقص، فإن اعجزه رد الرواية الموثقة لجأ إلى تأويلها على صورة لا تبرأ من التهافت ولا تنجومن الوقوع في المفارقة.

(١) المصدر السابق ٤٥.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٤٩ ط حيدر آباد.

(٣) المقتضب ١/ ٣٤ ط القاهرة ١٣٨٥هـ ويلاحظ أن مفهوم الشذوذ هنا لا يعني بالضرورة شذوذا حقيقيا بل هو أمر نسبي لدى المبرد كما سنرى في سياق البحث.

فمن مواقفه الممثلة لاتجاهه هٰذا:

١- أنه يرى أَنَّ قولهم: لولاك ولولاي ولولاه لحن، والمعروف أن «لولا» أداة شرط تقترن باسم ظاهر أو بضمير رفع، فاذا اتصلت بضمائر النصب أو الخفض في مثل قولهم: لولاي ولولاك ولولاه، فهي عند سيبويه حرف جر[١] وعند الأخفش إنّها على بابها وإن ذٰلك مما وقع فيه ضمير الخفض المتصل موقع ضمير الرفع المنفصل، كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض المتصل فيما حكي من قولهم: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا.

والمبرد يرى أن لولا لا تجرّ الظاهر فكيف تجرّ المضمر؟ وهو محق في هٰذا، ولٰكنه يرى -كما قدمنا- أن لولاك ولولاي ولولاه لحن، وأن قول يزيد بن الحكم الثقفي معاتبا ابن عمه في قصيدة:

وكم موطنٍ لولاي طِحتَ كما هوى   بأجرامه في قُنَّةِ النِّيقِ منهوي

لحنٌ لا ينبغي أن يُحتج به، والقصيدة -كما يزعم- فيها لحن كثير غير هٰذا[٢]. وقال في الكامل: والذي أقوله: إنّ هٰذا خطأ لا يصلح إلاّ أن تقول: لولا أنت، كما قال الله عز وجل: ﴿لولا أنتم لكُنّا مؤمنين﴾ [سبأ: ٣١]. قال: ومن خالفنا فهو لا بدّ يزعم أَنَّ الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده[٣].

وما عدَّه المبرد هنا خطأ وردَّه على العرب لغةٌ حكاها النحويون عنهم، فأنشد الفراء مما ينسب إلى عمرو بن العاص يخاطب معاوية:

أَتطمعُ فينا من أراق دماءنا   ولولاك لم يعرض لأحسابِنا حَسَن[٤]

(١) الكتاب ١/ ٣٨٩ ط بولاق.

(٢) شرح جمل الزجاجي بتحقيقنا ١/ ٤٧٣، الخزانة ٢/ ٤٣٠ ط بولاق.

(٣) الكامل ٣/ ٣٤٥ ط دار نهضة مصر -القاهرة، والمقتضب ٣/ ٧٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣١، ٢/ ٨٥ ط القاهرة، وشرح الجمل ١/ ٤٧٣ والخزانة ٢/ ٤٢٩.

وأنشد أيضا مما ينسب لابن أبي ربيعة:

أومت بعينيها من الهودج لولاك هٰذا العام لم أَحجِجِ[١]

وأنشد غيره: . . . . لولاكمُ ساغ لحمي عندها ودمُ

وأنشدوا: . . . . لولاه ما قلّت لدي الدراهمُ

وأنشدوا: ولولاهم لكنت كحوتِ بحرٍ[٢]

وأنشد المبرد نفسه في الكامل:

ويوم يجيء تلافيته ولولاك لاصطلم العسكر[٣]

ولٰكنه أيضا يقول -فيما نقل عنه ابن النحاس- وحُدِّثتُ أن أبا عمر (الجرمي) اجتهد في طلب مثل لولاك ولولاي بيتاً يصدّقه أو كلاما مأثوراً عن العرب فلم يجده. قال: وهو -أي لولاك ولولاي- مدفوع لم يأت عن ثقة، ويزيد بن الحكم ليس بالفصيح. وقال: إذا نظرت الى القصيدة رأَيت الخطأ فيها فاحشا[٤].

ولا ندري أي الكلام يصدقه الجرمي ويعتدّ به إذا كانت هٰذه النصوص لا تكفيه ولا تكفي المبرد من بعده ليوقنا بصحة ما جاء فيها؟ وهل يصح في مذهب النحو أن ترفض كل هٰذه النصوص وتُردّ هٰذه المرويات خضوعاً لقاعدة بنيت على استقراء ناقص لم يستوف تعبيرات العرب عامة. ألم يكن الأخفش أسلم موقفاً منه في قبول ما يخالف مقاييسه؟ أو لم يكن سيبويه أشد تحريما في

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣١، ٢/ ٨٥ ط القاهرة، وشرح الجمل ١/ ٤٧٣ والخزانة ٢/ ٤٢٩.

(٢) همع الهوامع ٢/ ٣٣ ط القاهرة.

(٣) الكامل ٣/ ٣٤٥ ط دار نهضة مصر -القاهرة.

(٤) الخزانة ٢/ ٤٣٢.

التصدي لهٰذه العبارات وتخطيء أصحابها فآثر توجيهها وجهة أخرى تنأى بها عن الحكم عليها باللحن؟ يقول أبو البركات الأنباري: وأما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وجه له، لأنه قد جاء ذٰلك كثيرا في كلامهم وأشعارهم[١].

أنه على أي حال موقف كان المبرد حريا بأن يعدل عنه لما تواتر سماعه عن العرب مما لا يمكن الطعن في صحته، فاللغة أوسع من أن تحدها الحدود الضيقة.

٢- قرر سيبويه وجمهور النحويين أن الاسم يرخم، في غير النداء عند الضرورة، ويكون ترخيمه على لغة من نوى ومَنْ لم ينو. واعترض المبرد ذٰلك وقصر الترخيم على لغة من لم ينو خاصة، ودليله أن ذٰلك حذف في غير النداء، فصار بمنزلة ما حذف من الأسماء نحو: يد ودم، وهٰذا النوع إنما يكون إعرابه في الحرف الذي يلي المحذوف ولا ينتظر غيره. والحجة لسيبويه أن هٰذا الحذف مشبه بالنداء فجاز فيه ما جاز في النداء.

والدليل على ذٰلك أنه يكون فيما كان الترخيم فيه أي فيما زاد على الثلاثي. وشاهده قول الشاعر:

إِنَّ ابن حارث إن اشتق لرؤيته   أو أمتدحه فإِنَّ الناس قد علموا[٢]

وجاء في شعر جرير:

أَلا أضحت حبالكم رماما   وأضحت منك شاسعة أُماما

ويرد المبرد هٰذه الرواية ويزعم أن صوابها:

. . . .   وما عهدي كعهدك يا أُماما

(١) الانصاف. مسألة ٩٧ ط٣ القاهرة ١٩٥٥.

(٢) الكتاب ١/٣٤٣.

فيكون قد رخم في النداء[١].

وحين يواجه بقول زهير:

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

يعجزه رد الرواية فيفر إلى التأويل ليدّعى أن عكرم ليس مرخماً وإنّما هو ممنوع من الصرف على معنى القبيلة[٢].

وحين يواجه بقول ابن أحمر:

أبو حنش يؤرقنا وطلق وعبّادٌ وآونةً أُثالا

يجعل أثالة معطوفاً على ضمير المنصوب في يؤرقنا أي أن أبا حنش وطلقا وعبادا يؤرقون الشاعر ويؤرقون معه أثال. فأثال مورّق لا مورّق[٣]، مع أن سياق الحادثة لا يؤيد هٰذا التفسير، فهؤلاء النفر بما فيهم أثالة الذي رخم للضرورة فحذفت تاؤه هلكوا جميعا فبكاهم الشاعر بأبيات معروفة، وقيل فارقوه، وليس بالمبرد حاجة إلى هٰذا التأويل البعيد فيجعل أثالة حيّاً بعد أن توفاه الله. أليست هٰذه مفارقة جرها عليه تشبث بقياس عقلي مبني على استقراء ناقص ومبدأ ذهني مجرد؟! وإلاّ فما العلاقة بين يد ودم ونحوها مما استقر على صورة واحدة والأسماء التي ترخم للضرورة ثم يزول عنها الترخيم عند زوال الضرورة؟ ولم لا يكون كلام العرب المرجع في بناء القاعدة لا القيم العقلية المجردة، مما يخلق موقفا ترفض معه أساليب وتعبيرات فصيحة أو تؤول بما يفسد معناها وسلامتها.

(١) العيني على هامش الخزانة ٤/٢٨٣ وشرح الجمل ٢/٥٧١ وأمالي الشجري ط حيدر آباد ١/١٢٦ والديوان ٥٠٢.

(٢) شرح الجمل ٢/٥٧١ وأمالي الشجري ١/١٢٦ والديوان ٢١٤ وانظر الكتاب ١/٣٤٣.

(٣) شرح الجمل ٢/٥٧٢.

٣- ذهب سيبويه إلى صحة أعمال «فَعِل وفَعِيل» عملَ فعلِهما، واستشهد لذلك بقول أحدهم:

حـذِرٌ أمـورا لا تضيـرُ وآمـنٌ ما ليس منجيَهُ من الأقدارِ[١]

ويؤيده قول زيد الخيل الطائي:

أتـانـي أنهـم مَـزِقـونَ عـرضـي جحـاشُ الكَـرملَيْـنِ لهـا فَـديـدُ

وقول ساعدة بن جؤيّة في وصف حمر وحشية:

حتى شآها كليلٌ موهناً عِملٌ باتت طِراباً وبات الليلَ لم ينمِ

وقوله أيضا في وصف أتان وحشية:

أو مِسحَـلٌ شَنِـجٌ عُضـادةَ سَمْحَـجٍ بسَـراتِـه نـدبٌ لهـا وكـلـومُ

والمبرد يمنع إعمال ذلك بحجة أن «فَعيلاً» اسم فاعل من «فَعُل»، وفَعُل لا يتعدى فكذلك ما اشتق منه. وكذلك «فَعِلٌ» اسم فاعل من «فَعِلَ» الذي لا يتعدى فهو إذن كفعله لا يتعدى.

ويواجه جملة الشواهد هذه -كعادته- بردِّ الرواية وإنكارها، أو بتأويلها تأويلاً لا يخلو من التهافت. فهو ينقل عن المازني أَنَّ أبا يحيى اللاحقي أخبره أن سيبويه سأله هل يحفظ بيتا في أعمال «فَعِل» فوضع له هذا البيت: حذِرٌ أمورا.. قال: فالبيت مصنوع[٢]. وقال في المقتضب: وهذا بيت مصنوع مُحدَث، وانما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره[٣].

(١) الكتاب ١/٥٨.

(٢) حاشية الاعلم على الكتاب ١/٥٨ وانظر المقتضب ٢/١١٧ والخزانة ٣/٤٥٦.

(٣) المقتضب ٢/١١٧.

ولا ندري صحة هٰذا القياس الذي تمسك به المبرد فطعن في رواية غيره. فالفعل «حذِر» يأتي لازما ومتعديا. فمن تعديته قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٤]. وقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣] وقوله تعالى: ﴿وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٦]. أي يحذرونه، فحذف العائد. وقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]. وغيرها من المواضع التي تجاوزت فيها «حذِر» فاعلها الى المفعول. وإذا أبينا قبول بيت اللاحقي فماذا نفعل بقول زيد الخيل؟ وعند المبرد في مواجهة بيت لبيد تأويل لا يخلو من مفارقة مذهلة، فهو يرى أن «عضادة» منصوب على الظرفية، كأنه قال: في عضادة سمحج. قال: والظروف لا ينكر أن تعمل فيها هٰذه الأمثلة (الصيغ) إذ قد تعمل فيها روائح الأفعال[1].

وبهٰذه المفارقة أيضاً وجَّه بيت ساعدة بن جؤيّة، وحكاية روائح الأفعال هٰذه تطالعنا أيضا عند النحاة في تفسير النصب في قول أبي المنهال:

أنا أبو المنهال بعضَ الأحيان

وقول عبيد الله بن ماوية:

أنا ابن ماويّةَ إذ جدّ النَّقُرْ

وقول العرب: الليلةَ الهلالُ، والتمرُ شهرَ ناجرٍ، وسواهما.

وحين أعيا النحويين إيجاد عامل لنصب «بعض وإذ» في البيتين، و«الليلةَ وشهر» في المثالين قالوا: إنها ظروف، والظروف تعمل فيها روائح الأفعال.

(١) المقتضب ٢/ ١١٦ وحاشية الكتاب ١/ ٥٨.

ولعلَّ النحو واللغة لا يُضارّان لو تحرَّر القوم من عقدة العامل هٰذه، وحرّروا اللغة منها، فأقرّوا بأن ظاهرة النصب لا تحتاج إلى عامل يفسّرها، وأن الرفع والخفض هي علامات للإسناد والإضافة وتوابعهما وليستا ثمرتين لعوامل لفظية أو معنوية. ما كان بالمبرد -لو فطن لهٰذا- حاجة الى رد كلام العرب أو تأويله على هٰذا النحو المضطرب، ولا كان به حاجة أيضاً إلى الطعن في تثبّت سيبويه والتشكيك فيما أجازه، مما استند فيه إلى كلام العرب وأيدته فيه النقول الأُخرى عنهم. يقول ابن عصفور: وهٰذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يلتفت اليه، لأنَّ سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أنَّ اللاحقي هو الذي أَنشده، وسيبويه رحمه الله أَحفظ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة، فلا يطعن في روايته بقول من أقرَّ على نفسه بالكذب[١]. وقال أبو نصر هارون بن موسى: كيف يجوز هٰذا على سيبويه وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله وأخذه عن الثقات الذين لا اختلاف في علمهم وصحة نقلهم؟ وإنّما أراد اللاحقي بقوله: فوضعت له هٰذا البيت، فرويته له[٢].

٤- جوز الكوفيون ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، ولكثرة ما ورد في هٰذا الباب عن العرب وافقهم على جوازه جماعة من البصريين منهم الأَخفش وأبو علي الفارسي، القياسي المعروف، وأبو القاسم بن برهان وأبو البركات الأنباري صاحب الإنصاف. قال الأنباري: والذي أذهب اليه في هٰذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوّته في القياس[٣].

(١) شرح الجمل ١/ ٥٦٢.
(٢) الخزانة ٣/ ٤٥٧.
(٣) الانصاف: مسألة ٧٠.

وقد أورد الأنباري من شواهد الكوفيين طائفة جاوزت ستة عشر شاهدا. ولهٰذا وافق الكوفيين جماعة المتأخرين ومنهم ابن مالك وابن هشام وابن عقيل وأَبو حيان والسيوطي والبغدادي عبد القادر وغيرهم. ولما تقدم من كثرة النصوص المؤيدة لمذهب الكوفيين كان أبو بكر بن السراج البصري تلميذ المبرد يقول: لو صحّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم:

فبيناهُ يشري رحله قال قائل لِمَنْ جملٌ رخوُ المَلاطِ نجيبُ[١]

وهو يريد أن الضرورة اذا كانت مسوغا لحذف المتحرك فهي بحذف التنوين الساكن أولى. وهٰذه حجة قياسية تضاف الى حجة السماع الكثير.

والذي احتج به البصريون لمنع ذٰلك وتشبث به المبرد هو أن الأصل في الأسماء الصرف، فتركه يؤدّي إلى رد الاسم عن الأصل إلى غير أَصل، ويؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف[٢].

قال المبرد: وإن اضطُرَّ (الشاعر) إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذٰلك، وذٰلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة[٣].

وهٰذه الحجة التي تمسك بها القوم، وفيهم المبرد هي كما ترى حجة عقلية افتراضية صرف. فالتنوين الذي هو الصرف ليس أصلا في الأسماء مما سمّوه تنوين التمكين «فليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكين -كما يقول السهيلي ت٥٨١هـ- فإنَّ العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكّن اسم ولا

(١) الانصاف: مسألة ٧٠.

(٢) الانصاف: مسألة ٧٠.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٥٤.

أيضا (كذا) التمكّن معنى تحتاج إلى بيانه وإعلام المخاطب به، ولا أيضا قَرطَعْبَة وهُدَبِد ودُرْداقِس، وهي كلها منصرفة، بأكثر تمكّناً في الكلام من أحمر وأشقر وبيضاء وحسناء، بل هو أكثر تمكنا في الكلام وهم له أكثر استعمالا»[١].

فالتنوين علامة للانفصال وليس للتمكّن، فهم ينوّنون حين يريدون فصل الاسم عما بعده، وهو في الأصل علامة تنكير[٢]. وإنّما نُوّنَت بعض الأعلام لأنها منقولة عن أصول مُنَكَّرة، ولهٰذا لم ينون العلم المرتجل ولا العلم الأعجمي ولا العلم المنقول عن فعل أو ما جاء على وزنه ولا المعدول عن وصف منصرف ونحوه؛ لأنه نُقِل عن أصل غير منون.

يقول السهيلي: ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن وإنما هو علامة للانفصال قوله: حينئذ ويومئذ، فنونوّا لما أرادوا فصل إذ عن الجملة وتركوا التنوين حين قالوا: إذ زيدٌ قائم، لمّا أضافوا الظرف إلى الجملة، وليس في الدنيا اسم أقل تمكنا من اذ ولا أشبه منها بالحرف. وقد تكون حرفاً محضا بمعنى «إن» في نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف: ٣٩]. وهي هنا كذٰلك في مذهب سيبويه. قال: ومما يدلك على أنها علامة فصل سقوطها في الوقف إذ السكون مغن عنها وأقوى في الدلالة على فصل الاسم منها[٣].

استشهد الكوفيون لصحة مذهبهم في جملة ما استشهدوا به قول العباس بن مرداس السلمي:

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ   يفوقان مرداسَ في مجمع

(١) أمالي السهيلي ٢٥ ط القاهرة.

(٢) إلى مثل ذٰلك أيضا ذهب الاستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو.

(٣) أمالي السهيلي ص٢٦ ط القاهرة ١٩٧٠م.

فمنع صرف مرداس وهو منصرف، لضرورة الشعر، ولٰكن المبرد لا يريد التخلي عن موقفه القياسي العقلي الافتراضي فرد هٰذه الرواية بدعوى أَنَّ الرواية في الأَصل: يفوقان شيخيَّ، بالإفراد أو التثنية. ويريد بشيخيه أبويه[١]. يعلق ابن مالك في شرح التسهيل على هٰذا الموقف قائلا: وللمبرد إقدام في ردّ ما لم يروِ، مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري ومسلم، وذكر شيخي لا يعرف له سندٌ صحيح ولا سبب يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح[٢].

ويذكر هنا أن المبرد لم يخترع هٰذه الرواية فالرجل لا يؤتى من أمانته في النقل به هي رواية وردت في السيرة النبوية[٣]. ولٰكن اللوم يتجه إليه في رد رواية صحيحة مع أنه حكى عن العرب -كما يروي ابن جني في سر الصناعة- سلامُ عليكم. بدون تنوين، لأَنَّ اللفظة كما يرى كثرت في كلامهم فحذف تنوينها تخفيفاً، كما خفّفوا لم يكُ ولا تكُ ولا أدر[٤]، فإذا كان ترك التنوين يقع في كلامهم للتخفيف فهلاّ جاز وقوعه في أشعارهم للغرض نفسه وهي موضع ضرورة؟

كان الأَولى بالمبرد أن يسلِّم هنا بما قال به الكوفيون، ما دامت شواهده من الكثرة بحيث لا يصح تجاهلها، وكان في موافقته الكوفيين على صحة وقوع «مِنْ» لابتداء الغاية في الزمان، بعد أن تعددت شواهدها، أصح موقفاً مما هو عليه هنا، على الرغم من رفض البصريين قبول ذٰلك خضوعاً لمذهب فيها بنوه

(١) التوجيه للغارقي بتحقيق سعيد الافغاني ط دمشق ١٩٥٨م ص٩ وشرح الجمل ٢/ ٥٧٠ والخزانة ١/ ٧١ الديوان ٨٣.

(٢) الخزانة ١/ ٧١.

(٣) سيرة ابن هشام ٢/ ٣٤٥ ط البابي الحلبي -القاهرة.

(٤) الخزانة ١/ ٧١.

على استقراء ناقص ورد في كتاب سيبويه، وكان تعدد الأمثلة التي جاءت من ذٰلك دافعا لواحد من أئمة القياس هو أبو علي الفارسي لأن يتوقف قائلا: ينبغي أن ينظر فيما جاء من هٰذا فإن كثر قيس عليه وإن لم يكثر تؤول[١].

٥- أجاز النحويون عامة تسكين آخر المعرب من الأسماء والأفعال لضرورة الشعر وأوردوا في ذٰلك جملة من الشواهد منها قول جرير:

سيروا بني العم فالأهوازُ منزلكم ... ونهر تيرى فما تعرفْكُمُ العربُ

وقول الأقيشر الاسدي:

رحتِ وفي رجليكِ ما فيهما ... وقد بدا هَنْكِ من المئزر

وقول الراعي:

تأبى قضاعة أن تعرف لكم نسباً ... وابنا نزار فأنتم بيضةُ البلد

وقول أبي دؤاد:

فأبلوني بليّتكم لعلّي ... أُصالحُكُم وأَستدرجْ نويّا[٢]

وغيرها كثير. ولعل أكثرها شهرة قول امرىء القيس:

فاليومَ أَشربْ غيرَ مُستَحقبٍ ... إثما من الله ولا واغل

بل ورد شيء من ذٰلك في بعض القراءات وهي ليست موضع ضرورة، مثل قراءة أبي عمرو ﴿إنَّ الله يأمرْكُم﴾ [البقرة: ٦٧] و: ﴿فتوبوا إلى بارِئْكُم﴾[البقرة: ٥٤]

(١) شرح الجمل ٢/ ٣٤٥ وانظر ابن يعيش ط المنبرية ٨/ ١١ وشواهد التوضيح لابن مالك ١٢٩ والمغني ٣٥٣ ط دمشق وهمع الهوامع ٢/ ٣٤ ط القاهرة ١٣٢٧هـ.

(٢) انظر تفاصيل ذٰلك في الخصائص ٢/ ٣١٧، ٣٤٠ والمحتسب لابن جني أيضا ١/ ١٠٩.

وحكاية أبي زيد: ﴿بَلَىٰ ورُسُلْنا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[الزخرف: ٨٠]. وهي فيما ينقل ابن جني لغة لتميم[١].

ولٰكن ذٰلك لم يقع موقع القبول عند المبرد على كثرته وتعدد شواهده فأَنكره ورد شواهده. وادعَّى أَنَّ الرواية في شعر امرئ القيس: فاليوم أُسقى...[٢] ولا شاهد فيها. وهي فيما يبدو أيضا رواية الأَصمعي في الديوان. ولا يخفى ما كان الاصمعي يفعله في مثل هٰذه المواضع حرصاً على طرد القواعد الإعرابية.

واللوم يتجه للمبرد في إنكار الرواية الأولى واعتراضه عليها، فهل كان به حاجة إِلى ذٰلك مع هٰذه الكثرة من الشواهد المماثلة لما ورد في شعر امرئ القيس لمحض قياس رسمه النحاة واقتضت الضرورة غيره. إن غزارة الأمثلة التي وردت فيه جعلت القياسي البصري ابن جني يقرّ على أنه ظاهرة لغوية في الشعر والنثر أحيانا لا يتهيأ إنكارها وتجاهلها لمن أراد ذٰلك، بل وجه لومه إلى المبرد قائلا: اعتراض أبي العباس في هٰذا الموضع إنّما هو ردّ للرواية وتحكم على السماع بالشهوة، مجردة من النَّصَفة، ونفسَه ظلم لا من جعله خصمه[٣]. وقال في المحتسب: وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب (كتاب سيبويه) فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمعه ولا يمكن

---

(١) المحتسب ١/١٠٩، ٢/٢٣٧ وانظر الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري للمؤلف ط جامعة البصرة ١٩٨٥م ص٤٨.

(٢) الكامل ١/٢٤٤.

(٣) الخصائص ١/٧٥، ٢/٣٤٠ وانظر أيضاً الكتاب ٢/٢٩٧ واصلاح المنطق لابن السكيت ٢٤٥ والحجة للفارسي ط القاهرة ١٩٦٩م ١/٨٦ والخزانة ٣/٥٣٠ والديوان بتحقيق أبي الفضل ابراهيم ١٢٢ ط٣ دار المعارف ١٩٦٩م.

في الوزن أيضا غيره، وقول أبي العباس: إنّما الرواية: فاليومَ فاشرب، فكأنه قال لسيبويه: كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمر هٰذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه. وكذٰلك إنكاره عليه أيضاً قول الشاعر: .... [وقد بدا هَنْكِ من المئزر]

فقال: إنَّما الرواية: وقد بدا ذاك من المئزر.

وما أطيبَ العرسَ لو لا النفقة. وكذٰلك الاعتراض عليه في انشاده قوله:

لا بارك اللهُ في الغوانِيَ هل   يُصبحن إلاّ لهنَّ مُطَّلَبُ[1]

وقول الأصمعي: في الغوانْيَ ما، يريد: في الغواني أما، ويخفف الهمزة، وقول غيره: في الغوانِ أَما، ولو كان إلى الناس تخيّر ما يحتمله الموضع والتسبب إليه (أي برد الرواية أو تحويرها) لكان الرجل -سيبويه- أقوم من الجماعة به، وأوصل إلى المراد منه، وأنفى لشغب الزيغ والاضطراب عنه[2].

ولا يخفى ما في موقف ابن جني هنا من السلامة، فهو لم يشأ أن يتمحل لتأويل الروايات بعد أن رأى اطرادها، ولم يحاول ردها كما فعل المبرد والأصمعي أيضا رغبة في طرد الباب والرضوخ لقاعدة أُقرّت ولم يشاءوا نقضها، ولو كان ذٰلك لضرورة شعرية، وكأَنَّ قوانين الكلام تطرد في الشعر والنثر على حد سواء.

---

(١) الكتاب ٢/ ٥٩.

(٢) المحتسب ١/ ١١٠.

٦ – اجمع النحاة على أَنَّ هناك أَفعالا في اللغة مسموعة تتعدى بحرف الجر تارة وبنفسها تارة أخرى، وهي مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها، مثل اختار واستغفر، وسمىّ، وكنّى، ودعا بمعنى سمّى، وأمر، وأوردوا في هٰذا جملة شواهد[1].

واشترطوا لصحة ذٰلك تعين موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجر. ووردت أفعال أخرى جرت هٰذا المجرى فعدها بعضهم ضرورة ورآها الآخرون شاذة، لأنها وردت في النثر أيضا. وواضح أَنَّ كثرتها لا تسمح بوضعها في صف الشاذ، لأَنَّ الشاذ ما جاء مفردا وهٰذه متعددة. فمن ذٰلك ما ينسب لعروة بن حزام:

تحنُّ فتبُدي ما بها من صبابة وأُخفي الذي لولا الأُسَى لقضاني

يريد: لقضى عليَّ، فعدَّى «قضى» بنفسها[2].

وقال النابغة:

وبتُّ كأَنَّ العائدات فرشنني هَراسا به يُعلَى فراشي ويُقشَبُ

أي فرشن لي[3].

وقال آخر:

ويوماً شهدناه سُلَيماً وعامراً قليلاً سوى الطعنِ النهالِ نوافلُه

(١) انظرها في شرح الجمل ١/٣٠٥ والاقتضاب للبطليوسي ٤٥، ١٢٥ والكتاب ١/١٧ والكامل ١/١٢٥ والخصائص ٣/٢٤٧ والخزانة ١/٤٨٦ والمفصل ٢١٥ والحيوان ٥/١٦١ وأبيات المعاني ٦١٢.

(٢) الكامل ١/٣٢، المغني ١٥٢ شرح الحماسة للمرزوقي ٣٤٤ شرح الجمل ١/٣٠٧.

(٣) اصلاح المنطق ٤٠٦ شرح الجمل ١/٣٠٧ الديوان بتحقيق د. شكري فيصل ٦٤ بيروت ١٩٦٨.

يريد: شهدنا فيه سُلَيماً وعامراً[١].

وقال تعالى: ﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾ [المطففين: ٢]. أي كالوا لهم أو وزنوا لهم. وقالت العرب: أقمت ثلاثا ما أَذوقهنّ طعاماً ولا شراباً، أي ما أذوق فيهن[٢].

وقال جرير:

تمـرّونَ الـديـارَ ولـم تعـوجـوا كـلامُكُـمُ علـيَّ إذن حـرامُ[٣]

والمبرد على نقله لكثير من هٰذه الأَمثلة في كتابه الكامل وعقده لها بابا سمّاه: الاستعانة في الكلام، يتوقف عند بيت جرير قائلا: قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير: مررتم بالديار ولم تعوجوا[٤]، وعقّب تلميذه، الأَخفش الصغير، على كلامه هٰذا فقال: فهٰذا يدلك على أن الرواية مُغيَّرة. وقال معلقا: فأَما قول الشاعر -وهو جرير- وإنشاد أهل الكوفة له وهو قوله:

تمـرّون الـديـارَ ولـم تعـوجـوا كـلامُكُـم علـيَّ إذن حـرامُ

ورواية بعضهم له: أَتمضون الديارَ، فليسا بشيء لما ذكرت لك. والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة[٥].

ويذكر أن رواية الديوان: أَتمضون الرسومَ ولا تُحيّى.

(١) الكتاب ١/ ٦٠ الكامل ١/ ٣٣.

(٢) الكامل ١/ ٣٣.

(٣) المغني ١٠٧ والخزانة ٣/ ٦٧١ الديوان ط الصاوي ٥١٢.

(٤) الكامل ١/ ٣٤.

(٥) الكامل ١/ ٣٤.

وعلى فرض وقوع تغيير الرواية، التي يُتَّهم بها أهل الكوفة، وجاء ما يشبهها في الديوان، ألا يصح أن تكون حجة ما دام الذين رووها من فصحاء الأعراب الرواة؟ واذا كانت رواية عمارة بن عقيل: مررتم بالديار، فإنَّ رواية غيره: تمرّون الديارَ أو: أتمضون الديارَ، ولا موجب للطعن فيها لكون أنها رواية أهل الكوفة. ولماذا نقبل قولهم: ما أذوقهن طعاماً، وقوله تعالى: ﴿كالوهم﴾ ونرفض تمرّون الديار؟ وما وجه الشذوذ في ذٰلك؟ أليس الأمر في باب التزمت والتعصب أَدخل منه في باب البحث اللغوي؟.

٧- يقول سيبويه: ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلنَّ، وذٰلك أنه أراد حرف الجر إياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذف رب. قال: وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قوله: لاهِ أبوك(١).

وواضح من كلام سيبويه أن هٰذا أسلوب من أساليب العرب يعمدون فيه إلى حذف الحرف تخفيفا على أنفسهم كما فعلوا ذٰلك في الترخيم حيث حذفوا آخر الاسم في النداء وحذفوه في غير النداء اضطرارا كما مرّ بنا.

وفي كلام العرب من الشواهد مما لم يروه سيبويه قول الشاعر:

إذا قيل أَيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

وقول الآخر:

أَكُلَّ امرئٍ تحسبين امرءاً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارا

واذا كان هٰذا من الضرورة فإنَّ ما روي عن رؤبة أنَّه كان يُسأل: كيف أَصبحت؟ فيجيب: خيرٍ عافالك الله، ليس من باب الضرورة، بل هو من التخفف في الكلام، وأن المستغنى عنه هنا حرف واحد، وهٰذه مسألة معروفة عن العرب، فهم ميّالون إلى الاختصار في كلامهم وبخاصة في حوارهم اليومي.

(١) الكتاب ٢/ ١٤٤.

والمبرد يروي ذٰلك عنهم فيقول: وأعلم أن من العرب من يقول: اللهِ لأَفعلنَّ، يريد الواو فيحذفها. ويعقب على ما ينقله عنهم قائلا: وليس هٰذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وانما ذكرناه لأنه شيء قد قيل وليس بجائز عندي، لأنَّ حرف الجر لا يحذف ويعمل إلاّ بعوض(١).

والغريب في الأمر أَنَّ المبرد على الرغم من إقراره بأن هٰذا الكلام منقول عن العرب يرى أنه ليس بجيد في القياس ولا جائز عند كثير من النحويين، واذا لم يكن كلام العرب هو أساس القياس فما الذي يكون إذن؟ أليست مقالة النحاة بأنَّ حروف الجر عوامل ضعيفة فلا ينبغي أن تحذف ويبقى عملها هي ضرباً من الفرض المجرد؟ ومع تسليمنا بأن هٰذا الأسلوب ورد قليلا عنهم إلاّ أنه ليس لأحد الحكم عليه بعدم الجودة أو الجواز.

إنّ المتتبع لمثل هٰذه المواقف عند المبرد يكاد ينتهي إلى نتيجة مؤدّاها أن المبرد لا يقيس على غير الكثير الشائع ولا يقرّ غير المطرد من الكلام مما لا تعترض عليه رواية شاهد أو شاهدين أو أكثر من ذٰلك أحيانا، ما دامت هٰذه الكثرة لا ترقى به إلى مستوى الاطراد والشيوع، وقد لا يشفع له اطراده إن خالف مقاييس البصريين العقلية فيمنعه المبرد ويرده. يعزز هٰذا الاقتناع ما نقلنا عنه سالفا من أقوال صريحة في ذٰلك تدعم مواقفه العملية في هٰذا الشأن.

ولٰكن هٰذه النتيجة التي توحي بها جملة المواقف المتقدمة أهي الوجه الوحيد للقياس النحوي عند المبرد ومنهجه فيه؟ أهناك ما يناهض اتجاهه السالف ويقف نقيضا لمذهبه القياسي هٰذا؟

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٣٦.

اننا سنورد هنا جملة من المواقف والآراء التي تقف في مواجهة آرائه ومواقفه السابقة التي نقلناها وهي، فيما أَعتقد، ستقدم لنا الجواب عن هٰذا التساؤل الذي يثيره أَمامنا سياق البحث ومجراه.

١- منع سيبويه وجمهور النحويين الجمع بين فاعل «نِعْمَ وبئسَ» وتميزه، وحجتهم أَنَّ المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأَنَّ فاعل «نِعمَ» دال على الجنس فأحدهما يكفي عن الآخر، لذا منعوا الجمع بينهما، وحينما واجهوا قول جرير في عمر بن عبد العزيز:

تــزود مثــل زاد أبيــك فينــا فنعــم الــزاد زاد أبيــك زادا

تأولوه بأن «زاداً» مفعول لتزوّد، كما في الخصائص أو أن يكون «زادا» مصدراً مؤكداً وأَصله «تزوّداً» وهو قول الفراء، أو أن يكون «زادا» تمييز لقوله: مثل زاد أبيك فينا، كما يقال: لي مثلُه رجلا.

ولا يخفى ما في هٰذه التأويلات من اشتطاط يذهب بمعنى البيت بعيدا عما أراده الشاعر وعما يفهم منه السامع. ويظهر أن ابن السراج كان أكثر دقة من القوم حين قرر أن ذٰلك ضرورة، وأن ما يثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا، فيجنبنا بذٰلك تمحل القوم وتكلفهم. ويذكر ان البغدادي أورد نظائر كثيرة لهٰذا البيت في الخزانة[١].

وللمبرد في هٰذه المسألة رأي خالف به جمهور النحويين فأباح ذٰلك على أنه من باب التوكيد. قال: وأعلم أنك إذا قلت: نعمَ الرجلُ رجلا زيد، فقولك رجلا، توكيد لأنَّه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا. وإنما هٰذا بمنزلة قولك:

(١) الخزانة ٤/ ١١٠ وانظر الكتاب ١/ ٣٠٠ والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٥ وابن يعيش ٧/ ١٣٢.

عندي من الدراهم عشرون درهما، إنما ذكرت الدرهم توكيدا، ولو لم تذكره لم تحتج اليه[١].

فهو يجيز هنا ما رفضه النحويون وتأولوه أو جعلوه من باب الضرائر. وهٰذا موقف غريب عن مواقفه السابقة.

٢- يقرر المبرد أن أفعل التفضيل الذي لم يخرج عن الوصف إلى الاسمية يجري مجرى الأسماء الواردة على وزنه في جمعه على وزن أفاعل وتأنيثه على وزن فُعلَى، وذٰلك نحو الأصغر: الأصاغر والصُغرى، الأكبر. الأكابر والكُبرى. ويقال في جمع أحمر: الأحامر[٢].

والواضح أنه يتسع هنا في القياس على أمثلة قليلة محدودة، والنحويون يقررون أن المسألة لا يتسغنى فيها عن السماع عند جمع هٰذا الوصف أو تأنيثه. فالأشرف والأظرف لم يجمعهما أحد على الأشارف والأظارف ولم يسمعا مؤنثين بوزن فُعلى مثل شُرفَى وظُرفَى، وكذٰلك الأطرش والأعمى[٣].

فتقرير هٰذه المسألة على أنها من المسائل القياسية لا يستقيم هنا، والدعوة فيهما إلى القياس تسامح من المبرد في مسألة ليس الحكم فيها للقياس وحده بل لا بد من توفر السماع.

٣- يقرر المبرد في الكامل أن فُعَل في سب الذكور مقيس، قال: فإذا أريد به مذهب المعرفة جاز أن تبنيه في النداء من كل فِعْل، لأنَّ المنادى مشار

(١) المقتضب ٢/ ١٥٠.
(٢) المقتضب ٢/ ٢١٦، ٣/ ٦٧.
(٣) التصريح للازهي ٢/ ١٠٤ وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٥٥.

إليه، وذٰلك قولك: يا فُسَقُ ويا خُبَثُ تريد: يا فاسقُ ويا خبيثُ[١] والمعروف أن فُعَل معدول عن فاعل، والنحويون يرون أنه سماعي وليس قياسيا[٢].

قال ابن مالك:

وشاع في سبّ الذكور فُعَلُ ولا تقس وجُرَّ في الشعر فُلُ

ولٰكن المبرد يجيز قياسه هنا مع أن المسموع منه أمثلة قليلة، في حين أنه يمنع القياس على أمثلة كثيرة كما ورد في مسألة منع الاسم المنصرف من الصرف للضرورة الشعرية، وذٰلك خضوعا لمبدأ عقلي افترضه النحويون في الاسم المعرب. ويذكر ان ابن عصفور، وهو من بقية القياسيين المتزمتين، تابعه في القول بقياسية هٰذه الصيغة[٣].

٤– يذهب المبرد الى أن «مَنْ» تكون للعاقل، وهي تأتي اسم استفهام واسم شرط واسما موصولاً ونكرة. وتلزمها الصلة حين تكون موصولة ويلزمها النعت حين تكون نكرة لإبهامها. ويمثل لمجيئها نكرة بقولنا: مررت بمَنْ صالحٌ[٤].

ولا ندري أي قوم من العرب يقولون: مررت بمَنْ صالحٌ. أي برجل صالح. أن هٰذا كلام لم يرد في شعر ولا في نثر ولا في قرآن. والذي دعا المبرد الى هٰذا متابعة سيبويه في توجيه بيت ينسب لعمرو بن قميئة يقول فيه:

يا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أذوادَنا رُحنَ على بغضائه واغتدين

(١) الكامل ٣/ ٣٠٠.
(٢) شرح الجمل ٢/ ٨٢.
(٣) شرح الجمل ٢/ ٨٢.
(٤) المقتضب ١/ ٤١.

فذهب سيبويه الى أن «منَ »هنا نكرة لوقوعها بعد رُبَّ المختصة بالدخول على النكرات، وهي موصوفة بالجملة هنا[١].

وكذلك هي في قول الآخر:

ألا رُبَّ من تغتشُّهُ لك ناصحٌ ومؤتمنٌ بالغيب غيرُ أمين

وقول الآخر:

ألا رُبَّ من قلبي له الله ناصحٌ ومن هو عندي في الظباء السوانح

وعلى هٰذا افترضوا صحة قولهم: مررت بمَنْ صالحٌ.

والحق أن هٰذا القياس غير متجه، فاستخدام «مَنْ» في الأبيات مع «رُبَّ» يعطيها عمومية هي تلك التي في الاسم الموصول قبل أن يتحدد بصلته التي توضح المراد به من العقلاء أو غيرهم.. وقولهم: رُبَّ مَنْ يُبغِضُ أذوادنا، أو رُبَّ من تغتشُّه لك ناصح، لا يريدون به إنسانا بعينه، وهو يسوّغ اقترانه برب وهي لا تقترن بغير النكرات. أما قولهم: مررت بمَنْ صالحٌ، فليس من هٰذا الباب، لأنَّه يريد به إنسانا معينا، وقرينة ذٰلك استخدام الفعل الماضي معه. وكان الصواب يقتضي أن يقال: بمَنْ هو صالحٌ، على أنه موصول.

والظاهر أن قول الخليل: إن شئت جعلت «مَنْ» في قولك: هٰذا مَنْ أعرفُ منطلقاً، بمنزلة إنسان، وجعلت «ما» في قولك: هٰذا «ما» عندي مهيناً، بمنزلة شيء، نكرتين، فترفع منطلقا ومهينا قياسا على قول حسان بن ثابت:

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا حبُّ النبيِّ محمّدٍ إيّانا[٢]

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦٩.

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٩.

إنَّ ذٰلك هو الذي أوهم سيبويه بصحة قولنا: مررتُ بَمْن صالحٍ، واحتذاه في ذٰلك المبرد. والحق أَنَّ ما مثّل به الخيل وما استشهد به غير ما مثل به سيبويه والمبرد من بعده قياسا على شواهد لا يصح أَن تكون مسوّغاً لقولنا: مررت بمَنْ صالحٌ. ولا يخفى أن ما جاء في كلامهما تنظير غير دقيق فليس قول العرب: رُبَّ مَنْ يبغض أذوادنا، مثل قولنا: مررت بمن صالحٌ. وأن ذٰلك اتساع في القياس في غير محله.

٥- يبدل المبرد ومن تابعه من النحويين النكرة من المعرفة ممثلا لذٰلك بقوله: مررت بزيدٍ رجلٍ صلاحٍ[١]. فهو يضع الرجل في موضع زيد، لأنه هو في المعنى، وينظر له بقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿١٦﴾﴾.

والواضح أَنَّ التنظير هنا غير دقيق، فالناصية اسم جنس لا يراد به ناصية دون أخرى، وأبدل منها اسم جنس آخر مخصص بالوصف، فأَفاد الوصف تحديدا، وهو ما يومىء إِليه البدل في العموم، وليس كذٰلك المثال الذي مثل به البرد، فليس فيه شيء من ذٰلك، فهو يبدل اسم جنس نكرة بعلم معرفة، وليس هٰذا سبيل البدل في العربية الذي يسمّى أَحياناً بعطف البيان لما يقصد إِليه من البيان في ايراده، والمعارف أيضاً لا تستوي في التعريف، فالعلم أعرف من المُحلّى بأل، وما يجوز في المُحلَّى بأل -وهي هنا للجنس- لا يشترط أن يجوز في العلم. ويلاحظ أن ابن جني ترك لنا الخيار في نصب رجل على الحال، وهو أمر مقبول، أو خفضه على البدل، وهو في ذٰلك تابع للمبرد[٢].

(١) المقتضب ١/ ٢٧.

(٢) الخصائص ١/ ١٦٥.

هٰذه هي بعض المواقف التي نرى فيها المبرد يتسع في القياس على ظواهر يسيرة وأمثلة قليلة، وهي بدون شك تقف نقيضا لمواقفه المتقدمة التي رأيناه فيها متزمتا متشددا في قياسه، يتجاهل استعمالات كثيرة وظواهر لغوية واسعة خشية أن ينخرق قياسه، الذي أقرّه فيها واقره صحبه البصريون، وبنوه على أُسس عقلية صرف، قبل أن تكون أسسا سماعية واقعية. فماذا يعني ذٰلك؟ أيعني إخلاصاً من المبرد لمبدأ الكثرة والشيوع أو اخلاصاً لموقف يتخذه ولا يريد أن يتراجع عنه بغض النظر عن كثرة ما يستند اليه أو قلته، سواء كان ذٰلك في موقف الاقرار أم في موقف الرفض؟

مما لا شك فيه أَنّنا نخرج بعد هٰذه الجولة في مواقف المبرد إلى نتيجة مؤدّاها أن قياس المبرد ليس مبنياً بالضرورة على الكثرة والشيوع، كما توحي بذٰلك مواقفه في رد الروايات وتأويلها، بل قد يقيس على ظواهر قليلة وأمثلة يسيرة، والأمر بالنسبة له يكون أَحيانا موقفاً يقرّه ولا يريد أن يتراجع عنه، كما هو الأَمر بالنسبة لكثير من المواقف البصرية التي بنيت على استقراء ناقص، وجاء من المسموع الكثير ممّا يخالفها، ولكنهم لم يشاءوا أَن يتراجعوا عن موقف انتهوا من إقراره أو أقره أَسلافهم قبلهم. ولعلنا هنا لا نرى مبالغة في وصف ابن ولاّد للمبرد بأنه (رجل يجعل كلامه في النحو أصلا وكلام العرب فرعا فاستجاز أن يخطِّئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصلَه)[1] ولعل صورة القياس في منهج المبرد تكون أكثر اكتمالا حن نسوق هٰذين المثالين من أقيسة المبرد مما يمكن درجه دون تردد في باب القياس العقلي.

(١) مقدمة المقتضب ١٠٩.

١- يقيس المبرد حذف النون في: هل تضربِنَّ وهل تضربانِّ وهل تضربُنَّ على حذفها عند النصب في الأفعال الخمسة، كما أن الفتحة في الواحد علامة نصب وعلامة بناء عند التوكيد[١].

وسيبويه يعلل الظاهرة بكراهة اجتماع النونات[٢]، وهو تعليل صوتي واقعي لا يحتاج إلى ربط ظاهرة الإعراب في الفعل المضارع بظاهرة البناء حين تتصل به نون التوكيد، كما تظهر الفتحة على الفعل المضارع في حالتي النصب والبناء عند الاتصال بنون التوكيد.

٢- يشبه المبرد استواء الجر والنصب في التثنية والجمع باستوائهما في الكناية (الضمير) تقول: مررت بك ورأيتك، واستواؤهما أنّهما مفعولان لأنَّ معنى قولك: مررت بزيد، أي فعلت هٰذا به، فعلى هٰذا تجرى التثنية والجمع في المذكر والمؤنث من الأسماء[٣]. وهٰذا تفسير غريب، فإنّه إن دلَّ على قوة ملاحظة فإنّه يدلّ على خيال بعيد أيضاً، فلماذا لا يستوي الرفع والنصب والجر في التثنية وفي الجمع كما استوى ذٰلك في الضمير (نا) الذي يصلح للرفع والنصب والجر؟ ولماذا لا يكون الخوف من التباس المثنى بالجمع، لو نصب الجمع بالألف كما يقتضي الأصل، وكما هو الأمر في الأسماء الستة، هو الذي جعلهم يعدلون عن نصبه بالألف، بعد أن خصوا بها المثنى في حالة الرفع، وهي ليست من الرفع ولٰكن لكي يميّزوه عن الجمع المرفوع بالواو؟ ومن ثم كان نصب الجمع وخفضه بالياء فقط، وكذٰلك المثنى ينصب ويخفض بالياء فقط بعد أن خصّ الألف بالرفع.

(١) المقتضب ٣/ ٢٠.
(٢) الكتاب ٢/ ١٥٤.
(٣) المقتضب ١/ ٧.

إنَّ هٰذه المقاييس الذهنية التي تفصح عن فطنة المبرد وبعد تصوره، تشكل مظهرا من مظاهر قياسه العقلي، ولكنّها لا تفسر لنا ظواهر الللغة تفسيرا واقعيا، يستند إلى الوصف الاستقرائي لهٰذه الظواهر وتفسيرها، بموجب ما تقتضيه القوانين الصوتية والدلالية التي تحكم الكلام العربي وتحكم كل كلام سواه.

وقد يكون من تتمة الحديث عن القياس النحوي عند المبرد التعرض لموقفه من القراءات.

الواقع إن موقف المبرد في هٰذا المجال يمثّل امتدادا لموقف النحاة القياسيين من القراء. فعلى الرغم من معرفة النحاة بأن القراءة سُنّة متبعة، كما قرر شيخهم سيبويه، وأن القياس النحوي لا مدخل له في هٰذا الأمر، سمحوا لأنفسهم بتوهين القراء وتضعيفهم والطعن في سلامة لغتهم. والمبرد في هٰذا الأَمر تابع لشيخه المازني، الذي كان شديد الجرأة على القراء، والحكم بتلحينهم ما دامت قراءاتهم مخالفة لقياس النحويين. وقد تعقب الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة مواقف المبرد من القراء والقراءات المخالفة للقياس النحوي في مقدمة تحقيقه للمقتضب، ولا نريد إعادة تقييد هٰذه المواقف هنا، فنكتفي بتقرير حقيقة أن موقف المبرد هنا يمثل امتدادا لموقفه القياسي من كلام العرب في شعرهم ونثرهم، ممّا أَفضنا في القول فيه في الصفحات المتقدمة.

وعسى أن نكون بهٰذا الجهد اليسير قد ألقينا مزيدا من الضوء على منهج المبرد في القياس النحوي ووفقنا إلى تكوين صورة واضحة لمنهج المبرد النحوي عامة.

اتجاهات التأويل اللغوي عند ابن جني☆

حدّث عليّ بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ) قال: كنّا بشيراز، وقد سُئل أبو الطَيِّب عن معنى قوله:

وكان ابنا عدوٍّ كاثَراهُ ... له ياءَي حروفِ أُنَيْسِيانِ

فالتفت إليّ وقال: لو كان صديقنا أبو الفتح حاضراً لفسّره[١].

كانت هٰذه واحدة من بين حكايات عدّة رويت عن المتنبي، نوّه فيها ببراعة ابن جنّي في إدراك المقاصد البعيدة والغوص على المعاني من جهة، وقدرته العجيبة على توجيه النص وحمله على غير ظاهره- في أحيان كثيرة- من جهة أخرى، وذٰلك لاستنباط معان توافق ما تقتضيه مواضعات اللغة وشروط مقاييسها المطّردة، حتى لو أدّى ذٰلك إلى حمل اللفظ على غير ما أُريد به في الأصل، وصرفه عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، مراعاة لمقتضيات الصنعة اللغوية، الأمر الذي جعل واحداً من كبار أهل الأدب ودارسيه يقول فيه: ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المُقفَلات وشرح المشكلات ما له[٢].

(١) أبو الفتح عثمان بن جني: الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي، تحقيق د. محسن غياض وزارة الثقافة -بغداد ١٩٧٣م ص: ١٨٢، وياقوت الحموي: معجم الأدباء، ط البابي الحلبي- القاهرة ١٩٣٦م ج١٢/ ٨٩.

(٢) الباخرزي دمية القصر، تحقيق د. سامي العاني ط٢ الكويت ١٩٨٥ ج٢/ ٤٩٠.

☆ أُعِدّ هٰذا البحث وقدّم للمشاركة في الندوة العلمية المتخصّصة الثانية (ابن جنّي) المنعقدة في كلية التربية بجامعة الموصل -تشرين الثاني- ١٩٨٩م.

وجعل أديباً آخر يقول فيه أيضاً: لم يُرَ مثله في توجيه المعاني وشدّ بيوت القصائد الوثيقة المباني[١].

والتأويل، في أبسط تعريفاته، وسيلة ذهنية وفنية بارعة يعالج بها النحويون ظواهر الخرق الصريح للقواعد النحوية واللغوية المطّردة. وقد انطلقت البدايات الأولى لهٰذه الظاهرة من حرص النحويين على الاعتذار عن أوهام الشعراء مما تضطرهم إليه موازين الشعر وأحكام القافية لدفع تهمة الخطأ والوهم عنهم، لا سيما الفصحاء منهم كالفرزدق وذي الرمّة والقطامي وسواهم من الفحول المُقدَّمين عند أهل الاستشهاد. ونحن نعرف جميعاً بيت الفرزدق المشهور في تاريخ النحو والنحاة:

إليك أَميرَ المؤمنين رمت بنا ... همومُ المُنى والهوجلُ المتعسِّفُ

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَع ... من المالِ إلا مُسحتاً أو مُجلَّفُ

فقد قال ابن قتيبة فيه: رفع الفرزق آخرَ البيت ضرورةً وأَتعبَ أَهلَ الإعراب في طلب الحيلة فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيءٍ يُرتَضى. ومن ذا يخفى عليه من أَهل النظر أَنَّ كلَّ ما أتوا به احتيال وتمويه[٢]. بعد ذٰلك بقرنين قال الزمخشري: هٰذا بيتٌ لا تزالُ الركبُ تصطكُّ في تسويةِ إعرابه[٣].

(١) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار ج٤/٣٠٦ (مخطوط) نقلا عن مقدمة الخصائص لابن جني، ولعل كلمة (شد) تصحيف لكلمة (نثر).

(٢) ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط القاهرة ١٩٨٢م، ١/ ٨٩ والبغدادي (عبد القادر بن عمر)، خزانة الأدب، ط بولاق، ٢/ ٣٤٧.

(٣) الزمخشري محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وغوامض التأويل ط البابي الحلبي- القاهرة ج٢/ ٥٤٣ وخزانة الأدب ج٢/ ٣٤٧.

وهٰذا اللون من النشاط الذهني الذي تجلت فيه براعةُ النحويين وصار وجهاً من أَوجه الصناعة التي تشابكت فيها روافد الثقافة العقلية واللغوية في ذٰلك الحين، كان واحداً من ميادين عدّة زاول فيها أبو الفتح بن جنّي (ت ٣٩٢هـ) نشاطه العلمي فاختبر به مواهبه وقدراته العقلية على مواجهة المشكلات اللغوية وتقليب الاحتمالات المختلفة للخروج بها من دائرة المحظورات مما يُدعى باللحن حينا وبالشذوذ أو الندرة حينا آخر.

تجلّى هٰذا الانشغال الشديد من ابن جني بمشكلات اللغة وعُقَد التعبير في انصرافه إلى تتبعها، وجمع شتاتها، ولمّ أطرافها في مصنّفات عدّة مثل «التنبيه على إعراب مشكل الحماسة» و«الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي» و«المُبهِج في تفسير أَسماء شعراء الحماسة» و«التمام في شرح أشعار هذيل».

وحين ظهر تيار الاحتجاج للقراءات القرآنية، والدفاع عما اصطُلح عليه بالقراءات الشاذة، كان ابن جنّي من أوائل الذين تصدَّوا لهٰذه الغاية، فجرَّد للاشتغال بها كل أدواته في البحث اللغوي، ومهاراته في التأويل، وكان كتابه «المحتسب»، وهو من أواخر مصنفاته، ثمرة طيبة لهٰذا الجهد العقلي الممتاز. ولا بد لنا في بداية هٰذا المبحث من أن نشير إلى أن التأويل عند ابن جنّي يتخذ مسارين متباينين:

-**الأول** يتجّه نحو تفسير المفردة أو التركيب على نحو ينفي عنها شائبة اللحن، ويسمح لها بالدخول تحت مظلة العرف اللغوي المقبول.

-**والثاني** يتّجه نحو تعليل أو توجيه بعض النقول الفصحية التي يخلُّ بها افتقارها إلى تواتر الرواية، وتعوزها مزيّة الشيوع، ليجد لها توجيهاً يسوّغ مخالفتها للمألوف وللمطرد الشائع، وغالبا ما ينحصر هٰذا الجهد في ميدان القراءات القرآنية التي شغل بها ابن جنّي، وصرف فيها ولها قدراً كبيراً من العناية.

فمن الأول تأويله قراءة الحسن البصري ﴿مَنْ قَتَل نفساً بغير نفسٍ أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناسَ جميعاً﴾[١] . بنصب فساد، وهو مخالف للرسم أيضاً.

وتأويله قول القطامي في صفة بقرة وحشية افترست السباع ولدها:

فكــرَّت تبتغيــه فــوافقتــهُ على دمِــهِ ومصــرعِــه السبــاعــا[٢]

ومثال الثاني تأويل قراءة يزيد البربري: ﴿وعُلِّم آدمُ الأسماءَ كلَّها﴾[٣] ببناء الفعل للمفعول ورفع آدم على النيابة عن الفاعل، وهو صحيح في العربية، لكنه مخالف لرواية الجماعة.

وكذٰلك تأويل قراءة أبي عبد الرحمٰن السُلَمي عن الإمام علي ع: ﴿والذين يَتَوَفَّونَ منكم﴾[٤].

بفتح ياء يَتوفون، وهي أيضا صحيحة في العربية، ولٰكنها مخالفة لرواية الجماعة.

ولتوضيح الصورة العامة للنشاط التأويلي عند ابن جنّي ارتأينا أن نقسمه على ثلاثة أقسام:

---

(١) [المائدة: ٨٢] وانظر: أبو الفتح عثمان بن جنّي: المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة، تحقيق علي النجدي ناصف والنجار وشلبي، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة ١٣٨٦هـ ج١/ ٦٤.

(٢) أبو الفتح عثمان بن جنّي: الخصائص تحقيق محمد علي النجار ط دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م ج٢/ ٤٢٦.

(٣) [البقرة: ٣١] وينظر المحتسب ج١/ ٦٤.

(٤) [البقرة: ٢٣٤] وينظر المحتسب ج١/ ١٢٥.

١- تأويلات نحوية إعرابية.

٢- تأويلات لغوية تشمل البنية الصوتية والصرفية للمفردات، وكذٰلك مظهرها اللغوي.

٣- تأويلات دلالية تنصرف إلى بيان معنى المفردة أو التركيب.

ولا بد هنا من تأكيد أن الحدود بين هٰذه التقسيمات ليست صارمة والحواجز ليست مكينة، بل لا بدّ من الاحتراس والقول بأنَّ هناك مسارب مفتوحة ووشائج متصلة بين هٰذه التقسيمات، وهو أمر تقتضيه طبيعة النشاط اللغوي المتماسك الأجزاء والعناصر، المشتبك العلائق والوشائج.

فالمظهر الإعرابي وثيق الصلة بالمحتوى الدلالي للتركيب، وإنَّ التغيّر الذي يطرأ على التشكيل الإعرابي لا بد أن يترتب عليه تغيير في مضمون التركيب اللغوي، والعكس صحيح أيضاً، إذ إن أي تغيير في دلالة النص لا بدَّ من أن يقتضي تغييرا في الوضع الإعرابي له، فالوجهان إذن متلازمان. وكذٰلك الامر بالنسبة للبنية الصرفية للكلمة، فأي تغيير فيها بالزيادة أو النقص أو التحريك أو الإسكان لا بد من أن يترتب عليه تغيير في معناها ودلالتها يؤثر تأثيرا يتفاوت بعداً أَو قرباً من معناها الأول بحسب نوع التغيير الجاري عليها، مما قد يصل في بعض الحالات إلى التباين التام بين الحالتين.

فالعلاقة إذن بين الجانبين النحوي والصرفي واللغوي من جهة والدلالي من جهة أخرى علاقة جدلية لا تحتمل الانفصام والتجزيء.

ومن المناسب الآن الشروع باستعراض النشاط التأويلي عند ابن جنّي.

١- التأويل النحوي:

يتجه هٰذا النمط من التأويل إلى حل التعارض القائم بين القانون الإعرابي المطرد والحالة المخالفة له في النص موضع الدراسة. ووسيلة ابن جنّي لمعالجة هٰذا الإشكال غالبا ما تتجه -كما هو الشأن عند غيره من النحويين- إلى الاستعانة بالاحتمالات المتعددة التي ينطوي علها النص في جانب المعنى. وهنا تنطلق ممارسة النشاط الذهني النحوي الذي يسميه ابن جنّي «الصنعة»، ويريد به الاحتمالات الإعرابية أو اللغوية التي يمكن أن يعالج بها النص موضوع الدراسة وتنتهي إلى نتيجة مقنعة أو مقبولة في الأقل.

ففي قراءة الحسن البصري ﴿أولئك عليهم لعنةُ اللهِ والملائكةُ والناسُ أَجمعون﴾[١]. برفع الملائكة والناس، يظهر التعارض واضحاً مع القانون الإعرابي المطَّرد الذي يقتضي العطف على المجرور بالجرّ، لٰكن ابن جنّي وقد تأكدت لديه صحة الرواية عن الحسن كما تأكدت لديه قوة فصاحة الرجل وإمامته في العلم[٢]، طفق يفتش عن مخرج يحلّ به هٰذا التعارض الصريح، ولم يكن أمامه غير الاستعانة بوجوه المعاني التي يحتملها النصّ، حتى لو أداه ذٰلك إلى إيثار الوجه المرجوح على الوجه الراجح، فقال متأوّلاً: هٰذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدلّ عليه قوله سبحانه: ﴿لعنةُ الله﴾ أي وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون، لأنه إذا قال عليهم لعنة الله، فكأنه قال: يلعنهم الله[٣].

---

(١) [البقرة:١٦١]، وينظر: أبو زكريا الفراء يحيى بن زياد: معاني القرآن تحقيق محمد علي النجار ونجاتي- دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٥ ج١/ ٦١ وابن خالويه: مختصر شواذ القراءات تحقيق برحشتراسر -المطبعة الرحمانية- القاهرة ١٩٣٤م.

(٢) ورد التنويه بذٰلك في المحتسب ج١/ ١٣٥، ٢٥٩.

(٣) ابن جنّي: المحتسب ج١/١١٦، وينظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب =

ثم نظَّره بعد ذٰلك بقول الشاعر:

تـذكَّـرتْ أَرضـاً بهـا أهلُهـا   أخـوالَهـا فيهـا وأعمـامَهـا

بنصب أَخوال وأَعمام، على معنى تذكّرت أَخوالَها وأعمامَها، وهو توجيه الخليل[1]. ولم يكن أمامه لحل المشكل غير هٰذا الخيار الذي ارتضاه الفراء من قبل، وهو خيار يحتمله معنى النص وتتسع له اللغة، على نحو ما ظهر في البيت الشاهد الذي استأنس به لتقوية قراءة الحسن وأمثاله من الشواهد التي ذكر أنها كثيرة جداً.

وهٰذا التأويل يدخل في باب الحمل على الموضع، وهو باب واسع من أبواب العربية ستلقانا منه مظاهر أخرى متعددة في النثر وفي الشعر، وهو وجه من وجوه مرونة العربية وطواعيتها واستجابتها لحاجات الناطقين بها في الشعر أو في النثر.

وشبيه بهٰذه القراءة قراءة الحسن أيضاً ﴿من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فساداً في الأرض﴾[2] بنصب فساداً، وهي في قراءة الجمهور مجرورة على العطف، وكذٰلك هو رسمها في المصحف.

وقد تأَوَّلها ابن جنّي على حذف الفعل الذي يدلّ عليه أوّل الكلام، فكأنه قال: أَو أَتى فساداً، أو ركب فساداً، أو أَحدث فساداً. قال: وحذفُ الفعلِ الناصبِ لدلالة الكلام عله وإِبقاءُ عمله ناطقا به ودليلا عليه مع ما يدلّ من غيره عليه أكثرُ من أن يؤتى بشيءٍ منه مع وضوح الحال به[3].

= القرآن، تحقيق د.زهير غازي زاهد ط. وزارة الأوقاف -بغداد ١٩٧٧م ج١/ ٢٦ وابن البنّا الدمياطي: اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربع عشر- القاهرة ١٣١٧هـ ص١٥١.

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه): الكتاب، ط بولاق -القاهرة ج١/ ١٤٤ وينظر الخصائص ج٢/ ٤٢٧.

(٢) [المائدة: ٣٢] وشواذ ابن خالويه ٣٢ وفيه انه معطوف على مصدر تقديره: ظلماً أو فساداً.

(٣) المحتسب ج١/ ٢١٠.

ثم نظَّره بقول القطامي في صفة بقرة وحشية افتقدت ولدها فتطلَّبته لكنها وجدت السباع قد افترسته:

فكـرّت تبتغيـه فـوافقتـه   علـى دمـه ومصـرعِـه السبـاعـا[١]

ومن ذٰلك قراءة ابنِ جمّاز: ﴿والله يريدُ الآخرةِ﴾[٢] بجرّ الآخرة، حملا على موضع الكلام الذي تقدمها، وهو قوله تعالى: ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ قال ابن جنّي: وجهُ جواز ذٰلك على عزّته وقلّة نظيره أنه لما قال: تريدون عرضَ الدنيا، فجرى ذكر العرض فصار كأنَّه أعاده ثانيا فقال: عرضَ الآخرةِ[٣]، ولا ينكر نحو ذٰلك، ألا ترى إلى بيت الكتاب:

أَكـلَّ امـرىءٍ تحسبيـن امـرءاً   ونـارٍ تـوقّـدُ بـالليـلِ نـارا

وأن تقديره: وكلَّ نار[٤].

ثم أورد نظيرا له شاهدين آخرين من الشعر.

ومن هٰذا الباب -الحمل على الموضع- قول المتنبي:

كفيى ثُعَلاً فخراً بأنَّك منهم   ودهرٌ لأَن أمسيت من أهله أهلُ

فرفع دهر مع أنه معطوف على «ثُعَل»، أي كفى دهراً فخراً. قال ابن جنّي: ورفع «دهر» بفعل مضمر دل عليه المظهر، فكأنه قال: وليفخر دهرٌ مستحق لأن كنت بعض أهله، وجاز إضمار هٰذا الفعل لأن قوله: كفى ثُعَلاً فخراً بأنك

---

(١) الكتاب ج١/ ١٤٣.

(٢) [الأنفال: ٦٧].

(٣) كذا، وهو سهو من ابن جنّي، لأن المعنى: باقي الآخرة أو ثوابها أو أجرها.

(٤) المحتسب ج١/ ٢٨١ وينظر الكتاب ج١/ ٣٣.

منهم، في معنى: لتفخر ثُعَل بكونك منهم، وليفخر هٰذا الدهر المخصوص بأَنك من أهله، وهٰذا كقول الفرزدق:

غداةَ أَحلَّت لابنِ أصرمَ طعنةٌ حصينٍ عبيطاتِ السدائفِ والخمرُ

أي: وحلَّت له أَيضاً الخمرُ، لأَنها إذا أُحلَّت له فقد حلَّت هي في نفسها.

وكقوله أيضاً:

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يدَع من المالِ إلا مُسحَتاً أو مُجَلَّفُ

فكأنه قال: أوبقي مُجلَّف، لأنه اذا لم يدع إلاَّ مُسحَتا فقد بقي ذٰلك المُسحَتُ[1].

والحق أن بيت المتنبي الذي يدخل في باب الحمل على الموضع ليس نظيراً لبيتي الفرزدق اللذين مثل بهما ابن جنّي لهٰذه الحال، لأن القافية هي التي ألجأت الفرزدق إلى مخالفة الإعراب، وقد تعب النحويون في تأَوّل البيت الثاني حتى قال الزمخشري: هٰذا بيتٌ لا تزال الركب تصطكّ في تسوية إعرابه، وقال ابن قتيبة: رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة وأتعب اهل الإعراب في طلب الحيلة فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يُرتَضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أَن كلَّ ما أتوا به احتيال وتمويه[2].

أما البيت الأول فقد تأوله الكسائي على أنه رفع الخمر على الاستئناف والقطع على نحو ما ساقه ابن جنّي، لٰكن يونس اعترض على الكسائي قائلاً له: ما أحسن ما قلت لولا أَنَّ الفرزدق أنشدنيه مقلوبا[3].

---

(١) الفتح الوهبي ١٢٦ وينظر الخصائص ج١/ ٨٣، ٣٩٦، ٣٩٧ ج٢/ ٣٢٨، ٤٢٩.

(٢) خزانة الأدب ج٢/ ٣٤٧ والشعر والشعراء ج١/ ٨٩.

(٣) ابن عصفور الاشبيلي، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي تحقيق د. صاحب أبو جناح ط وزارة الأوقاف بغداد ١٩٨٠م، ج٢/ ١٨٣ وينظر: المبرد محمد بن يزيد: الكامل تحقيق أبو الفضل إبراهيم وسيد شحاتة -دار نهضة مصر- القاهرة (بدون تاريخ) ج١/ ٣٧٠.

ومما أغرب ابن جني في تأويله خضوعا لمُسلَّمات نظرية صرف ورد الاستعمال بخلافها قول الشاعر:

ومنها، وأصحابي بريعانَ، مَوْهِنا تلألؤُ برقٍ في سنا متألقِ

حيث جعل موهنا حالا من «تلألؤ» أو متعلقا بـ« منها» أو بريعان. قال: ويجوز أن يكون «مَوْهِنا» حالا من تلألؤ برق، كأنه في الأصل صفة له، أي: منها تلألؤ برق مَوْهِنا، أي كائن مَوْهِنا، ثم قُدّمت النكرة عليها فنصبته على الحال[1].

ومع أن ابن جنّي اقترب من الموضع الحقيقي لموهن، وهو الظرفية الزمانية من المصدر «تلألؤ» أو من «متألق» أي تلألؤ برق مَوهناً أو «في سنا متألقٍ مَوْهناً» لٰكنه لم يسمّه ظرفا بل سمّاه حالا، خضوعا لمقولةٍ فرضها النظر اللغوي المجرَّد، مفادها أَنَّ «الصلة» أي المتعلق لا تتقدم على «موصولها» أي المتعلق به، مع أن ذٰلك وقع كثيراً في النثر الفصيح وفي الشعر، وقد ورد منه في القرآن كثير.

قال ابن جنّي: ولا يجوز أن يكون «موهنا» متعلّقاً بقوله «متألّق» أي متألق مَوْهناً، من قبل أن متألق صفة لـ «سنا» والصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، ولا يجوز أن يكون متعلقا بنفس «تلألؤ» من قبل استحالة تقدم الصلة أو شيء منها على الموصول[2].

وهٰذا الذي منعه ابن جنّي وجمهور النحويين ورد فيه من الفصيح المنثور قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[3]. أي من الزاهدين فيه.

---

(١) أبو الفتح بن جنّي: التمام في تفسير أشعار هذيل، تحقيق الدكتور خديجة الحديثي -مطبعة العاني- بغداد ١٩٦٢ ص٤٦.

(٢) المصدر السابق ص٤٧.

(٣) [يوسف: ٢٠] وينظر الكامل للمبرد ج١/ ٣٩ وأبو الفتح بن جنّي: المنصف في شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم ومصطفى وعبد الله أمين ط البابي الحلبي ١٩٥٤م ج١/ ١٣٠ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج١/ ١٨٧.

وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾[١] أي إن كنتم تعبرون الرؤيا. ومن الشعر قوله:

تقول وصَكَّت وجهَها بيمينها أَبعليَ هٰذا بالرَّحَى المتقاعسِ[٢]

وقوله:

ربَّيْتُه حتى إذا تمعددا كان جزائي بالعصا أَن أُجلَدا[٣]

فلا مسوّغ لهٰذا المنع ولا جدوى، ولا سيما أنهم قرروا أن الظروف والمجرورات يُتَّسع فيها ما لا يُتَّسع في غيرها[٤].

ومما عرف عن ابن جنّي وادعى لنفسه المبادرة إلى القول فيه وابتكارَه تأويله ظاهرة الاعراب على الجوار التي وردت في شعر العرب ونثرهم. فقد تأول قولهم: هٰذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ، بجرّ خرب على الجوار، مع أَنَّ حقَّه الرفع، لأنه نعت لجُحر، على أنه من حذف المضاف وأَن أَصلهُ: هٰذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ جُحرُه. قال: فلما كان أصله كذٰلك حذف الجُحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خَرِب، فجرى وصفا على ضبٍّ وإن كان الخراب للجُحر لا للضبّ، على تقدير حذف المضاف، على ما أُرينا[٥].

ثم قال: وعلى نحو من هٰذا حمل أبو علي رحمه الله:

[. . . . . كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ]

---

(١) [يوسف: ٤٣].

(٢) الكامل ج١/ ٣٩ والخصائص ج١/ ٣٤٥ وشرح جمل الزجاجي ج١/ ٥٥٥.

(٣) المنصف ج١/ ١٢٩، ج٣/ ٢٠ والمحتسب ج٢/ ٣١٠ وخزانة الأدب ج٣/ ٥٦٢.

(٤) الخصائص ج٢/ ٤٠٠ وينظر: أبو علي الفارسي: شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق د. محمود الطناحي -مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٨٨م ج١/ ٦٤.

(٥) الخصائص ج١/ ١٩١.

ولم يحمله على الغلط، قال لأنه أراد: مُزَمَّلٍ فيه، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول.

ثم قال ابن جنّي: فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه ولا يقاس به[١].

وهٰذا الذي قاله ابن جنّي وجعله «مما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدِيء هٰذا العلم والى آخر هٰذا الوقت»ليس غير تفسير النص وأشباهه على أنها من باب النعت السببي الذي حُذِف مُتعلّقه أو معموله وبقي هو على حاله من الإعراب.

وعلى هٰذا أيضا تأول بيت امرىء القيس المتقدم:

كأَنَّ ثَبِيراً في عَرانينِ وَبلِه كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزمَّلِ[٢]

وكل هٰذه التأويلات إنما يراد بها دفع غائلة القول بأن هٰذا من اللحن أو الوهم الذي يسبق إلى اللسان، مع أن ابن جنّي وغيرَه أَقرّوا في غير مناسبة بأن هٰذا الوهم قد يسبق إلى أَلسنة كثير من الفصحاء[٣].

ومما لا مدخل له في هٰذا تأويله قراءة: ﴿وما كان صلاتَهم عند البيت إلا مكاءٌ وتصديةٌ﴾[٤] بنصب صلاة ورفع مكاء وتصدية، وهي قراءة رويت عن عاصم، وهي غير رواية حفص الموافقة لقراءة الجماعة، برفع صلاة ونصب مكاء وتصدية؛ وقد رويت أيضاً عن أبان بن تغلب، وقد وصفها الأعمش بأنها لحن[٥].

---

(١) المصدر نفسه ج١/ ١٩١.
(٢) التمام في تفسير أشعار هذيل ص٥٦.
(٣) المحتسب ج٢/ ١٣٣.
(٤) [الأنفال: ٣٥].
(٥) المحتسب ج١/ ٢٧٩.

قال ابن جنّي متأوّلاً لها: لسنا ندفع أَنَّ جعلَ اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح، فإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أَعذر والوجه اختيار الأفصح الأَعرب، ولٰكن من وراء ذٰلك ما أذكره: اعلم أَنَّ نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته، ألا ترى أَنّك تقول: خرجت فإذا أسدٌ بالباب، فتجد معناه معنى قولك: خرجت فإذا الأسدُ بالباب، لا فرق بينهما؟ وذٰلك في الموضعين: لا تريد أَسداً واحداً معينا، وإنما تريد خرجت فإذا بالباب واحدٌ من هٰذا الجنس، وإذا كان كذٰلك جاز هنا الرفع في «مكاء وتصدية» جوازاً قريبا حتى كأَنَّه قال: وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ، أي إلا هٰذا الجنس من الفعل، وإذا كان كذٰلك لم يجر هٰذا مجرى قولك: كان قائم أخاك، كان جالس أباك؛ لأنه ليس في جالس وقائم من معنى الجنسية التي تلاقي معنيا نكرتها ومعرفتها على ما ذكرنا وقدمنا.

وأيضاً فإنه يجوز مع النفي من مثل اسم كان وأخواتها نكرة مالا يجوز مع الإيجاب، أَلا تراك تقول: ما كان إنسانٌ خيراً منك؟ فكذٰلك هٰذه القراءة أيضا، لما دخلها النفي قوِيَ وحسُن جعل اسم كان نكرة. هٰذا إلى ما ذكرنا من مشابهة نكرة اسم الجنس لمعرفته... فهٰذا تسهيل هٰذه القراءة[١].

وإنّما نقلنا هٰذا النص على طوله لأن ابن جنّي تعرض فيه إلى مسائل من أصول العربية تجلّى من خلال إدراكه لها استشفافه لروح اللغة واستكناهه لحقائق أوضاعها ومعانيها، مما لا يتأتّى إلاّ لحاذق مجتهد من علماء اللغة يستبطن دخائلها، ويهتدي إلى أسرارها وخباياها التي لا تنكشف لكل سامع أو قارىء، بل لمن وهب فطنة نادرة، وحساً مرهفاً.

(١) المصدر نفسه ج١/ ٢٧٩.

٢- تأويلات لغوية:

ويدخل في هٰذا القسم تأويلات الظواهر اللغوية والصرفية والصوتية، مما يحتكم في صحتها إلى السماع أو إلى القياس.

ولابن جنّي في تأويل هٰذه الظوهر نشاط ممتدّ على مدى مصنّفاته جميعها، وهي مصنّفات عنيت بالجوانب اللغوية والصوتية كافة. وكان ابن جني قد أفرد لكل من هٰذه الميادين مُصنَّفا مستقلا أو أزيد على نحو ما نعرف عن «المُنصِف» و«سرّ الصناعة» و«الخصائص» و«المقتضب» وسواها.

وكان للروايات الواردة عن القراء الذين اختلفوا عن السبعة نصيب وافر من النشاط التأويلي الذي بذله ابن جنّي.

فقد تأول ابن جنّي قراءة أبي طالوت، والجارود بن أبي سبرة ﴿وما يُخدُعون إلا أنفسهم﴾[١] بضم الياء وفتح الدال قائلا: هٰذا على قولك: خدعتُ زيداً نفسَهُ، ومعناه: عن نفسه، فإن شئت قلت على هٰذا: حذف حرف الجر فوصل الفعل كقوله عزَّ اسمه ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[٢] أي من قومه... وإن شئت قلت: حمله على المعنى فأضمر له ما ينصبه، وذٰلك أن قولك: خدعتُ زيدا عن نفسه يدخله معنى: انتقصتُه نفسَهُ، وملكتُ عليه نفسَه، وهٰذا من أَسدّ وأَدمث مذاهب العربية، وذٰلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه، ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه[٣].

(١) البقرة: ٩].

(٢) [الأعراف: ١٥٥].

(٣) المحتسب ج١/ ٥١ وينظر الخصائص ج٢/ ٣٠٦.

وفي هٰذا الموضع يتوسل ابن جنّي بنظرية الحمل على المعنى التي استعان بها في مواضع سابقة وأخرى ستأتي، وفي جميع كتبه لحل المشكلات اللغوية التي تأتي مفارقة للمألوف. وهي تأتي إلى جانب الحمل على الموضع لتشكل ركنا مهما من أركان النشاط التأويلي عند ابن جنّي وعند سواه من جمهور النحويين منذ مراحل النحو الأولى عند ابن أبي إسحٰق ويونس والخليل ومن تلاهم.

وعلى النحو السابق تأوّل ابن جنّي رواية أبي عبد الرحمٰن السُلَمي عن الإمام علي ﴿والذين يَتَوَفَّوْن منكم﴾[1] بفتح الياء. قال ابن مجاهد: ولا يُقرأ بها، وعقب ابن جني قائلا: هٰذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز، وذٰلك أنه على حذف المفعول، أي: والذي يَتَوفَّون أيامَهم أو أَعمارَهم أو آجالَهم، كما قال سبحانه: ﴿فلمّا تَوفَّيتَنِي كنتَ﴾[2] و﴿الذين تَتَوفّاهُم الملائكة﴾[3] وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام، وذٰلك إذا كان هناك دليل عليه[4].

ومثل ذٰلك تأويله قراءة الإمام علي، والباقر، والصادق، ومجاهد: ﴿تهَوى إليهم﴾[5] بفتح الواو، بأنها من هوِيَ الشيءَ يهواه، إذا أَحبَّه، إلا أنهم قالوا: إليهم، حملا على «تميل» إليهم، لأنهم لاحظوا في تهوى معنى تميل إليهم[6]. ومثله أيضا تأويله رواية ابن طاووس عن أبيه أنه قرأ: ﴿ويسألونك عن اليتامى قل أَصلِح إليهم خير﴾[7] وقراءة الجماعة: إصلاح، فقد تأولها ابن جنّي على أنه ضمّن الإصلاح معنى الاحسان فقال: إليهم[8] وكذٰلك تأويله قراءة الحسن البصري: ﴿واْتقوا يوما يُرجعون فيه﴾[9] بباء مضمومة للغائبين، لا بتاء

---

(١) [البقرة: ٢٣٤].
(٢) [المائدة: ١١٧].
(٣) [النحل: ٢٨].
(٤) المحتسب ج١/ ١٢٥.
(٥) [إبراهيم: ٣٧].
(٦) المحتسب ج١/ ٣٦٤.
(٧) [البقرة: ٢٢٠].
(٨) المحتسب ج١/ ١٢٢.
(٩) [البقرة: ٢٨١].

المخاطبين كما هي قراءة الجماعة. قال: كأنَّه قال: واتَّقوا يوما يرجع فيه البشرُ إلى الله، فاضمر على ذٰلك... وقد شاع واتسع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى وترك الظاهر إليه، وذٰلك كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإفراد الجماعة، وجمع المفرد، وهٰذا فاش عنهم... وكأنَّه -والله أعلم- إنما عدل فيه عن الخطاب إلى الغيبة فقال: يُرجعون، بالياء، رفقا من الله سبحانه بصالحي عباده المطيعين لأمره[1] أي أنه تجنَّب مواجهتهم بالتهديد بالحساب الشديد. واعتذر ابن جني عن قراءة الخطاب «ترجعون» بأن فيها فضل تحذير للمؤمنين نظرا لهم واهتماما بما يعقب السلامة بحذرهم.

وفي هٰذا السياق يوضع تأويله قراءة أبي العالية: ﴿لا تَنفعُ نفساً إيمانُها﴾[2] بالتاء فيما يروى عنه، قال ابن مجاهد: وهٰذا غلط، فعقب ابن جنّي: ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم، وان كان غيره أقوى منه أنَّه غلط، وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف اليه أو منه أو به. «وبعد أن مثَّل بجملة شواهد لما قدَّم قال فهٰذا وجه يشهد لتأنيث الإيمان إذ كان من النفس وبها[3].

ومن تأويلاته اللغوية ما وجه به قراءة الزهري: ﴿بين المرّ وزوجه﴾[4] بتشديد الراء المكسورة. قال: أراد تخفيف المرء، على قراءة الحسن وقتادة «المَرِ» إلا أنه نوى الوقف بعد التخفيف فصار «المَرْ» ثم ثقّل للوقف على قول

(١) المحتسب ج١/ ١٤٥ وينظر الخصائص مج٢/ ٣٦٠.
(٢) [الأنعام:١٥٨].
(٣) المحتسب ج١/ ٢٣٧.
(٤) [البقرة:١٠٢].

من قال: هٰذا خالدّ وهو يجعلّ، ومررت بفرجّ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف فأقرَّ التثقيل بحاله كما جاء عنهم قوله:

ببازلٍ وجناءَ أو عَيهلِّ

يريد العَيْهلْ. قال: وفي هٰذا شذوذان: أحدهما التثقيل في الوقف، والآخر إجراء الوصل مجرى الوقف، إلا أنَّه من باب ضرورة الشعر[١].

وإنما احتاج ابن جنّي إلى تأويل هٰذه القراءة لأنها لم تأت على التخفيف القياسي كما في قراءة الحسن وقتادة، ولا على أنها لهجة مسموعة عن العرب، لأن الذين شدّدوا آخر الكلمة إنما يفعلون ذٰلك عندَ الوقف عليها[٢]، ولا مما يضطر إليه إقامة الوزن في الشعر. ولهٰذا عقب على نظير هٰذه القراءة في موضع آخر قائلا: وقراءة الجماعة من بعدُ أقوى وأحسن. لأن هٰذا التشديد من أغراض الشعر لا القرآن[٣].

ومن تأويلاته الصرفية: ما وجّه به قراءة ابن عامر التي رواها عنه الطبري: ﴿وحُمِّلت الأرضُ﴾[٤] بتشديد الميم، وقد استشكلها ابن مجاهد. قال ابن جنّي: هٰذا الذي تبشّع على ابن مجاهد حتى أنكره من هٰذه القراءة صحيح وواضح، وذٰلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني حتى كأنه في الأصل: وحمَّلنا قُدرتَنا أو مَلَكاً من ملائكتنا، أو نحو ذٰلك، الأرض، ثم أَسند الفعل للثاني فبُنِي له فقيل: فحُمّلتِ الأرضُ، ولو جئت بالمفعول الأول لأَسندتَ الفعل إليه فقلت وحُمّلت قدرتُنا الأرضَ[٥].

---

(١) المحتسب ج١/ ١٠١.
(٢) الكتاب ج٢/ ٢٨٢ والمنصف ج١/ ١١ وابن جني أبو الفتح عثمان بن جنّي، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي -دار القلم- دمشق ١٩٨٥م ج١/ ١٧٨.
(٣) المحتسب ج١/ ٢٧٦.
(٤) [الحاقة: ١٤].
(٥) المحتسب ج٢/ ٣٢٨.

ويلاحظ أن اختلاف موقفي ابن مجاهد وابن جنّي من تقبل هٰذه القراءة وأمثالها في مواضع كثيرة يصور لنا التباين بينهما في مواجهة المشكلات اللغوية والتوقف عندها، فابن مجاهد رجل يعتمد الرواية الفصيحة المطّردة الشائعة ويتوقف عند الرواية الغريبة فلا ينشغل بمحاولة تأويلها أو توجيهها، بل لعله لا يملك الوسائل النظرية للانشغال بمثل هٰذا النوع من التأويلات التي هي ثمرة من ثمار العقل النحوي البصري الذي ورثه ابن جني، وتبسّط في مد مباحثه، والاتساع في تفريعها وتوليدها، على حين كان ابن مجاهد تليمذا لنحاة بغداد الكوفيين الذين تشغلهم الرواية والاتساع فيها عن الخوض في مباحث التأويل والتعليل. ومن هنا يحكم ابن جنّي على ابن مجاهد بأنّه كان إماماً في روايته وإن كان مضعوفا في فقاهته[1]. وهو يعني بالفقاهة هنا القدرة التأويلية والتحليلية لوجوه الرواية.

ومن هٰذا القبيل تأويله قراءة طلحة بن مُصرّف: ﴿رُطَباً جِنِيّا﴾[2] بكسر الجيم.

فقد رأى فيها أبو الفتح أنه اتبع فتحة الجيم من (جَنِيّا) كسرة النون، وشبَّهَ النون وان لم تكن من حروف الحلق بهٰذه الحروف نحو الشِخِير والنِخِير والشِعِير والرِغِيف، قال: وله في تشبيه النون بالحرف الحلقي عذر ما، وذٰلك لتفاوتهما، والنون متعالية، كما أنهن سوافل، فكلٌّ في شِقّه مضادّ لصاحبه. قال: وبعدُ فالعربُ تجري الشيءَ مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره، ألا تراها قالت: طويل، كما قالت قصير، وشبعان كجوعان وكُرم كلؤُم، وعِلم كجهِل؟ ثم قال: ونحو من معناه قول المنجمين في النحسين إذا تقابلا: استحالا سعدين، وعليه قول الناس: عداوة أربعين سنة مودة. والمعاني في هٰذا العالم متلاقية على تفاوتها ومجتمعة مع ظاهر تفرقها، لكنها محتاجة إلى طَبّ بها ومُلاطِف لها[3].

(١) المحتسب ج١/ ١٣٠.
(٢) [مريم: ٢٥].
(٣) المحتسب ج٢/ ٤١.

وهو هنا يومىء إلى نفسه وما تكشّف له من هٰذه الأسرار والملاحظ، وهي نزعة تتكرر في مناسبات عدة في كتبه، وكان يمكن لابن جنّي أن يكتفي في أمر هٰذه القراءة بأن يحلمها على محمل لهجي، وهي موجودة في اللهجات قديما وحديثا، فالقديم ما رواه عنهم من أمثلة تتجلى فيها ظاهرة الاتباع المدبر، والحديث ما نسمع اليوم من بعض الناطقين في الأرياف من قولهم: عِلِي وبِطِي ورِدِي وعِلِيل وسِمِين وضِعِيف، وهي لهجة قديمة لتميم وأهل نجد[١]. ولا مدخل لها بقضية حروف الحلق، فهي تقع فيما فيه حرف حلق وما ليس فيه ولٰكن الرجل بحكم النزعة التأويلية التي تستحوذ عليه، وشغفه بذٰلك التحليل اللغوي الذي برع فيه، آثر أن يجمع شتات بعض الظواهر اللغوية الأخرى ليضمَّه إلى هٰذه الظاهرة وينظمه في سلك واحد هو سلك التضادّ الذي وجد فيه رابطة لا تقتصر على ظواهراللغة فحسب، بل تشمل ظواهر الحياة الاجتماعية والطبيعية أيضاً. وهي واحدة من خطرات الفكر التأمّلي عند ابن جني حيث تلتقي عنده وحدة العلة ووحدة التفسير في مجالات متنوعة من مجالات الحياة.

وفي ظنّي أن أبا العلاء المعري استوحى هٰذا المبحث ونظائره عند ابن جني فكتب ما كتب من خواطره اللغوية في كتاب «الصاهل والشاحج» الذي ضمنه كثيرا من الافكار المشاكلة لما ذهب اليه ابن جني هنا[٢].

ومن طريف تحليلاته الصرفية ما تعرض فيه إلى بناء كلمة «شيراز» وميزانها الصرفي في فصل ابدال الياء من الراء في كتاب «سرّ الصناعة» قال: وذٰلك قول بعضهم: شيراز وشواريز، حكاها أبو الحسن -يريد الأخفش الأوسط- فأصل شيراز على هٰذا: شرّاز فأبدلت الراء الاولى ياءً، ومثله قولهم: قيراط وقراريط، وأَصله قِرّاط، والعلة واحدة. فاما من قال في شيراز: شواريز، فإنه جعل الياء

(١) د. غالب المطلبي: لهجة تميم، ط وزارة الثقافة -بغداد ١٩٧٨م ص١٢١.

(٢) ينظر ص ٣٢٧ من هٰذا الكتاب.

فيه مبدلة من واو، وكان أصله على هٰذا شِوْراز، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها قلبت ياء، ثم إِنه لما زالت الكسرة في الجمع رجعت الواو فقالوا: شواريز[١].

واسترسل ابن جني يقلّب الاحتمالات المختلفة ويعترض على نفسه ثم يجيب عن اعتراضه وكأنه كان لا يعلم أن الكلمة من الأعجمي المُعرَّب وأَنَّ أَصلها «شيرراز» فهي مركبة من كلمتين: شير وراز ومعناها الحرفي: اللبن النافع الثمين. وهي في واقعها تطلق على اللبن الرائب الذي انتُزِع جُلُّ مائه. فليس أصله شِوْراز ولا شِرّاز كما ارتأى ابن جنّي، ولكنها نزعة التحليل وتقليب الاحتمالات المختلفة التي تسيطر على ذهنه وتمتزج به لتطفو بعد ذٰلك على مباحثة اللغوية وتصبغها بصبغتها.

ويضطره الدفاع عن مُسلَّماته النظرية إلى مخالفة الخليل فيما ذهب اليه في تفسير «هِجْرَع وهِبْلَع» وان الهاء زائدة وأَنهما من البلع والجرع، ومثالهما على هٰذا القول: هِفْعَل. قال: وقد حُكِي عن الخليل أَنَّه كان يقول: أن الهاء في هِرْكَوْلَة زائدة، لأَنَّها تركُل في مشيها، وهي في هٰذا القول: هِفْعَوْلَة[٢].

لا يريد ابن جنّي أن يسلم بزيادة الهاء؛ لان بناء هِفْعَل ليس من الأبنية التي أقرّها الصرفيون في مزيد الثلاثي ولا في ملحق الرباعي، لأَنَّ الهاء عندهم لا تزاد في هذا الموضع في الثلاثي. قال في هٰذا: وانما ارتكبوه على شذوذه عن النظائر لأَنَّ الاشتقاق قادهم اليه، والصواب في ذٰلك ألاّ تكون هٰذه الهاءات مزيدة، وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم، وان كان في هِجْرَع وهِبْلَع وهِرْكَوْلَة من معنى ما لا هاء فيه. ولٰكن على أن يكون لفظه قريبا من لفظه ومعناه[٣].

---

(١) سرّ صناعةالإعراب ج٢/٧٤٨.

(٢) التمام في تفسير أشعار هذيل ص١٥٣ والمنصف ج١/ ٢٥.

(٣) المنصف ج١/ ٢٦.

وعلى هٰذا يرى أن وزن هٰذه المفردات فِعْلَل وفِعْلَوْلَة. وكل ما جاء به من تأويل فيما بعد إنَّما تكلّفه «هرباً من أن يجعل الهاء زائدة في أول الكلمة، وليس موضع زيادتها أول الكلمة، انما موضعها أن تقع آخراً، فهٰذا ما يحتمله القياس عندي والقول الأول له وجه أيضاً»[1] ولان القوانين الصوتية لها دور خطير في تشكيل النظام اللغوي، سواء أكان ذٰلك على مستوى المفردات أم على مستوى التراكيب، بذل ابن جنّي عناية خاصة بدراسة الظواهر الصوتية وعَوّل عليها في تفسير كثير من الأوضاع اللغوية، لذا نجد امتدادها في مباحثه النحوية والصرفيه والدلالية، فضلا عما أَفرده لها من دراسة مستقلة شغلت كتابه «سر الصناعة».

ومن هنا تلقانا تأويلاتُه الصوتية للظواهر اللغوية شاخصة في مجمل مباحثه وغالبا ما يستعين بهٰذه الرؤية اللغوية الصوتية لحل المواقف المعضلة في شواذ القراءات ومشكل الشعر.

ففي قراءة ابن عباس والحسن وابن سيرين: ﴿ولا أدرأتكُمُ به﴾[2] بهمزة على الالف بعد الراء، وهي في قراءة الجماعة: ولا أدراكُم به، بالألف، ولكنها رسمت بالياء والألف الصغيرة، إشعارا بالامالة فيها كما يظهر (أدريكم).

قال ابن جنّي معتذراً ومتأولاً: إنَّ لها وجهاً وإن كانت فيه صنعة وإطالة. وطريقه أن يكون أراد: ولا أَدريتكم به، ثم قلب الياء لانفتاح ما قبلها، وان كانت ساكنة، ألفاً، كقولهم في ييئس: ياءَس، وفي ييبس يابس... فكذٰلك قلبت ياء أَدريتكم ألفاً فصارت أدراتكم، وعلى ذٰلك أيضاً ما رويناه عن قطرب أَنَّ لغة

(١) المنصف ج١/ ٢٦.
(٢) [يونس: ١٦].

عُقيل أَن يقولوا في أعطيتك: أعطاتك، فلمّا صارت أَدراتكم همز على لغة من قال في الباز البأز، وفي العالم: العألم، وفي الخاتم: الخأتم... فهٰذا وإِن طالت الصنعةُ فيه أَمثل من أن تعطى اليد بفساده وترك النظر في أَمره)[١].

فابن جنّي يقر بأَن تأويله لهٰذه القراءة التي وصفها بأنّها «قراءة قديمة التناكر لها والتعجب منها» نوع من الصنعة الملتوية التي احتاج فيها إلى اطالة الطريق للوصول إلى ما أراده في الاعتذار عنها، وهو لهٰذه الغاية استعان بالاحتمالات اللهجية التي نقل مثلها عن لهجة عقيل في إبدال الياء أَلفاً، وعن أَهل البادية في همز ما لا حَظَّ له في الهمز[٢]، وهو يعلم أن ابن عباس والحسن ليسا من عُقيل ولا من أهل البادية، ولكنها المهمة التي شغل نفسه بها دفاعا عن شواذ القراءة.

وعلى هٰذا النحو تأوّل قراءة أَبي عثمان النهدي: ﴿وازيأَنّت﴾[٣] وهي في قراءة الجماعة: وازّيّنَت[٤].

ومن التأويلات الصوتية المماثلة التي أغرب في القول فيها ما وجَّهَ به القراءة المروية عن أبي جعفر المنصور ﴿ألم نشرحَ لك صدرك﴾[٥] بفتح الحاء، وقد منعها ابن مجاهد. فقد نظّرها ابن جنّي بقول الشاعر:

مـن أيّ يَـومـيَّ مـن المـوت أفِـرْ   أيـومَ لـم يُقـدَرَ أَم يـوم قُـدِر

بفتح راء«يقدر» المجزوم بلم. وكذٰلك بقول الآخر، وقد وصفه بأنَّه مصنوع:

اضربَ عنك الهمومَ طارقَها   ضربَكَ بالسيفِ قَوْنسَ الفرسِ

(١) المحتسب ج١/ ٣٠٩.

(٢) الخصائص ج٣/ ١٤٢ وسرّ صناعة الإعراب ج١/ ٧٣.

(٣) [يونس: ٢٤].

(٤) المحتسب ج١/ ٣١١.

(٥) [الشرح: ١] وينظر المحتسب ج١/ ٢٦٦.

وقد تأوّل البيت الاول قائلا: والذي أَراه انا في هٰذا -وما علمت أَحداً من أصحابنا ولا غيرهم ذكره، ويشبه أن يكونوا لم يذكروه للطفه- هو أن أَصله: أَيومَ لم يُقدرْ أَم، بسكون الراء للجزم، ثم إنَّها جاورت الهمزة المفتوحة والراء ساكنة، وقد أَجرت العرب الحرف الساكن اذا جاور الحرف المتحرّك مجرى المتحرك، وذٰلك قولهم فيما حكاه سيبويه: المراة والكماة[١]، يريدون: المرْأَة والكمْأَة، ولٰكن الميم والراء كانتا ساكنتين، والهمزتان بعدهما مفتوحتان فصارت الفتحتان اللتان في الهمزتين كأَنَّهما في الراء والميم، وصارت الراء والميم كأَنَّهما ساكنتان، فصار التقدير فيهما: مَرَأْة وكَمَأْة، ثم خُفِّفتا فأُبدلت الهمزتان ألفين بسكونهما وانفتاح ما قبلهما فقالوا: مراة وكماة، كما قالوا في رأس وفأس لمّا خفضتا: راس وفاس . . . ثم قال: واذا كان ذٰلك كذٰلك فغير منكر أيضاً أن يعتقد في فتحة الهمزة من قوله: أيوم لم يُقدرْ أَم يوم قُدِر، كأَنَّها في الراء الساكنة قبلها للجزم لأنَّها قد جاورتها فيصير التقدير كأَنَّه: أَيومَ لم يُقدرَ أَمْ، فتسكن الهمزة وقبلها الراء مفتوحة فتقلب الهمزة ألفاً للتخفيف، فيصير التقدير: يُقدَرَام، فتأتي الألف ساكنة وبعدها الميم ساكنة فيلتقي ساكنان، فتحرك الالف لالتقائهما، فتنقلب همزة على ما ذكرنا، وتفتحها لالتقائهما، وكان الفتح هنا حَسَنا إتباعا لفتحة الراء[٢].

وهٰذه الرياضة الذهنية التي بالغ ابن جنّي في الايغال فيها ليفسر بها ظاهرة نحوية مخالفة للقاعدة المطردة دفعت اليها الضرورة الشعرية القاهرة، وليقيس عليها بعد ذٰلك ظاهرة لغوية وقعت في قراءة مروية عن أبي جعفر المنصور انما

(١) الكتاب ج٢/ ١٦٥.

(٢) سر صناعة الإعراب ج١/ ٧٥-٨٠ وينظر الخصائص ج٣/ ٩٥ والمحتسب ج٢/ ١٦٦.

تمثل سمة واضحة من سمات فكره اللغوي وكانت مبعثا لكثير من النقد الذي وُجّه إليه. ومع ذٰلك فإنّ هٰذا التأويل الصوتي للبيت وللقراءة يبدو أكثر قبولا من الاعتذار عنها بأنها لغة نقلت عن بعض العرب حكاها اللحياني في نوادره وأنشد عليها شعرا، وهي لغة تجزم بأَنْ وتنصب بلم[١]، لأنَّ الذي روي في البيت الاول أنَّه مما تمثّل به الامام علي في مناسبات عدة، والثاني نسب إلى طرفة، ولغتاهما معروفتان، وربما يكون توجيه الزمخشري لقراءة أبي جعفر بأنَّه قد يكون بيَّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها[٢]. ربما يكون هٰذا توجيهاً صوتيا مقبولا، لأنَّ من المستبعد أن يلحن أبو جعفر في مثل هٰذا وهو من الفصاحة والمنزلة بمكان.

٢- تأويلات دلالية:

في مطلع البحث نبهنا إلى الصلة الوثيقة بين الجوانب النحوية والجوانب الصرفية واللغوية والصوتية من جهة والجانب الدلالي من جهة أخرى. والى أن من غير الممكن تجزئة النتائج المترتبة عن تداخل هٰذه الجوانب مع بعضها في النص اللغوي. ونريد الآن أن نتناول في هٰذه الفقرة من البحث التأويلات الدلالية التي اهتدي اليها ابن جنّي من خلال معالجته لبعض القراءات القرآنية التي خالفت قراءة الجماعة، وجاءت فيها بعض الصيغ على نحو يتطلب توجيهاً لرد دلالتها إلى السياق العام الذي تجري فيه قراءة الجمهور أو تأويل معاني بعض المفردات وردها إلى ما يعتقده الأصل الذي أُخِذت عنه، بغضّ النظر عن توفيقه إلى الاهتداء إلى الوجه الصائب فيها أو عدمه، أو من خلال معالجته لبعض النصوص الشعرية التي تدخل في باب المشكل من الأبيات.

(١) أبو حيان الغرناطي: البحر المحيط (طبعة مصورة) مكتبة النصر الحديثة -الرياض ج٨/ ٤٨٨

(٢) الكشاف ج٤/ ٢٦٦.

فمن أمثلة التأويلات الدلالية على مستوى اختلاف الصيغ الصرفية في القراءات القرآنية ما وجّه به قراءة الإمام علي وأبي رجاء وجؤيّة بن عائذ: ﴿ولا تناسَوا الفضلَ بينكم﴾[1]. وقراءة الجماعة: ولا تنسوا.

قال ابن جنّي: الفرق بين تنسوا وتناسوا أن تنسوا نهي عن النسيان على الإطلاق، أُنسوه أو تناسوه، فأمّا تناسوا فإنّه نهي عن فعلهم الذي اختاروه كقولك: قد تغافل وتصامّ وتناسى، إذا أظهره من فعله وتعاطاه وتظاهر به... فإن قيل: ومن ذا الذي يتظاهر بنسيان الفضل؟ قيل: معناه -والله أعلم- انكم اذا استكثرتم من هجر الفضل وتثاقلتم عنه صرتم كأنكم متعاطون لتركه، متظاهرون بنسيانه... ثم قال: ويُحسّن هٰذه القراءة أنّك إنما تنهى الإنسان عن فعله هو، والتناسي من فعله، فأما النسيان فظاهره أنه من فعل غيره به، فكأنّه أُنسِي فنسي... وزاد في حسنه شيء آخر، وهو أن المأمور هنا جماعة، وتفاعَلَ لائق بالجماعة، كتقاطعوا وتواصلوا وتقاربوا وتباعدوا[2].

فهٰذا التأويل لمدلول هٰذه القراءة يفصح عن مقدرة ابن جنّي في فهم الوجوه التي يمكن أن تنصرف اليها دلالة الصيغة اذا وردت بها القراءة، وهي مخالفة لقراءة الجمهور، وقد ساق في تسويغها حججا دلالية وجيهة.

وتأتي تأويلات ابن جنّي في مجال تأصيل بعض المفردات، وبيان ما يعتقد أنه الدلالة الجذر التي تشعبت عنها دلالتها الحالية أنموذجاً واضحا لنشاطه الذهني المتوقد الذي يقلّب فيه ألوانا من الحدس اللغوي الذي يتشبث بأدنى الوشائج والعلاقات اللفظية على نحو ما عرف عنه من مباحثه المتفرقة فيما سماه

---

(١) [البقرة: ٢٣٧].

(٢) المحتسب ج١/ ١٢٧، ج١/ ٣٠١.

الاشتقاق الكبير، وعلى نحو ما سنرى منه الان من مباحث عقدها لبيان مدلولات بعض المفردات بعيدا عن الأصل الدخيل الذي يمكن أن تكون هٰذه المفردات قد تحدّرت منه.

فهو يعقد فصلا لبيان معنى ألفاظ «التوراة والإنجيل والقرآن» ودلالاتها اللغوية فيعلق على قراءَة الحسن البصري: ﴿الأَنْجِيل﴾[١]، بفتح الهمزة ويقول: وهو أَفعِيل من نجَل ينجِل، إذا أَثار واستخرج، ومنه نَجْلُ الرجلِ، لوُلدِه، لأنه كأنه استخرجهم من صلبه وبطن امرأته... وقيل له إنجيل لأن ما به استخرج علم الحلال والحرام ونحوهما، كما قيل توراة وهو فوعلة، من ورى الزند إذا قدح، وأصله وَوْرَيَة، فأبدلت الواو التي هي الفاء تاءً.. فهٰذا من ورِيَ الزندُ، اذا ظهرت نارُه، وهٰذا من نَجل ينجُل، اذا استخرج، لما في هٰذين الكتابين من معرفة الحِلّ والحِرْم، كما قيل لكتاب نبينا -ﷺ- الفرقان، لأنه فرّق بين الحق والباطل[٢].

وكان ابن جنّي في غنى عن هٰذا التأويل لو أقر بعجمة هٰذه الألفاظ في أصلها لا سيما أَنَّه قرر أَنَّ بناء أَفعيل ليس في كلام العرب، وأنه مثال غير معروف النظير، فكلمة إنجيل يونانية الأصل evanguelion ومعناها البشارة، وكلمة توراة عبرانية tora معناها شريعة[٣] من كلمة طور السامية ومعناها الشق أو الطريق بين جبلين أو الوادي، ولا علاقة للكلمتن بالاستخراج ولا بالوري أو القدح كما استظهر الرجل أو تراءى له.

---

(١) [آل عمران: ٣].

(٢) المحتسب ج١/ ١٥٢ وينظر الخصائص ج٢/ ١٠٣.

(٣) رفائيل نخلة اليسوعي: غرائب اللغة العربية ط٢ المطبعة الكاثوليكية -بيروت ص٢١١، ٢٥٤.

ومن ذٰلك تأويله لدلالات التبر والذهب والإبريز والعقيان والفضة والتشميت والتسميت وسجيس الدهر[١]، فقد ذهب فيه مذاهب بعيدة من التأويل وافترض أنها مشتقّة مع أن الخمسة الأولى منها أسماء أَعيان يغلب أن تكون جوامد أو مرتجلة، ولا صلة لها بالتبار والهلاك والعقي، الذي هو براز الطفل المولود حديثا، ولا بالذهاب، كما ظن وتوهّم، ولا بانفضاض الأجزاء وتفرقها في التراب.

وقد صرف ابن جني جهدا غير يسير تعقّب به الأشعار والنصوص التي تحمل معنيين: معنى قريب يدركه القارىء لأول وهلة، وآخر بعيد يدركه النظر المتأمّل ويقود إليه الفحص المتأنّي للعلاقات المجازية.

كما بذل جهدا غير يسير في حلّ المشكل من أَبيات المعاني التي اختلف الشُرّاح في تفسيرها أو أشكل فهمها على جمهور القارئين.

وكان للمتنبي ولمعانيه من هٰذا المجهود نصيب كبير بذله ابن جنّي من خلال شرحه الكبير لديوانه الذي سماه «الفسر» أو من خلال المختصر الذي خصّ به الأبيات المشكلة من شعر المتنبي وسماه «الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي».

من ذٰلك قول المتنبي في عضد الدولة:

وكان ابنا عدوٍّ كاثراهُ ... له ياءَي حروف أُنَيْسِيانِ

تأَوله ابن جنّي قائلا: وتفسيره أن «أُنيسيان» تحقير «إنسان»، يقول: فإِنسان ما دام على خمسة أَحرف فهو يدلّ على التكبير، واذا صار «أُنيسيان» فزيد في عدده حرفان، فقد زادت عدته، لعمري، الا أنه نقص قدره لتحقيرك إيّاه،

(١) التمام في تفسير أشعار هذيل ص٢٤٧ وأبو الفتح عثمان بن جنّي: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، تحقيق عبد المحسن خلوصي، رسالة ماجستير -جامعة بغداد ١٩٧٤م ص٢٧٤، ٣٠٣ وينظر الخصائص ج٢/ ١٢٣.

فكذلك أيضا اذا كان للملك عدو له ابنان فكاثره بابنبه مكان ابني الملك فليكن ابنا عدوه ناقصين مرتين، فهما وان زادا في عدده فلأنّهما ساقطان قد غضّا من قدره، كما أن ياءَي «أُنيسيان» زادتا في عدد الحروف إلاّ أنّهما عادتا بتحقيره وتصغيره[١].

وهٰذا المعنى الذي استخدم فيه المتنبي معرفته النظرية بقوانين التصريف في العربية، واستعار دلالتها للذّم تنبّه له ابن جنّي بعد أن اشكل على بعض جلساء الشاعر في شيراز.

ومن أمثلة نفاذه إلى حلّ التراكيب المعقّدة المتداخلة العناصر، واهتدائه إلى معانيها، تفسيره قول المتنبي في ناقته:

شِيَمُ الليالي أن تُشكّكَ ناقتي صدري بها أَفضى أم البيداءُ

فتبيتُ مُسئِداً في نِيّها إسادَها في المَهمهِ الإنضاءُ

قال: والإسئاد: إغذاذ السير، ويقال سير الليل خاصة، والنيّ: الشحم، ومسئدا: منصوب على الحال من الضمير في تسئد، وفاعله المرفوع به الإنضاء، أي: فتبيت تسير، سائراً في نِيّها الإنضاءُ سيراً مثل سيرها في المهمه، أي تقطع الفلاة شحمها كما تقطع هي الفلاة[٢].

وينبغي لنا أن نلحظ أن ابن جنّي كان رائدا في شرح شعر المتنبي وهو الذي فتح للشراح الباب بعده للخوض فيه، على الرغم من كثرة النقود والاعتراضات التي وجهت له وعليه[٣].

---

(١) الفتح الوهبي ص١٨٢.

(٢) الفتح الوهبي ص٣١.

(٣) من ذٰلك ما ألفه ابن فورجة في الرد على ابن جنّي وما تعقبه به أيضا الشاعر سعد بن محمد =

وقد يعرض الوهم لابن جنّي في بعض المواضع فيفهم النص على ظاهره أو على ما يتبادر منه إلى الفهم لأول وهلة، ويخطىء في إدراك المعنى البعيد له.

فقد وهم في إدراك المعنى البعيد لقول المتنبي في هجاء كافور:

وشعرٍ مدحتُ به الكركد ... نْ بين القريض وبين الرُقى

فما كان ذٰلك مدحاً له ... ولكنَّه كان هجوَ الورى

فقال في تفسيره: اذا كانت طباعة -أي كافور- تنافر الناس كلهم سِفالا ثم مُدح فذٰلك هجو لهم، لأنَّ فيه إرغاماً لهم على قوله.

وتعقبه الشاعر سعد بن محمد الازدي المعروف بالوحيد، وهو معاصر له فقال: الذي أراد أني مدحت هٰذا ضرورة، فلو كان في الناس كريم يغنيني عن مدح مثله لم أمدحه، فلما لم يكن جعلوا لئاما، فمن هاهنا صار هجواً لهم، وهٰذا أوضح وأجلى[١].

وقد يكون جهله بمجمل الظروف التي لابست نظم القصيدة سببا في خطأ التأويل عنده، فقد فسَّر قول المتنبي في سيف الدولة ووقعته ببني كلاب بعد أن أحدثوا حدثاً بنواحي «بالَس»:

وما تركوكَ معصيةً ولٰكن ... يُعاف الوِردُ والموتُ الشَرابُ

قائلا: أي اذا كان الشرابُ الموتَ كُرِه الوِردُ، أي إنما هربوا من بين يديك خوفا منك لا عصيانا لك[٢].

= الأزدي الملقب بالوحيد.

(١) أبو الفتح عثمان بن جنّي: الفسر في شرح ديوان المتنبي، تحقيق د.صفاء خلوصي -وزارة الثقافة- بغداد ط٢ ١٩٨٨م ج١/ ١٣٨.

(٢) الفسر ج١/ ١٩٠.

وقد علق عليه الوحيد مستدركا: إنما كان سيف الدولة يستصحب منهم في غَزَوَاته قوما، فكانوا يقاسون الشقة ببلاد الروم وملاقاة العدو، وكان يقذف بعسكره في نحر العدو، فانفضّوا عنه في بعض غزواته، وأَخذوا بعض سواده وخرجوا من بلد الروم، ثم شنّوا الغارة على القرى، فلما بلغه ذٰلك سار اليهم، فهٰذا هو الورد الذي عافوه، يعني دخولهم الغزوات[١].

ومما عول فيه على المجاز في تحليل النصوص وتأويل دلالتها ما أفرد له بابا في الخصائص سماه «باب في الاكتفاء بالسبب من المُسبّب وبالمُسبّب من السبب»، وقد تأول فيه قول الشاعر:

قـد علمـت إن لـم أجـد معينـا لأخلطـنَّ بـالخلـوق طينـا

فقال: يعني امرأته. يقول: إن لم أجد من يعينني على سقي الابل قامت فاستقت معي، فوقع الطين على خلوق يديها، فاكتفى بالمسبب الذي هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذي هو الاستقاء[٢] معه. قال: ومنه بيت الكتاب:

فـإن تَبخـلْ سـدوسُ بـدرهمَيها فـإنَّ الـريـح طيّبـةٌ قبـولُ

أي إن بخلت تركناها وانصرفنا عنها، فاكتفى بذكر طيب الريح المعين على الارتحال عنها[٣].

ويرى ابن جنّي أن العربية أكثرها جار على المجاز، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة[٤]. وقد أفرد لهٰذا الجانب باباً واسعاً في الخصائص سماه

(١) المصدر نفسه ج١/ ١٩٠، ١٩٥، ٢٥٥، ٢٦٨، ٣٣٦.

(٢) الخصائص جـ٣/ ١٧٣.

(٣) المصدر نفسه ج٣/ ١٧٦ وينظر الكتاب ج٢/ ٢٦.

(٤) المصدر نفسه ج٣/ ٢٤٧.

«باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية»[١] وقد عرض فيه طائفة من التأويلات المجازية للنصوص القرآنية التي تعضد مذهبه الاعتزالي العقلي من نحو قوله تعالى: ﴿يا حسرتي على ما فَرَّطتُ في جنب الله﴾ [الزمر: ٣٩] وقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] وقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٢٧] وسواها من الآيات المشابهة التي لا يمكن أن تحمل إلاّ على المجاز.

وينبغي لنا -بعد هٰذه الجولة- أن نعي أن انشغال ابن جنّي بالتأويل وإيغاله في شِعابه ومساربه إلى الحد الذي جاوز فيه ما شُغِل به النحويون قبله، مما تمثل في تتبعه للقراءات غير السبعية التي اصطُلح عليها عند ابن مجاهد وكثير ممن تلوه بالقراءات الشاذة، ومحاولته الاحتجاج لها والدفاع عنها وبسط القول على غامضها ومشكلها، فضلا عن انشغاله باعراب مشكل «الحماسة» و«مشكل المتنبي» ونحو ذٰلك مما تناثر في كتبه وأبحاثه، نقول إنّ انشغال ابن جنّي بذٰلك وولوعه به لم يبلغ حد الدفاع عن الخطأ اللغوي الصريح أو الوهم الذي لا يملك سبباً من أسباب الصحة اللغوية، بل غاية ما يواجه به هٰذه الحالات المروية عمن عرفوا بالفصاحة وقوة الملكة أن يعتذر عنها فينعتها بأنَّها من السهو الذي تزل به السنة الناطقين باللغة لأدنى مُلابسة أو شبهة.

فمن ذٰلك اعتذاره عما رواه يحيى عن ابن عامر أنه قرأ ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِيَ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا﴾[٢] بنصب أدري، ولا وجه له. قال ابن جنّي

(١) المصدر نفسه ج٣/ ٢٤٥.

(٢) [الجن: ٢٥].

معتذرا: طريق هٰذا أنه شبه آخر فعل المتكلم بيائه، كقولك: هٰذا غلاميَ وصاحبي، وأنّسه بذٰلك أن للمتكلم في (أدري) حصة، وهي همزة المضارعة، كما أن له حصة في اللفظ، وهي ياؤه، وعلى كل حال فهٰذه شبهة السهو فيه، لا علة الصحة له، كما أن ياء مصيبة أشبهت في اللفظ ياء صحيفة، حتى قالوا: مصائب، سهوا كما قالوا صحائف[1].

وكذٰلك اعتذاره عما روي عن الحسن أنه قرأ: ﴿وما تنزّلت به الشياطون﴾[2] حيث قال: هٰذا مما يعرض مثله للفصيح، لتداخل الجمعين عليه، وتشابههما عنده. ونحو منه قولهم: مسيل، فيمن أَخذه من السيل، وعليه المعنى، ثم قالوا فيه مسلان وأمسلة، ومَعِين، وأقوى المعنى فيه أن يكون من العيون، ثم قالوا: سالت مُعنانُه[3].

وهو يريد بذٰلك أن ياء مسيل أصلية لانه من سال يسيل، ولكنهم أجروها مجرى الزائدة في نحو جَرِيب وأجربة وكَثِيب وأكثِبة وكُثبان، وكان الوجه أن يقولوا مسايل كما قالوا معايش ومعَايب، في ما ياؤه أصلية لا زائدة.

فإن لم يكن الامر كذٰلك، كأن يكون النص من شعر الفصحاء أو كلامهم وكان مخالفاً لمقاييس العربية المطردة، وصفه بأنه من الضرورة الشعرية أو أنه شاذ، أي خطأ.

وقد رسم لهٰذه القضية إطار نظريا في كتاب الخصائص تحت عنوان «باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور» فإن كان الإنسان فصيحا في جميع

(١) المحتسب ج٢/ ٣٣٤، ٦٨.
(٢) [الشعراء: ٢١٠].
(٣) المحتسب ج٢/ ٣٣٣.

ما عدا ذٰلك القدر الذي انفرد، وكان ما أورده ممّا يقبله القياس، إلاّ أنَّه لم يرد به استعمال إلاّ من جهة ذٰلك الإنسان، فإنَّ الأولى في ذٰلك أن يُحسن الظن به ولا يُحمل على فساده. . . فإن لم يكن القياس مسوغا له كرفع المفعول وجرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يُرَدّ، وذٰلك لأنَّه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا، فلم يبق له عصمة تضيفه، ولا مسكة تجمع شعاعه[١].

إن تجربة ابن جنّي الواسعة في التعامل مع اللغة، وعكوفهُ الدائم على استجلاء دقائقها وخفاياها، وتبصره النافذ في عللها وأحكامها، هيأ له -عند الخوض في مباحثها- فرصة عظيمة للخروج بنتائج خصبة من ألوان التحليل اللغوي، سواء أكان ذٰلك على مستوى المفردات أم على مستوى التركيب، على نحو ما تجلّى في مصنّفاته المختلفة التي وقفها على دراسة اللغة وعلومها في جانبيها النظري والتطبيقي.

ومما يسّر لابن جنّي تحقيق هٰذا الإنجاز الراسخ، امتلاكه لأدوات البحث، واستغلاله المثابر لها، وتمكّنه من التصرف بها لخدمة المهمة التي تفرغ لها ووقف حياته عليها.

فالمعروف أن عصر ابن جنّي -القرن الرابع الهجري- شهد نشاطا خصبا، وازدهارا واسعا في العلوم كافة، وفي مقدمتها العلوم اللغوية والعلوم العقلية التي نهل منها ابن جني بكل ما رزق من قدرة، فكان واحداً من أعلامها وأَئمتها، كما أُتيح له ملازمة شيخه أبي علي الفارسي، وهو من أعلام العصر ورؤسائه على مدى أربعين عاما، تلّقى عنه خلالها علوم النقل والعقل، الأمر الذي هيأ له إحكام عدّته في دراسة اللغة، والإحاطة بكل فنونها وظواهرها ودقائقها.

---

(١) الخصائص ج١/ ٣٨٥.

من هنا يمكن أن نهتدي إلى أن النشاط التحليلي في الدرس اللغوي عند ابن جنّي الذي يعد التأويل مظهرا من مظاهره الواضحة ليس غير ثمرة مزدوجة للثقافة اللغوية والثقافة العقلية اللتين قرن بينهما الرجل بمهارة وبراعة تميَّز بهما عن كثير من معاصريه، ومن الشيوخ الذين غلب على نشاطهم جانب النقل والرواية والتصنيف التقليدي في موضوعات اللغة ولم يبلغوا ما بلغه من آفاق تنظيرية وتحليلية في الدرس اللغوي. بل يمكن القول إننا نلقى ألوانا من التحليل اللغوي نستشف من خلالها أثر الفكر الاعتزالي الذي تبناه ابن جنّي بعد أن صار سمة من سمات عصره ومنزعاً من منازع أعلامه، على نحو ما عرف عن شيخه أبي علي ومعاصره الرماني وأضرابهما من رجال العصر.

ولعل عشق ابن جنّي المفرط للعربية وإعجابه بها من جهة، وفهمه لدقائقها وأسرارها وحكمة نظامها الذي وضعت عليه من جهة أخرى[١]، هما اللذان تضافرا على تحفيز همته لمواصلة نشاطه الجم في مجال دراستها على المستويين النظري والتطبيقي. وكانت همته منصرفة في كثير من هٰذه الدراسات إلى الكشف عن أسرار هٰذه اللغة، وبيان وجوه الحكمة في نظامها وسننها، عبر ما تفيض به قرائح الناطقين بها من أبنائها الفصحاء.

وليس الجهد التأويلي الذي عرضنا لها في هٰذا المبحث غير محاولة ممتدة الأطراف جهد ابن جنّي من خللها أن ينفذ إلى أعماق اللغة وخفاياها يستبطنها، بحثا عن وشائج مناسبة للمّ ما تفرّق من استخدامات، وجمع الشتات مما جاوز حدود المجمع عليه، ليضوي ذٰلك كلّه تحت خيمة الفصيح المطرد وقوتنينه المتعارف عليها.

---

(١) ينظر تنويه ابن جنّي بذٰلك في المحتسب ج١/ ١٤٦ والخصائص ج١/ ٢٨٠، ج٢/ ١١٣.

والحق أن العربية كانت مرنة معه طيّعة لأغراضه، فقد ظلت دائبة الاستجابة لما كان يرد أن يحمّلها من احتمالات في وجوه المعاني المختلفة، لم تخذله ولم تتأبَّ عليه، لذا كانت المواطن التي جار فيه واعتسف الطريق إليها مواطن قليلة يسيرة لم يسلم فيها من التعرض لنقد الناقدين واعتراضهم.

والواقع إن التأويل عند ابن جنّي، كما هو عند سواه من حذاق النحويين، ليس ضربا من ضروب الرياضة الذهنية أو نمطاً من أنماط البراعة الفنية فحسب، بل هو في كثير من تطبيقاته وممارساته مفتاح ييسّر لنا الدخول إلى آفاق اللغة الفسيحة، ودليل يقودنا إلى مسالكها الرحبة، ويقف بنا على مَدَيات مرونتها العالية.



الاحتجاج النحوي عند ابن مالك بين الدليل العقلي والدليل النقلي☆

يعتمد الفكر النحوي عند علماء العربية جملة من الأسس والمقوّمات لبناء هيكلة ورسم قواعده وأحكامه التي ينتهي منها إلى تقرير ما هو جائز وما هو ممتنع لغة، وإلى تفسير ظواهر اللغة في أصواتها وفي تركيباتها وما يتصل بذٰلك من حالات التنوع الإعرابي والتحول الصرفي وألوان التقديم والتأخير في الجمل والعبارات.

والمعروف أنّ في مقدّمة هٰذه الأسس التي اعتمدها علماء العربية ويتعمدها غيرهم من علماء اللغات الأخرى نهج الاستقراء اللغوي الذي يرتكز الى جملة من المعايير الزمانية والمكانية، قد تختلف رقعتها ضيقاً أو اتساعاً، حسب الاتجاه العام للتجمعات المدرسية أو لأشخاص الدارسين واختياراتهم.

ويصطلح الدارسون وعلماء الأصول على تسمية هٰذا الجانب من جوانب العملية بركن السماع أَو النقل الذي يتخذ نماذجه وثائق وشواهد لتصويب الاستخدامات المماثلة، واستبعاد المخالفة فيما يعرف عادة عند هٰؤلاء الدارسين بعملية «القياس» التي تتسع أو تضيق بحسب الدائرة التي يختطلها لنفسه دارس اللغة، فيتحرك بضمنها ليرتضي ما يوافق اختياراته ويرفض ما يخالفها.

وبهٰذا فإنَّ نهج القياس يكمّل شرعة النقل والسماع ولا يقف في مواجهتها، فالسماع والقياس ليس نقيضين -كما يتوهم كثير من الدارسين- بل رديفان يستند ثانيهما على أوَلهما ويعتمد عليه، فيتمم أحدهما الآخر في طريق بناء القواعد واستنباط الأحكام.

☆ نشر هٰذا البحث في مجلة (المورد) التراثية الصادرة ببغداد -العدد٢- المجلد ١٨ لسنة ١٩٨٩م.

وعلى هٰذا لا معنى للالتباس الذي يقع فيه بعضهم حين يقرّر أَنَّ المذهب البصري مذهب قياسي، وأنّ المذهب الكوفي مذهب سماعي، وأن المبرّد كان يتمسّك بالقياس في حين كان ثعلب يعتمد السماع أو النقل والرواية.

والصحيح أن يقال: كان المذهب الكوفي يتسع في النقل والسماع فتتسع -بناء على ذٰلك- دائرة القياس لديه، فاتّسعت بذٰلك دائرة المباحات لدى الكوفيين وضاقت دائرة المحظورات، على حين ضاقت -إلى حدّ ما- دائرة المباحات عند البصريين واتسعت، الى حدّ ما، دائرة المحظورات.

وهٰذا هو الأساس الذي استندت إليه جملة المسائل الخلافية بين المذهبين، حين عوّل الكوفيون، ومعهم الأخفش البصري غالباً، على نقول لم تقع الى علماء البصريين فقاسوا عليها، وتوقف عندها البصريون -حين ووجهوا بها- أو أنكروها أو تأوّلوها[١].

وبذٰلك تكون دائرة القياس لدى الكوفيين ومن تابعهم من بصريين ومتأخرين أوسع منها لدى البصريين، ويكون تمسّك الكوفيين بالقياس لا يقل شأناً عن تمسّك البصريين به، إن لم يزد عليه، ولعلنا جميعاً نروي قول الكسائي:

إنّما النحو قياس يُتَّبَعْ وبه في كلّ أَمر يُنتفَعْ

والكسائي هٰذا هو الذي جوّز إضافة «حيث» إلى المفردات، وجوّز توكيد النكرة المحدودة، وإعمال اسم الفاعل الدال على المضيّ، والعطف على موضع اسم إنَّ، ونحوها من الظواهر التي أنكرها البصريون، وذٰلك قياساً على شواهد سمعها في كلام أهل البادية، ممّا لم يقع إلى رواة البصريين.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: الأنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ط٣، القاهرة ١٩٥٥م: مسألة ١٦، ٢٣، ٥٤، ٦٠، ٦٣، ٧٠، ٧٠، ٩٧.

ولعلّ مبعث الملابسة التي نبّهنا إليها ما روي في سيرة عبد الله ابن أبي إسحٰق الحضرمي البصري (ت ١١٧هـ) من أَنّه كان شديد التجريد للقياس، وأَنّه أول من بعج النحو ومدّ القياس وبسط العلل[١]. وكذٰلك ما يرويه ابن جنّي عن شيخه أبي علي، وهو من أئمة البصريين (ت ٣٧٧هـ) أَنّه كان يقول: أُخطىء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطىء في واحدة من القياس[٢].

والحق أن هٰذين الخبرين وما يماثلهما لا يسوّغان شيئاً ممّا يقع في وهم بعض الدارسين.

فالنّصان لا يعنيان بأيّ حال من الأحوال أنَّ القياس يقع في مقابل السماع، أَو أَنَّ أَحدهما نقيضٌ للآخر أو ندّ له. بل الذي يفهم من أخبار ابن أبي إسحٰق أنه كان يعمل على التنظير لقواعد اللغة بعد أَن تحقق شطر غير يسير من عملية الاستقراء اللغوي، ولا سيّما ما يتصل منها بدراسة النّص القرآني وقراءاته المختلفة. وحين اتّضحت لدى ابن أبي إسحٰق صورة جلية عن قواعد العربية الفصيحة الشائعة أخذ يعترض على الأنماط المغايرة لهٰذه القواعد، ولا سيّما ما يرد في أشعار معاصريه أو سابقيهم ممّا هو موضع ضرورة عادة بسبب الوزن أَو القافية، وحكايته مع الفرزدق معروفة وأخباره معه مشهورة تتداولها كتب الأخبار والتراجم[٣].

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ت أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٤م ص٢٥، وإنباه الرواة للقفطي ت أبو الفضل إبراهم -دار الكتب المصرية ٢/ ١٠٥ وطبقات الشعراء لابن سلام ط مصورة عن طبعة أوربا، بيروت، ص٦.

(٢) الخصائص لابن جنّي ت محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، ٢/ ٨٨.

(٣) طبقات ابن سلام٧، الموشح للمرزباني، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤٣هـ ١٠٠ خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ط بولاق ١٢٩٩هـ (مصورة) ٢/ ٣٤٧.
=

أما حكاية أبي علي فلا تعني شيئاً مما يتوهمه الواهمون، بل تفيد أَن الرجل كان منشغلاً بالتنظير لمسائل النحو والصرف، وتعليل ظواهرهما، وابتداع التمارين غير العملية في مجال الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية، وهٰذه كلّها أُمور تقوم على القياس على الأشباه والنظائر، مما هو قائم في كلام العرب، فهو حريص على أن يكون دقيقاً فيما يستنبط ويقيس؛ لأنّ فيه إمارة على توفيقه وذكائه، وحريص على أن لا يقع في الخطأ أو الوهم عندما يروي منقولاً أو مسموعاً من الكلام العربي، لأنَّ ذٰلك ممّا يقع عادة بسبب السهو أَو تداخل الروايات أو النسيان أحياناً، في عصر اضمحلت فيه الرواية الشفهية أو أوشكت وضعف سلطانها وانشغل الناس عنها بالانصراف الى التأليف في العلوم العقلية التي سيطرت على روح العصر وطبعت مؤلفاته بطابعها، بما في ذٰلك المؤلفات النحوية التي أوشكت أن تختنق عند بعض المؤلفين، ومنهم أبو علي ومعاصره الرمّاني، تحت وطأة الجهد النظري الصرف والمحاكمات العقلية المجرّدة، الأمر الذي جعل أبا علي نفسه يضيق بمغالاة بعض أنداده في هٰذا الاتجاه ويتبرم بها فيقول: إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء»[١]. صفوة القول أنّ القياس لم يكن يوماً ما نداً أو نقيضاً للسماع، وأَن أهل الكوفة ومن تابعهم من البصريين في طائفة من آرائهم لم يكونوا أَنداداً للقياس، بل كانوا متمسكين به متّسعين في رقعته، فأضافوا الى مقاييسهم مالم يكن مباحاً عند البصريين، ولا مرضياً بحكم ما ألزم به هٰؤلاء أنفسهم من التمسك بمروياتهم التي تلقوها بأَنفسهم عن أهل البوادي التي طوّفوا فيها، والأعراب الذين وفدوا عليهم في حاضرتهم، علماً بأَنهم لم يتردّدوا في وصف بعض هٰذه الاستخدامات اللهجية واللغوية بأَنّها ضعيفة أو شاذّة أَو نادرة أَو قبيحة أو رديئة أَو خبيثة، على نحو ما هو وارد في كتاب سيبويه وفي سواه من كتب البصريين.

---

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي ط٢، مطبعة هندية- القاهرة ١٩٢٨ ٥/ ٢٨١.

ونعود الآن الى ما بدأنا به القول من أَنَّ الارتكاز على حصيلة الاستقراء اللغوي صار وسيلة لترسيخ القاعدة العريضة لظاهرة «الاستشهاد» التي تشكّل الوجه الأوسع من أَوجه عملية «الاحتجاج» في النحو العربي، وهو الوجه الذي اتخذ موضوعا لدراسات عدّة عند الباحثين المعاصرين، ومدار مباحثه العناصر المعروفة في عملية الاستشهاد وهي النص القرآني وقراءاته والحديث النبوي وكلام العرب -شعره ونثره- الذين شملتهم عصور الاحتجاج.

وتتضح فحوى هٰذه المقولة في قول القائل: أجاز البصريون كذا وحجّتهم قول الشاعر كذا، وأَجاز الكسائي والفراء كذا واحتجّا بقراءة فلان أو بقول الشاعر كذا، وأجاز ابن مالك كذا محتجاً بالحديث كذا.

ونريد الآن أَن نتناول في هٰذا البحث الجانب الآخر من جوانب عملية الاحتجاج النحوي، وهو ما يمكن أَن نطلق عليه الجانب العقلي، أو الاستنباطي، أو الاستدلالي في تقرير الحكم النحوي وإثبات صحّته مقابل الجانب النقلي الذي يمثّله «الاستشهاد» المبني على الاستدلال بالنصوص المنقولة عن الكلام العربي الفصيح شعره ونثره.

ولا بدّ هنا من القول إن هٰذا الاحتجاج العقلي أو الاستدلالي لا يقصد به تفسير الظاهرة النحوية أو اللغوية؛ لأَنَّ هٰذا التفسير مهمة التعليل النحوي ووظيفة أَصحاب العلل. فتفسير رفع الفاعل ونصب المفعول من شأن المعلّلين، وكذٰلك رفع اسم كان ونصب خبرها، ونصب اسم إنّ ورفع خبرها من شأنهم أيضاً. وينطبق الأمر أيضاً على تفسير ظواهر الإبدال والقلب وسواها من الظواهر اللغوية والصرفية والنحوية فهو من شأن أصحاب العلل وليس للأمر علا قة بقضية

الاحتجاج. ومختصر القول أَنّ كل ما كان جواباً لسؤال السائل: لماذا رفع هٰذا أو نصب ذاك؟ فهو تعليل وليس احتجاجاً. ولا نريد هنا أن نبسط القول في مباحث العلّة النحوية وتقسيماتها الى علل تعليمية أو علل أوائل وعلل ثوان وثوالث، فهٰذا ليس من شأن هٰذه الدراسة، وقد تكفلت بذٰلك كتب الأصول مثل «الايضاح في علل النحو» للزجّاجي و«اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري و«لمع الأدلة» لأبي البركات الأنباري و«الاقتراح» للسيوطي، فضلاً عن غيرها من الآثار والمصنّفات التي ما تزال مخطوطة لم تنشر بعد، أو الدراسات الحديثة التي تناولت بعض قضايا الأصول في الفكر النحوي كدراسات الأساتذة محمد الخضر حسين وإبراهيم أنيس وسعيد الأفغاني وأمين الخولي وحسن عون ومازن المبارك ومحمد عيد وعلي أبي المكارم ومحمد خير الحلواني وسواهم.

والاحتجاج الذي نبحثه هنا، هو ما يستدلّ به، عقلاً واستنباطاً لا نقلاً وسماعاً، على إثبات صحة حكم أو رأي وتأييده أو ترجيحه.

فقول البصريين: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على زمان معين، فكما أنّ المطلق أصل للمقيّد، فكذٰلك المصدر أصل للفعل[١]، هو احتجاج بدليل عقلي استنباطي، ينطلق من مقاييس منطقية عقلية، وليس تعليلاً ولا استشهاداً.

وقول الكوفين: إنّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأنّ المصدر يصحّ لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، وانّ المصدر يذكر تأكيداً للفعل ولا شكّ أَنَّ رتبة المؤكَّد قبل رتبة الموكِّد، هو احتجاج عقلي استنباطي يستند على مقاييس لغوية، وليس تعيلاً ولا استشهاداً.

---

(١) الأنصاف: مسألة ٢٨ والايضاح في علل النحو للزجّاجي ت مازن المبارك -مكتبة العروبة- القاهرة ١٣٧٨هـ، ٥٦.

من هنا يتضح لنا أَن لا مجال للالتباس بين سبيل الاحتجاج وسبيل التعليل، وأن العلّة النحوية شيء آخر. ولنا، بعد هٰذا المدخل التوضيحي الذي كان لا بدّ منه لإزالة الالتباس الذي قد يقع لدى بعض الدارسين في الخلط بين الاحتجاج «الاستدلال» والتعليل، أن نتجه صوب موضوع هٰذه الدراسة، وهو «الاحتجاج النحوي عند ابن مالك المتوفى عام ٦٧٢هـ».

ومن اللازم أَن نقرّر هنا أَنَّ الاحتجاج عند ابن مالك مع كونه، في مجمل جزئياته، يسلك مسالك عقلية استنباطية، لٰكنه في محاكماته يتمسّك بالمنطق اللغوي، ويستعين بالأشباه والنظائر ليبني أحكامه عليها، متخلّياً عن المنطق الذهني الصرف والمفاهيم العقليّة المجردة، وليس عسيراً على من يألف مصنّفات ابن مالك ويتلمّس مكونّاته الثقافية ونهجه الفكري أن يجد تفسيراً لهٰذه الظاهرة.

فقد عرف عن الرجل سعة مرويّاته وكثرة محفوظه واطلاعه الدقيق على نصوص اللغة وكلام العرب، حتى قيل إنّه جلس يوماً وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة[1]. ولا يدّعى هٰذا إلا صاحب حافظة معجزة يضاف الى هٰذا تضلّعه في علوم الحديث وروايته، وإحاطته الدقيقة بالقراءات القرآنية وطرقها، فكان فيهما إماماً لا يبارى ومصنّفاً بين المصنّفين المتقدّمين[1].
ومع كل هٰذا الذي ذكرناه، فإنّ الذهنية العامة التي شيّدت البناء الجدلي النظري في هيكل النحو العربي، وهي في مجملها ذهنية متأثرة بمناهج المتكلمين

(١) نفح الطيب للمقري، القاهرة ١٣٠٢هـ ٧/ ٢٧٠، الوافي بالوفيات للصفدي ط المطبعة الهاشمية- دمشق ١٩٥٣، ٢/ ٣٥٩.

والمناطقة والمتفلسفين، لم تكن عديمة التأثير في الفكر الاحتجاجي الجدلي عند ابن مالك، إذ لا نعدم بين مجموعة من المواقف الاحتجاجية أَن نجد موقفاً يستند فيه ابن مالك الى دليل عقلي «نظري» مجرد لا الى دليل عقلي لغوي يستند الى منطق اللغة وإلى التنظير على أنماط مماثلة من الاستخدام اللغوي، على نحو ما نرى بعدُ عند عرضنا لمجمل مواقفة الاحتجاجية التي انتقيت من كتابه الكبير الجامع «شرح الكافية الشافية» الذي يقع في خمسة مجلدات خُصِّصَ خامسها لفهارس الكتاب التفصيلية.

وقد ارتأَينا -لأغراض شكلية تتصل بتقسيم الكلام التقليدي- أن نقسّم النماذج التي استقريناها في هٰذا السبيل على ثلاثة محاور: محور الأسماء محورالأفعال، محور الحروف.

أ- في مجال الأسماء:

١-يقرّر ابن مالك أَنَّ النحويين يرجّحون انفصال ثاني منصوبي «ظننتكه» قال: وعندي اَن اتّصاله أَولى؛ لأنَّه ثاني منصوبين بفعل، فكان كالثاني في قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود:٢٨] ثم اعترض على نفسه قائلاً: وقد يرجّح انفصال ثاني مفعولي ظنّ بأنه مع كونه خبر مبتدأ في الأصل منصوبٌ بجائز التعليق والإلغاء،ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلاّ منفصلاً، فكان انفصاله مع الإعمال أَولى. وردّ على هٰذا الاعتراض قائلاً: وهٰذا الاعتبار -أيضاً- يستلزم ترجيح انفصال المفعول الأول، وهو ممتنع بإجماع، وما استلزم ممتنعاً فهو حقيق بأَن يُمنع[١].

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ت: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ١٩٨٢، ١/ ٢٣٢ =

واستدلال ابن مالك هنا على صحة مذهبه استدلال عقلي قياسي أَو كما يسمّيه «نظري»[١] يعتمد النظر العقلي المستند على صور الاستخدام اللغوي المسموع، مقابل الدليل «النقلي» الذي يصطلح على تسميته «الاستشهاد».

٢–يقرّر ابن مالك أَنَّ «سوى» الاستثنائية اسم يستثنى به، ويجرّ ما يُستثنى لإضافته إليه، ويعرب بحركات مقدّرة كما تعرب «غير» بحركات ظاهرة. وهو بهٰذا يخالف أكثر البصريين[٢] في ادّعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف[٣].

واحتج لرايه قائلاً: وإنّما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على اَنَّ معنى قول القائل «قاموا سواك وقاموا غيرك» واحدٌ. وأَنه لا أَحد منهم يقول إنّ (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أَنَّ من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذٰلك، وأَنَّها لا تتصرّف والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذٰلك، فإنَّها قد أُضيف إليها وابتدىء بها، وعمل فيها نواسخُ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية فمن ذٰلك قول النبي ﷺ:

= وانظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاسترابادي، دار الكتب العلمية بيروت ط مصورة ١٨/٢ وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ت د. طه محسن بغداد ١٩٨٥م، ٧٧.

(١) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ت عدنان الدوري –بغداد: ص٥٩٨.

(٢) الانصاف: مسألة ٣٩ وشرح اللمع لابن برهان الأسدي ت د. فائز فارس– الكويت ١٩٨٤م، ١٥٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ت صاحب أبو جناح بغداد ١٩٨٠، ٢٥٩/٢ ومذهب ابن هشام أنها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً، وهو مذهب الرماني والعكبري: التوضيح ١٩.

«سألت ربّي ألا يسلّط على أمتي عدوّاً من سوى أنفسهم[١]» وقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلاّ كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود[٢]» ومن ذٰلك قول الشاعر:

وكلّ من ظَنَّ أنَّ الموت مخطئه ... معلّلٌ بسَواءِ الحقّ مكذوبُ

ومن الإسناد إليها مرفوعة بالابتداء قوله الشاعر:

واذا تباع كريمةٌ أَو تشترى ... فسواك بائعها وأَنت المشتري

وقال آخر في وقوعها فاعلة:

فلمّا صرّح الشرّ ... فأمسى وهو عريانُ

ولم يبقَ سوى العدوا ... ن دنّاهم كما دانوا[٣]

والواضح أن الدليل الذي يحتج به ابن مالك هنا لصحة رأيه يتّجه وجهتين: الأولى عقلية تستند إلى القياس على النظير المماثل معنى ووظيفة، والثانية سماعية تستند الى الشواهد الفصيحة في الشعر والنثر حيث استخدمت «سوى» استخداماً لا يحتمل الظرفية، وهو -بعد التأمل والتروي في مدلول الكلمة، وإدامة النظرفيها، وتتبع استخدامها في الشواهد الكثيرة التي وقعت إليه أَو تسقّطها في مظانّها الكثيرة، وهي سمة جليّة من سمات منهجه في البحث والمحاكمة -يتوصّل باقتناع تام إلى اتخاذ موقف أَو رأي اجتهادي لا يتحرّج أَن

(١) الموطأ للإمام مالك ت عبد الوهاب عبد اللطيف، المجلس الأعلى، القاهرة ١٣٨٧هـ «باب القرآن» ٣٥ ومسند أحمد بن حنبل ط المكتب الاسلامي بيروت ١٩٦٩ مصورة، ٤/ ١٢٣.

(٢) مسند أحمد ١/ ٣٨٦ وفيه: في الشرك والبخاري «الأنبياء ١٥٠» وفيه: في الناس ولا شاهدَ فيها.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٦.

يخالف فيه الأئمة الكبار الذين يعرف لهم جلال قدرهم وعلوّ منزلتهم، وفي مقدمتهم سيبويه الذي يتمتع، عند الأندلسيين ولا سيما المغاربة، بمنزلة رفيعة لا يضاهيه فيها نحوي آخر، ومبعث الملابسة في قضية «سوى» ما نقله سيبويه عن الخليل في قوله: «فأمّا(أتاني القوم سواك)، فزعم الخليل أَن هٰذا كقولك (أتاني القوم مكانك) و (ما أتاني أَحد مكانك) إلا أَنّ في «سواك» معنى الاستثناء[١]

والواضح أَن هٰذا تفسير معنى وليس تفسير إعراب، فكأَنّ الخليل أراد بقوله: كقولك أتاني القوم مكانك، بدلك أَو عوضك[٢]، لكنّ النحويين فهموا منه معنى الظرفية، مع أَنَّ مكانك لا تقتضي أن تكون منصوبة على الظرفية، بل هي منصوبة على الحال.

وممن وقع في الالتباس أبو العباس المبرد بقوله: وممّا لا يكون ألاّ ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً «سِوى وسَواء، ممدودة بمعنى سوى وذٰلك أنّك إذا قلت: عندي رجل سوى زيد، فمعناه: عندي رجل مكان زيد، أَي يسدّ مسدّه، ويغني غناءه»[٣].

وحين وجد المبرّد أَنَّ العرب استخدمت سوى وسواء أَسماء خالية من معنى الظرفية على ما يقتضيه الأَصل في وضعهما، جعل ذٰلك -تبعاً لسيبويه[٤]- ضرورة شعر، وأَنَّهُم أَجروها مجرى (غير) لأَنّها في معناها، وشبّهه باستخدام

(١) الكتاب لسيبويه ط بولاق ١/ ٣٧٧.

(٢) وهٰذا ما ذهب إليه ابن فارس في معنى سوى وغير، جعلهما بمعنى بدل، الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ت: مصطفى الشويمي بيروت ١٩٦٤م، ١٥٤، ومذهب الزجاجي انها اسم ملازم للاضافة: البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ت. د. عيّاد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي بيروت، ج٢/ ٨٨٢ وانظر مبحث «التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الاعراب» في ص٧٧ من هٰذا الكتاب»

(٣) المقتضب للمبرد، ت. محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط مصورة، بيروت ٤/ ٣٤٩.

(٤) الكتاب ١/ ٢٠٢.

الكاف التي للتشبيه اسماً إجراء لها مجرى «مثل» لأنَّ المعنى واحد[١]. والحقّ أَنَّ المبرّد هنا لم يوفّق في التنظير بين استخدام سوى اسماً بمعنى «غير» واستخدام الكاف اسماً(!!) بمعنى مثل، لأَنَّ الضرورة الشعرية وإقامة الوزن هي التي فرضت أَن تتكرر الكاف في قول الراجز:

وصالياتٍ ككما يُؤثْفَين

وأَن تقترن بـ «مثل» في قول الآخر:

فَصُيّروا مثلَ كعصف مأكول

فهي في كلا النصّين زائدة أفادت -عرضاً- زيادة التشبيه، وليست اسماً بمعنى (مثل) فتحتمل دخول حرف الجرّ الذي هو الكاف الأولى في «ككما» كما قبلت (مثل) دخول الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] لأنَّ (مثل) في الآية اسم اقترن بحرف الجر التشبيهي (الكاف) لتأكيد نفي الشبيه، على معنى ليس شبهه أو نظيره شيء[٢]. ولو كان دخول الكاف على الكاف يصيّر الثانية اسماً لصارت اللام الثانية اسماً فيما استشهد به الفرّاء من قول الشاعر:

فــلا والله لا يُلفــى لمــا بــي ولا للمــا بهــم أبــداً دواءُ[٣]

(١) المقتضب، ٤/ ٣٥٠.

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني، ت.د. حسن نداوي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م، ١/ ٢٩٦، شرح الرضى على الكافية ٢/ ٣١٩.

(٣) معاني القرآن للفراء، ت.محمد علي انلجار وأحمد نجاتي، القاهرة ١٩٥٥م، ١/ ٦٨ والمحتسب لابن جني، ت.علي النجدي ناصف والنجار وشلبي، القاهرة ١٣٨٦هـ، ٢/ ٢٥٦، والخزانة ١/ ٣٦٤.

كذلك تدلّ النصوص غير الشعرية التي ساقها ابن مالك على بطلان دعوى ظرفية (سوى)، وأنّها لا تستخدم اسماً إلا في ضرورة الشعر، ولا عبرة بما يقال إنّ النحاة المتقدّمين لا يحتجّون بالحديث بحجة أَنَّ روايته جائزة بالمعنى وأَنَّ العناية لم تكن متّجهة إلى ضبط ألفاظه؛ لأَنَّ استخدام (سوى) في الشعر اسماً خاليا من معنى الظرفية كثير، وليس هو من مقتضيات الضرورة الشعرية كما يتّضح من النصوص التي سردها ابن مالك.

٣-إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع. قال ابن مالك: وأكثر النحويين يقيس المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدّم حاله عليه، فلا يجيزون في نحو: مررت بهند جالسةً مررتُ جالسةً بهندٍ، وأَجاز ذلك أبو عليّ في كلامه في «المبسوط» وبقوله في ذلك أقول وآخذ»[1] واحتج ابن مالك لاختياره الذي وافق فيه أبا علي وابن كيسان وابن برهان بدليل عقلي «نظري» فحواه: أَنّ المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به.

ثم أردفه بدليل نقلي سماعي، فقال: وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم. فمن ذلك ما أنشده يعقوب:

فإن تك أذوادٌ أُصبن ونسوةٌ   فلن تذهبوا فِرغاً بقتل حبال

أراد فلن تذهبوا بقتل حبال فرغا، أي هدراً. . .

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٤ وانظر شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧ والبحر المحيط لأبي حيان ط مصورة عن طبعة القاهرة ١٣٢٨هـ ٧/ ٢٨١ والكشاف للزمخشري مطبعة البابي الحلبي ١٩٦٦م القاهرة ٣/ ٢٩٠ والكتاب ١/ ٢٧٧ وابن يعيش ٢/ ٥٩.

ومن ذٰلك قول الآخر:

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً إليّ حبيباً، إنّها لحبيبُ

ومثله قول الآخر:

إذا المرءُ أعيته المروءةُ ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديدُ

وقد جاء أيضاً تقديم حال المجرور عليه، وعلى العامل في قول الشاعر:

غافلاً تعرِضُ المنيّةُ للمر ءِ فيُدعى ولاتَ حينَ إباءُ[1]

واحتجاج ابن مالك «أَن المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به» يقترب مما قرّره الرضي بقوله: «إنّ حرف الجرّ مُعدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنّه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبتُ راكبةً بهند، فكأنّك قلت: أذهبت راكبةً هنداً»[2].

٤-يقرّر ابن مالك -تبعاً للجمهور- أَنَّ المضاف الى ياء المتكلم معربٌ، خلافاً للجرجاني وابن الخباز وابن الخشاب الذين ذهبوا الى أنه مبني[3]. قال: «والصحيح أَنَّه معرب، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتّب عليها بناءُ الأسماء». واحتج بأدلّة نظرية ثلاثة فقال:

فإن زُعِم أَنَّ سبب بنائه إضافته الى غير متمكن ردّ ذٰلك بثلاثة أوجه:

أحدهما: أَن ذٰلك يوجب أن يكون المضاف الى الكاف والهاء وسائر الضمائر مساوياً للمضاف الى الياء، وذٰلك باطلٌ. .

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٠٧.

(٣) المرتجل في شرح جمل عبد القاهر لابن الخشاب ت علي حيدر دمشق ١٩٧٢م شرح المفصل لابن يعيش ادارة الطباعة المنيرية- القاهرة ٣/ ٣٢.

الثاني: أَنَّ ذٰلك يوجب بناء المثّنى المضاف الى ياء المتكلم، وذٰلك أيضاً باطل.

الثالث: أن المضاف الى غير متمكن لا يجوز بناؤه من دون أَن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه الى الإضافة لتتكمّل دلالته بها كـ «غير» و«مثل»، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط في خفاء إعرابه ذٰلك، فعُلم أَنه معرب تقديراً.

فإن زعم أَنَّ سبب بنائه تقدير إعرابه بلزوم انكسار آخره لزم من ذٰلك الحكم ببناء المقصور، وبناء المتبع وبناء المحكيّ، فان آخر كل واحد منها ممنوع من ظهور الإعراب. ولا قائل بأنه مبنيّ، بل هو معرب تقديراً، فكذٰلك المضاف الى ياء المتكلم معرب تقديراً[١]. وهٰذه الأدلة التي احتجّ بها ابن مالك لرأيه أَدلة (نظرية) عقلية تقوم على الاحتجاج بالنظير والشبيه، فهو يستعين بمنطق اللغة في استخداماتها المتنوعة ليماثل بينها وبين الحالة التي يحتج لها، وينتهي بعد احتجاجه بهٰذه النظائر الى إبطال الرأي الذي لا يؤيده وتقويةِ اختياره الذي يطمئن الى صحته.

٥-في باب التعجب يقرّر ابن مالك أَن «ما» التعجبيّة نكرة عند سيبويه وما بعدها خبر، موصولة، عند الأخفش، والخبر محذوف ملتزم الحذف بعد (لولا)، قال: لأنّ (ما) لا تكون عنده تامة إِلا شرطية أو استفهامية أو موصوفة، ولأَنَّ النكرة المحضة لا يُبتدأ بها غير معتمدة. قال (أي الأخفش): وجعل المبتدأ في التعجُّب معرفة لا يخلّ بالإبهام اللازم للتعجب، لأَنّ التزام حذف الخبر كاف في الإبهام[٢].

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠١.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨١.

ويخالف ابن مالك رأي الأخفش منتصراً لرأي سيبويه والجمهور ويحتجّ لذٰلك قائلاً: فيقال له (للأخفش): الخبر المدّعي حذفه أمعلوم أم مجهول؟ فإن كان معلوماً فلا إبهام، وإن كان مجهولاً فحذف المجهول لا يجوز. وادعاء حصر «ما» التامّة في الاستفهام والشرط باطل بقولهم: (غسلته غسلاً نِعِمّا). فـ (ما). هٰذه إمّا زائدة، فزيادتها باطلة، لأن ذٰلك يخلي (نُعْمَ) من فاعل ظاهر أَو مضمر، فوجب كونها تامّة، فكذا «ما» التعجبيّة. .[1] وردّ ابن مالك على الأخفش هنا يسلك فيه مسلك الاحتجاج العقلي «النظري» ويحاكمه؛ بمنطق لغوي ليفنّد مذهبه في كون «ما» موصولة وخبرها محذوف، وهو ما لا يُؤيده فحوى جملة التعجب التي ليست هي جملة خبرية بأَيّ حال، وهو أيضاً لا يستقيم مع رأي سيبويه بأَنها نكرة تامة بمعنى شيء، بل الراجح أَنّها استفهامية أصلاً خرجت مخرج التعجب في مرحلة تالية من مراحل التطور اللغوي كما خرج فعل الدعاء من صيغة الماضي الى صيغة المستقبل في قولنا: (رحمه الله) أو (رضي الله عنه). وهو ما يذهب إليه جماعة من النحويين[2].

٦-قرّر ابن مالك في باب التصغير أَنّ الجمع الذي يأتي على مثال من أمثلة الكثرة لا يُصغر، لأَنَّ بنيته تدلّ على الكثرة وتصغيره يدلّ على القلّة فتنافيا قال: وأَجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد، فأجازوا أَن يقال في رُغفان رُغَيفان، كما يقال في عثمان عُثَيمان، وجعلوا من ذٰلك (أُصَيْلان) زعموا أنه تصغير أُصلان، جمع أَصيل.

---

(١) نفسه ٢/ ١٠٨٢ وانظر أيضا شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٢.

(٢) شرح الرضي ٢/ ٣١٠، وابن يعيش ٦/ ١٤٦.

وردّ ابن مالك على الكوفيين مذهبهم في هٰذه المفردة قائلاً: وما زعموا مردود من وجهين:

أحدهما: أنَّه لو كان تصغير أُصلان لقيل أُصيلين، لأنَّ تصغير الجمع جمعٌ في المعنى.

الثاني: أنَّه لو كان تصغير أُصلان لقيل أُصيلين، لأنَّ فُعلان وفِعلان اذا كُسرا قيل فيهما «فَعالين» كـ «مُصران» ومَصارين وحُشّان وحَشاشين وغربان وغرابين وكلّ ما كُسِّر على (فَعالين) جمع (أَصِيل). وإنما أُصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبّره، ونظيره قولهم في إِنسان: أُنيسيان، وفي مَغرب مُغَيربان. ولا استبعاد في ورود المصغّر على بنية مخالفة لبنية مكبّرة كما وردت جموع مخالفة لأبنية آحادها. والحاصل أَنَّ من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة ردّه الى واحده وصغّره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكّر يعقل كقولك في غِلْمان: غُلَيِّمون، وبالألف والتاء إن كان لمؤنّث أو لمذكّر لا يعقل كقولك في جوار ودراهم جويريات ودريهمات[١].

واحتجاج ابن مالك في ردّ مذهب الكوفيين أو مذهب بعضهم في أَنَّ أُصَيلاناً تصغير أُصلان جمع أصيل إنما يستند إلى استقراء النظائر اللغوية ليقيس عليها، ومن ثَمَّ ينتهي الى إبطال مذهبهم، فمحاكمته لمذهبهم تنطلق من منظور لغوي ليقيس على النظائر ويستند إليها في تثبيت حكمه وابطال حكم مخالفه.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩١٦.

٢- في الأفعال:

١-قرر ابن مالك أنّ الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد المباشرة مبني وأَنَّ المؤكد بنون التوكيد غير المباشرة معرب، واحتجَّ لمذهبه قائلاً: وإنّما كان الأمر كذلك؛ لأَنَّ المؤكّد بالنون إما أن يكون بناؤه لتركيبه معها وتنزّله منها منزلة الصدر من العجز، وإما أن يكون من أَجل أَنّ النون من خصائص الفعل فضعُف بلحاقها شبهُ الاسم، اذ لا قائل بغير هٰذين القولين.

والثاني باطل، لأنّه مُرتَّب على كون النون من خصائص الفعل. ولو كان ذٰلك مقتضياً للبناء لبني المجزوم (بلم) والمقرون بحرف التنفيس والمسند إلى ياء المخاطبة، لأنها مساوية للمؤكّد في الاتّصال بما يخصّ الفعل، بل ضَعفُ شبه هٰذه الثلاثة أشدّ من ضَعفِ شبه المؤكّد بالنون، لأَنّ النون وإن لم يلِق لفظها بالاسم فمعناها لائق، بخلاف «لم» وحرف التنفيس وياء المخاطبة فإنّها غير لائقة بالاسم لفظاً ومعنى. فلو كان موجب بناء المؤكّد بالنون كونها مختصّة بالفعل لكان ما اتّصل به أَحد الثلاثة مبنياً، لأَنّها أمكن في الاختصاص. وفي عدم بناء ما اتّصلت به دلالة على أَنَّ موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما.. وإذا ثبت أَنَّ موجب البناء هو التركيب، لم يكن فيه لما أتّصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نصيب، لأنّ ثلاثة أَشياء لا تركّب»[1]. وواضح أن استدلال ابن مالك هنا استدلال عقلي مبني على الاحتجاج بالأشباه والنظائر والقياس عليها، فتنظيره نون التوكيد في الاختصاص بالفعل بأدوات الجزم وسين الاستقبال وسوف وياء المخاطبة دليل استنباطي قياسي، فلما كانت هٰذه الأدوات

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤١٦.

لا تقتضي بناء الفعل لأنّها مختصّة به، بل لأنّه تركب معها تركيب المبني على فتح الجزئين، وهٰذا تعليل صوتي لغوي يستند الى ضرورات القانون الصوتي الفعَّال، وما كان يمكن أن يبنى الفعل على الضمّ لئلا يلتبس بالمسند الى الجماعة، ولا على الكسر لئلا يلتبس بالمسند الى ياء المخاطبة، ولا على السكون لئلا يلتقي ساكنان، فلم يبق إلا البناء على الفتح، فهو حركة بناء لا حركة إعراب.

٣- في الحروف:

يقرّر ابن مالك أَن نون الرفع اذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز حذفها وإبقاء نون الوقاية قال: وزعم قوم أنَّ المحذوف في نحو: «تأمروني»(١)، هو الثاني (نون الوقاية) وليس كذٰلك، بل المحذوف هو الأول، نصّ على ذٰلك سيبويه(٢) قال: ويدلّ على صحّة قوله: أَنَّ نون الوقاية لا يجوز حذفها مفردة مع فعل غير «ليس» وأَن الأَول قد حذف دون ملاقاة مثل مع عدم الجازم والناصب، فحذفها عند ملاقاة مثل أَولى. وأيضا فلو حذف نون الوقاية وأبقى نون الرفع لتعرض بذٰلك الى حذف نون الرفع عند دخول الجازم والناصب، واذا حذف نون الرفع

(١) قرأنا نافع ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] وقرأباقي السبعة بالتشديد في النون، وقرأ ابن عامر بفك الادغام في النون. السبعة في القراءات لابن مجاهد ت د. شوقي ضيف دار المعارف القاهرة ١٩٧٢م، ص ٢٦١، والعنوان في القراءات السبع لأبي طاهر اسماعيل بن خلف الانصاري ت د. زهير غازي و د. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥ ص١٦٦، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي القاهرة ١٣٥٩هـ، ص٣٧٦. واعراب القرآن للنحا س ت د. زهير غازي زاهد بغداد ١٩٧٧، ١/ ٥٦٠ وقد نقل تلحين أبي عمرو بن العلاء لمثل هٰذه القراءة.

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٤، ومن ذهب الى ان المحذوف نون الوقاية، الجزولي كما نقل الرضي ٢.

لم يعرض لنون الوقاية ما يقتضي حذفها، وحذف مالا يحوج إلى حذف أَولى من حذف ما يحوج الى حذف قال: ومثال ذٰلك -أي حذف نون الرفع لغير نصب أو جزم- في النثر ما روي من قول النبيّ -عليه السلام: «والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا»، الأصل: لا تدخلون ولا تؤمنون، لأَنَّ (لا) نافية، ولا النافية لا تعمل في الفعل شيئاً. ومثال ذٰلك في النظم قول الراجز.

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

والأصل تبيتين وتدلكين، فحذف النونين دون جازم ولا ناصب[1].

واحتجاج ابن مالك بالدليل النقلي للحالات المشابهة إنّما هو استنباط قياسي كما إنَّ احتجاجه بالدليل العقلي المستند الى أَنَّ حذف مالا يحوج الى حذف أَولى من حذف ما يحوج الى حذف، يمثل النمط الغالب في محاكماته العقلية.

٢- يقرّر ابن مالك أَنَّ الباء الزائدة تدخل على خبر «ما» التميميّة كما تدخل على خبر ما الحجازية، خلافاً لما قرّره أبو علي الفارسي والزمخشري قال: «زعم أبو علي أَنَّ دخول الباء الجارّة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذٰلك الزمخشري، والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه: أَحدها: أَنَّ أشعار بني تميم تتضمّن دخول الباء على الخبر كثيراً، منه قول الفرزدق أنشده سيبويه:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقّه ولا منسيءٌ معنٌ ولا مُتيسّرُ

ولو كان دخولها على الخبر مخصوصاً بلغة أهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم.

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٠٨ وانظر الخصائص ١/٣٨٨.

الثاني: أَن الباء إنّما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً، لا لكونه خبراً منصوباً، يدلّ على ذلك دخولها في نحو: (لم أكن بقائم)، وامتناع دخولها في نحو: (كنت قائماً). واذا ثبت كون المسوّغ لدخولها النفي فلا فرق بين منفيّ منصوب المحل ومنفي مرفوع المحلّ.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ «إنْ» كقول الشاعر:

لعمرك ما إن أبو مالك ... بواهٍ ولا بضعيف قواه

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد «إن» لكونه منفياً كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (إن)، وهو ما أردناه، وقد دخلت أيضاً على الخبر المرفوع بعد هل كقوله:

تقول اذا اقلولى عليها وأقردت ... ألا هل أخو عيشٍ لذيذ بدائم

واذا دخلت على الخبر بعد «هل» لكون «هل» تشبه النافي فَلأَن تدخل على الخبر بعد النافي نفسه أَحقُّ وأَولى(١).

واستدلال ابن مالك هنا وقع بالأدلة النقلية السماعية مرّة وبالأدلة الاستنباطية مرّة ثانية. وقد أثبت أَن لا علاقة بين العمل ودخول الباء، بل الباء مقترنة بالنفي، بدليل دخولها على خبر الأفعال الناقصة المنفية (لم أكن) وبعد (هل) الاستفهامية التي تعطي معنى الاستفهام الذي يوضع بإزاء النفي أحياناً في باب تعليق أفعال القلوب وفي باب نصب الفعل بأن مضمرة في جواب النفي والاستفهام والتمني والطلب.

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٣٦، وانظر الكتاب ١/ ٣٠ وابن يعيش ٢/ ١١٦.

٣- في باب «لا» النافية للجنس يقرّر ابن مالك أَنَّ العَلَم قد يتأول بنكرة فيركب مع «لا» النافية إن كان مفرداً فيبنى على الفتح مثل:

لا هيثمَ الليلةَ للمطيّ

وينصب إن كان مضافاً كقولهم: (قضيّةٌ ولا أبا حسن لها)[١]

قال: وللنحويين في تأويل العلم المستعمل هٰذا الاستعمال قولان:

أحدهما: أنه على تقدير إضافة «مثل» الى العلم ثم حُذف «مثل» فخلفه المضاف إليه في الاعراب والتنكير.

والثاني: أنّه على تقدير: لا واحدَ من مسمّيات هٰذا الاسم. وكلا القولين غير مرضي.

أَما الأول فيدلّ على فساده أَمران:

أحدهما: التزام العرب تجرّد المستعمل ذٰلك الاستعمال من الألف واللام ولو كانت إضافة «مثل» منويّة لم يُحتج الى ذٰلك..

والثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذٰلك الاستعمال بـ «مثل» كقول الشاعر:

تبكي على زيدٍ ولا زيدَ مثلُه بريءٌ من الحُمّى سليمُ الجوانح

فلو كانت إضافة «مثل» منويّة لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله، وذٰلك فاسد. وأما القول الثاني فضعفهُ بيِّن، لأنّه يستلزم أَلاّ يُستعمل هٰذا الاستعمال إلا علم مشترك فيه كـ «زيد» وليس ذٰلك لازماً لقولهم: لا بصرةَ لكم[٢]، ولا قريش بعد اليوم،

(١) الكتاب ١/ ٣٥٥ والمقتضب ٤/ ٣٦٣.

(٢) الكتاب ١/ ٣٥٥.

ولقول النبي ﷺ: اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده[١]. وإنّما الوجه في هٰذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيءَ يصدُقُ عليه هٰذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضُمِّن العلم هٰذا المعنى وجرّد لفظه مما ينافي ذٰلك[٢].

واستدلال ابن مالك هنا نظري مبني على تحليل النصوص واختبارها لمعرفة ما اذا كانت تحتمل تأويلات النحويين أَولا. ولما كانت هٰذه النصوص لا تحتمل هٰذه التأويلات صارت عنده وسيلة لرد رأي النحويين الذين تابعوا سيبويه فيما ذهب إليه. . .

٤- في باب عطف النسق قرّر ابن مالك أَنَّ «إمّا» المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين. قال: ومذهب ابن كيسان وأبي علي أَنَّ العاطف إنّما هو الواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ «أو»، وبقولهما أقول في ذٰلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، ولأَنَّ وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع «لا» بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل «لا زيدٌ ولا عمرو فيها» و«لا» هٰذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن «إمّا» مثلها، إلحاقاً للنظير بالنظير وعملاً بمقتضى الأولوية.

وذٰلك أَنَّ «لا» قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية باجماع، ومع ذٰلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها، فلأن يحكم بعدم عطفيّة «إمّا» عند مقارنة الواو أَحقّ وأَولى»[٣].

---

(١) صحيح البخاري ادارة المطبعة المنبرية، القاهرة، بلا تاريخ: باب الايمان ٨، ٩ ومسند ابن حنبل ٢/ ٢٣٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٠.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦.

واستدلال ابن مالك هنا لاختياره ذو وجهين، الأول «نظري» عقلي يقوم على تجنّب دخول عاطف على عاطف، اذ هو مما لا يقع في الاستعمال اللغوي عادة، والثاني قياسي، إذ يشبهها بـ «لا» النافية التي تقع بعد الواو العاطفة ولا حظّ لها في العطف. فالدليل هنا مقيس على النظير المنقول عن العرب فكأنّه جمع في استدلاله بين الدليل القياسي النقلي والدليل العقلي الاستنباطي.

٥- قرّر ابن مالك في باب النداء أَنَّ حذف تنوين «عُزير» في قراءة السبعة غير عاصم والكسائي: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] أحسن من حذف تنوين أحد في قراءة عبد الوارث: ﴿قل هو اللهُ أحدُ اللهُ الصمدُ﴾(١) [الإخلاص: ١، ٢] واستدلّ لرأيه بثلاثة أوجه:

أحدهما: أَنَّ اتصال عُزَير بـ «ابن» لأنّهما جزءا جملة واحدة أَلزمُ من اتّصال «أحد» بـ «الله» لأنّهما من جملتين.

الثاني: أَنَّ حذف تنوين «عُزَير» في الإخبار عنه بـ «ابن» شبيه بحذفه في النعت به... بخلاف حذف تنوين أَحد.

الثالث: أَنَّ حذف تنوين «عُزير» يخلّص من ثقل لا يلزم مثله من ثبوت تنوين «أَحد» وذلك أَنَّ تنوين «عُزير» إذا لم يحذف تحرّك لالتقاء الساكنين، فيلزم من تحريكه وقوع كسرة بين ضمّتين: أولاهما في حرف تكرار قبله ياء ساكنه، ولا يلزم ذلك ولا قريب منه إذا لم يحذف تنوين «أَحد»، فكان حذف تنوين «عزير» أَحسن وأولى(٢)».

---

(١) مختصر شواذ القرآن ابن خالويه ت برجستراسر القاهرة ١٩٦٨م ١٨٢ والعنوان ١٠٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٠١.

وإذا كان استدلال ابن مالك هنا لترجيحه تنويناً على تنوين يتّخذ مظهراً تعليلياً فإنَّ تعليله ينطلق من مسوّغات صوتية لغوية، لا من حجج عقلية بحت، وهٰذه سمة واضحة في منهج ابن مالك في المحاكمة والاستدلال، إذ يستعين بالرجوع إلى مخزونه النقلي من نصوص اللغة في استخدامه المنوّع لينتهي الى تقصّي قوانينها وسننها، ليتوسل بها الى ترجيح استخدام أَو تصويب رأي على رأي.

٦- يقرّر ابن مالك أَن تنوين «جوار» و«يُعَيْل» تنوين عوض لا تنوين صرف، في مذهب سيبويه والمبرد، لٰكن سيبويه جعله عوضاً من الياء والمبرد جعله عوضاً من ضمّة الياء وكسرتها.

قال: والصحيح مذهب سيبويه[1].

واحتج ابن مالك لتصحيح مذهب سيبويه بما يلي:

١-لو كان التنوين عوضاً من الحركة لكان ذو الألف أَولى به من ذي الياء لأَن حركة ذي الياء غير متعذّرة، فهي لذٰلك في حكم المنطوق بها، بخلاف حركة ذي الألف فإنّها متعذّرة، وحاجة المتعذّر الى التعويض أَشدّ من حاجة غير المتعذّر.

٢-لو كان التنوين المشار إليه عوضاً من الحركة لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم في قوله:

أقلّي اللوم عاذلُ والعتابا

قال: فإن قيل لمَ حذفت الياء أَولاً؟ قلنا: لما كانت ياء المنقوص المنصرف قد تحذف تخفيفاً ويكتفى بالكسرة التي قبلها، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزاً في الأدنى ليكون لزيادة الثقل زيادة

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٣ وانظر الكتاب ٢/ ٩٥ والمقتضب ١/ ١٤٣.

أَثر، إذ ليس بعد الجواز إلاّ اللزوم، ثم جيء بعد الحذف بالعوض كما فعل في «إذ» حين حذف ما تضاف إليه[١].

واستدلال ابن مالك هنا لغوي مبني على القياس على الاشباه والنظائر اللغوية، وترجيحه يستند الى منطق لغوي صوتي واضح لا الى جدل نظري صرف.

٧- في مبحث زيادة همزة الوصل وتمييزها عن همزة القطع يقرّر ابن مالك أن الكوفيين يزعمون أَنَّ همزة الوصل في «ايمن» المستخدمة في القسم همزة قطع، وأنّه جمع (يمين).. قال: وما ذهبوا إليه غير صحيح لثلاثة أوجه:

أحدهما: لو كان جمعاً لم تكسَر همزته، وقد كسرت، ولا يعرف جمع على إفعُل.

والثاني: أنّه لو كان جمعاً لم تحذف همزته، لأَنَّ ذٰلك أَيضاً في الجموع غير معروف. وقد حذفت همزة ايمن في السعة في قول عروة بن الزبير رضي الله عن أبيه وعنه: لَيْمُنكَ لئن ابتليت لقد عافيت.

الثالث: أَنّه لو كان جمعاً لم يُتَصرّف فيه بحذف بعضه، لأن ذٰلك في الجموع غير معروف[٢].

وحجج ابن مالك هنا جميعها حجج لغوية تستند الى أَدلة نقلية يقيس عليها وينظر بها، وهٰذا أيضاً مظهر من مظاهر الثراء اللغوي الذي اتسعت له حافظته واستوعبته بديهته..

(١) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٢٣ وانظر الكتاب ٢/ ٩٥ والمقتضب ١/ ١٤٣.

(٢) شرح الكافية ٤/ ٢٠٧٣.

وبعد، فقد كان اعتمادنا في استقراء هٰذه المواقف على كتاب شرح الكافية الشافية، لأنّه أوسع كتبه النحوية المنشورة وأكثرها تفصيلاً وشمولاً، لا سيّما أَنَّ كتابه المفصل «شرح التسهيل» لا يزال مخطوطاً ونسخته الخطية الوحيدة موجودة في دار الكتب بالقاهرة، ونشر جزءاً يسيراً منها الدكتور عبد الرحمٰن السيد منذ سنين عدّة، وهو لا يكاد يفي باحتياجات الباحث في هٰذا السبيل فضلاً عن أن كتابه «شرح عمدة الحافظ» يكاد يخلو من الاحتجاج الذي عرضنا له في هٰذا المبحث، وكذٰلك كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»[1] ولعلنا نكون قد وفقنا الى بعض ما كنا نبتغيه في هٰذه المحاولة المتواضعة التي حاولت تناول جانب من جوانب الفكر النحوي عند ابن مالك.

---

(١) وردت في شواهد التوضيح والتصحيح بعض مواقف احتجاجية حول مجيء «يا» قبل ليت للتنبيه لا للنداء، ووقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، وجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ص٥٩، ٦٧، ١٠٧.

القسم الثاني

دراسات لغوية وأسلوبية

السياق في الفكر اللغوي عند العرب☆

يشغل السياق في البحث اللغوي المعاصر حيّزاً واسعاً، ويستحوذ دوره في تحديد الدلالة على انتباه الباحثين اللغويين، ويستأثر باهتمامهم، حتى يصير نظرية متكاملة، ترتبط بجهود علماء كثيرين يأتي في مقدمتهم عالم اللغة الانكليزي فيرث، الذي وضع تأكيداً كبيراً على الوظيفة الاجتماعية للغة.

«ومعنى الكلمة عند أصحاب هٰذه النظرية يحدده استعمالها في اللغة أو الطريقة التي تستعمل بها أو الدور الذي تؤديه، ولهٰذا يصرّح فيرث بأنّ المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة»[(١)].

وبيان ذٰلك أن معظم الوحدات تقع في مجاورة وحدات أخرى، وأَنَّ معاني هٰذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلاّ بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها[(١)].

«وعلى هٰذا فدراسة معاني الكلمات تتطلب تحليلاً للسياقات والمواقف التي ترد فيها، حتى ما كان منها غير لغوي.. ومعنى الكلمة -على هٰذا- يتعدل تبعاً لتعدّد السياقات التي تقع فيها، أو بعبارة أخرى لتوزعها اللغوي»[(٢)].

---

(١) علم الدلالة. د. أحمد مختار عمر ٦٨.

(٢) نفسه: ٧٢.

☆ قدّم هٰذا البحث إلى ندوة «الدلالة» التي عقدها قسم اللغة العربية بكلية التربية (آذار - ١٩٩٢م) في الجامعة المستنصرية ونشر في مجلة (الأقلام) الصادرة عن وزارة الثقافة ببغداد في عددها (٣-٤) آذار - نيسان ١٩٩٢. =

وقد أيدت الدراسات الانثروبولوجية والمباحث الفلسفية الاتجاه السياقي في دراسة الغة ودلالاتها، فقد قرّر برتراند راسل أن الكلمة تحمل معنى غامضاً لدرجة ما، ولكنّ المعنى يكشّف فقط عن طريق ملاحظة استعماله. الاستعمال يأتي أولاً وحينئذ يتقطر المعنى منه(١).

كذٰلك جاء التأييد من علم النفس حيث أيّد كثير من علماء النفس النظرة السياقية أو القرينية(٢).

ويغالي بعض الباحثين في دور السياق فيقرّر أَنَّ معنى الوحدة الكلامية يعتمد بشكل جوهري على السياق(٣).

ويؤكد ذٰلك لغوي آخر فيقول: لا تتمتّع الكلمات بمعنى، ولكنّها تتمتّع بوظائف(٤).

ومعلوم أنّ الوظيفة لا تتشكل أو تؤدّى إلاّ في سياق، وهو ما يدعى عند علماء اللغة المعاصرين بالموقف الكلامي، وعند علماء العرب بقرينة المقام(٥).

«وهناك من أصحاب هٰذه النظرية من ركز على السياق اللغوي، وتوافق الوقوع أو الرصف. على الرغم من اعتبار هٰذا الرأي امتداداً لنظرية السياق أو تطوّراً عنه فهناك من عدّه نظرية مستقلّة، نظراً لما تميّزت به من إحكام وما وضع لها من قواعد»(٦).

---

(١) علم الدلالة. د.أحمد مختار عمر ٧٢.

(٢) نفسه: ٧٢.

(٣) اللغة والمعنى والسياق جون لاينز ٢١٥ ودور الكلمة في اللغة لأولمان ٦٢.

(٤) علم الدلالة: بيير جيرو ٤٢ ودور الكلمة لأولمان ٦٢.

(٥) اللغة العربية: معناها ومبناها. د.تمام حسان ٣٣٧.

(٦) علم الدلالة. د.أحمد مختار عمر ٧٤.

إنّ نظرية السياق إذا طبقت بحكمة -كما يقول أولمان- صارت حجر الأساس في علم المعنى، وقد قادت بالفعل الى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هٰذا الشأن. إنها مثلاً أحدثت ثورة في طريق التحليل الأدبي، ومكّنت الدّراسة التأريخية للمعنى من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتاً، كما أنها قدّمت لنا وسائل فنّية حديثة لتحديد معاني الكلمات، ممّا ظهرعلى يد العالمين أوجدن وريتشاردز، وفوق هٰذا كلّه وضعت مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق التمسّك بما سمّاه فيرث: ترتيب الحقائق في سلسلة من السياقات، أي سياقات كل واحد منها ينضوي تحت سياق آخر، ولكل واحد منها وظيفة بنفسه، وهو عضو في سياق أكبر، وفي كلّ السياقات الأخرى، وله مكانه الخاصّ فيما يمكن أن نسمّيه سياق الثقافة[١].

ويتواضع أولمان فيعترف بأن هٰذا المنهج طموح إلى درجة لا يمكن معها في كثير من الأحايين إلاّ تحقيق جانب واحد منه فقط، ولٰكنه مع ذٰلك يوفّر معايير تمكننا من الحكم على النتائج الحقيقية حكماً صحيحاً[٢].

ونقول إنّ علماء اللغة العرب والأصوليين كانوا قد انتهوا -قبل أن يقرّر البحث اللغوي المعاصر هٰذه الحقائق ويضعها في إطار أوسع دعي «نظرية السياق»- إلى التنبّه إلى جملة من الحقائق المتصلة بقوام هٰذه النظرية فابن القيم (ت ٧٥١هـ -١٣٥٠م) من علماء اللغة والنحو والأصول يقرّر بوضوح أن السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد،

(١) دور الكلمة في اللغة ٦٦.

(٢) نفسه ٦٧.

وتخصيص العام وتقييد المطلق، وتنوّع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[(١)] كيف تجد سياقه يدلّ على أنّه الذليل الحقير[(٢)].

إنّ مناهج النظر اللغوي المعاصر استقرّت على مبدأ التعامل مع النص كلاً واحداً لا يتجزأ، فالأسلوبيون والسياقيون يرون أن السياق ينبغي أن لا يقتصر على الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب، بل ينبغي أن يشمل القطعة كلّها والكتاب كلّه، كما ينبغي أن يشمل -بوجه من الوجوه كلّ ما يتصّل بالكلمة من ظروف وملابسات[(٣)].

وهٰذه الحقيقة المنهجية كانت واضحة لدى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ-١٣٨٨م) فقد تأكدت لديه أهمية الوعي بالظروف والملابسات المحيطة بالنص فضلاً عمّا توحي به الدلالات اللغوية لمفرداته ومكوناته العامة. وانتهى به التأمل والبحث الى «أن المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهو ما يقرّره بوضوح علم المعاني والبيان... ومن هنا لا محيص للمتفهم عن ردّ آرخر الكلام على أوله، وأوّله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلّف، فإن فرّق النظر في أجزائه فلا يتوصّل به إلى مراده، فلا يصحّ الاقتصارُ في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطن واحد، وهو النظر

(١) [الدخان: ٤٩].

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم ٤/ ٩ والبرهان للزركشي ٢/ ٢٠٠ وانظر دراسة المعنى عند الأصوليين ٢٣١.

(٣) دور الكلمة في اللغة: ٦٢.

في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلم، فإذا صح له الظاهر على العربية، رجع إلى نفس الكلام، فعمّا قريب يبدو له منه المعنى المراد[١].

ويستفاد من هٰذا التقرير -إلى جانب التأكيد على وحد النصّ وهي القضيّة المحورية فيه- أن بحث الدلالة المعجمية للفظ ليس غير مرحلة سابقةمن مراحل دراسة المعنى من خلال السياق بشقيه اللفظي والحالي[٢].

إن وضوح مبدأ وحدة النصّ عند العلماء العرب يجد تعبيره الصريح في اشتراطهم استحضار النصّ القرآني جميعه عند تفسير بعضه، فمن أراد «تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن، فما أُجمل منه في مكان فقد فُصِّل في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بُسط في موضع آخر منه[٣].

ولم يقتصر الأمرعند العلماء العرب على التنبّه لأهمية السياق اللفظي العام الذي هو أحد شقّي السياق العام، بل تنبّهوا إلى أهمية معرفة سياق الحال أو العناصر غير اللفظية في النص، ممّا تمثل عند المفسّرين والأصوليين بمعرفة أسباب النزول، وهي الأحداث والوقائع الملابسة للنص القرآني، فبمعرفتها يزول الإشكال في فهم كثير من النصوص. ويتصل بذٰلك معرفة المكي والمدني والترتيب الزمني لنزول الآيات[٤].

---

(١) الموافقات ٣/ ٤١٣ وانظر دراسة المعنى عند الأصوليين ٢٣٢.

(٢) المصدر السابق ٢٣٢.

(٣) البرهان للزركشي ٢/ ١٧٥ والإتقان للسيوطي ٣/ ٢٠٠.

(٤) دراسة المعنى عند الأصوليين ٢٢٢.

ويروون في هٰذا الصدد أن قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ قد اشكل على مروان بن الحكم، وكان قد تأخّر إسلامه، وقال: لنعذبُنَّ أجمعون، فبيّن له ابن عباس مناسبة النص وأن الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي (ﷺ) عن شيء فكتموه إيّاه وأخبروه بغيره، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا بذٰلك إليه[1].

ويؤكد الأصوليون أن الألفاظ المفردة والتراكيب تتعرض بسبب السياقات اللفظية والمقامية المختلفة لألوان من التغير الدلالي، ولذٰلك ينبهون إلى ضرورة الاستعانة بالسياقين اللفظي والحالي، أو ما تسميه نظرية السياق بالموقف الكلامي بجميع عناصره، ويتضح ذٰلك من بحثهم للعام والخاص، حيث لا يراد باللفظ العام -غالباً- دلالته على العموم، وذٰلك أن «العموم إنما يعتبر بالاستعمال، ووجوه الاستعمال كثيرة، ولٰكن ضابطها مقتضيات الأحوال التي هي ملاك البيان»[2].

واذا كان «المعنى» في البحث اللغوي المعاصر مركّباً من مجموعة من الوظائف اللغوية -الى جانب العناصر غير اللغوية- تشمل الوظيفة الصوتية ثم الصرفية، والنحوية، والمعجمية، فإنّ علماء التفسير -إدراكاً منهم لهٰذه الحقيقة- وضعوا شروطاً في المفسّر تتمثل في إتقانه لمجموعة من العلوم تنسجم مع مراحل التحليل المذكورة عند السياقيين، فاشترطوا في المفسّر أن يكون عالماً بالقراءات، وهي الجانب الصوتي في الأداء الذي يترجح به بعض الوجوه المحتملة على بعض،

(١) [آل عمران: ١٨٨] وانظر الكشاف ١/ ٤٥١ والبرهان للزركشي ١/ ٢٧، ٢/ ٢٠٢.

(٢) الموافقات للشاطبي ٣/ ٢٧١ وانظر دراسة المعنى عند الأصوليين ٢٢٧.

وأن يكون متقناً لعلم التصريف والاشتقاق وعلم النحو والمعاني والبيان والبديع، والمعجم وما يتصل به من علم اللغة أو معرفة متنها حيث يعرف به شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع[١].

وإذا كانت هٰذه الاشارات جليّة في توضيح الإطار النظري الذي رسمه الأصوليون، وَجُلّهم من المشتغلين بدراسة اللغة والنحو، لعنصر السياق ودوره في عملية الأداء اللغوي والوظيفة الإبلاغية للغة، فإن أئمة النحويين واللغويين كانوا قد تنبّهوا منذ وقت مبكر إلى دور السياق في فهم النص اللغوي والتعامل معه، بل إلى الدور الخطير الذي يشغله في نظرية المعنى عندهم، ومن ثم انطلقت تحليلاتهم للنص من خلال تصوير الموقف الذي أُطلق فيه النصّ أو ارتُجل فيه، حتى يتيسّر لتلاميذهم الوقوف على مجمل الملابسات والدواعي التي رافقت عملية التعبير وأسهمت في توجيهها واختيار الصيغة الملائمة لها.

وتظهر المؤشرات الأولى التي تنبّه لدور السياق في فهم النصّ وتحليل الوظائف اللغوية المكونة لنسجه وبنيته، في أقدم النصوص النحوية المدوّنة التي بين أيدينا.

ففي كتاب سيبويه يقف المؤلف عند عبارات وحكايات متعدّدة محكية عن العرب، منها عبارات مختصرة يغلب عليها طابع الاختزال والتكثيف لكثرة ما تردّدت على ألسنتهم، ومنها عبارات مجتزأة يصحّ القول عنها إنها مبتورة، اعتمد فيها على فهم السامع وحسن إدراكه، وهي «حالة ما إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بما تضمره» كما في عبارة ابن السّراج[٢]. يقول سيبويه في باب ما يضمر

(١) البرهان ٢/ ١٧٣ والإتقان ٤/ ٢١٣ ودراسة المعنى ٢٢١.

(٢) الأصول في النحو ٢/ ٢٤٧ والعبارة منقولة عن سيبويه في عنوان باب من كتابه ١/ ١٢٨.

فيه الفعل: وذٰلك إذا رأيت رجلاً متوجها وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مكّةَ وربّ الكعبة، حيث زكنت أنه يريد مكة. كأنك قلت: يريد مكّةَ والله[١]... أو رايت رجلاً يسدّد سهماً قبل القرطاس فقلت: القرطاسَ واللهِ، أي يصيب القرطاسَ، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس، ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبّروا لقلت: الهلالَ وبّ الكعبة، أي أبصروا الهلال[١].

وفي تحليل نمط آخر من أنماط العبارات، وهي ذات طابع اجتماعي، تتصل بالعلاقات اليومية بين الناس يقول: ومن ذٰلك قولهم: مرحباً وأهلاً، وإن تأتني فأهلَ الليل والنهار، وزعم الخليل حين مثّله، أنه بمنزلة رجل رأيته سدّد سهماً فقلت: القرطاسَ، أي أصبت القرطاس... فأنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً، فقلت، مرحباً وأهلاً، أي أدركتَ ذٰلك وأصبتَ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه، فكأنَّه صار بدلاً من رحُبت بلادك وأهِلت، كما كان: الحذرَ، بدلاً من إحذَر[٢].

وفي تحليل نمط آخر يقتضي تقدير فعل ليس من لفظ الاسم المنصوب قال: وذٰلك قولك: أتميمياً مرّة وقيسياً أخرى؟ وإنّما هٰذا أنك رأَيت رجلاً في حال تلوّن وتنقّل، فقلت: أتميمياً مرّة وقيسياً أخرى؟ فأنت في هٰذه الحال تعمل في تثبيت هٰذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إيّاه ويخبره عنه، ولٰكنّه وبّخه بذٰلك[٣].

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٩، ١٤٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٥٧.

(٣) نفسه ١/ ١٧٢.

قال: وحدّثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جَبَلة، واستقبله بعيرٌ أعور فتطير منه فقال: يا بني أسد، أَعورَ وذا ناب؟! فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولٰكنه نبههم، كأنه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب؟ والاستقبال في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعاً، كما كان التلون والتنقل عندك ثابتين في الحال الأولى، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه(١).

فسيبويه وهو بصدد أَداء مهمته في إيضاح هٰذه الأنماط التعبيرية المسموعة عن العرب، وتحليل الظواهر الإعرابية الموافقة لها تعبيراً عن وظائف كلامية معروفة، يستعيد السياق الذي ولدت فيه والجوّ الاجتماعي أو النفسي الذي رافق ولادتها مما سمّاه «الحال» أي المقام الذي قيلت فيه.

وهو يقدر أن مهمته في إفهم تلاميذه من أهل الحاضرة، وجلّهم من المولّدين ومن أبناء المستعربين تقتضي أن يستعيد صورة المشاهدة والعيان، وهي العناصر غير اللغوية، لإيضاح فحوى هٰذه النصوص ومعرفة قوانين إعرابها. والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطلق فيه الكلمة، لها هي أيضاً -كما يقول أولمان- أهميتها البالغة في هٰذا الشأن، وجميعها لها تأثيرها المباشر على المعنى الدقيق للكلمات، وهو مالم يعارض فيه أحد معارضة جدية[١].

وقد يبدو غريباً القول أن تأثير عناصر الموقف الخارجي في استعمال اللغة يبلغ سبعين في المائة من درجة تأثير الكلام في مواقف الخطاب، مرجعها إلى ما يكون من النظرات المتبادلة عند الحديث، وأن قيمة الدلالة التعبيرية وتأثيرها يتدنيان إلى ثلاثين في المائة حسب إذا اقتصر الأمر على مجرّد الكلام المنطوق[٢].

---

(١) دور الكلمة في اللغة ٦٢.

(٢) نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية لنهاد الموسى (بحث في المجلة العربية للدراسات اللغوية) م١٤٤ ص١٣. =

إن هٰذا الأصل الذي تقرّر لدى الباحثين المعاصرين من الغربيين سبق لواحد من كبار فقهاء العربية أن استفاض في الحديث عنه وعقد له فصلاً أو مبحثاً في أحد مصنفاته المشهورة في تاريخ العربية. فقد عرض أبو الفتح بن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتاب الخصائص لدور المشاهدة والعيان أو العناصر غير اللغوية في أداء المعنى أو وظيفة الابلاغ.

يقول ابن جنّي: فالغائب -ويريد بذٰلك الظرف الذي قيل فيه النص- ما كانت الجماعة من علمائنا -أي الرواة- تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أعراضها وقصودها.. ألا ترى إلى قوله:

تقول -وصكّت وجهها بيمينها- أبعلي هٰذا بالرحى المتقاعس

فلو قال حاكياً عنها: أبعلي هٰذا بالرحى المتقاعس؟! من غير أن يذكر صكّ الوجه، لأعلمنا بذٰلك أنها كانت متعجبة منكرة. لكنه لما حكى الحال فقال: وصكت وجهها، عُلم بذٰلك قوة إنكارها وتعاظم الصورة لها، هٰذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولِعظَمِ الحال في نفس تلك المرأة أبين. وقد قيل: ليس المُخبَر كالمعايِنَ.. وبعد فالحمّالون والحمّاميّون والساسة والوقّادون ومن يليهم ويُعتدّ منهم، يستوضحون من مشاهدة الأحوال مالا يحصّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبر به عنه، ولم يحضره ينشده.. فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين، مجزئاً عنه لما تكلّف القائل ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه، وعلى ذٰلك قال:

العين تُبدي الذي في نفس صاحبها من العداوة أو ودّ إذا كانا

وعلى ذٰلك قالوا: رُبّ إشارة أبلغ من عبارة.. وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أُكلّم إنساناً في الظلمة[1].

(١) الخصائص ١/ ٢٤٥.

ولعل أخطر ما تنبه له اللغويون العرب المتقدمون في مجال التنويه بدور السياق رصدهم لظاهرة التحول الدلالي بسببب تغيّر السياق[١]. وقد سجلوا صوراً من انتقال دلالة التركيب النحوي من مفهوم وضعت له في الأصل إلى مفهوم آخر جديد.

يوضح المبرّد هٰذه النظرية بقوله: قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره، فمن ذٰلك قولهم، عَلِمَ الله لأفعلنّ، لفظه لفظ: رزق الله، أي خبر، ومعناه القسم. ومن ذٰلك قولهم: غفر اللهُ لزيد، لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء. ومن ذٰلك أنك تقول: تالله لأفعلنّ، فتقسم على معنى العجب، ولا تدخل التاء على شيء من أسماء الله غير هٰذا الاسم؛ لأن المعنى الذي يوجب التعجب إنما وقع هاهنا[٢].

وقد كرّر المبرّد هٰذا المعنى في موضع آخر فقال: ألا ترى أنك تقول: غفر الله لزيد، فلفظه لفظ ما قد وقع، ومعناه: أسأل الله أن يغفر له، فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بانه فعل -جاز أن يقع على ما ذكرناه، ولم يفهم عن قائله إلا على ذٰلك[٣].

وإلى مثل هٰذا المعنى نبه سيبويه في الكتاب[٤].

ويقرر ابن هشام أنّ همزة الاستفهام تخرج عن الاستفهام الحقيقي لثمانية معان، منها التسوية، والإنكار الإبطالي، والإنكار التوبيخي، والتقرير، والتهكم والأمر، والتعجب، والاستبطاء، قال: وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة لها[٥].

---

(١) المقتضب ٤/ ١٧٥.
(٢) التصور اللغوي عند الاسماعيلية ٢٤٠.
(٣) المقتضب ٢/ ٣٢٥.
(٤) الكتاب ١/ ٤١٩، ٢/ ١٤٧.
(٥) مغني اللبيب ١/ ١٧.

وقد عقب عليه الدماميني قائلاً: أَيّ مانع منع من أن لهمزة الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقة الاستفهام أن يتولد لها بمعونة القرائن ما يناسب المقام غير ما ذكر من المعاني الثمانية؟!

وقد أكدَ الشمنّي هٰذا الاحتمال الذي يتولّد بمعونة القرائن السياقيّة بقوله: من استعمال الهمزة للتهديد والوعيد: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾(١) والتهديد ليس من المعاني الثمانية التي ذكرها المصنف(٢).

ولا يخفى أن عبارة المبرّد: «فلمّا علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنه فعل» إشارة واضحة الى سياق الحال أو المقام وهو العنصر الاجتماعي في مقابل العنصر اللغوي الذي هو سياق اللفظ أو المقال، وكلاهما يتظافر لتكوين السياق العام الذي يرتكز على عنصري المقام والمقال.

ولعلّ هٰذا هو ما عناه جون لاينز حين قال: وتعتبر النصوص مكوّنات للسياقات التي تظهر فيها -أي أنها جزء من السياق لا السياق كله- أمّا السياقات فيتم تكوينها وتحويلها وتعديلها بشكل دائم بواسطة النصوص التي يستخدمها المتحدثون والكتّاب في مواقف معيّنة(٣).

وهٰذا يؤكد بوضوح تضافر المواقف (المقامات) والنصوص (المقالات) في تحديد الدلالة وفحوى النص. فالنص الذي يفيد معنى ما في سياق معيّن لا يفيد المعنى نفسه في سياق آخر. وهٰذا ما جرى لأسلوب الاستفهام الذي تحوّل في بعض السياقات إلى أسلوب تعجب في العربية، وربّما في غيرها من اللغات أيضا.

---

(١) [المرسلات: ١٦].

(٢) المنصف من الكلام على مغني اللبيب للشمنّي ١/ ٣٨.

(٣) اللغة والمعنى والسياق ٢١٥.

وعلى الرغم من اضطراب النحويين في توجيه صيغة التعجب واختلافهم في إعرابها بسبب اختلافهم في تحليل مكوناتها، فإنَّ طائفة منهم أدركت حقيقة التحول الأسلوبي الذي تعرّضت له هٰذه الصيغة عن الأصل الأول[1] الذي وضعت له وهو الاستفهام، وصرّحت بذٰلك حين أعربت (ما) اسم استفهام بل ذهب بعضهم إلى أبعد من هٰذا فنبّه إلى ما طرأ على هٰذه الصيغة من تحوّل اقتضاه التطوّر اللغوي ودلّ عليه السياق الحالي أو المقام الذي تطلق فيه هٰذه الصيغة، وكذٰلك السياق المقالي الذي قوامه النبر أو التنغيم أو هيأة المتكلم وهو يؤدي عبارته وينقل مكنون قلبه.

يقول علي بن مسعود الفرغاني (من نحاة القرن السادس الهجري) وهو يدفع أن تكون «ما» في التعجب موصولة كما قرّر الأخفش أو نكرة تامة بمعنى شيء كما قرر جمهور البصريين: إنّ هٰذه الماءات وان اتفقت في اللفظ فلها أجراس مختلفة يدركها السمع يتميّز بها بعضها من بعض فنحن وكلّ متدرب بكلام العرب إذا سمعنا لفظة «ما» التي للتعجب من متلفظ بها حاذق بأداء الحروف، وسمعنا لفظة «ما» الموصولة أو التي بمعنى شيء منه، أمكننا أن نفرّق بين الماءين بالصوت قبل أن نسمع ما يقرن بإحداهما من الألفاظ، ولو كانت «ما» التعجب واحدة منهما لم يمكنّا هٰذا الفرق الحسّي[2].

والإشارة إلى السياق العام هنا جليّة واضحة وصريحة في تكييف الكلام وتحديده بحسب ما يقتضيه هٰذا السياق.

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣١٠.

(٢) المستوفى لعلي بن مسعود الفرغاني ١/ ١٢١، تحقيق د. محمد بدوي المختون، القاهرة ١٩٨٧م.

وفي إشارة بارعة إلى قرائن أخرى خارجية في تحديد مضمون «ما» التعجبيّة وأنّها بعيدة عن أن تكون خبرية يقول: إنّ التراجم للعجمية أكثرها يشهد بأن «ما» هٰذه ليست الموصولة ولا بمعنى شيء، ولا بالجملة ما يكون الكلام به خبراً محضاً، بل هي أُمَّةٌ وضعت وحدها للتعجب، وهي مناسبة لما الاستفهام[1].

ومن قبلُ ذهب الفراء وابن درستويه إلى القول بأنها ما الاستفهامية قال الرضي: وهو قويّ، من حيث المعنى، لأنه كان جهِلَ سبب حسنه فاستفهم عنه، يريد قولنا: ما أحسنَ الثوبَ![2]

ولعل أوضح صورة يتجلى فيها إدراك علماء العربية لدور السياق في توجيه معنى اللفظ وتنويعه وتوليد معاني جديدة فيه هي ظاهرة التأليف فيما سمّي بكتب الوجوه والنظائر، ويريدون بالوجوه: الدلالات المتنوعة للفظ الواحد بحسب ما يقتضيه السياق؛ ولأن النص القرآني، كان مجالاً رحباً لتوسيع آفاق العربية واستثمار طاقتها الكامنة فيها على مستوى الألفاظ والأساليب فقد اقتصر التأليف في هٰذا الميدان من الدراسات الدلالية على المفردات القرآنية.

وقد ظهرت في هٰذا المجال سلسلة من المصنفات شارك فيها علماء ولغويون ومفسّرون من أمثال مقاتل بن سليمان(ت ١٥٠هـ) وهارون بن موسى(ت ١٧٠هـ) ويحيى بن سلاّم(ت ٢٠٠هـ) والحكيم الترمذي(ت ٣٢٠هـ) ومحمد بن علي الدامغاني(ت ٤٨٧هـ) وابن الجوزي(ت ٥٩٧هـ) وابن العماد المصري (ت ٨٨٧هـ) وغيرهم كثيرون[3].

---

(١) المصدر السابق نفسه.
(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣١٠.
(٣) الوجوه والنظائر في القرآن الكريم: تاريخ وتطور (رسالة ماجستير) عبد الرحمٰن مطلك: ٥٣-٦٢ جامعة بغداد.

والواضح أنّ الجهود الأولى لأهل التفسير والمؤولين من الصحابة والتابعين والعلماء الذين تلقوا النص القرآني واستوعبوا مراميه ومقاصده من خلال معرفتهم بظروف التنزيل ومناسباته وسياق أحكامه ونصوصه أثمرت هٰذه البيانات التي قيدها المصنّفون في كتب الوجوه والنظائر.

بل أنّ بعضهم -ممّن لم يقف على أثر منقول في تفسير ألفاظ بعينها -استعان في تفسير مدلولاتها- زيادة على ما استمده من أهل اللغة- بما اقتنصه من السياق الذي وردت فيه هٰذه الألفاظ، على نحو ما فعل الراغب الأصفهاني في كتابه «مفردات القرآن»[1].

ولعل كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢٠٨هـ) أوضح مثال على تفسر الألفاظ القرآنية تفسيراً لغوياً بحسب ما اقتضته مناسبات السياق ومعطيات اللغة، ومن ثمة رغب عنه، أهل التفسير؛ لأنه لم يعوّل فيه على الرجوع الى الأثر والتقيّد بما نقل عن السلف علىنحو ما تواضعوا عليه في مصنفاتهم، لٰكن أهل اللغة والإعراب احتفوا به ونقلوا عنه في مصنفاتهم بشكل لافت للنظر.

ويمكن أن نستأنس ببعض الأمثلة اليسيرة على أثر السياق في توجيه الدلالة وتنويعها مما استقيناه من كتب الوجوه والنظائر.

فقد أحصوا للفظة «قضى» في النص القرآني عشرة وجوه منها:

وصّى: في قوله تعالى: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

أخبر: في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيۡنَآ إِلَيۡهِ ذَٰلِكَ ٱلۡأَمۡرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقۡطُوعٞ مُّصۡبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

(١) البرهان للزركشي ٢/ ١٧٢.

فرغ: في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

فعل: في قوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢].

نزل: في قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦].

وجب: في قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤].

تمّ: في قوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨].

فصل: في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [يونس: ٩٣].

خلق: في قوله تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢][1].

وعلى الرغم ممّا نلحظه من تفاوت الدلالات لهٰذه اللفظة في مواضع معينة وصرف بعضها الى وجوه من المجاز فإن بعضها لا يمكن أن يسلك في هٰذا الباب من مثل دلالتها على الخلق وعلى الإتمام وعلى الإخبار وعلى الوصيّة.

ومثل ذٰلك لفظة الرحمة التي أوردوا لها أحد عشر وجهاً[2] منها:

الدين: مثل قوله تعالى: ﴿لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [الفتح: ٢٥].

الجنّة: مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧٥].

المطر: مثل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الاعراف: ٥٧].

---

(١) الوجوه والنظائر لهارون بن موسى ٣٢٦ ومنتخب قرّة العيون النواظر لابن الجوزي ١٩٩.

(٢) الوجوه والنظائر ٥٣ ومنتخب قرة العيون ١٣٥.

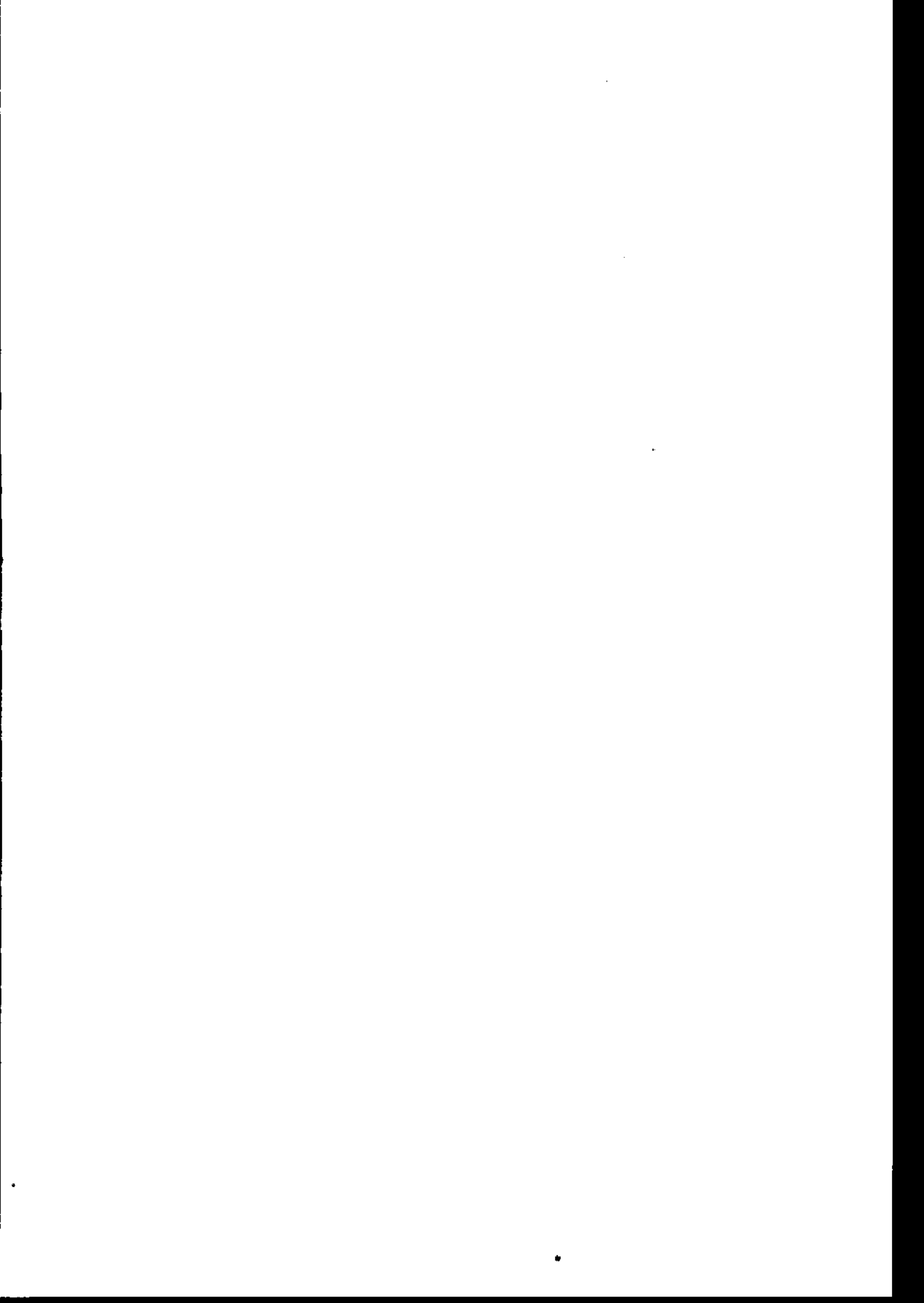
النبوة: مثل قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

النعمة: مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ [النساء: ٨٣].

النصر: مثل قوله تعالى: ﴿أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً﴾ [الأحزاب: ١٧].

الإيمان: مثل قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً﴾ [هود: ٢٨].

والأمثلة على تعدد الوجوه لمفردات القرآن الكريم بحسب تعدّد السياقات الواردة فيها كثيرة، اتسعت لها صفحات مجلدات عدّة كما ذكرنا. وعلى الرغم من أن علماء العربية نهجوا منهجاً تطبيقياً في تتبع أثر السياق على تحوّل الدلالة، وبخاصة في مراحل البحث اللغوي الأولى فإن اللاحقين منهم، ولا سيّما علماء اللغة المشاركين في مباحث الأصول كانت لهم اسهامات نظرية لا يستهان بها في التنبه للدور الخطير الذي يمثّله السياق في توجيه المعنى وتقرير حقائق هذا الدور، وليس بعيداً عنا الجهد الذي بذله علماء البلاغة والبيانيّون في تتبع الوجوه والأغراض المختلفة للأساليب والتركيبات اللغوية، وما تؤول إليه في سياقاتها المختلفة من نحو تشخيصهم لمعاني الأمر والاستفهام وتنوع دلالاتها المجازية.



المُتَنَبّي وَالمُشْكِلَة اللُغَوِيَّة☆

ثقافة المتنبي الأدبية واللغوية:

إذا تجاوزنا ما يرويه مترجمو المتنبي وشراح شعره من أخبار عن تمكنه من الأدب واللغة وتظلّعه فيهما، ورافقناه في مناظرته المعروفة مع أبي علي الحاتمي (ت ٣٨٨هـ)، التي استغرقت بضعة مجالس شهدها نفر من الادباء واللغويين والنحاة، أدركنا أننا أمام رجل ليست موهبته في الشعر هي كل ما يملك، بل نحن نقف بازاء رجل تمثل خلاصة الموروث الشعري عند العرب، بدءاً بأصحاب المعلقات ومن سبقهم وانتهاءً بمعاصريه من شعراء زمانه.

حفظ أشعارهم، ووعى معانيهم، وتتبع ما أخذه بعضهم عن بعض، وسجل ما أخذه أبو نواس من ذي الرمَّة ومن جرير ومن الأعشى ومن غيرهم[1]، وتتبع جملة ما أخذه امرؤ القيس من أبي دؤاد الإيادي من معانٍ عرفت باسمه ونسي مبتدعها[2]. وتعقب ما أخذه النابغة من امرىء القيس، وما أخذه زهير من مهلهل، وما أخذه الأعشى من عمرو بن قميئة ومن الأسعر، وما أخذه عَبيد بن الأبرص من المرقّش الاكبر، وما أخذه الأخطل من المسَّيب بن علس وما أخذه

(١) الموضحة ١١٦ - ١١٩

(٢) الموضحة ١٤٣ - ١٤٩.

☆ أُعدّ هٰذا البحث باقتراح من مجلة المورد التراثية الصادرة ببغداد وذٰلك بمناسبة انعقاد «مهرجان المتنبي» الذي أقامته وزارة الثقافة العراقية في تشرين الثاني عام ١٩٧٧، ونشر في العدد الخاص (بالمتنبي) الذي أصدرته المجلة (المجلد ٦ - العدد ٣ لسنة ١٩٧٧م).

جرير والفرزدق من أعشى باهلة، ومن السُلَيك بن السَلَكة. ثم ما أخذه أبو تمام من لقيط بن زرارة، والنابغة الجعدي وزهير والبعيث وأبي مُحَلِّم وكثيّر وبشّار وامرىء القيس والأعشى[١].

كان يستظهر ذٰلك ويجادل به خصمه، معتمدا على ذاكرته، لم يراجع كتابا ولم يعتمد بين يديه صحيفة.

تساعده في ذٰلك ذاكرة عجيبة وقدرة على الحفظ ومثابرة على المطالعة لا تعهد عند غير طلبة العلم وشيوخه.

روى محمد بن يحيى العلوي (ت ٣٩٠هـ) وكان ترب المتنبي وجاره بالكوفة «قال: أخبرني وراّق كان المتنبي يجلس اليه قال: ما رأيت أَحفظ من هٰذا الفتى ابن عيدان قط! فقلت له: كيف ذٰلك؟

فقال: كان اليوم عندي وقد أَحضر رجل كتابا، من كتب الأصمعي، نحو ثلاثين ورقة ليبيعه، فأخذ ينظر فيه طويلا فقال له الرجل: يا هٰذا، أريد بيعه، وقد قطعتني عن ذٰلك، فإن كنت تريد حفظه فهٰذا يكون -إن شاء الله- بعد شهر. فقال: فإن كنت حفظته في هٰذه المدة فما لي عليك؟

قال: أهب لك الكتاب. قال: فأخذت الدفتر من يده فأقبل يتلوه حتى انتهى الى آخره، ثم استلمه فجعله في كمُّه...»[٢].

وينقل الحسن بن سعيد رواية المتنبي بحلب -وكان يتوكل له في داره- أنَّ المتنبي عاد من دار سيف الدولة آخر النهار.. فقدَّم له شمعه ومرفع دفاتره،

(١) نفسن المرجع ١٦٠ - ١٩٠.
(٢) تاريخ بغداد ٤/ ١٠٢ والمنتظم لابن الجوزي ٧/ ٢٤ والصبح المنبي ٢١، ويذكر ان الفصيح: تسلمه وليس استلمه.

وكانت تلك عادته -كما يقول- كل ليلة، حتى مضى من الليل أكثره، ثم أوى الى فراشه ونام[١].

وكان -كما ينقل معاصره أبو القاسم الأصفهاني- يحفظ ديواني الطائيين، أبي تمام والبحتري، ويستصحبهما في أسفاره[٢] اضافة الى ما كان يستصحبه من مدَّوناته ودفاتره التي كان أكثر إشفاقه عليها، لأنه كان قد انتخبها وأحكمها قراءة وتصحيحاً[٣].

ولا ريب في أنَّ هٰذا الاهتمام بعلوم العصر وثقافته شغل أبا الطيب منذ صغره، فقد نشأ في الكوفة صبيا يعشق العلم والأدب ويكثر من ملازمة الوراقين، دفعه طموحه الى مصاحبة الأعراب في البادية سنين عدَّة عاد بعدها الى الكوفة «بدويّاً قُحّاً»[٤] وأكسبته هٰذه الرحلة الى البادية والتطواف بين أرجائها -إلى جانب ما أخذ به نفسه من تتبُّع ومجالسة لأهل العلم واللغة[٥]- ثروة لغوية وفصاحة في التعبير كانت عدته فيما أهل له نفسه من قول الشعر ومن محاورة أهل العلم والأدب.

يروون أَنَّ أبا الفضل بن العميد كان يقرأ على المتنبي -حين وفد عليه إلى فارس- ديوان اللغة الذي جمعه ويتعجب من حفظه وغزارة علمه[٦].

---

(١) الصبح المنبي ٩٥.
(٢) الواضح في مشكلات شعر المتنبي ١٠ والخزانة ١/ ٣٨٢.
(٣) المراجع السابقة والصبح المنبي ١٧٣.
(٤) هٰذه عبارة جاره وصديقه وتربه في الكوفة محمد بن يحيى العلوي كما نقلها الخطيب البغدادي ٤/ ١٠٢ وابن الجوزي ٧/ ٢٤.
(٥) يروون في هٰذا الصدد أنه كان يجالس رجلا من أهل الكوفة يكنى «أبا الفضل» كان يشتغل بالفلسفة ويزعمون أنه هو الذي هوّسه وأضلّه ويريدون بذٰلك ما ينسب اليه من ادعاء النبوّة وفساد العقيدة. الواضح ١٠ والخزانة ١/ ٣٨٢.
(٦) الواضح ١٦ والخزانة ١/ ٣٨٦.

ويروون أنَّ ابن جنّي كان يحضر عند المتنبي في حلب ويناظره في شيء من النحو[١] وأنَّ أبا علي الفارسي -وقد عرف إكثاره من نقل اللغة واطلاعه على غريبها، حتى أنه لا يسأل عن شيء الا استشهد له بكلام العرب من النظم والنثر- سأله: كم لنا من الجموع على وزن فِعْلَى؟ فقال له في الحال: حِجْلَى وظِرْبَى. قالَ الفارسي: فطالعت كتب اللغة ثلاث ليال على أن أجد لها ثالثا فلم أجد[٢].

وإذا كانت حكاية المتنبي هٰذه مع الفارسي تعبر ضمنا عن سعة محفوظه من اللغة فقد نصَّ معاصراه الخالديان صراحة على أنَّه كان كثير الرواية جيد النقد[٣]. وشهد له معاصره الأصفهاني بأنه من حفاظ اللغة ورواه الشعر[٤].

أما كثرة روايته للشعر واتساعه فيها فتتجلى فيما قدمنا آنفا من خبر مناظرته مع الحاتمي وتتبعه لأشعار القدماء والمحدثين وما أخذه بعضهم عن بعض وانتقاداته عليهم.

وأما كثرة روايته ومعرفته باستعمالاتها فيكفينا منها هٰذان الخبران.

اعترض على المتنبي استعمال سُداس معدول ستةً ستةً في بيته المشهور:

أحادٌ أم سداسٌ في أحادِ ... لُيَيْلَتنا المنوطة بالتنادي

بحجة أنَّ العرب لم يتجاوزوا بهٰذا البناء الأربعة. ولٰكن المتنبي كان يعلم أن العرب تجاوزوا الاربعة الى العشرة، وقد ورد ذٰلك في أشعار العرب.

(١) معجم الادباء ١٢/ ٨٩ ط دار المأمون.

(٢) وفيات الاعيان ١/ ١٢٠، الصبح المنبي ١٤٣، تنبيه الاديب للحضرمي ٥٣.

(٣) الصبح المنبي ١٤٢.

(٤) الواضح ٢٧.

يقول ابن جنّي: المشهور عنهم أنَّ هٰذا البناء لا يُتجاوز به الأربعة... ورأيت أبا حاتم قد حكى في كتاب الابل أنه يقال أُحاد إلى عُشار[١]. ويقول القاضي الجرجاني: أنّه قد جاء عن العرب خُماس وسُداس الى عُشار، حكاه أبو عمرو الشيباني وابن السكيت وذكره أبو حاتم في كتاب الابل[٢].

واعترض عليه الحاتمي استعمال الحشمة بمعنى الاستحياء في قوله:

ضيف ألمَّ برأسي غيرَ محتشم   السيف أحسن فعلا منه باللِّمم

مدَّعيا بأَنَّ معناها الغضب وليس الاستحياء. ولما احتج المتنبي بقول الشاعر:

أخاف تكرار قولي «كل» فأحشِمَهُ   والصمت ينزله مني على بخل

ادعى الحاتمي أن هٰذا البيت مولَّد لا يحتج به. وأن معناها هٰذا مما وضعته العامة غير موضعه[٣]. والظاهر أن الحاتمي هنا يتابع ابن قتيبة، وقد حقق المسألة أَبو ومحمد البطليوسي المعروف بابن السيد (ت ٥٢١هـ) في كتاب الاقتضاب الذي شرح به كتاب ابن قتيبة «أدب الكتّاب» وقال: هٰذا قول الأصمعي كما ذكر عنه وهو المشهور، وقد ذكر غيره أن الحشمة تكون بمعنى الاستحياء، وروي عن ابن عباس أنه قال: لكل داخل دهشة فابدأوه بالتحية، ولكل طاعم حشمة فابدأوه باليمين. وقال المغيرة بن شعبة: العيش في ابقاء الحشمة. وقال صاحب كتاب العين: الحشمة: الانقباض عن أخيك في المطعم وطلب الحاجة، تقول: احتشمت عني وما الذي حشمك وأحشمك. وقد روي في شعر عنترة:

وأرى مطاعم لو أشاء حويتها   فيصدُّني عنها كثير تحشُّمي

---

(١) الفسر -نسخة مصورة عن مخطوطة المكتبة الاحمدية بحلب ١١٥.

(٢) الوساطة ٤٥٧.

(٣) الموضحة ٨٧.

وقال كُثيّر:

إنـي متـى لـم يكـن عطـاؤهمـا ... عنـدي بمـا قـد فعلـت أَحتشـم

وقال الطرماح:

ورأيت الشريف في أعين النا ... س وضيعا وقلّ منه احتشامي[١]

فهٰذه الشواهد التي استقصاها البطليوسي الى جانب شاهد المتنبي الذي احتج به على الحاتمي كلها تؤيد صحة استعماله للفعل.. احتشم.. بالمعنى الذي أراده وأنكره عليه خصمه.

والحاتمي هٰذا الذي يناظر المتنبي بلجاجة وغيظ وحقد هو الذي أنكر عليه قوله في الحمّى:

إذا مـا فـارقتنـي غسلتنـي ... كـأنّـا عـاكفـان علـى حـرام

بدعوى أنَّ الحلال أولى بالغسل وأخصّ من الحرام. فيجيبه المتنبي بأنه جاء بأحدهما فدلّ على الآخر وإن لم يذكره، وفي القرآن: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، وهي أيضاً تقي البرد.

ويقول الشاعر:

فـلا تَعِـدِي مـواعـد كـاذبـات ... تهـب بهـا ريـاح الصيـف دونـي

يريد: ورياح الشتاء[٢].

(١) الاقتضاب ١٠٨.

(٢) الموضحة ١٢٨.

وإذا كان الخالديان، وقد عاصرا المتنبي واجتمعا به في حلب وفي بلاط سيف الدولة، يشهدان له بجودة النقد، فإنَّ توثيق شهادتهما بأتينا ممثلا بالمحاورة التالية التي جرت بين المتنبي وسيف الدولة.

استنشد سيف الدولة يوماً المتنبي قصيدته التي أولها:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم

وكان معجباً بها كثير الاستعادة لها، فاندفع المتنبي ينشدها، فلما بلغ قوله فيها:

وقفت وما في الموت شك لواقفٍ كأنّك في جفن الرّدى وهو نائم

تمرُّ بك الأبطال كَلْمَى هزيمةً ووجهك وضّاح وثغرك باسم

قال: قد انتقدنا عليك هٰذين البيتين كما انتقد على امرىء القيس بيتاه:

كأنّي لم أركب جوادا للذّةٍ ولم أتبطّن كاعبا ذات خلخال

ولم أسبأ الزقَّ الرويَّ ولم أقل لخيلي كرّي كرَّةً بعد إجفال

وبيتاك لم يلتئم شطراهما كما ليس يلتئم شطرا هٰذين البيتين، وكان ينبغي لامرىء القيس أن يقول:

كأنّي لم أَركب جواداً ولم أقل لخيلي كرِّي كرَّةً بعد إجفال

ولم أسبأ الزقَّ الرويَ للذّةٍ ولم أتبطّن كاعبا ذات خلخال

فقال المتنبي: أيد الله مولانا، إن صحَّ أنَّ الذي استدرك على امرىء القيس هٰذا كان أعلم بالشعر منه فقد أخطأ امرؤ القيس وأخطأت أنا[1]، ومولانا يعلم أن الثوب لا يعرفه البزاز معرفة الحائك، لأنَّ البزاز يعرف جملته، والحائك

(١) في هٰذا اشارة خفية الى أن الذي تنبه لهٰذا شخص آخر أوحى الى سيف الدولة به.

يعرف جملته وتفاريقه. . وانما قرن امرؤ القيس لذة النساء بلذة الركوب للصيد، وقرن الشجاعة في منازلة الأعداء بالسماحة في شراء الخمر للأضياف، وأنا لما ذكرت الموت في أول البيت أتبعته بذكر الردى في آخره ليكون أحسن تلاؤما، ولما كان وجه الجريح المنهزم عبوسا وعينه باكية قلت: ووجهك وضاح وثغرك باسم، لأجمع بين الأضداد في المعنى وان لم يتسع اللفظ لجميعها[١].

فدفاع أبي الطيب عن نفسه وعن امرىء القيس ورده تهمة عدم الملاءمة بين الشطرين عند كل منهما تستند الى وعي نقدي عميق بالمعنى الذي تناوله كل منهما، وتجاوز عن المقابلة الشكلية التي تتراءى للقارىء غير المتمرس بنقد الشعر أو نظمه والتعمق في معانيه، والمسألة كما قال، فإنَّ حائك الثوب غير بائعه.

واعترض بعضهم على المتنبي قوله:

بادٍ هواك صبرت أم لم تصبرا ... وبكاك إن لم يجر دمعك أو جرى

فقال له: خالفت بين سبك المصراعين، في المصراع الاول ايجاب بعده نفي، يريد صبرت أو لم تصبر، ووضعت في المصراع الثاني نفيا بعده ايجاب، وهٰذا يخالف لما يستحسن من صنعة الشعر. فقال في الجواب: لئن كنت قد خالفت فيهما من حيث اللفظ فقد وافقت بينهما من حيث المعنى، وذٰلك أن من صبر لم يجر دمعه، ومن لم يصبر جرى دمعه[٢].

فهٰذا الاعتراض كسابقه انّما يمثل تعلّقا بظاهر الالفاظ يقف عنده دون أن يتجاوزه الى حقيقة معانيها.

---

(١) يتيمة الدهر ١/ ٣٣ والصبح المنبي ٨٥.

(٢) الفتح على أبي الفتح لابن فورجة ١٥٥ وتنبيه الاديب ١٣٦.

ويمكن لمن يبغي الاستزادة من نظرات المتنبي وخواطره النقدية عن شعر القدماء والمحدثين أن يقرأ مناظرته مع الحاتمي ليجد فيها المزيد من النماذج التي تعكس هٰذا الجانب في شخصية المتنبي[١].

ونقف هنا نتساءل، ما الذي كان يبغيه المتنبي من كل هٰذه الثروة اللغوية بغريبها ونادرها، يجهد نفسه في حفظها واستيعابها؟

لا شك أن الثراء اللغوي مزية يتمتع بها كبار الشعراء، تعينهم على التصرف في فنون القول والتمكن من اختيار اللفظ الأكثر وقعا والأدق تعبيرا عما يريدون التعبير عنه. غير أن وجها آخر للقضية لا بد أن نضعه في حسابنا ونحن نتحدث عن ثقافة المتنبي اللغوية، وبخاصة حين تتسع دائرة هٰذه الثقافة لتحتوي الغرائب والشوارد من كلام العرب في جزيرتهم المترامية الأطراف وعالمهم المتسع الأرجاء.

لقد كان عصر المتنبي عصر ازدهار ثقافي في جميع فنون المعرفة وألوانها، وكانت بلاطات الملوك وقصور الأمراء تتنافس في اجتذاب أهل العلم في مختلف اهتماماتهم، وكانت رغبتهم أشد في أهل الأدب والشعر، بل كان معظم وزرائهم وكتابهم من الأدباء والمثقفين كابن العميد والقاضي الجرجاني والصاحب بن عباد والحاتمي والمهلّبي وابن حنزابة وزير الاخشيديين، يستوى في ذٰلك العرب منهم من أمثال العباسيين والحمدانيين والمستعربون مثل البويهيين والاخشيديين.

وكانت علوم اللغة بتفرعاتها الدقيقة تمثل القيمة الثقافية الأولى في المجتمع، يحرص عليها الجمهور ويحرص عليها الحكام، لما لها من صلة وثيقة بالعقيدة الدينية، ومحورها القرآن، وبالشعور القومي الذي كان الدافع الديني يغذيه

(١) ينظر على سبيل المثال صفحة ٧٨ - ٨٤، و١٧٤ وما بعدها.

ويكرس مقوماته. فعصر المتنبي كان عصر ازدهار علوم اللغة ونضج مباحثها ووفرة مصنفاتها، كان يحفل بطائفة من كبار اللغويين، لم يحظ بهم أي عصر من عصور العربية، كان فيه أبو علي الفارسي وأبو سعيد السيرافي وأبو الحسن ابن خالويه وعلي بن عيسى الرماني وأبو الفتح بن جنّي وأبو الطيب اللغوي وغيرهم ممن لا يتسع المجال لاستقصائهم.

وكانت بيئة الكوفة التي ترعرع فيها المتنبي بيئة لغة وشعر وأدب، فنشأ مؤهلا، بحكم ظروف موطنه وعصره وما كان يحمله في أعماقه من استعداد نفسي وما كان يعرف به من أخذه نفسه بالجدّ والحزم، فقد كان «مرّ النفس صعب الشكيمة جاداً مجداً»[1] نشأ مؤهلاً لأن يكون الشاعر المثقف العالم بلغته، المحيط بأطرافها ودقائقها، مهيئاً لأن يناظر فيها علماءها ويحاورهم ويجادلهم[2]، وأن يقبل عليه الناس يسألونه ويأخذون عنه.

لهٰذا ينبغي أن لا نفاجأ حين يواجهنا المتنبي في شعره بثروة لغوية واسعة، تتجاوز حدود الفصيح الى الغريب الشارد الذي لا نكاد نجد له صدى في غير كتب «الغريب» وكتب «النوادر» وهو ما سنتعرض له في مرحلة قادمة من هٰذا البحث.

خصائص لغة المتنبي:

لا بد لمن يصحب المتنبي في رحلة متريثة خلال ديوانه ويستطلع ما كتبه عنه نقاده وشارحوه والعلماء باللغة أن ينتهي الى جملة ملاحظات يمكن أن ترسم الخصائص العامة للغة الرجل وما تميز به شعره -في هٰذا الجانب- عن شعر

(١) الخزانة ١/ ٣٨٦.

(٢) تحضرنا في هٰذا المجال غير ما تقدم مجادلته لابن خالويه في حضرة سيف الدولة وكانت نتائجها سبباً في مغادرة المتنبي الى مصر.

الآخرين إلى درجة غير يسيرة. ونحترس بقولنا «غير يسيرة» لأننا لا نريد أن نتورط في المبالغة فنفصل المتنبي في الجانب اللغوي عن الاخرين من الشعراء العرب ممن تأدب بهم وتخرج بأشعارهم. ولا نريد أن نطلق الدعوى بأنّ له لغة فريدة ينفصل بها عن سواه، لأن ذٰلك لم يكن له ولا لغيره من الشعراء ولن يكون. إن ما نريد أن نقرره هنا مفاده أنّ قارىء المتنبي المتمرس بشعره، لا يعدم أن يجد في عبارته ما يميزه عن الآخرين، ولن يكون عسيرا عليه أن يهتدي إلى شعر المتنبي بين جملة من النصوص الشعرية. وهٰذه كما نعلم سمة خاصة بكبار الشعراء وكبار الكتاب فضلا عن متقدمي الفنانين عامة.

كان لتمرس المتنبي في دراسة اللغة وامتلاك ناصيتها أثر واضح في احساسه بأنّ له الحق أن يصنع لغته قياسا وان لم ترد عن العرب سماعا. فهو يشتق اللفظ الذي يؤدي له المعنى على مقتضى القياس وإن ضاقت دائرة هٰذا القياس أو منعه المتزمتون من النحويين.

يقول المتنبي:

شيم الليالي أن تشكّك ناقتي صدري بها أفضى أم البيداء

ويقول:

فرؤوس الرماح أَذهب للغيـ ـظ وأشفى لغلِّ صدر الحقود[1]

فهو يشتق من الرباعي: أفضى يفضي، وأذهب يذهب، صيغة تفضيل. وشرطها عند النحاة أن يكون فعلها ثلاثيا. ولٰكن المعروف أَنَّ العرب قالوا: هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وأتقاهم لله، وكلام أخصر من غيره،

(١) الديوان بشرح الواحدي ٣٣، ١٩٣، الفسر ١/ ٧٧.

من: أعطى وأولى وأتّقى واختُصِر، وهي كلها غير ثلاثية، لٰكن النحاة -على تعددها- لم يبيحوا القياس عليها ومنعوا اشتقاق الصيغة من غير الثلاثي[١].

ويقول في قصيدة أخرى:

فدى من على الغبراء أوَّلهم أنا   لهٰذا الأبيِّ الماجد الجائد القرم[٢]

فيشتق اسم الفاعل «جائد» من جاد يجود، بالصفة المشبهة باسم الفاعل «جواد» لخفتها ورشاقتها.

ويقول أيضاً:

فمضت وقد صبغ الحياء بياضها   لوني كما صبغ اللجين العسجدُ[٣]

ومع أن «صبغ» لا يتعدَّى الى مفعولين، فإِنَّ المتنبي عدَّاه بعد أن ضمَّنه معنى أحال أو صيَّر. لقد فطن الى هٰذه الحقيقة من القدماء القاضي الجرجاني ونبَّه عليها[٤]. وفطن اليها غيره من النقاد فقال: كان كالملك الجبار يهجم على ما يريده ويلتئم مع قصده، ولا يبالي ما لقي ولا حيث وقع، فيختصم المختصمون فيما قال وتخريج ما نطق[٥].

---

(١) أَباح مجمع اللغة العربية في القاهرة في أحد مقرراته اشتقاق الصيغة من غير الثلاثي لكثرة أمثلتها في الكلام العربي. وانظر المقتضب ٤/١٧٨ والتصريح ٢/١٠١. والعربية ليوهان فك، ترجمة النجار، ١٧١.

(٢) شرح الواحدي ١٣٣، ٧٨٨.

(٣) الواحدي ٧٣.

(٤) الوساطة ٤٧٠ والصبح المتبي ٣٤٥ والمتنبي بين ناقديه ٥٢.

(٥) الفسر ١/٤٠٣ «تعقيبات الاستاذ كمال ابراهيم على تحقيق الديوان».

حقا كانت قضية المعنى والوفا بالتعبير عنه مقدمة عند المتنبي على ما سواها، وهو على الرغم مما كان يملك من رصيد لغوي غزير كأن يلجأ الى تجاوز العرف الشائع في استعمال المفردات من حيث قواعد تأنيثها وتذكيرها وافرادها وتثنيتها وجمعها، وربما هيأتها في ترتيب حروفها، بل قد يتجاوز ذٰلك الى مدلولاتها فيستخدمها على خلاف ما كان الناس يألفونها عليه.

يقول المتنبي:

مثَّلت عينكِ في حشاي جراحةً   فتشابها كلتاهما نجلاءُ

وكان مقتضى اللفظ أن يقول: فتشابهتا، ولٰكنه تجاوز ذٰلك وحمل اللفظ على المعنى فذهب بالعين الى العضو وبالجراحة الى الجرح وهما مذكران، كما اعتذر له ابن جنّي[1]، وهو اعتذار يتردد الانسان كثيرا قبل التسليم به، ولو كان غيره من الشعراء قد وقع فيما وقع فيه.

ويقول في مناسبة أخرى:

حشاي على جمر ذكيّ من الهوى   وعيناي في روض من الحسن ترتع

وكان عليه ان يقول ترتعان، واعتذروا له بأن حكم العينين حكم حاسة واحدة، فلا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى فاكتفى بضمير الواحد[2].

ويقول:

وتكرَّمت رُكباتُها عن مبركٍ   تقعانِ فيه ليس مسكاً أذفرا

(١) الفسر ١/ ٧٠.

(٢) شرح الواحدي ٤٣ وشرح التبيان ١/ ٣٨٤. ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢٨.

فأخبر عن الجمع بالمثنى، وهو ضعيف وغير سديد في صناعة الإعراب كما يقول الثعالبي[(١)].

ويقول:

فيا ليلة ما كان أطول بتُّها ... وسمُّ الأفاعي عذبُ ما أتجرَّعُ

فيحذف الضمير في أطولها لاقامة الوزن[(٢)].

ويقول:

بيضاءُ يمنعها التكلُّم دلُّها ... تيهاً ويمنعُها الحياءُ تميسا

فحذف أن قبل الفعل «تميس» ونصبه بها محذوفةً. ومع أنَّ الكوفيين سمعوا من العرب من يقول خذِ اللصَّ قبل يأخذَك، وتسمعَ بالمُعيدي خيرٌ من أن تَراه، بنصب «يأخذ وتسمع» ورووا قول طرفة:

ألا أيُّهذا اللائي أحضرَ الوغى ... وأن أشهد اللذَّات هل أنت مُخلدى

بنصب أحضر، فإِنَّ البصريين منعوه وعدوه ضعيفا لا يصح القياس عليه[(٣)].

ويقول:

نحن من ضايق الزمان له ... فيك وخانته قربك الايام

يريد من ضايقه الزمان، فزاد اللام كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[(٤)] [يوسف: ٤٣].

---

(١) يتيمة الدهر ١/ ١٧١ والصبح المنبي ٣٦٤. واعتذر له صاحب التبيان بجملة معاذير وشواهد من كلام العرب ١/ ٣٤٢ وانظر العربية ليوهان فك: ١٦٩.

(٢) الواحدي ٤٣.

(٣) يتيمة الدهر ١/ ١٧١ والصبح ٣٦٤ وانظر الانصاف مسألة ٧٧.

(٤) ابن فورجة ٢٨١ والتنظير بهٰذه الآية وغيرها مما احتج به المتنبي نفسه كما نقل ابن جنّي ذٰلك عنه. =

وقد يعمد الى تجاوز طبيعة الكلمة في تأنيثها وتذكيرها فيستعمل التذكير مكان التأنيث.

يقول:

ليس بالمنكر إن برّزت سبقاً غير مدفوعٍ عن السبقِ العِرابُ

وكان عليه أن يقول: غير مدفوعة، لأن العراب مؤنثة وهي وصف للخيل. واعتذر له بأنه ذكره لأنه جنس(١).

ويقول:

ومخيِّب العذال فيما أمَّلوا منه وليس يرد كفَّاً خائبا

وكف كما نعلم مؤنثة ذكَرها ضرورة كما يقول ابن جنّي وحملهُ على معنى «العضو» وسبقه الى ذلك الأعشى في قوله:

إلى رجلٍ منهم أسيفٍ كأنّما يضمُّ إلى كشحيه كفّاً مخضبا(٢)

وقد يعمد المتنبي إلى إعطاء الكلمة معنى غير معناها الذي ألفه الناس، أو استعمالا لم يسبقه اليه أحد. فهو يضع لم موضع ليس في قوله:

اذا داءٌ هفا بقراط عنه فلم يوجد لصاحبه ضريبُ

محتجا بشواهد من شعر الأعشى حيث استخدم لم مكان ما، وغيره وضع لن موضع ما(٣)، مع أن لم لنفي الماضي وليس لنفي الحال. ووضع ما موضع ليس في قوله:

(١) الفسر ١/ ٣٠٠ والواحدي ٣٣٤.

(٢) الفسر ١/ ٢٨٩ والواحدي ١٧٥ والمخصص ١٦/ ١٨٧.

(٣) الفتح الوهبي ٣٦ والواحدي ٥٢٤.

فلم لا تلوم الذي لامها　　وما فصٌّ خاتمه يَذبُل[١]

ويدفعه تساهله واجتراؤه على اللغة الى تغيير صورة الكلمة في حركاتها أو في ترتيب حروفها أو في اختصار لفظها. يقول في مقصورته:

ولاح لها صُوَرٌ والصباحَ　　ولاح الشغور لها والضحى

قال ابن جنّي: فقلت لأبي الطيب وقد قرأت عليه هٰذا البيت: إنّ أصحابنا يزعمون أن «صُورى» اسم، فرأيته قد تشكك، وأرى أنني سألته عن صور هٰذا ما هو؟ فقال: هو ماء. ورأيته أيضاً ذكر في بعض ألفاظه الأرض المعروفة بذهيوط فقال هذيوط، فلما قدّم الهاء على الذال التفتُّ اليه فلما رأى ذٰلك مني قال: والعلماء يقولون هذيوط[٢].

ويقول:

وقتلن دَفرا والدُهَيم فما ترى　　أمّ الدُهيم وأُمَّ دفرٍ هابلُ

يريد أن الدهيم ودفرا من أسماء الداهية، قال: وقد تسمى الدنيا دفرا. والمعروف أن الدنيا تسمى أُمَّ دَفر -والدفر النتن- لما فيها من المزابل ولا تسمى دفرا، كما أن دفرا ليس من أسماء الداهية. كما يقول الحاتمي[٣]

ويقول:

لأمةٌ فاضةٌ أضاةٌ دلاص　　أحكمت نسجها يدا داود

---

(١) الفتح الوهبي ١٠٩ والواحدي ٤٤٦.

(٢) الفسر ١/ ١٣٢ وانظر معجم البلدان ٢/ ٧٢٦ ط فلوجل (ليبزك) ١٨٢٧م وفي معجم البلدان ٣/ ٤٣٠ أن صؤر ماء لكلب فوق الكوفة مما يلي الشام وصؤار موضع بالمدينة، وليس فيه صور ولا صورى، فلعله من تحريف النساخ في المخطوطة المنشورة من الفسر.

(٣) الموضحة ٦٠ والواحدي ٣٦٨ وفي اللسان أن الدفر وأمّ دفر من أسماء الدواهي ٤/ ٢٨٩ (دفر).

والمستعمل في وصف اللأمة أي الدرع مفاضة وفضفاضة وفضافضة أي واسعة[١].

ويقول:

أَسدٌ دمُ الأسد الهزبرِ خضابه موتٌ، فريصُ الموتِ منه يرعد

فجمع فريصة على فريص، والوجه فرائص[٢].

وجمع أرض على أروض ولم يسمع عند غيره، فقد استغنى العرب عن تكسير أرض بأَرضات وأرضين، وإِن كان أبو زيد حكى أروض، وهو قياس في جمع أرض ولم يشع استعماله.

قال:

أروض الناس من ترب وخوف وأرض أبي شجاع من أمان[٣]

ولعل هٰذا وغيره هو الذي اضطر ابن جنّي صديق المتنبي ونصيره المتحمس له إلى أن يعترف بمرارة لم يخفف من وطأتها اعتذاره له حين قال: كان المتنبي يرتكب التعسف في اللغة من مخالفة إعراب وشاذّ ونادر عمدا عن غير جهل[٤].

ويكرر طه حسين هٰذا المعنى فيقرر أن المتنبي لم يحفل بقواعد اللغة ولا بمذاهب النحويين وانما كان يطيع فنه ويرسل نفسه على سجيّتها، يستذلّ النحو واللغة للشعر ويعرض عما قد يكون من غضب النحويين أو رضاهم[٥].

(١) الموضحة ٧٤ وانظر اللسان: فضض ٧/ ٢٠٩ ط بيروت.
(٢) الموضحة ٧٣ والواحدي ٧٥ وقد ورد فريص جمعا لفريصة على قلة اللسان فرص ٧/ ٦٤.
(٣) الواحدي ٧٧١ والثعالبي ١/ ١٧٥ والصبح ٣٦٨ وانظر الكتاب ٢/ ١٩١ وانظر اللسان: أرض ٧/ ١١٢.
(٤) الفسر ١/ ٢٠.
(٥) مع المتنبي ٣٦٦.

وإذا كانت عبارة طه حسين لم تنج من الغلو والمبالغة في موقف المتنبي من اللغة وقواعدها فان ابن جنّي -وقد عاشر المتنبي وصحبه وحاوره سنين طويلة- كان أكثر دقة حين وصفه بأنّه يرتكب التعسف في اللغة، ولا تعني عبارته أن ذٰلك كان ديدن المتنبي في عامة شعره. كما أن قوله: عمدا عن غير جهل، ربما يفيدنا حين نتحدث عن ظاهرة «الغريب» في شعر المتنبي.

لقد ظهر بين القدماء من معاصري المتنبي من هو أشد قسوة عليه من طه حسين، اذ وصفه معاصره الشاعر سعد بن محمد الأزدي المعروف بالوحيد بأنه لا تخلو قصيدة من قصائده من الخطأ في اللغة واللحن في الاعراب[١].

وهٰذه بالطبع دعوى لا يمكن أن تكون مبرأة من دوافع الحسد ومشاعر الغيظ تجاه شاعر ملأ الدنيا وشغل الناس وأخمل الكثير من شعراء زمانه ومنهم هٰذا الرجل.

ولعل أهم ما يميز المتنبي عن جمهرة شعراء العربية الآخرين أَنَّ قارىء ديوانه -في جملة غفيرة من المواضع- كثيرا ما يواجه الإرهاق والدوار قبل أن يهتدي الى معرفة فكرة البيت والمعنى الذي قصد إليه الشاعر، وقد لا يهتدي إلى مراد الشاعر أبدا مالم يستعن بالمصادر القديمة التي توفرت على دراسة شعر المتنبي ومتابعته. الأمر الذي اصطلح عليه دارسو المتنبي باسم «المُشكل في شعر المتنبي» وسماه نقاده «التعقيد».

ان تعدد المحاولات التي بذلت قديما في دراسة وتفسير هٰذا «المشكل»[٢] يقدم لنا دليلا واضحا على تمييز المتنبي عن سواه في هٰذه الظاهرة التي تشكل سمة خاصة به، أفرزها تكوينه الثقافي ومزاجه الخاص.

(١) الفسر ١/ ٢٣ (حواش على أصل المخطوطة علقها الوحيد بخطّه).

(٢) ممن ألف فيه ابن جنّي وأبو القاسم الاصفهاني وابن فورجة وابن سيدة وابن بسام وأبو العلاء المعري والشريف المرتضي وأبو حيان التوحيدي وعلي بن عيسى الربعي والعروضي وغيرهم وانظر مقدّمة الفتح الوهبي بتحقيق الدكتور محسن غياض.

قد تكون عدوى هٰذا التعقيد انتقلت اليه من أبي تمام الذي تأدب المتنبي بشعره وحفظ ديوانه وأتتم به[١] الا أن هٰذه الظاهرة لم تكن تشكل سمة بارزة عند أبي تمام على نحو ما كانت عند المتنبي، ولم نجد واحدا أفرد لمشكل أبي تمام مصنفا كما أفردوا له عند المتنبي.

كان المتنبي يرافق قرّاء شعره ومستمعيه في معاناتهم عند مواجهة هٰذا العويص المعقد من أبياته، يرقب ذٰلك بشعور لا يخلو من الاعتزاز والخُيلاء لا يلبث أن ينطلق على لسانه في لحظة ضيق وتبرم بمناوئيه وحساده فيعبر عنه قائلا:

أنام ملء جفوني عن شواردها ويسهرُ الخلق جرّاها ويختصمُ

ان هٰذه الشوارد ليست ألفاظا مفردة على أية حال، ولو كانت كذٰلك لتكفّلت كتب اللغة بالإفصاح عنها، وكشف غامضها، إنها معانيه التي كان الناس يكدحون ويكدّون أذهانهم في الاهتداءاليها، وكانوا يستعينون بالمتنبي نفسه ليكشف لهم عن مقاصده في هٰذه «الشوارد» فقد كان يقرىء الناس ديوانه ويفسر لهم قصائده.

فعل ذٰلك في مصر[٢] وفعل ذٰلك في بغداد بعد عودته من مصر وفعله في شيراز حين كان عند عضد الدولة وكان يفعله في حلب أيضاً.

يقول المتنبي:

أمِط عنك تشبيهي بما وكأنّه فما أحدٌ فوقي وما أحدٌ مثلي

ويتساءل الناس عن علا قة «ما» بالتشبيه، فهي ليست من أدواته كما هو معروف.

---

(١) على الرغم من محاولة المتنبي انكار معرفته بأبي تمام واطلاعه على شعره أمام الحاتمي فقد اعترف للخالديين بأستاذية أبي تمام لكل من قال الشعر بعده. الصبح المنبي ١٤٣ والموضحة ١٠٦.

(٢) انظر عبد الرحمٰن شعيب: المتنبي بين ناقديه ص٣٣.

يقول ابن جنّي، ويحكيه عن المتنبي: أن «ما» سبب للتشبيه، لأنَّ القائل اذا قال لآخر: بم تشبّه هٰذا؟ قال له المجيب: كأنه الأَسد أو كأنه الأرقم. فجاء المتنبي بحرف التشبيه وهو كأن وبلفظ «ما» التي كانت سؤالا فأجيب عنها بكأن، فذكر السبب والمسبّب جميعا[١]. ويقول القاضي الجرجاني حكاية عن أبي الطيب نفسه: «ما» تأتي لتحقيق التشبيه، تقول: عبد الله الأَسد وما عبد الله إلا الأَسد وإلاّ كالأسد، تنفي أن يشبَّه بغيره...

فكأَنَّ قائلا قال: ما هو إلاّ كذا، وآخر قال: كأنه كذا، فقال: أمط عنك تشبيهي بما وكأنه[٢].

وقال ابن فَورَّجة: هٰذه «ما» التي تصحب كأنما إذا قلت كأنما زيد الأسد، وهو يحكيه عن أبي العلاء المعري[٣] ويقول أبو بكر الخوارزمي: «ما» ههنا اسم بمعنى الذي، ومعناه أن يقال لمن يشبه بالبحر: كأنه ما هو نصف الدنيا، يعنون البحر[٤].

وقال صاحب التبيان نقلا عن ابن القطاع: الصحيح من معنى هٰذا البيت أن «ما» نكرة بمعنى شيء موضوعة للعموم، كأنه قال: أمط عنك تشبيهي بشيء من الأَشياء[٥].

فهٰذا مثال واحد من أمثلة مشكل المتنبي، اختلف فيه هؤلاء الشراح وكلهم من العلماء بالشعر وباللغة، وتحيروا في فهم غرض الشاعر منه، فما بالك بجمهور القراء ممن لا يملكون قدرة هؤلاء العلماء ومعرفتهم.

(١) الواحدي ٢٢ وابن فورجة ٢٤٥ والفتح الوهبي ١٢٠.
(٢) الوساطة ٤٤٢ والواحدي ٢٢.
(٣) الفتح على ابي الفتح لابن فَورّجة ٢٤٥.
(٤) الواحدي ٢٢.
(٥) شرح التبيان المنسوب للعكبري ٣/ ١٦١.

ويقول المتنبي في وصف ناقته:

فتبيت تُسئدُ مُسئدا في نيِّها إسآدَها في المهمهِ الإنضاءُ[1]

فيتحير القارىء في فهم مراده بعد أن يواجه بهٰذا الركام اللفظي وهٰذا العبث بأَجزاء الجملة بالتقديم والتأخير. إنه يريد أن ناقته تسرع السير فيسرع تعبها في استهلاك شحمها وإهزالها. وترتيب العبارة كما شرحها ابن جنّي هو: فتبيت هٰذه الناقة تُسئدُ، مسئداً الإنضاءُ في نيّها، مثل أسآدها هي في المهمه. أي تبيت تسرع، مسرعاً الإنضاء في شحمها مثل إسراعها في البيداء. فعقد الرجل بيته وعبارته بهٰذا التقديم والتأخير الذي يوهم القارىء أوهاما كثيرة. وكان أبو تمام قد استوفى هٰذا المعنى في شطر واحد بعبارة واضحة ولفظ رشيق حين قال: (ديوانه ١/ ٢٢٢ ط القاهرة ١٩٦٤)

رعتهُ الفيافي بعدما كان حقبةً رعاها، وماء الروض ينهلُّ ساكبُه

والغريب أن هٰذا البيت المتراكم الألفاظ المعقد البناء يتلو بيتا من أجمل أبيات المتنبي رشاقة لفظ وقوة سبك ووضوح معنى وهو قوله:

شِيَمُ الليالي أن تشكك ناقتي صدري بها أفضى أم البيداء

وقبل هٰذا قال:

واذا خَفيتَ على الغبيّ فعاذرٌ أن لا تراني مقلةٌ عمياءُ

فأين هٰذه النصاعة في العبارة والفصاحة في اللفظ من بيته ذاك؟ الا يدخل في أبيات الألغاز؟ لقد استهلك ابن جنّي ثلاث صفحات واستشهد بخمسة شواهد ليفسر معنى البيت. ولعلّ المتنبي تعمّد الإغراب في بيته ذاك لمناسبة الحديث

(١) الإسآد: إسراع السير، النيّ: الشحم، المهمه: البيداء، الإنضاء: الإهزال وانظر الفسر ١/ ٨٠ واليتيمة ١/ ١٦٩ وتنبيه الاديب ٦٦.

عمّن وصفه بالغبيّ الذي لا يفقه كلامه ولا يقدّر منزلته. فيكون البيت دليلاً جديداً على عجز خصمه عن إدراك معانيه.

ولا نريد أن نستكثر من أمثلة هٰذه الظاهرة في شعر المتنبي، فحسب القارىء أن يرجع الى كتاب الفتح الوهبي لابن جني او كتاب الواضح للأَصفهاني أو الفتح على أبي الفتح لابن فَوَرَّجة أو غيرها من المصنفات التي وضعت لهٰذا الغرض ليطلع على مزيد من النماذج لظاهرة «المشكل» عند المتنبي.

ان طغيان ظاهرة التعقيد في جملة كبيرة من أبيات المتنبي تقودنا الى ظاهرة أخرى نوّهنا بها منذ قليل. أَعني ظاهرة التفاوت بين الفصيح وغير الفصيح في شعره. ونريد بالفصيح الواضح البيّن الذي لا يعاني قارئه كثيرا قبل أن يدرك مرمى الشاعر فيه، وهو يخلو عادة من ضعف التركيب اللفظي في تنافره وفي ثقله وتراكم أصواته المتقاربة المخارج. فإلى جانب النموذج السابق الذي مرّ بنا ورأَينا ما بينه وبين سابقيه من تباين شديد في وضوح الصياغة وفي طبيعة الألفاظ التي ضمتها الأَبيات الثلاثة، هناك نموذج آخر نبه عليه القدماء وأوردوه مأخذاً على الشاعر في هٰذا الصدد.

يقول المتنبي في مطلع قصيدة:

أتــراها لـكثــرة العُشــاق   تحسب الدمع خلقةً في المآقي

وهو ابتداء ما سمع بمثله ومعنى تفرد بابتداعه كما يقول الثعالبي[1]. ثم شفعه بما لا يبالي العاقل أن يسقطه من شعره فقال:

كيف ترثي التي ترى كل جفن   راءها غير جفنها غير راقي

(١) يتيمة الدهر ١/ ١٦٤.

ولا بد أن القارىء يجهد نفسه كثيرا وسط هٰذا الزحام المضطرب في ألفاظ العجز خاصة قبل أن يهتدي الى المعنى الذي أراده الشاعر وهو: كيف ترحم المرأة التي ترى كل جفن رآها من أجفان الناس غير منقطع الدمع. وراقي مخفف راقيء من رقأ دمعه أي انقطع وراءها مقلوب رآها[١].

وربما تمتد ظاهرة التفاوت بين الفصيح وغير الفصيح في شعر المتنبي إلى ظاهرة أخرى ترتبط بها، وهي ظاهرة التفاوت بين مضامين البيت الواحد وعدم تناسب الصدر مع العجز في المجرى العام للفكرة التي بدأ بها. يقول المتنبي في أحد مطالعه:

جللاً، كما بي، فليكُ التبريحُ أغذاءُ ذا الرشأ الأغنِّ الشيحُ

ويتساءل البلاغيون عن المناسبة بين صدر البيت وعجزه في المعنى، والعلاقة بين مصراعيه، ويأخذون على الشاعر التفاوت بين عبارة الصدر وعبارة العجز، وقطع المصراع الثاني عن الأول في اللفظ والمعنى. وقد اعتذروا له بمعاذير أقرب الى المغالطة منها الى الواقع[٢].

ويقول في وصف قلعة مرعش:

تصدُّ الرياحُ الهوجُ عنها مخافةً وتفزعُ فيها الطيرُ أن تلقط الحبّا

وواضح ما بين الشطرين من عدم تناسب في اللفظ والمعنى. فالصدر أقوى لفظاً من العجز كما ينص ابن جنّي. وهو -كما يعلق الوحيد- قد تكلم في الاول بمعنى شريف ولفظ جزل وأما في الثاني فلو سكت كان أحسن، وذٰلك أن صبيّا

(١) الفتح الوهبي ٩٦ والواحدي ٢٤٨ وتنبيه الاديب ١٧٠.

(٢) الوساطة ٤٤١ والواحدي ١٠٧.

ينطر أو يحفظ بيدرا «تفزع الطيرمنه أن تلقط الحب فيه، بله أن تمر به أيضاً»[١].
وما اعتذروا به للشاعر من أنه يريد ارتفاعها وان الطير تعجز عن الوصول الى أعاليها يبدو غير مقنع لصريح عبارته بالفزع[٢]. وقد تنتقل هٰذه الظاهرة من البيت الواحد لتمثل في القصيدة فيكون انعدام التناسب والتلاؤم بين أبياتها في سياقها العام.

ويعتذر المتنبي لنفسه بقوله: إن الكلام كلّه لا يجري على سنن واحد، ولايأتي متناصفا ولا متكافئا، ولا بد من سقطة يهفو بها خاطر، وعثرة يزلّ بها لسان. ومن هٰذا الذي تناسب كلامه أو سلم من التتبع شعره[٣]؟

في بداية هٰذا البحث نوهنا بالثروة اللغوية التي يمتلكها المتنبي، سواء كان ذٰلك بضمن حدود شعره أو خارجها، وقد أكد-هٰذه الحقيقة واحد من أنصاره من القدماء. ففي معرض الدفاع عن المتنبي برد تهمة الإيطاء[٤] عنه في إحدى قصائده يقول ابن فَورَجَّة: فكيف يوطيء وهو يتجنب في شعره تكرير اللفظة الواحدة في حشو البيت فضلا عن القافية؟ فلا تكاد تجد له لفظة مكررة في بيتين من قصيدة واحدة، الا القليل النزر، بل لا يتجنب مثل ذٰلك الطائيان، ومن لم يتمرس بالشعر تمرسه. فدواوين جميع الفحول مملوءة من التكرير[٥].

ويقول في موضع آخر من كتابه: وهو لا يرى تكرير الألفاظ في قصيدة[٦].

---

(١) الفسر ١/ ١٧٤.
(٢) الواحدي ٤٧٨.
(٣) الموضحة ٨٥.
(٤) الايطاء: اعادة اللفظة في القافية بمعناها السابق. وهو من تواطؤ الكلمتين أي توافقهما في اللفظ والمعنى.
(٥) الفتح على ابي الفتح ٨٥.
(٦) نفس المرجع ١٩٤.

ولعل هٰذا الذي يراه ابن فورجة نزراً يسيرا هو ما كان القدماء يأخذونه على المتنبي من وجود التكرير في جملة من أبياته، وقد أوردوا على ذٰلك نماذج متعددة لهٰذه الظاهرة. منها قوله:

ومن جاهلٍ بي وهو يجهلُ جهلَه ... ويجهل علمي أنّه بي جاهلُ

فقلقلتُ بالهمّ الذي قلقلَ الحشا ... قلاقلَ عيسٍ كلُّهن قلاقلُ

عظمتَ فلما لم تُكلَّم مهابةً ... تواضعتَ وهو العظم عُظماً من العُظم

ولا الضّعفُ حتى يتبع الضّعفَ ضِعفُه ... ولا ضِعفَ ضعفِ الضعفِ بل مثلُه ألفُ

العارضُ الهَتنُ ابنُ العارضِ الهَتنِ ابنِ ... العارضِ الهَتنِ ابن العارضِ الهتِنِ(١)

ولعل القارىء يتساءل عما اذا كان المتنبي غافلا عن هٰذه المسألة وما تثيره في نفس السامع وكيف كان يستسيغها في شعره وهو الناقد الحصيف الخبير بالشعر وبشروط الفصاحة فيه. ألم يكن يأخذ على أبي تمام -في جملة ما كان يأخذه عليه- قوله:

والمجد لا يرضى بأن ترضى بأن ... يرضى الذي يرجوك إلاّ بالرضا

ويقول: هٰذا والله الهذيان الذي يشعل بطون المهارق ويطفىء نار القرائح(٢)؟ فكيف رضي لنفسه أن يقع فيما وقع فيه أبو تمام؟ وكيف يتفق هٰذا وما نعرفه عنه من ثراء لغوي وعلم باللغة؟ بل كيف يتفق وما قرّره له ابن فورَّجة من أنه لا يكرر الكلمة في حشو البيت بل في القصيدة كلها؟

(١) جمع الثعالبي هٰذه النماذج وغيرها مما بلغ مجموعه تسعة عشر بيتا من شعر المتنبي في كتابه يتيمة الدهر ١/ ١٨١ وانظر الصبح المنبي ٣٧٧. والوساطة ٨٢.

(٢) الموضحة ١٧٤ وديوان أبي تمام ٢/ ٢٠٧، ١٩٦٩.

ان الحديث عن ظاهرة التكرار وما يترتب عليها من ثقل اللفظ يقودنا الى الحديث عن ظاهرة «الغريب» في شعر المتنبي مما يظهر أثره واضحا في الإخلال بفصاحة شعره. لقد سجل القدماء على المتنبي هٰذا المأخذ وأوردوا طائفة من النماذج التي تورط فيها الشاعر بإقحام الشوارد والأوابد من الالفاظ التي لا تمت الى لغة الشعر، وبخاصة شعر المحدثين، بصلة.

نقول تورط فيها الشاعر، لأنّنا نعلم أن المتنبي كان يضيق بهٰذا حينما يجده عند غيره من الشعراء ويتبرّم به، فقد كان يعيب على أبي تمام قوله:

مستسلمٌ لله سائسُ أمَّةٍ لذوي تجهضمها له استسلام[1]

ويقول: لو أنه قذف كبده كان أولى من قوله تجهضمها[2].

فما الذي سوّل له أن يرتكب ما ارتكبه أبو تمام فيواجه مستمعيه وقراءه بما هو أشد نبوّا عن السمع وأكثر نفارا حين يقول مادحا:

جَفَخَتْ، وهم لا يَجفَخون بها، بهم شيمٌ على الحسب الأغرّ دلائل

وجفخت: فخرت. وهي لفظة مرّة الطعم -كما يقولون- اذا مرت على السمع اقشعر منها، ولو وضعت «فخرت» مكانها، وهي لفظة حسنة، لما اختل ميزان البيت[3].

وهل كان المتنبي غافلا عما بين شطري البيت من تفاوت في سلاسة العبارة ورشاقتها أو ضاقت به سبل التعبير عن إيجاد بديل لهٰذه اللفظة الفاحشة؟

(١) التجهضم أخذ الشيء بالعدوان والبغي.
(٢) الموضحة.
(٣) يتيمة الدهر ١/ ١٦٧ والصبح المنبي ٣١١ والواحدي ٢٦٩.

ويقول المتنبي:

أَنكحتُ صُمَّ حصاها خُفَّ يَعْمَلَةٍ   تغشمرت بي إليكَ السهلَ والجبلا[١]

وتغشمرت تعني تعسفت وركضت على غير قصد. ولا ندري لماذا آثر المتنبي هٰذه اللفظة على غرابتها وشرودها؟

ويحصي القدماء على الشاعر جملة من الأبيات التي استخدم فيها الغرائب[٢] من مثل: الخنزوانة والابتشاك والساحي والحفش وقِدَى واليَرْمَع واليَلَل والكَنَهْور والنال والغِربيب والسراحيب والسلاهِب والرِبَحْلَة والسِبحْلَة ونحوها[٣].

لا شك في أن المتنبي -على الرغم من نشأته بالبادية وتغلغله في حياتها وعشقه لأسلوب العيش فيها- كان يدرك جيداً حدود الوحشي الغريب من الألفاظ، وهو بعد أن تأدب بالشعر العربي وحفظ عيونه وروائعه وجالس نقاده والعلماء به، لم تكن تغيب عن ذهنه حدود الفصاحة وشروط البلاغة. ألم يكن فيما نظمه هو أماما للفصحاء وسيدا لشعراء العربية؟ أليس هو الذي يعيب على أبي تمام الإغراب في شعره وتكرير الالفاظ في البيت الواحد؟ فما الذي كان يدفعه الى هٰذا المسلك في شعره؟

---

(١) شرح الواحدي ٢٨.

(٢) يقول: صاحب الواضح: وكل ما في كلامه من الغريب مستقى من «الغريب المصنف» سوى حرف واحد هو في كتاب الجمهرة ٢٧.

(٣) الخنزوانة: الكبر، الابتشاك: الكذب، الساحي: القاشر، الحفش: الجمع، قدى: مقدار، اليرمع: الحجارة البيض الرخوة، اليلل: انعطاف الاسنان الى باطن الفم، الكنهور: السحاب الكثيف، النال: المعطى، الغربيب: الأسود، السراحيب الخيل الطوال، السلاهب: الطوال ايضاً من الخيل، الربحلة: الجيدة الخلق، السبحلة مثلها. وانظر اليتيمة ١/ ١٧٣ والفسر ١/ ٣١٠، ٣٤٢، ٣٧١، ٣٧٢ والموضحة ٢٦ والصبح ٢٦٦.

لعل في قول ابن جني الذي مرّ بنا سابقا، وهو ان المتنبي كان يرتكب التعسف في اللغة من مخالفة إعراب وشاذ ونادر عمدا عن غير جهل، مفتاحا لهٰذا التناقض بين ما يأخذه المتنبي على غيره وما يرتكبه هو نفسه.

كان عصر المتنبي عصر ازدهار في علوم اللغة وانشغال بها، وكان جلساء المتنبي ومعاصروه، وجلّهم من اللغوين كالفارسي وابن جنّي وأبي الطيب اللغوي وابن خالويه، يتبارون في جمع شوارد اللغة وغرائبها ودقائقها. وكان المتنبي، وقد عكف على العربية يدرسها بدأب وصبر شديدين، حرصاً على أن يظهر بمظهر الرجل المحيط بلغته الممتلك لناصيتها العارف بما يجهله جمهور الناس منها، ولو كان ذٰلك على حساب وضوح عبارته وفصاحتها ولم يكن يرى في ذٰلك بأسا ما دامت المسألة لا تتجاوز أمثلة محدودة ترد متناثرة في أشعاره ولا تبلغ مبلغ ما يمكن أن يكون سمة عامة لمجموع شعره على نحو ما كانت عند شعراء البادية ورجازها كذي الرمة والعجاج ورؤبة وغيرهم.

فالمسألة كما يخيّل لي ليست أكثر من ادعاء لا يبدو له ما يبرره في نظرنا وكان الشاعر يلجأ اليه للايحاء بسعة رصيده اللغوي، الأمر الذي يظهر على نحو أوضح عند خلفه وشارحه والمتعصب له، أبي العلاء المعرّي.

ويقودنا الحديث عن ظاهرة الغريب في شعر المتنبي الى الحديث عما يمكن الاصطلاح عليه بالألفاظ غير الشعرية عنده. ومع أن هٰذه المسألة تبدو عند النظر اليها خلال منظور زمني ممتدّ مسألة تحتمل الجدل بسبب تغير القيم الذوقية عند الناس بحسب العصور والبيئات الاجتماعية واللغوية، فإنَّ هناك مبادىء عامة فيها يمكن أن تكون مشتركة ولا سيما في الامة الواحدة، وقد سجل القدماء في هٰذا الجانب مآخذ على المتنبي لا نزال، بعد هٰذه القرون الممتدة، نشاركهم فيها أو في أغلبها الرأي والموقف. وأحصوا عليه ألفاظاً لا يمكن قبولها في معجم الألفاظ الشعرية إن صحت العبارة.

ولم يكن المتنبي يجهل -بحسه الشعري وثقافته النقدية- أن كثيراً مما يستخدم من المفردات في لغة الكلام والكتابة لا يمكن إقحامه على لغة الشعر لنبوّها عن الذوق الشعري، ولأنَّ تقاليد الشعر -وهوأعلى مراتب الفنون الكلامية- تأباها وتنفر منها. كان يأخذ على امرىء القيس قوله:

أمِن ذكر ليلى إذ نأتكَ تنوصُ فتَقْصر عنها خطوةً وتَبوصُ

وعلى زهير قوله:

فأقسمتُ جهداً بالمَحصَّبِ من مِنَى وما سحفت فيه المقاديمُ والقملُ

ويصفه بأنه أوضع وأرذل لفظ. ويأخذ على الأعشى قوله:

فرميتُ غفلةَ قلبِه عن شاتِه فأصبتُ حبّةَ قلبها وطِحالها

ويرى أن لفظة الطحال ليست من ألفاظ المحبين[١]. ولكن ذلك لم يمنعه أن يقول في شعره:

فغدا أسيرا قد بللتَ ثيابَه بدمٍ وبلَّ ببوله الأفخاذا

ويقول:

خفِ الله واستر ذا الجمالَ ببرقعٍ فان لُحتَ حاضت في الخدور العواتقُ

وذكرُ البول والحيض مما لا يحسن وقوعه في الشعر فضلا عن مخاطبة الملوك به[٢]. وحين خوطب المتنبي في هٰذه المسائل وأشباهها اعتذر بأن الكلام كله لا يجري على سنن واحد ولا يأتي متناصفا ولا متكافئا، ولا بد من

(١) الموضحة ٨٠ -٨٤.

(٢) انظر اليتيمة ١/ ١٨٣ والكشف عن مساوىء المتنبي ٢٢ والواحدي ١٣٤ والوساطة ٩٢، ٩٠

سقطة يهفو بها خاطر وعثرة يزلّ بها لسان، وليس هناك من الشعراء من تناسب كلامه أو سلم من التتبع شعره[١].

وعلى الرغم من اعتذاره هٰذا فإنَّ إيراد مثل هٰذه الألفاظ على قلّتها يظل مأخذا عليه فهي سقطات كان عليه أن يبرّىء منها شعره ولو كانت يسيرة لا تبلغ مبلغ الظاهرة في شعره.

وكما أَفرزت ثقافة المتنبي اللغوية ظاهرة «الغريب» في شعره فقد أفرزت ثقافته العامة ظاهرة أخرى، هي إقحام ألفاظ المتكلمين والفلاسفة والصوفية في شعره. وقد تعقب عليه جماعة من القدماء وبعض الدارسين المحدثين هٰذه الألفاظ وأثبتوا نماذج منها فيما كتبوا من فصول عن شعر المتنبي. ويعنينا هنا أن نشير الى أنَّ المتنبي عاشرجماعة من الفلاسفة والمتكلمين حين كان يجتمع بهم في حلب سواء أكان ذٰلك في بلاط سيف الدولة أو خارجه، ونحن نعرف خبر صحبته لابن جنّي المعتزلي المعروف ولشيخه الفارسي وهو من وجوه أهل الاعتزال أيضاً، كما نعرف خبر لقائه بالفارابي الفيلسوف في حلب عند سيف الدولة. وقد تظهر آثار المناطقة وأسلوب الاستدلال عندهم في بعض أبيات المتنبي، حيث يرتب فكرة البيت أو مضمونه كما لو كانت مقولة منطقية بما فيها من مقدمة صغرى ومقدمة كبرى ونتيجة.

يقول المتنبي مخاطبا عضد الدولة:

فلو قلنا فِدَى لك من يساوي ... دعونا بالبقاء لمن قلاكا

ومعناه: إنّا لو قلنا فداك من هو نظيرك دعونا لأعدائك بالبقاء لأنهم دونك[٢]. فالمسألة مرتبة على نحو ما ترتب عليه المسائل المنطقية.

(١) الموضحة ٨٥.

(٢) شرح الواحدي ٨٠٠ والفتح لابْن فورجة ١٩١ والفتح الوهبي ٩٩.

فمقدّمتها الكبرى: يفديك نظراؤك، ومقدّمتها الصغرى: أَعداؤك ليسوا نظراءك، النتيجة: لا يفديك أعداؤك.

وتظهر ألفاظ المتكلمين في بيته الذي يمدح به علي بن أحمد الخراساني، وهو مما قاله في بواكير نظمه:

فتى ألفُ جزءٍ رأيه في زمانه   أقلُّ جُزَيءٍ بعضُه الرأيُ أجمع[١]

وتظهر ألفاظ الفلاسفة في قوله:

كبُرَ العِيانُ عليَّ حتى إِنَّه   صار اليقينُ من العيان توهُّما[٢]

وقوله:

تمتَّع من سُهادٍ أو رقادِ   ولا تأمل كرى تحت الرِجامِ

فإن لثالث الحالين معنى   سوى معنى انتباهِك والمنام

قال ابن جنّي: أرجو أن لايكون أراد أن نومة القبر لا انتباه لها[٣].

وربما يكون من تمام الحديث عن خصائص لغة المتنبي القول بأنه كان يكثر من استخدام اسمي الاشارة «ذا وذي» كثرة توحي بأنَّه كان مولعا بهما ومع أنهَّ لم يعترف بذلك، فإِنَّ المتتبع لشعره يلاحظ ذلك بصورة لا تترك شكا. قال ابن جنّي: قلت له في بعض ما كان يجري بيني وبينه: تستعمل ذا وذي في شعرك كثيرا. فأمسك قليلا ثم قال، إِنَّ هٰذا الشعر كلَّه لم يُعمل في وقت واحد.

(١) شرح الواحدي ٤٥ والفتح لابن فورجة ١٧٣ والفتح الوهبي ٩١.

(٢) شرح الواحدي ٢٠ واليتيمة ١/ ١٨٧.

(٣) الفتح الوهبي ١٦٠ واليتيمة ١/ ١٨٨ وانظر نماذج أخرى من هٰذا القبيل في اليتيمة ١/ ١٨٧ والصبح المنبي ٣٨٤ والوساطة ١٨٢.

قلت له: صدقت، إلاّ ان المادة واحدة. فأمسك. وعلق الوحيد على عبارة ابن جنّي قائلا: قول المتنبي: إنَّ هٰذا الشعر لم يعمل في وقت واحد، يحتمل معنيين: أَحدهما إنّه عمل في طول الزمان، وذكرتُ هذه الألفاظ فاجتمعت فيَّ على غيرقصد لاجتماعها، كأنَّها عن غفلة، والاخر: إنِّي الآن أَعلمُ مما كنت وأن الرجل يزداد كل يوم علما، وهو جواب صحيح على وجهته[١].

والحق ان التفسيرالاول الذي احتمله الوحيد لكلام المتنبي هو الذي يبدو معقولا، فالمتنبي لولعه بهاتين الكلمتين أكثر من استخدامهما في شعره سواء أَكان ذٰلك في أول عهده أم بعد نضجه واستواء أمره. يدلنا على ذٰلك شعره الذي نظمه في أواخر أيامه كما جاء مرتبا في شرح الواحدي. حيث وردت هٰذه اللفظة في قصائده الفارسيات في ابن العميد وعضد الدولة[٢].

يقول القاضي الجرجاني: هو أكثر الشعراء استعمالا لذا التي هي للإشارة، وهي ضعيفة في صنعة الشعر دالة على التكلف، وربما وافقت موضعا يليق بها فاكتسب قبولا. ويعد أن يحصى أربعة عشر شاهدا من شعره مما وردت فيه ضعيفة قلقة يقول: وأنت لا تجد منها في عدة دواوين جاهلية حرفا، والمحدثون أكثر استعانة بها، لكن في الفرط والندرة، أو على سبيل الغلط والفلتة[٣].

ومما وردت فيه ضعيفة غير مستساغة قوله:

حلَفَتْ لذا بركات غُرَّةِ ذا ... في المهد أن لا فاتهم أملُ

(١) الفسر ١/١٠٨ وتنبيه الاديب ٦٣.

(٢) شرح الواحدي ٨٠٣، ٧٥٧.

(٣) الوساطة ٩٥ وانظر اليتيمة ١/١٧٩ والصبح ٣٧٤.

وقوله:

وإن بكينا له فلا عجبٌ ذا الجَزْرُ في البحرِ غيرُ معهودِ

وقد ترد مقبولة مستساغة في سياق البيت نحو قوله:

أريدُ من زمني ذا أن يبلِّغَني ما ليس يبلغُه من نفسه الزمنُ

وقوله:

أغالبُ فيكَ الشوقَ والشوقُ أغلبُ وأعجبُ من ذا الهجرِ والوصل أعجبُ

ونقول إنَّها في هٰذين البيتين مستساغة غير نافرة على الرغم من أنَّ القاضي الجرجاني أدرجها في الضعيف الركيك من مواضعها.

بناء العبارة ونظام الجملة عند المتنبي:

لعل أبرز ما يواجه قارىء المتنبي حين يقابل بينه وبين غيره من شعراء العربية ظاهرة قوة اللفظ وشدة السبك في صياغة عبارته، ولا مراء في انّ هٰذه الظاهرة هي ميزة المتنبي عن غيره من الشعراء، حتى لو أنَّ شاعرا غيره جهِد في أن ينتقي الألفاظ ذات الجرس القوي والوقع الشديد لشُبِّه بالمتنبي دون أدنى تردد، وليست غريبة عنا قصة أبن هاني الأندلسي، ذٰلك الشاعر الذي أَراد لنفسه أن يحتذي حذو المتنبي في أسلوبه في الصياغة فاختار الألفاظ ذات الوقع العالي الصاخب، فشبّهه أبو العلاء المعري برحى تطحن قروناً، وسماه مواطنوه الأندلسيون متنبي الأندلس. ولعل مصطلح «قوة اللفظ وشدة السبك» الذي نعتنا به شعر المتنبي، يبدو مصطلحا يفتقر الى الدقة في مقاييس النقد الحديث، لكنّنا نعتقد أن دلالته بالنسبة لقراء العربية واضحة بيّنه وبخاصة المتمرسين منهم بقراءة الشعر،

وسيكون سبيلنا إلى توضيح دلالة هٰذا المصطلح، أن نستعين بموازنة نقابل فيها بين أبيات من شعر المتنبي وأخرى من شعر غيره، ممن سبقوه أو من جاءوا بعده، مما اشتركت معانيها وتباينت ألفاظها.

يقول أبو نواس:

إلى فتى أُمُّ ماله أبدا ... تسعى بجيبٍ في الناس مشقوق

وتلقف المتنبي فكرة البيت وأعاد صياغة مضمونِه فقال:

ملْكٌ إذا امتلأَت مالا خزائنه ... أذاقها طعمَ ثكل الأُمِ للولد[1]

وشتان ما بين البيتين في صياغة اللفظ وسبك العبارة وايقاع النغم. ولا بد من القول هنا إنَّ ايثار المتنبي للأبحر ذات الإيقاع القوي كالطويل والكامل والبسيط والوافر يشكل عنصرا بيّنا في استكمال الظاهرة التي نوّهنا بها في شعره. لٰكن ألفاظه وصياغته تظل هي العنصر الحاسم في هٰذه القضية.

ويقول أبو العتاهية:

موت بعض الناس في الأر ... ض على بعض فتوح

فيتناول المتنبي الفكرة ويعيد صياغتها بلفظ أشدّ وقعا وأحكم نسجا فيقول:

كذا قضتِ الأيامُ ما بين أهلها ... مصائب قومٍ عند قوم فوائدُ[2]

ويقول أبو تمام في ممدوحه:

وان يجدْ علَّةً نُعَمَّ بها ... حتى ترانا نعادُ من مَرضِه

(١) الموضحة ١١٢ والواحدي ١٠٤ وسرقات المتنبي لابن بسام ٢٩.

(٢) الموضحة ١٣٤ والواحدي ٤٦٥.

ويقول المتنبي مخاطبا ممدوحه وملمّا بمعنى أبي تمام:

وان محالا، إذ بك العيشُ، أن أُرى وجسمُك معتلٌ وجسميَ صالحُ[١]

وفرق ما بين سبك البيتين وانتقاء ألفاظهما وإحكام عبارتيهما، فضلا عما بين أسلوبيهماو اذ اختار أبو تمام التعبير المباشر عن معناه، يقول أبو تمام:

بـأبـي مـن إذا رآهـا أبـوهـا أقبلـت قـال: ليـت أنّـا مجـوس

ويلمُّ المتنبي بهٰذا المعنى فيقول:

يرنو إليك مع العفاف وعنده أنَّ المجوس تُصيبُ فيما تحكم[٢]

ومع ما بين المعنيين من اختلاف يسير الا أن الفرق بين صياغتي البيتين يبدو أشدَّ وضوحا في هٰذه السلاسة في التعبير مع قوة السبك وتماسك الالفاظ التي مثلت في بيت المتني.

ويقول أبو تمام:

وقفتُ، وأحشائي منازلُ للأسى، به وهو قفرٌ قد تعفَّت منازله

فيأخذه المتنبي ويصوغه صياغة لا نجدها عند غيره فيقول:

لكِ يا منازلُ في القلوب منازلُ أقفرتِ أنتِ وهُنَّ منكِ أواهلُ[٣]

وفرق بين المنازل التي في القلوب وتلك التي في الأحشاء، والحزن موضعه القلب لا الأحشاء. ولا نريد أن نستكثر من الأمثلة التي تصور لنا طريقة المتنبي

(١) سرقات المتنبي ٢٦ والواحدي ٥٣٣.

(٢) نفس المرجع ٣٠ والواحدي ٣٤٠.

(٣) نفس المرجع ١٠٦ والوساطة ٣١٤ والواحدي ٢٦٥.

في صياغة مضامينه، واللغة التي يختارها لها. ويمكن الرجوع الى المصنّفات التي تتبعت مآخذ المتنبي عن غيره ككتاب الإبانة للعميدي والموضحة للحاتمي والوساطة للقاضي الجرجاني، للمقابلة بين أبيات المتنبي وأبيات الآخرين من الشعراء ممن أخذ عنهم أو أخذوا عنه.

ولكننا نريد أن نتلمس الوسائل التي مكنت المتنبي وهيأت له القدرة على السيطرة على لغته وامتلاك ناصيتها. ولا أظن أننا نجهد أنفسنا كثيرا قبل أن نهتدي إلى معرفة هٰذه الوسائل. فشاعرية المتنبي، كما هي الحال مع غيره من عباقرة الشعراء، ترتكز على قاعدتين صلدتين، أولاهما موهبته التي رزقها بما تتضمنه من ذكاء نادر وحدة في الذهن ورهافة في المزاج والحسّ. وثانيتهما، هٰذه الثقافة الخصبة والإحاطة بشعر العرب ولغتهم وآثارهم، سواء في ذٰلك المتقدمون منهم أم المحدثون. ولا ريب أن موهبة المتنبي الشعرية ما كانت لتضع قدميه على أَعتاب هٰذه القدرة العالية على التعبير لولا ما أخذ به نفسه من الجدّ والمثابرة في دراسة اللغة ومتابعتها ورواية أشعار العرب وآدابهم وثقافتهم.

وما دمنا بصدد الحديث عن صياغة العبارة وبناء الجملة عند المتنبي فلا بد من الإشارة إلى أَن قارىء المتنبي يواجه بعدة ظواهر في نظام الجملة عنده لا يجدها عند غيره من الشعراء، وإن وجدت فليس لها هٰذه الدرجة من الوضوح الذي نلمحه في جملته. من هٰذه الظواهر ظاهرة الفصل بين أجزاء الجملة بمعترضات قد تكون جملة كاملة وقد تكون شبه جملة، الأَمر الذي يدفع قارئه إلى الجري وراءه حتى يبلغ آخر البيت بحثا عن تتمة المعنى الذي بدأه أول البيت.

وهٰذا الفصل قد يقع بين الفعل وفاعله، أو بين الفعل ومفعوله، أو بين الفعل ومتعلقه، أو بين المبتدأ وخبره.

يقول المتنبي في ممدوحه:

من يهتدي في الفعل مالا تهتدي　　في القول حتى يفعل الشعراءُ[١]

يريد: هو الذي يهتدي في الفعل إلى ما لا يهتدي إليه الشعراءُ في القول حتى يفعلَ. وهو بهٰذا الفصل بين الفعل وفاعله بجملة حتى يفعل، أضفى على عبارته غموضا ولبسا.

ويقول في ممدوح آخر:

يا ليت بي ضربةً أتيح لها　　-كما أُتيحت له، محمدُّها[٢]

ففصل بين الفعل أُتيح ونائب الفاعل محمد بجملة معترضة.

ويقول:

وترى المروَّةَ والفتوَّةَ والأبوّ　　ةَ فيَّ كلُّ مليحةٍ ضَرّاتِها[٣]

ففصل بين الفعل وفاعله «كلّ» بالمفعول وما عطف عليه وبالجار والمجرور.

ويقول:

أنَّى يكون أبا البريةِ آدمٌ　　وأبوك -والثَّقلانِ أَنت- محمدُ

يريد: أنى يكون آدمُ أبا البرية وأبوك محمد وأنت الثقلان[٤]؟

ويقول:

جمد القِطارُ ولو رأته كما رأى　　بُهِتَت فلم تتبجّسِ الأنواءُ[٥]

---

(١) الفسر ١/ ٨٩ والفتح الوهبي ٣٢.

(٢) الواحدي ١٢.

(٣) الفتح الوهبي ٤٥ والواحدي ٢٧٨.

(٤) نفس المرجع ٥٣ والموضحة ٤٧ وتنبيه الاديب ١١٦.

(٥) الفسر ١/ ٨٧ والواحدي ١٩٦.

فيفصل بين الفعل رأت وفاعله الأنواء بجملة أفعال فينشأ في بيته ما يسميه النحويون التنازع حيث تنازع رأت وبهتت وتتبجس على الفاعل «الأنواء».

ويقول على هٰذا النحو:

أطاعتك في أرواحها وتصرفت   بأمرك والتفّت عليك القبائل[1]

فيؤخر الفاعل إلى نهاية البيت ويظل قارئه مشدودا معه حتى ينتهي إلى فاعل الفعل أطاعتك في ضرب البيت، ويعلق بقية أفعال البيت كلّها بنفس الفاعل فينشأ «التنازع» بينها على هٰذا الفاعل، وبعبارة أدق الاشتراك فيه.

المذهب الكوفي في شعر المتنبي:

يلتقي المتنبي في جملة من عباراته واستعمالاته اللغوية بالمذهب الكوفي في النحو واللغة. والحق أننا لسنا على ثقة من أن المتنبي كان يفعل ذٰلك من أجل إحياء الاتجاه الكوفي الذي أخذ يضمر شيئاً فشيئاً في حلقات الدرس وبخاصة بعد وفاة آخر أئمة الكوفيين في النحو واللغة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) ولا نعتقد أن المتنبي كان يجد في انتسابه الى الكوفة ومولده بها ونشأته بين أَحيائها مسوّغاً أو دافعا يدفعه إلى إحياء آراء الكوفيين وجوازاتهم فيما يكتب من شعر. فالمذهب الكوفي انتقل الى بغداد منذ عهد مبكر بانتقال الكسائي وتلميذه الفراء -وهما مؤسسا المذهب ومُشيّدا بنيانه، الى بغداد في عهد الخليفة الرشيد، حتى كان يطلق على أئمة الكوفيين المتقدمين لقب البغداديين، لانتقالهم إلى بغداد واستقرارهم بها. ولا بد أن الذي كان يشيع في

(١) الفتح الوهبي ١١٥ والواحدي ٥٤٢.

حلقات الدرس النحوي بما فيها تلك التي كانت تعقد في مساجد الكوفة هو المذهب البصري. يضاف الى ذٰلك أن كل ما استخدمه المتنبي من جوازات الكوفيين واختياراتهم يمكن الحكم عليه بأنه مما الجأت اليه ضرورة الشعر وكان قد سبقه اليه أو الى كثير منه الشعراء العرب من إسلاميين وجاهليين(١).

ويعلق طه حسين على تجاوز المتنبي بعض قواعد اللغة فيقول: ولا تقل إنه استجاز هٰذا متبعا للغة من اللغات أو مذهب من مذاهب النحويين، فإنَّ الرجل لم يحفل في حقيقة الأمر بشيء من هٰذا، وانما أطاع فنه وأرسل نفسه على سجيتها(٢).

واذا كنا نتفق مع طه حسين في أَنَّ المتنبي كان يطيع فنه ويرسل نفسه على سجيتها، أي أن الضرورة الشعرية هي التي تتحكم به في كثير من تعبيراته التي تخالف المشهور من قواعد اللغة، فإنَّنا لا نتفق معه في أن المتنبي لم يكن يحفل بشيء من مذاهب النحويين أو قواعدهم، بل كان شديد الحرص على معرفة اللغة وطرائق استعمالها وتجنب اعتراضات المعترضين.

وعلى أية حال فأننا نجد لدى المتنبي جملة استعمالات يتفق فيها مع الكوفيين ويخالف بها مذهب البصريين حث صرّحوا فيها بالمنع ولم يبيحوا استخدامها لا في الشعر ولا في النثر.

---

(١) لا أميل الى تأييد ما ذهب اليه الاستاذ الدكتور مهدي المخزومي في مدرسة الكوفة ص٩٠ من القول بأن المتنبي كان على مذهب الكوفيين في النحو. أما قصة لقائه بأصحاب المبرد وأصحاب ثعلب على ما جاء في بعض المصادر القديمة فقد أَبطلها -من الوجة التاريخية- الدكتور محمد عبد الرحمٰن شعيب في كتابه عن المتنبي ص١٣ وأما النماذج التي وردت في شعره مما ذهب فيها مذهب الكوفيين فهي في جملتها من الضرائر التي يفعلها كثيرٌ من الشعراء العرب قدمائهم ومحدثيهم وبعضها ورد ممثلا في قراءات ضعفها البصريون أو حكموا عليها بالشذوذ. فهو حين كان ينظم لم يكن يريد تطبيق اصول صناعة النحو الكوفي وتأييد مذهب الكوفيين.

(٢) مع المتنبي ٣٦٩ ط ١٠ القاهرة.

يقول المتنبي:

ا لى واحد الدنيا الى ابن محمد　　شجاعِ الذي لله ثم له الفضل[١]

فيمنع شجاعا من التنوين وهو منوّن. وهٰذه مسألة خلافية بين الكوفين والبصريين، أباحها الكوفيون للشعراء ومنعها البصريون عنهم[٢]. وتكررت هٰذه المسألة في مواضع أخرى من شعر المتنبي.

ويقول:

هذي برزتِ لنا فهِجت رِسيسا　　ثم انثنيتِ وما شفيتِ نسيسا[٣]

فيحذف حرف النداء مع المبهم «اسم الاشارة» وهو يريد: يا هٰذى. والقضية خلافية أباحها الكوفيون واحتجوا لها بشواهد من القرآن والشعر ومنعها البصريون[٤].

ويقول:

حملتُ إليه من ثنائي حديقةً　　سقاها الحِجَى سقيَ الرياضَ السحائبِ[٥]

فيفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف وهو أمرٌ منعه البصريون ومتقدمو الكوفيين وأباحه جمهور الكوفيين أو متأخروهم وكثير من المتأخرين كابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم[٦].

(١) الواحدي ٦٨.
(٢) الانصاف مسألة ٧٠.
(٣) شرح الواحدي ٩٣ والفتح الوهبي ٨٤.
(٤) الفتح على أبي الفتح ١٦٢.
(٥) شرح الواحدي ٣٣٣.
(٦) الانصاف –مسألة ٦٠ والخصائص ٢/ ٤٠٤ والنشر ٢/ ٢٥٣ وابن يعيش ٣/ ٢٢ والتوضيح ٢/ ٣١.

ويقول:

مهلاً ألا لله ما صنع القنا   في عمرو حابِ وضبّةَ الأَغتامِ[(١)]

يريد: في عمرو حابس، وهي قبيلة، فرخَّم المضاف إليه، وهو عند البصرين ممتنع وأجازه الكوفيون[(٢)].

ويقول:

إبعَد بعدتَ بياضاً لا بياضَ له   لأنتَ أسودُ في عيني من الظّلَمِ

ويأتي بأفعل التفضيل «أسودُ» من الفعل الذي الوصف منه على وزن أفعل وهو ما منعه البصريون وأباحهُ الكوفيون في الألوان، خاصة البياض والسواد لأنهما أصل الألوان. واعتذروا للمتنبي بجملة اعتذارات لا تخلو من التكلف والوهن[(٣)].

ويقول:

مضى وبنوه وانفردتَ بفضلِهم   وألفٌ إذا ما جُمِّعت واحدا فردُ

فعطف على ضمير الرفع المستتر من غير أن يؤكد الضمير المتّصل بضمير منفصل، وكان عليه أن يقول -على مذهب البصريين- مضى هو وبنوه. ولٰكن الكوفيين أجازوا العطف من غير توكيد الضمير. محتجين بطائفة من الشواهد من الشعر الفصيح[(٤)].

(١) الواحدي ٥٩٢.

(٢) الانصاف: مسألة٤٨.

(٣) شرح الواحدي ٥٢ وتميمة الدهر ١/ ١٧٢ والانصاف مسألة ١٦.

(٤) شرح الواحدي ٣٠٢ والانصاف مسألة ٦٦.

ومن هٰذا القبيل قوله:

يباعدن حبا يجتمعن ووصلُه　　فكيف بحبٍ يجتمعن وصدُّهُ[١]

وقد يكون في هٰذه النماذج التي عرضنا لها من شعر المتنبي مما وافق فيه الكوفيين كفاية للدلالة على ما ذهبنا اليه في هٰذه الفقرة.

اللهجات والضرائر في شعر المتنبي:

كان للثروة اللغوية الواسعة التي يمتلكها المتنبي واطلاعه على لغات العرب في غريبها ونادرها أثر واضح في انعكاس ذٰلك في شعره، فقارئه لا يعدم أن يصادفه هنا وهناك آثار للهجات العرب في ألفاظهم واستعمالاتهم اللغوية.

يقول المتنبي مخاطبا ممدوحه:

لو لم تكن من ذا الورى الّذ منك هو　　عقمت بمولد نسلها حواءُ

واللَذْ، بسكون الذال وكسرها، لغة في الذي. وفيها لغات أخرى أيضا. وقد وردت هٰذه اللغة التي استعملها المتنبي في شعر غيره من الشعراء[٢].

ولكننا نسأل هنا ما الذي دفع المتنبي إلى استخدام هٰذه اللغة وهي ليست أفصحها؟ الملاحظ أن هٰذا البيت الذي وردت فيه هٰذه اللغة، فيه ضرورة أخرى، وهي تسكين الواو من الضمير هو. ويلاحظ أيضا تباين الشطرين فيه، فشطره الاول مما اعتل لفظه كما يقولون، وشطره الثاني جاء محكم النظم رشيق اللفظ. فالراجح أنَّ الضرورة الشعرية هي التي ألجأت المتنبي إلى استخدام هٰذه اللغة في بيته. ولا شك في أنها أخلت مع بقية ألفاظ الصدر بفصاحة البيت وجمال نظمه.

---

(١) شرح الواحدي ٦٤٠.

(٢) الفسر ١/ ١٠٧ وانظر الصبح المنبي ٣٤٤ واليتيمة ١/ ١٧٠.

وللشاعر سعد بن محمد الازدي تعليق طريف على هٰذا البيت وعلى ما أورده ابن جنّي من لغات في «الذي» وما استشهد به لها يقول فيه: هٰذه اللغات من لغات العرب، كل شاعر منهم نطق بلغته التي لا يعرف غيرها، أو قد استمر لسانه عليها، وأمّا الحضري -ويريد المتنبي وغيره- الذي قد قرأ اللغات وعرف الأشعار وتأدب فعليه اختيار الأحسن والأعرف... وبالجملة، فليس كل ما نطقت به العرب ينبغي للشاعر الحاذق أن يودعه شعره، ،ان كان قد جاء عن العرب، فإنّ ذٰلك لغتهم وليس بلغة لمحدث[١].

ولا شك في أنَّ هٰذا رأي ناقد خبير بالشعر وبشروط الفصاحة، وهو مقنع لا يحتمل شكّا أو جدلا. وكان أولى بالمتنبي أن يخلّص شعره من هٰذا أو سواه مما هو مثله في ركة لفظه واعتلاله وتهافته.

ويقول المتنبي مخاطبا ممدوحه:

تسلَّ بفكرٍ في ابيْك فإنّما بكيت فكان الضحك بعد قريب[٢]

وأبيك لغة في أَبويك، تقول العرب أَب وأَبانِ وأَبيْن وأَبُون[٣]. ولا شك أيضا في أن الضرورة هي التي ألجأت المتنبي الى ترك اللغة الفصيحة في تثنية أب واللجوء الى هٰذه اللغة غير الفصية وإن كانت لغة معروفة كما يقول ٱبن جنّي.

ويقول في قصيدة أخرى:

إذا عذلوا فيها أجبتُ بأنّةٍ حُبَيّتَا قلبا فؤاداهيا جُملُ[٤]

(١) الفسر ١/١٠٧.
(٢) الفسر ١/١٥٢.
(٣) الفسر ١/١٥٣ وانظر الكتاب ٢/١٠١.
(٤) الواحدي ٦٧ والصبح المنبي ٣٤٥ واليتيمة ١/١٧٠.

وهو يريد: يا حُبَيِّتي يا قلبي يا فؤادي، فقلب ياء المتكلم ألفا بعد أن حذف حرف النداء للضرورة، والمعروف أنَّ قلب الياء هو لغة رواها النحويون عن بعض العرب[١]. وأستشهدوا لها بقول الشاعر:

أطوّفُ ما أطوّفُ ثم آوي إلى أمّا ويرويني النقيعُ

وهو يريد الى أمي.

والواضح أنه لا موضع للضرورة في هٰذا البيت، ولكنَّها الرغبة في إظهار معرفته بلغات العرب دفعت المتنبي إلى اختيار هٰذه اللغة وترك اللغة الفصحى.

وقد يضطر المتنبي بحكم القافية إلى اختيار لغات غير اللغة الفصيحة في بعض أبياته. من ذٰلك قوله:

لعيني كلَّ يوم منك حظٌّ تحيَّرُ منه في أمرٍ عُجابِ

فعُجاب لغة في عجيب مثل طويل وطُوال وخفيف وخفاف ونحوها[٢].

ومنه قوله:

وليس مصيرُهنَّ إليك شَيْئًا ولا في صونهنَّ لديك عابُ

والعاب لغة في العيب وقد وردت في شعر غيره[٣].

والذي يكثر التطواف في شعر المتنبي يلتقي في كثير من المواضع بآثار لهجات العرب ولغاتهم.

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ١٧٧.
(٢) الفسر ١/ ١٣٩ واللسان: عجب ١/ ٥٨١ ط بيروت.
(٣) الفسر ١/ ١٩٦ واللسان: عيب ١/ ٦٣٣ ط بيروت.

ولا بد لنا قبل التعرض لأنواع الضرورات التي ارتكبها المتنبي من التعرف على مذاهب العلماء في الضرورة ومفهومهم عنها. فابن مالك يرى -تبعا لسيبويه- أن ما ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطرار إلاّ إذا لم يكن للشاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحة.

فهو يرى أن قول الشاعر:

ما أنتَ بالحكم التُرضَى حكومتُه ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

ليس ضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول: ما أنت بالحكم المَرضي حكومته[1].

ويخالفه ابن هشام فيقول: وإذا فتح هٰذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وانما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر، ويقول: إنَّ الشعر لما كان مظنة الضرورة استباحوا فيه ما لم يضطروا اليه[2].

ويقول أبو حيان النحوي تعقيبا على رأي ابن مالك: فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا، لأنّه ما من ضرورة إلاّ يمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذٰلك التركيب، وإنّما يعنون بالضرورة أن ذٰلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم وإنّما يستعملون ذٰلك في الشعر خاصة دون الكلام[3].

ومثله ما قرره أبن عصفور في المقرب من أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع من رد فرع إلى أصل أو

(١) شرح الكافية و١٧ ط (محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٢٦٤ نحو).
(٢) تلخيص الشواهد لابن هشام و١٠ مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٨ ش.
(٣) التذييل والتكميل ٥/ ١٧٠ مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٦٢ نحو.

تشبيه غير جائز بجائز اضطرّ إلى ذٰلك أو لم يضطر إليه، لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر[١] والحق أن المتنبي لم يكد يترك فرصة من فرص الضرائر الشعرية وهي واسعة[٢] دون أن يستخدمها، لهٰذا قال عنه معاصره الشاعر سعد بن محمد الأزدي، ما رأيت شعر شاعر أكثر ضروات منه[٣].

وقد مرت بنا عدة مواضع -عند الحديث عن خصائص لغته وموافقاته للكوفيين- تمثل الضرورات التي التجأ اليها الشاعر ليقيم شعره وزنا أو قافية. ويمكن القول إنه كان يرتكب من الضرائر تشديد الحرف المخفف، ووصل همزة القطع، ووصل أن المخففة بالضمير وهي انما تتصل بالظاهر، ويسكن الياء المنصوبة، ويصرف الممنوع من الصرف، ويحذف همزة التسوية، ويختلس الحركة التي يجب إشباعها، ويترك تنوين المنصرف، ويخفف الهمزة، ويحذف أن من خبر أوشكَ، ويقع في الإقواء أيضاً.

ويعض هٰذه الضرورات يمكن التجاوز عنه وقبوله، الا أن بعضها لا بد أن يخل بفصاحة كلامه ويثير عليه ثائرة النقاد واعتراضاتهم.

يقول المتنبي في رثاء طفل من ولد سيف الدولة:

أيفطمه التوراب قبل فطامه ويأكله قبل البلوغ إلى الأكل[٤]

(١) المقرب لابن عصفور و١٩٤ مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٧٩م نحو.

(٢) ممن تحدث عن الضرائر بافاضة ابن عصفور في الجزء الثاني من شرح الجمل (بتحقيقنا) وفي كتابه (ضرائر الشعر) والقزاز في كتاب الضرائر والالوسي في كتاب الضرائر.

(٣) الفسر ١/ ٧٢ (حاشية).

(٤) اليتيمة ١/ ١٧٥ والواحدي ٤١٢ وتنبيه الاديب ٢٠٨.

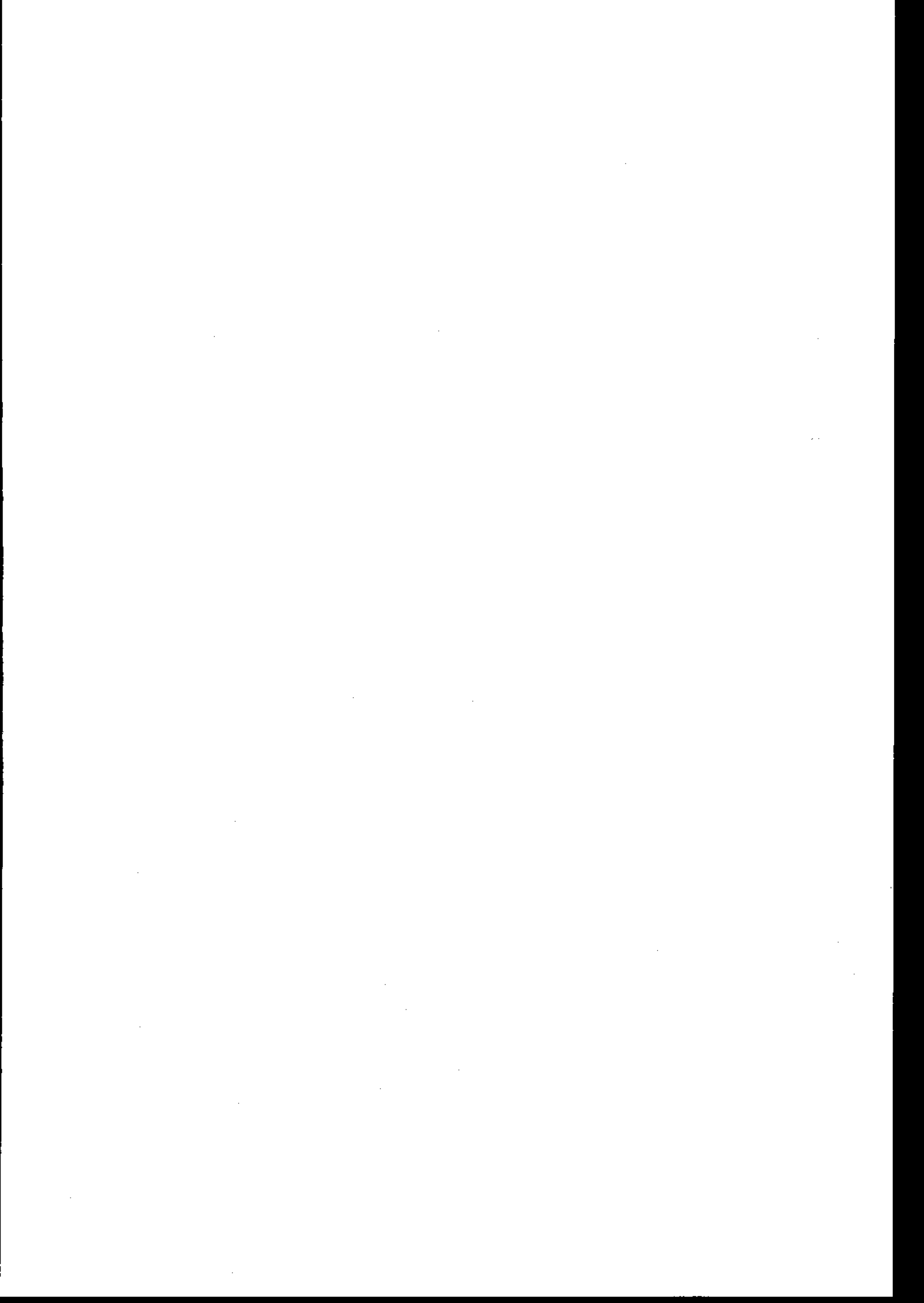
وهو يريد التراب، فمطل الضمة حتى حولها الى واو. ومع أن غيره سبقه الى مثل ذٰلك فقال: أنظورُ وهو يريد أنظرُ[١] لكنّها لفظة غير مستساغة من شاعر حضري، ويقول:

خلتِ البلادُ من الغزالةِ ليلَها   فأعاضهاكَ اللهُ كي لا تحزنا[٢]

وهو يريد: جعلك الله عوضا عن الشمس للبلاد، فجاء بلفظة فأعاضهاك، على ثقلها ونبّوها عن السمع[٣].

وبعد، فهٰذه جولة يسيرة صحبت فيها شعر المتنبي، في جانبه اللغوي، وما كتب عنه في القديم والحديث، وحاولت من خلالها أن أقدم صورة واضحة عن ذٰلك، بقدر ما تيسر لي من وسائل البحث وامكاناته، ولعلّي وفّقت إلى بعض ما كنت أطمح اليه في هٰذا السبيل وان كنت على يقين من أن هناك الكثير مما يمكن أن يكشف عنه البحث في لغة المتنبي وأسلوبه في النظم.

(١) الخصائص ٣/ ١٢٤ والممتع ١/ ١٥٦.
(٢) الواحدي ٢٣٨ والصبح المنبي ٣٩٠.
(٣) لمعرفة نماذج من الضرورات الشعرية عند المتنبي يمكن مراجعة الموضحة ٥٦، ٥٨ والفسر ٧٧، ١٢٦، ١٣٣، ٢٥١، ٢٦٨، ٣٥٦، ٢٠٩، ٢٨٧، ٣٩٣، ٣٢٠ والواحدي ٤٣، ٤٥ والفتح ٩٩ وغيرها.



المباحث الأسلوبية
عند ابن جنّي☆

اذا كان ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) قد عرف عند القدماء من المترجمين والباحثين وعند المحدثين من الدارسين بصفته عالماً لغوياً ونحوياً وباحثاً في الأصوات واللهجات فإنه لم يدرس بصفته باحثاً أُسلوبياً يتجاوز حدود الكلمة المفردة والجملة القصيرة إلى رحاب العبارة المبسوطة والنص الفصيح[١].

والحق أنَّ المسافة بين الدرس اللغويّ والدرس الأُسلوبيّ ليست منقطعة، وأَنَّ السبل التي توثق بينهما ليست خفية ولا مطموسة، فالدرس الأسلوبي ينمو عند نقطة التماسّ التي تحدث بين النحو والبلاغة، وقديماً قرر إمام البلاغيين عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) انَّ الأسلوب الذي اصطلح عليه «بالنظم» ليس إلاّ ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو. وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها[٢].

والمتّفق عليه عند الدارسين اليوم أن الدرس الأسلوبي ليس غير ثمرة لتزاوج جهود علماء اللغة وجهود دارسي الأدب، وأنهم «قادرون سوياً (كذا) على دراسة

(١) كتب الدكتور عبد القادر حسين فصلاً عن البلاغة عند ابن جنّي في كتاب: أثر النحاة في البحث البلاغي. وعرض لطائفة من القضايا التي عرضت لها في هٰذا البحث، ويمكن للقارىء ملاحظة اختلاف زاوية النظر في المبحثين.

(٢) دلائل الاعجاز: ٥٥.

☆ أُعدّ هٰذا البحث للمشاركة في المؤتمر العلمي السنوي لكلية الفقه بجامعة الكوفة (مايس ١٩٨٧) ونشر في مجلة الأقلام الصادرة عن وزارة الثقافة ببغداد -العدد التايع- أيلول ١٩٨٨.

التعبير، ومهمتهم أن يمدّوا الجسور بين النقد وعلم اللغة عن طريق علم الأسلوب فيتجنبوا التجزئة الفاصلة بين اللغة والأدب. واللسانيات تهب ثمار بحثها الىالأسلوبية من حيث هي عمل ينجز على الآثار الأدبية»[١].

ويتوقع باحث غربيّ «أنّ هناك جسوراً ستمدّ بين جهود دارسي الأدب وعلماء اللغة، وأنّ أعظم الفرص للقيام بذٰلك تتجلى في حقل الأسلوبية[٢] فالأسلوبية كما يفهمها الغربيون «هي رفع الحواجز بين الدرس اللغوي والدرس الأدبي، وهي بذٰلك تكون علماً شاملاً للدلالات المكرّسة في جهاز العمل الأدبي»[٣].

ويؤكد هٰذا المفهوم واحدٌ من أَبرز منظّري الأسلوبية الحديثة قائلاً: نحن لا نفك نلح على الصلة العضوية بين الظاهرة الأدبية وحقول الدراسة اللسانيّة محدّدين هٰذه الصلة على أساس أن اللغة هي القاطع المشترك لدائرتين متداخلتين، فهي لعلم اللسان موضوع المعرفة وهي للأدب المادّة الخام[٤].

تعريف الأسلوب ومفهومه:

الأسلوب في اللغة السطر من النخيل، وكل طريق ممتدّ، والطريق والوجه والمذهب. والأسلوب: الفنّ، يقال: أخذ فلان في أساليب من القول أي أفانين منه[٥].

---

(١) الأسلوبية والنقد الأدبي (منتخبات من تعريف الأسلوب وعلم الأسلوب) اختارها وترجمها د. عبد السلام المسدّي) مجلة الثقافة الأجنبية ع١ السنة ٢، ١٩٨٢ ص٣٧. .

(٢) الأسلوب والأسلوبية: غراهام هوف. ترجمة كاظم سعد الدين: ٣٠.

(٣) الأسلوبية والنقد الأدبي ٤١.

(٤) المرجع السابق ٤٣.

(٥) لسان العرب (سلب).

وهو في الاصطلاح -بحسب تعريف ابن خلدون- عبارة عن المنوال الذي تُنسج فيه التراكيب أو القالب الذي تُفرغ فيه[١].

ويعرّفه أحمد الشايب بأنه طريقة الكتابة والإنشاء، أو طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها، للتعبير بها عن المعاني قصد الإيضاح والتأثير. أو هو الضرب من النظم والطريقة فيه، أو الصورة اللفظية التي يعبر بها عن المعاني، أو نظم الكلام وتأليفه لأداء الأفكار وعرض الخيال[٢].

والواضح أن هٰذا التعدد في تعريف الأسلوب يعكس صعوبة الإمساك بحدود صارمة لمفهومه بصفته ظاهرة إنسانية وليس ظاهرة مادية. ومن هنا تعددت مفهوماته أيضاً عند الكتاب بل عند الكاتب الواحد تبعاً لزاوية النظر والرؤية التي يقف عندها الباحث.

فهو عند رولفساندل: طريقة غير تقليدية في استخدام اللغة تخرج عمّا هو مألوف[٣].

وعند فاولر: مجموعة ملاحظات لعدة مقاييس لغويّة، وشرطه الأساسي وجود اختيارات في لغة ما توضّح نفسها بالنسبة للاختلاف بين مستخدمي اللغة المختلفين[٤].

وعند مدلتون مري ينحصر في ثلاثة جوانب: فالأسلوب فردية متميّزة، وأداة فنية للتعبير، ومنجز أدبي في أعلى مستوياته. والفرص للخلط بين هٰذه المفاهيم -كما يقول- كبيرة[٥].

---

(٢) مقدمة ابن خلدون: ٥٧٠. الأسلوب: ٤٤ ط٧ ١٩٧٦ القاهرة.

(٣) مفهوم الأسلوب: رولف ساندل ترجمة لمياء عبد الحميد العاني (مجلة الثقافة الاجنبية: ص٧٦.

(٤) المصدر السابق ص٧٨.

(٥) معنى الاسلوب: مدلتون مري ترجمة صالح الحافظ (مجلة الثقافة الاجنبية ص٦٩).

وعلى هٰذا يتجلى الأسلوب -كما يرى شارل بالي- في نجاح المنشيء في تفجير الطّاقات التعبيرية الكامنة في صميم اللغة حين تتجاوز وضعها الإفرادي إلى حيز التركيب والتأليف، فالأسلوب بهٰذا هو الاستعمال ذاته، وكأن اللغة مجموعة من الشحنات المعزولة ومهمة الأسلوب وصل بعضها ببعض[1] فصانع الأدب ينطلق من لغة موجودة فيبعث فيها لغة وليدة هي لغة الأثر الفني[2]. وهٰذا الذي يقروه الباحثون الغربيون في أَيامنا هٰذه أدركه منذ قرون الإمام عبد القاهر الجرجاني حين قرر أَنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي الفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلةوخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذٰلك، مما لا تعلق له بصريح اللفظ.

قال: ومّما يشهد لذٰلك أنّك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر»[3]. فتأليف الكلام على نحو تراعى فيه المناسبة بين اللفظ وقرينه الذي يكمل معناه أو يتجانس معه شرط من شروط نجاح العمل الفني ووسيلة من وسائل خلق الفرص المناسبة للتفوق البياني. والاختيار بين الألفاظ هنا ومحاولة انتقاء المناسب منها والتوفيق في ذٰلك هو جوهر العمل الأسلوبي الذي يفهمه بعضهم على أنه اختيار الكاتب لما من شأنه أن يخرج بالعبارة عن حيادها وينقلها من درجتها الصفر الى خطاب يتميّز بنفسه[4]. ومفهوم الخلق عند بعض الباحثين في عملية الإبداع الانشائي مرتبط

(١) الأسلوبية والنقد الأدبي ص٢٦.
(٢) المرجع السابق ص٤٢.
(٣) دلائل الاعجاز ٣٢.
(٤) الأسلوبية والنقد الأدبي ص٤٣.

بقدرة الإنسان على تخليص الكلم من القيود التي يكبّلها بها الاستعمال وتطهيرها مّما يتراكم عليها من ضبابية الممارسة، فالإبداع إحياء للكلمة بعد نضوبها[١].

لهٰذا تعرّف الأسلوبية عملياً بأنها علم يعني بدراسة الخصائص اللغوية التي تنتقل بالكلام من مجرد وسيلة إبلاغ عادي إلى أداة تأثير فني، وتعرّف منهجياً بأنها بحث يمكن القاريء من إدراك انتظام خصائص الأسلوب الفني إدراكاً نقدياً، مع الوعي بما تحققه تلك الخصائص من غايات وظائفية[٢].

وعلى هٰذا تكون وظيفة اللغة في التشكيل الفني ليس الإبلاغ كما هو الحال في اللغة بمعناها المجرّد، بل هي تجاوز الإبلاغ إلى الإثارة. وتبرز الأسلوبية في هٰذا المقام لتعني بدراسة الخصائص اللغوية التي يتحوّل بها الخطاب عن سياقه الإخباري إلى وظيفته التأثيرية الجمالية كما يقرر جورج مونين[٣].

ميدان الدرس الأسلوبي:

تتجاوز دائرة الاهتمام عند الباحث الأسلوبي الحدود التي يرسمها النحوي أو اللغوي لنفسه، فإذا كانت الجملة النحويّة هي مركز استقطاب الجهد النحوي، واهتمام عالم النحو ينصب كما هو معلوم على دراسة التغيّرات الطارئة على أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها كما يقرّر النحويون، كما ينصرف جهد عالم اللغة إلى معرفة المفردات ودلالتها وما يسمّى بالغريب خاصّة،

(١) المرجع السابق ص٤٢.
(٢) المقاييس الأسلوبية في النقد الأدبي من خلال البيان والتبيين للجاحظ ص١٥٦.
(٣) الأسلوبية والنقد الأدبي ص٤٠.

فإن دائرة الباحث الأسلوبي تتّسع لما هو وراء ذٰلك من مكوّنات النصّ. «ففي الوقت الذي تكون الجملة هي الوحدة القصوى في التحليل اللساني، تكون وحدةٌ أوسع، هي النّص بأكمله، أساساً للتحليل الأسلوبي[١]. ومع ذٰلك فإن «تحليل التراكيب الجملية وتراكيب الوحدات الأدنى منزلة[٢] هو ضرورة إجرائية كما هو قاعدة أساسية للأسلوبية في الوقت ذاته، ولٰكن ينبغي في هٰذه الحالة النظر إلى التراكيب النحوية في ضوء علاقتها بالنصّ كلّه، وعلاقتها بالمكونات الأخرى للنصّ، وليس في ضوء علاقتها بالتراكيب المماثلة في نصوص أخرى أو في اللغة ككلّ فحسب»[٣].

ومن هنا فإنَّ مهمّة عالم اللسانيات الذي يتعامل مع الأسلوبية أن يكون مستعدّاً -كما يقرر بعض الباحثين- لوصف نقاط التماسّ بين مستويات الشكل أي أن يربط تفاصيل المفردات بتفاصيل النحو، وتفاصيل النحو بتفاصيل الصوت[٤].

وهٰذا الذي اهتدى إليه وأوصى به باحث غربي معاصر هو بعينه ما تحقّق إنجازه على أيدي متقدّمي لغويّينا ومن بينهم أبو الفتح ابن جنّي الذي تنبّه إلى أثر الأداء الصوتي في دلالة النص ونمط التركيب النحوي على مضمون الجملة على نحو ما سيتضح لنا تفصيله في صفحات قادمة.

وكأنما كان هٰذا الباحث المنظّر يعني علماءنا الأوائل ممّن تحققت على أيديهم إنجازاتٌ كبرى في حقل الدراسات الأسلوبية البلاغية حين قال: وعلماءُ

(١) نظرية اللسانيات ودراسة الأدب -روجر فاولر- ترجمة د. سلمان الواسطي ٩١.
(٢) يمثل ذٰلك في العربية عبارات نحو: سبحان الله (في التعجب) لا والله (في القسم) ونحوهما.
(٣) نظرية اللسانيات ٩٢.
(٤) المرجع السابق ٩٣.

اللسانيات، خاصة أولئك الذين كانت دراستهم بلغة لها أدب عظيم، يُتوقّع منهم أن يكونوا مدركين بشكل خاصّ للطريقة التي تتفاعل فيها اللغة في النص الأدبي[١].

ويمكن القول أخيراً تأكيداً لما تقدم «إن السمة المميّزة للدراسة الأسلوبية أنها تبدأ من العمل الفني الأدبي نفسه. ومن الكلمات والطريقة التي ترتبط بها في القطعة الكتابية الخاصة، وليس ثمّة حدود يُحظر على طالب الأسلوب تجاوزها، ولٰكنه يبدأ في الأقل من نقطة إيجابية يمكن تحديدها»[٢].

تداخل عناصر التحليل الأسلوبي:

ليس من قبيل المصادفة أن نجد علماء اللغة والنحو المتقدمين كالخليل وسيبويه والفرّاء وأبي عبيدة والمبرّد ومن عاصرهم أو جاء بعدهم يبدأون الخطوات الأولى في بناء هيكل التحليل الأسلوبي في الأساليب العربية، فجهود الفرّاء وأبي عبيدة والأخفش في الدراسات القرآنية كانت متّجهة في شطر كبير منها إلى تحليل العبارات وتوجيه طرق التعبير في الأسلوب القرآني مع أن ذٰلك قد أُجرى في سياق المباحث الإعرابية والدلالية التي تتصل بالمفردات اللغوية.

وجهود الخليل -بحسب ما نقله سيبويه- وكذٰلك جهود سيبويه نفسه ومن بعدهما المبرّد في كتابي المقتضب والكامل تتجه في كثير من جوانبها إلى تحليل النصوص والعبارات والأساليب من خلال تفسير الظواهر الإعرابية أو لغرض تفسير هٰذه الظواهر، فإذا كنّا نجد التداخل واضحاً بين عناصر الجهد اللغوي لديهم[٣]

(١) المرجع السابق ٩٦.

(٢) الأسلوب والأسلوبية: ٤٩.

(٣) يتضح ذٰلك من اختلاط المباحث البلاغية والأسلوبية بالمباحث النحوية الاعرابية.

فليس تفسيره إلا «لأن التحليل الأسلوبي كثيراً ما تختلط فيه السبل العملية فلا نتبين بوضوح حدود الفصل بين الأسلوبية وبعض الفروع الأخرى للشجرة الألسنية كعلم الدلالات وعلم العلامات»[١] كما يقرر بعض الباحثين المعاصرين.

ولا يُعزى الأمر الى أنّ الأسلوبية لم تنضج بعدُ نضجاً علمياً -كما يقرر هٰذا الباحث- وأن مباحثنا التطبيقية لم تتبلور بعد تبلوراً يقنع بضرورة نبذ بعض المقاييس الكلاسيكية في النقد الأدبي[٢]. بل يرجع الأمر في تقديري إلى الترابط الوثيق بين مكونات النص الأدبي وعناصره، وليس من اليسير الفصل بين هٰذه المكونات وفك العلاقات المتماسكة بينها.

فتشابك عناصر العمل التعبيري يجعل من المستحيل الفصل بينها حيث يرتبط المظهر البنيوي بالمظهر الدلالي وكلاهما يرتبط بالمظهر الوظيفي الذي يتخذ النظام الإعرابي في اللغة العربية دور التعبير عنه. ولعلّ الأزمة التي تحياها بعض المباحث النحوية ممّا اتخذ شكل التوغل في متاهات التأويل، سببها الجور الذي لحق بالجوانب الدلالية للتعبير بهدف استكمال الجوانب الشكلية النظرية التي التزمها النحويون في نظام الجملة العربية، فكانت لدينا مباحث اسمها الاشتغال والتنازع، وهي في حقيقتها ليست غير أَنماط من التفسير الافتراضي الذي ابتدعته مواضعات النحويين ومنطلقاتهم النظرية.

(١) محاولات في الأسلوبية الهيكلية -ريفاتير عرض عبد السلام المسدّي ص٢٨٧.

(٢) المرجع السابق: ص٢٨٧.

آفاق التحليل الأسلوبي عند ابن جنّي:

تتنوع المباحث الأسلوبية عند ابن جنّي بحسب تنوّع الأساليب التي عالجها وزوايا النظر التي انطلق من خلالها، ولا يخفى على قارىء ابن جنّي أن أدواته في عمله التحليلي تتعدد بتعدّد مكونات ثقافته اللغوية. فهو يستعين بقوانين النحو تارةً وبقوانين الأصوات تارة أخرى، وبقوانين علم البلاغة الذي كان يشهد مرحلة نموه ويفاعته تارة ثالثة. فهو ينتقل من حديث عن الحذف في الجملة والعبارة الى حديث عن التقديم والتأخير فيهما، ومن حديث عن الموازنة بين اللفظ والمعنى الى حديث عن الحمل على المعنى، ومن حديث عن الصلة بين المظهر الصوتي والمحتوى الدلالي الى حديث عن التجريد أو التنكير ولالته في الكلام. وسنحاول في الصفحات القادمة أن نستعرض مباحثه وأفكاره ونظرياته في الموضوعات المذكورة على نحو يضع أمام القارىء صورة واضحة لجهوده في هٰذا الميدان الذي لم يحظ بعناية دراسية فيما أعلم[١].

الحذف:

استعرض ابن جني تحت هٰذا العنوان طائفة من الأساليب التي تردّدت في كلام العرب كثيراً وجرت في ترددها مجرى الأمثال والأقوال المأثورة والعبارات الشائعة. وهو يوردها هي وغيرها من الألوان الأسلوبية تحت عنوان جامع سماه

(١) درس الدكتور فاضل صالح السامرائي في رسالته للماجستير النحو عند ابن جنّي ودرس الدكتور حسام النعيمي في رسالته للدكتوراه، اللهجات والأصوات عند ابن جنّي ودرس الأستاذعبد القادر المهيري (باللغة الفرنسية) نظريات ابن جنّي النحوية واللغوية، وقد اطلعت بعد إنجاز هٰذا البحث على الفصل الذي كتبه الدكتور عبد القادر حسين «البلاغة عند ابن حني» في كتابه «أثر النحاة في البحث البلاغي» وعرض فيه لطائفة مما عرضت له هنا من قضايا لذا اقتضى ذٰلك التنويه. كما لا بد من الإشارة الى الدراسة التي أعدتها الباحثة نوال كريم عن (ابن جني وعلم الدلالة) لنيل درجة الماجستير من الجامعة المستنصرية عام ١٩٨٨م.

«باب شجاعة العربية» وهو يريد بهٰذا العنوان التنويه بقدرة الفصحاء من العرب على التصرف بلغتهم على وجوه طريفة تخالف الوجوه التقليدية في التعبير، ممّا يدعوه السكّاكي «متعارف الأوساط»(١)، واستجابة اللغة لهم ومطاوعتها إياهم في الوفاء بما يريدون التعبير عنه من معان بصيغة فيها من الاقتصاد في العبارة وتوفير المجهود الكلامي ممّا يقتضيه تردد الاستخدام اليومي حيناً أو اعتماد العبارة الموحية واللفظ الوجيز حيناً آخر.

وهٰذا الحذف هو أحد نوعي الإيجاز الذي يعرّفه البلاغيون بأنه أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط(٢).

والحذف عند ابن جنّي، قد يكون حذف جملة أو مفرد أو حرف -حرف مبنى- أو حركة، قال: وليس شيء من ذٰلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته(٣).

ولا يخفى مغزى تنبّه ابن جنّي لضرورة وضوح الدلالة والإبانة عن المعنى بشكل لا لبس فيه، وهو شرط لازم لفصاحة الكلام بل هو جوهر الفصاحة.

وجعل ابن جني من قبيل حذف الجملة قولهم في القسم: والله لافعلت وتالله لقد فعلت. قال: وأَصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال -من الجار والجواب- دليلاً على الجملة المحذوفة(٤).

---

(١) الايضاح للقزويني ١٧٦.

(٢) والنوع الثاني من الحذف إيجاز القصر، وهو ما ليس بحذف، كقوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة:١٧٩]، الايضاح ١٨٥.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٤) كان يمكن لابن جنّي أن يكون موفّقاً لو قال: وفحواه أقسم بالله، ولم يقل: وأصله، لأنَّ هٰذه العبارة من تقديرات النحويين وتأويلاتهم وليست أصلاً لقول العرب في القسم: والله أو تالله. =

وأدرج في هٰذا السياق أساليب الأمر والنهي والتخصيص والإغراء والتحذير وكذٰلك أسلوب الخبر من نحو قولهم: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاسَ، وخيرَ مَقدمٍ، أي: قدمتَ خيرَ مقدم، للترحيب. وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضرب فانفجرت. ومنه أيضاً الحذف في الشرط نحو قولهم: الناس مجزيّون بأفعالهم، إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً. أي إن فعل المرء خيراً جُزي خيراً وإن فعل المرء شرّاً جُزي شَرّاً.

وسوّغ ابن جنّي هٰذا النوع من الحذف قائلاً: وإنما تحذف الجملة (وفي نسخة الكلمة المركّبة) من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو: ضربت ويضربان وقامت هند وحبّذا زيدٌ. وما أشبه ذٰلك، مما يدل على شدّة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد، وليس كذٰلك المبتدأ والخبر[1].

ولا يخفى أَنَّ مراد ابن جنّي هنا الاشارة إلى الجانب اللفظي من تركيب الجملة الفعلية التي غالباً ما يتحد فيها الفعل بفاعله المضمر في كلمة واحدة فيسهل حذفهما معاً، الأمر الذي لا يتيسّر في جملة المبتدأ والخبر إلاّ نادراً؛ لأنّه لا يبقى ما يدل عليهما من متعلقاتهما كما هو الشأن في الجملة الفعلية.

وعلى مستوى حذف المفرد تناول ابن جنّي حذف الاسم والفعل والحرف. ففي حذف الأسماء عرض لحذف المبتدأ في نحو قولهم: هل لك في كذا وكذا؟

= والحق أنَّ السياق اللفظي هنا يمنع تقدير الفعل اقسم لأنّه يتعدى بالباء وليس بالواو أو التاء، وهٰذا النمط من التركيب ليس من قبيل الجملة الاسنادية بل هو عبارة تخلو من العلاقة الاسنادية.

(١) الخصائص ٢/٣٦١.

ومرادهم: هل لك فيه حاجة أو أرب، وهو ممّا يتردد كثيراً على أَلسنة العرب في مشافهاتها ومحاوراتها في الحياة العامة. وجعل من ذٰلك قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ ﴾ [الاحقاف: ٣٥] قال: أي ذٰلك، أو هٰذا بلاغ، وهو كثير.

وعرض لحذف الخبر وجعل منه قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ ٱلْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُواْ ٱللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [محمد: ٢١] قال: إن شئت كان على: طاعة وقولٌ معروفٌ أَمثلُ من غيرهما، وإن شئت كان على: أمرنا طاعة وقولٌ معروفٌ(١)، وعليه قوله:

فقالت: على اسم الله أمْرُك طاعةٌ   وإن كنتُ قد كُلِّفتُ ما لم أُعوَّدِ(٢)

وممّا اتسعَ حذفه في كلام العرب المضاف، قال: وإن كان أبو الحسن (الأخفش). لا يرى القياس عليه نحو قول الله سبحانه: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ﴾ [البقرة: ١٨٩] أي برُّ من اتّقى، وإن شئت كان تقديره: ولٰكن ذا البر من اتقى، والأول أجود، لأن حذف المضاف ضربٌ من الاتساع، والخبر أولى بذٰلك من المبتدأ لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور(٣).

وهنا يقرر ابن جنّي أصلاً من أصول مسائل العربية، لأَنَّ الصدور هي مدار الحديث وموئل الإخبار والإسناد وليس من البيان في شيء حذفها. قال: وقد حذف المضاف مكرّراً نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه: ٩٦]. أي من تراب أثر حافر فرس الرسول. ومثله مسألة الكتاب: أنت

(١) هٰذا توجيه الخليل وسيبويه كما نقل النحاس في اعراب القرآن ٣/ ١٧٥.
(٢) الخصائص ٢/ ٣٦٢.
(٣) نفسه، وفي المحتسب وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعةً واعتمد ابن الأثير هٰذا المبحث في المثل السائر ٢/ ٩٩.

مني فرسخان، أي ذو مسافة فرسخين، وكذٰلك قوله -جلّ اسمه- ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ [الاحزاب: ١٩] أي كدوران عين الذي يُغشىٰ عليه من الموت[١].

ومثّل لحذف المضاف اليه بقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

وعرض ابن جنّي لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة وكثره ذٰلك في الشعر دون النثر، لأن القياس يكاد يحظره، وعلّله بأن الصفة تأتي للتخصيص والتخليص أو للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الاسهاب والاطناب لا من مظانّ الايجاز والاختصار، وعليه لا يليق الحذف بالموصوف ولا تحيّف اللفظ منه، فضلاً عمّا ينشأ عن ذٰلك من احتمال اللبس والغموض: لأن الصفات تصدق على أجناس عدّة من الموصوفات، بل نجد من الصفات مالا يمكن حذف موصوفه مثل الصفة الجملة. فلا يحذف الموصوف حتى يقوم الدليل عليه أو تشهد الحال به[٢].

ومثّل ابن جنّي لحذف الصفة التي يدلّ عليها حال المتكلم وهيأته في التعبير بما حكاه سيبويه من قولهم: سير عليه ليلٌ!! وهو يريدون: ليلٌ طويلٌ، قال وكأن هٰذا إنمّا حذفت فيه الصفة لما دل عليه من الحال -يريد حال المتكلم وهيأته في أداء العبارة- على موضعها، وذٰلك أنّك تحسّ في كلام القائل لذٰلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذٰلك.

قال: فعلى هٰذا وما يجري مجراه تحذف الصفة[٣].

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٦٣ وانظر المحتسب ١/ ١٨٨ والكتاب ١/ ٢٠٦.
(٢) الخصائص ٢/ ٣٦٦ وانظر المحتسب ٢/ ١٠٢.
(٣) الخصائص ٢/ ٣٧١ وانظر الكتاب ١/ ١١٢، ١١٥.

وفي حذف المفعول الذي يستعذبه ابن جنّي في كلامهم ويستملحه يعرض لطائفة من التعبيرات والنصوص التي وردت عن العرب، من ذٰلك قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] أي أوتيت منه شيئاً وقول الحطيأة:

مُنَعَّمَةٌ تصونُ إليك منها ... كصونك من رداءٍ شرعبيّ

أي تصون الحديث منها[١].

وجعل منه أيضاً قراءة أبي رجاء ﴿يُرتع ويلعب﴾ [يوسف: ١٢] قال: وهو على حذف المفعول، أي يرتع مطيّته، فحذف المفعول. وعلى ذكر حذف المفعول فما أعربه وأعذبه في الكلام، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣] أي تذودان إبلهما، ولو نطق بالمفعول لما كان في عذوبة حذفه ولا في علوّه[٢]

وعلل عبد القاهر الجرجاني والزمخشري حذف المفعول في تذودان بأن الغرض هو الفعل لا المفعول. قال الزمخشري: الا ترى أنّه إنما رحمهما لأنهما كانتا على الذياد وهو على السقي، ولم يرحمهما لأنَّ مذودهما غنم[٣].

وعند التعليق على قراءة الحسن البصري وعيسى الثقفي: ﴿لا يُقضى عليهم فيموتون﴾ [فاطر: ٢٦]. قال في المحتسب: والمفعول محذوف، أي لا يُقضى عليهم الموتُ، وحسُن حذفُه هنا، لأنّه لو قيل: لا يُقضى عليهم الموتُ فيموتون كان تكريراً يغني من جميعه بعضُه، ولا توكيد أيضاً فيه فيحتمل لفظه،

(١) الخصائص ٢/ ٣٧٢ وانظر المحتسب ٢/ ٣٣٥.
(٢) المحتسب ١/ ٣٣٣ وانظر المثل السائر ٢/ ٩٧. والمذود غنم لا إبل، في كتب التفسير.
(٣) دلائل الاعجاز ١٠٧ والايضاح ١٠٨ والكشاف ٣/ ٤٠١.

وعلى كلّ حال فقد بينا في كتابنا هٰذا وفي غيره حسن حذف المفعول لدلالة الكلام عليه، وأنّه لا يصدر إلاّ عن فصاحة عذبة.

وقال في موضع آخر -تعليقاً على قراءة عكرمة: ﴿المُزَمَّل﴾ [المُزَّمِل: ١]، ﴿المُدَثّر﴾ [المدَّثِر: ١] وحذف المفعول كثير وفصيح وعذب. لا يركبه إلا من قوي طبعه وعذُب وضعه[١].

وقد خصص عبد القاهر الجرجاني أيضاً فصلاً نفيساً بسط القول فيه عن الوجوه البلاغية المتحقّقة عن حذف المفعول في أساليب الفصحاء[٢].

وفي سياق حذف الاسم عرض ابن جنّي لطائفة من المحذوفات الأخرى ممّا يمكن أن يستغنى عنها في الجملة مثل الظروف في قول الشاعر:

فإنْ مُتَّ فانعيني بما أنا أهله ... وشقّي عليّ الجيب يا ابنة مالكِ

أي إن متُ قبلك.

قال: هٰذا يريد لا محالة، ألا ترى أنّه لا يجوز أن يشرط الانسان موته، لأنه يعلم أنّه مائت لا محالة.

كما عرض لحذف المعطوف والمعطوف عليه، وخبر إنَّ مع النكرة خاصة، والمستثنى وأَحد مفعولي ظننت، وخبر كان والمنادى والمميز. وكل ذٰلك ورد في أَساليب خاصة وردت مسموعة عن العرب أو في أَشعارهم، ممّا لا يطّرد استخدامه في الأساليب المتداولة كثيراً في الكلام الفصيح، من مثل قولهم: راكب الناقة طليحان وقولهم: جاءني زيدٌ ليس إلاّ، ولعله من أساليب المولّدين.

(١) المحتسب ٢/ ٣٣٥.
(٢) دلائل الاعجاز ١٠١ - ١١٤.

كما مثّل لحذف أحد مفعولي ظننت بقولهم: أزيداً ظننته منطلقا؟ بتقدير: أَظننت زيداً منطلقاً ظننته منطلقا؟ ولا يخفى أن المثال وتفسيره من صنعة النحويين وليس من كلام الفصحاء[١]. واستبعد ابن جنّي حذف الحال والمصدر المؤكد؛ لأن الغرض منهما توكيد ما قبلهما، وطريق التوكيد لا يليق به الحذف[٢].

وفي باب حذف الفعل جعله قسمين، قسم يحذف مع فاعله، وهو من باب حذف الجملة، وقد مرّ الحديث عنه. وقسم يحذف وحده وجعل منه عبارات هي موضع خلاف عند النحويين، فمذهب البصريين فيها أنها ممّا حذف فيه الفعل وفسّر بفعل آخر ملفوظ من نحو قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ [الانشقاق: ١] وقوله: ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وقول ذي الرّمة:

اذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغتِهِ فقام بفأسٍ بين وُصلَيك جازر[٣]

ولا يخفى أن تقدير الأفعال هنا ليس غير فرضية اقتضتها مقولة البصريين إن الفاعل لا يتقدم على فعله.

وفي حذف الحروف وزيادتها عقد باباً أوضح فيه أنَّ حذف الحروف ليس قياساً؛ وذٰلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار كما يقول ابن السراج، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أَيضاً. واختصار المختصر إجحاف به[٤]. قال: ومع ذٰلك فقد حذفت تارة وزيدت أخرى. وأورد طائفة ممّا وردت به الرواية عن العرب. وقد حُذف فيه الحرف. سواء كان حرف عطف أو خفض أو ربط أو استفهام. أو زيد فيه الحرف على غير القياس[٥].

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٧٢ - ٣٧٤.

(٢) نفسه ٢/ ٣٧٨.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٨٠ وانظر الكتاب ١/ ٤٢ والخزانة ١/ ٤٥٠ والديوان ٢٥٣.

(٤) الخصائص ٢/ ٢٧٣.

(٥) نفسه ٢/ ٢٨٠.

وقد مثل بأمثلة متنوعة لحذف حرف العطف وحرف الجرّ والرابط في جواب الشرط وحرف الاستفهام. كما مثّل لزيادة الحرف وتكريره بأمثلة من القرآن والشعر. وقال: وزيادة الحروف كثيرة وإن كانت على غير قياس.. فأما عذر حذف هٰذه الحروف فلقوّة المعرفة بالموضع.. ويكفي من هٰذا قولهم: ربَّ إشارة أبلغ من عبارة. وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها[(١)].

التقديم والتأخير:

يقرّر البلاغيون والنحويون أن تقديم أي عنصر من عناصر الجملة إنّما يكون للاهتمام بذكره والعناية به أو لتخصيصه دون سواه ممّا يمكن أن يقع موقعه أو أن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى أو بالتناسب في الفواصل والأسجاع[(٢)].

في التعليق على قراءة يزيد البربري: ﴿وعُلِّم آدمُ الأسماء كلها﴾ [البقرة: ٣١] بالبناء للمفعول يعقد ابن جنّي مبحثاً طريفاً لتقديم المفعول به، يفسّر فيه الدوافع النفسية والبيانية التي تقف وراء هٰذه الظاهرة الأسلوبية في كلام العرب. فيقول: إن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة، وبعد الفاعل، كضرب زيدٌ عمراً، فاذا عناهم ذكر المفعول قدّموه على الفاعل فقالوا: ضرب عمراً زيدٌ. فإن ازدادت عنايتهم به قَدموه على الفعل الناصبه فقالوا: عمراً ضرب زيدٌ. فان تظاهرت العناية به عقدوه على أنّه ربّ الجملة. وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة فقالوا: عمرو ضربه زيدٌ. فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، ثمّ زادوه على هٰذه الرتبة فقالوا: عمرو ضربَ زيدٌ،

(١) نفسه ٢/ ٢٨٤.

(٢) مثال الأول: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر: ٢٨] ومثال الثاني ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه: ٦٧] وانظر دلائل الاعجاز ٧٣ والايضاح ٥٢، ١١٤. =

فحذفوا ضميره ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدالّ على كون غيره صاحب الجملة. ثم إنّهم لم يرضوا له بهٰذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنّه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهراً أو مضمراً فقالوا: ضُرِبَ عمرو، فاطّرح ذكر الفاعل ألَبتة. نعم، وأسندوا بعض الأفعال الى المفعول دون الفاعل ألبتة، وهو قولهم: أُولعت بالشيء. ولا يقولون: أولعني به كذا. وقالوا: ثُلج فؤاد الرجل، ولم يقولوا ثلجه كذا، وامتُقع لونه، ولم يقولوا: امتقعه كذا، ولهٰذا نظائر. فرفض الفاعل هنا ألبتة واعتماد المفعول به ألبتة دليل على ما قلناه فاعرفه.

ويعقب بعد ذٰلك قائلاً: وهٰذا كله يدلّ على شدة عنايتهم بالفضلة، وإنما كانت كذٰلك لأنّها تجلو الجملة وتجعلها تابعة المعنى لها[١].

وإنما أوردنا هٰذا النص بتمامه لأن فيه تقرير الغرض من التقديم في عناصر الجملة العربية، وتقديم المفعول به بصورة خاصة، كما أن فيه تقرير فكرة حيوية يجدر التنويه بها منعاً للتوهم، وهي إنَّ تسمية التكملات في الجملة العربية فضلات في بعض المناسبات لا يعني تأخير هٰذه العناصر في مرتبة ثانوية في مكوّنات الجملة كما توحي بذٰلك لفظة فضلة، بل كثيراً ما تكون التكملة أو الفضلة هي مدار الكلام ومحوره بحيث تكون الجملة تابعة لها في المعنى على حد تعبير ابن جنّي. وهٰذا في الحق منطق أهل البيان والأسلوبيين قبل أن يكون منطق النحويين، وابن جنّي في هٰذا الباب واحد من روّادهم النابهين.

وفي موضع آخر يؤكد ابن جنّي المعنى فيستقري الظواهر التعبيرية المؤيدة لفكرته في موضوع التقديم والتأخير في عناصر الجملة والغرض الكامن وراء هٰذا

(١) المحتسب ١/ ٦٥ وانظر دلائل الاعجاز ٨٢.

الاجراء الأسلوبي فيقول: إنَّ المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرة تقديمه على الفاعل، حتى دعا ذٰلك أبا علي الى أن قال:

إنَّ تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنَّ تقدم الفاعل قسم أيضاً قائمٌ برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر. وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً نحو قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] وقول ذي الرمة:

أَستحدث الركبُ من أَشياعهم خبراً   أم عاود القلب من أطرابه طربُ

وأكثر من ذكر الشواهد الشعرية المماثلة ثم عقبَّ قائلاً: والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه اذا أُخّر فموضعه التقديم(١).

وعند الموازنة بين قراءة أنس بن مالك: ﴿كشجرة طيبةٍ ثابتٍ أصلها﴾ [ابراهيم: ٢٤]. وقراءة الجماعة: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾ حيث قُدمت الصفة على الموصوف في قراءة أنس، يتناول بالتحليل مسألة تقديم الصفة على الموصوف فيقرّر أنَّ قراءة الجماعة أقوى معنى، معللاً ذٰلك بأن قراءة أنس فيها إجراء الصفة على غير الموصوف الحقيقي -في اللفظ على الأقل- لأنَّ الثبات صفة لأَصل الشجرة وليس للشجرة، قال: ولعمري إن الصفة إذا كانت في المعنى لما هو من سبب الموصوف جرت عليه، إلا أنها إذا كانت له كانت أخص لفظاً به. واذا كان الثبات في الحقيقة إنما هو للأصل فالمعتمد بالثبات هو الأَصل،

(١) الخصائص ١/ ٢٩٥ وانظر المحتسب ١/ ٣٦٢.

فبقدر ذٰلك ما حسن تقديمه عناية به ومسارعة الى ذكره. ولأجل ذٰلك قالوا: زيدٌ ضربته، فقدموا المفعول لأن الغرض هنا ليس بذكر الفاعل وإنما هو ذكر المفعول، فقدموه عناية بذكره(١).

تكرير اللفظ واستثقال ذلك:

يتحدث ابن جنّي في غير موضع من مصنفاته عن استثقال العرب تكرير ألفاظها ومحاولة تحاشيها ذٰلك، وأنَّهم لا يعمدون الى ذٰلك إلا فيما يتناهى عنايتهم به، فيجعلون ما ظهر من تجشمهم إياه دلالة على قوة مراعاتهم له نحو قولهم: قم قائماً قم قائماً، وقولهم فيما لا بد من توكيده، أي الأَذان الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر. قال وممّا يدلّك على قوة الكلفة عليهم في التكرير أنهم لما صاغوا ألفاظ التوكيد لم يردّوها بأعيانها، وذٰلك كقولهم: جاءني القوم أجمعون اكتعون أبصعون، فخالفوا بين الحروف، لٰكن أعادوا حرفاً واحداً منها تنبيها على عنايتهم وإعلانهم أنه موضع يختارون تجشم التكرير من أجله، وجعلوا الحرف المعاد منه لامه -يريد حرف العين- لأنه مقطع، والعناية بالمقاطع أقوى منها بمدرج الألفاظ. وهٰذا التفسير يصدق أيَضاً في تعليل ظاهرة الاتباع اللغوي من نحو قولهم حسن بسن وشيطان ليطان وجائع نائع، وهو في حقيقته ليس غير مظهر من مظاهر التوكيد.

قال: ومن تجنب التكرير قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ﴾ [الحديد: ١٠] ولم يقل: من بعد الفتح: تجنباً للتكرير(٢).

(١) المحتسب ١/ ٣٦٢.

(٢) المحتسب ١/ ٣٠٢ وانظر أيضا٢ ٢/ ٣٥٥ والخصائص ١/ ٨٣، ٣/ ١٠٢.

وكرّر مضمون هٰذا القول في موضع آخر عند تعليقه على قراءة ابن عباس: ﴿مهلّ الكافرين مهّلهم رويدا﴾ [الطارق:١٧] وموازنته بينها وبين قراءة الجمهور: أمهلهم. قال إنَّ قولهم: فمهلّ الكافرين أمهلهم، فيه أنَّه آثر التوكيد وكره التكرير، فلما تجشم إعادة اللفظ مع تكارهه إياه انحرف عن الأول بعض الانحراف بتغييره المثال، فانتقل عن فعّل إلى أفعل فقال: أَمهلهم، فلما تجشّم التثليث جاء بالمعنى وترك اللفظ والمثال جميعاً فقال: مهّل الكافرين مهّلهم، فجعل ما تكلفه من تكرير اللفظ والمثال جميعاً عنواناً لقوّة معنى توكيده، اذ لو لم يكن كذٰلك لانحرف في الحال بعض الانحراف، وهٰذا كقول الرجل لصاحبه: قد عرفت أنّني لم آتك في هٰذا الوقت، والى هٰذا المكان، وعلى هٰذه الحال إلا لداع إليه قويّ وأمر عانٍ[١]. يريد التنويع في حروف الجر: في، إلى، على، مع أنَّ «في» تصلح في المواضع الثلاثة.

التنكير ودلالته:

يعرض ابن جنّي لدلالة التنكير في اللغة وأثرها في مجرى العبارة بالموازنة مع حالة التعريف التي تمثل نمطاً مغايراً في دلالتها وما تنصرف اليه عند الاستعمال. وهو في تعليقه على قراءة الحسن البصري: ﴿اهدنا طراطا مستقيماً﴾ [الفاتحة:٦] بالتنكير في طراط يقول ينبغي أن يكون أراد -والله أعلم- التذلّل لله سبحانه. واظهار الطاعة له، أي قد رضينا منك يا ربّنا بما يقال له: صراط مستقيم، ولسنا نريد المبالغة في قول من قرأ: الصراط المستقيم. أي الصراط الذي قد شاعت استقامته وتعولمت في ذٰلك حاله وطريقته، فإنّ قليل هٰذا منك لنا زاكٍ عندنا،

(١) المحتسب ٢/ ٣٥٤.

وكثير من نعمتك علينا، ونحن له مطيعون، وإلى ماتأمر به وتنتهي فيه صائرون. وزاد في حسن التنكير هنا ما دخله من المعنى، وذلك أن تقديره: أَدِم هدايتك لنا، فإنّك إذا فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم، فجرى حينئذ مجرى قولك: لئن لقيت رسول الله ﷺ لتلقينّ منه رجلاً متناهياً في الخير، ورسولاً جامعاً لسل الفضل. فقد آلت به الحال الى معنى التجريد، كقول الأخطل:

بنزوة لصّ بعدما مرَّ مُصعَبٌ   بأشعث لا يُفلى ولا هو يَقملُ

ومصعب نفسه هو الأشعث. وعليه قول طرفة:

جـازت القـوم الـى أرحلنـا   آخـرَ الليـل بيعفـورٍ خَـدِر[1]

وهي نفسها عنده اليعفور.

ويقسم القزويني التنكير على أقسام، فهو للإفراد وللنوعيّة وللتعظيم والتهويل أو للتحقير أو للتكثير أو للتقليل، لأنه يوحي بالرضا بالقليل والقناعة به[2].

الحمل على المعنى:

تشغل ظاهرة الحمل على المعنى في العربية حيّزاً غير قليل في نصوص الشعر والنثر، وهي تتمثل في ظواهر الجنس من تذكير وتأنيث والعدد من إفراد وتثنية وجمع وتضمين الأفعال معاني بعضها وقد تقع في المظهر الإعرابي ممّا يمكن أن يسمى بالحمل على الموقع.

(١) المحتسب، ١/ ٤١، ١/ ١٦٨.

(٢) الإيضاح للقزويني، ٤٥.

وقد تنبه قدماء اللغويين إلى هٰذه الظاهرة في كلام العرب وعرضوا لها بالتفسير والتحليل، كما تحدثوا عن وقوعها في النصّ القرآني واختلفوا فيما وقع فيه من ذٰلك. وقد أفرد سيبويه في كتابه باباً لبعض صور هٰذه الظاهرة[١]، كما أَفرد المبرّد لذٰلك باباً في المقتضب[٢] وعرض لها الفراء أيضاً والمفسرون في المواضع التي تحتم ذٰلك في القرآن الكريم وقراءاته المختلفة[٣].

وتناول ابن جنّي في تحليله لبعض الأساليب والنصوص ظاهرة الحمل على المعنى في العربية وتصرّف أهل اللغة فيها على وجوه متعددة يحتملها المعنىٰ. وقد أدرج ذٰلك في كتاب الخصائص تحت عنوان واسع شمل هٰذه الظاهرة وسواها من ظواهر التصرف باللغة على خلاف المألوف فيها وسمّاه «باب في شجاعة العربية» كما عرض في المحتسب لبعض صور هٰذه الظاهرة عند الحديث عن عدد من القراءات القرآنية.

ففي التعليق على قراءة ابن عبّاس: ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥] بالياء، قال: هٰذا حسنٌ مستقيم، وذٰلك لأن هناك شيئين حسّنا التذكير هنا: أحدهما الفصل بالهاء، والآخر أن التأنيث ليس بحقيقي، فهو نظير قول الله سبحانه: وأخذ الذين ظلموا الصيحةَ. مع أنَّ فيها علامة تأنيث فهو مع النار التي لاعلامة تأنيث فيها أمثل[٤].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٥.

(٢) المقتضب ٢/ ٢٨١.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٥، ٢٠٨، ١/ ١٥، ١٦، ٤٩، ٥٤ والبحر، ٥/ ١٦١، ٦/ ٣٣٣، ٧/ ٢٢٧، ٨/ ٤٨ وغيرها.

(٤) المحتسب ٢/ ١١١.

وعلّق على البيت الشاهد: ولا أرض أبقل إبقالها

قائلاً: وإذا أضمر الفاعل في فعله وكان الفاعل مؤنّثاً لم يحسن تذكير فعله حُسنَه اذا كان مظهراً، وذٰلك أنَّ قولك: قام هند أعذرُ من قولك: هند، قام، من قبل أن الفعل منصبغ بالفاعل المضمر فيه أشدّ من انصباغه به اذا كان مظهراً بعده. فقام هند -على صبغة- أقربُ مأخذاً من هند قام لما ذكرناه، وذٰلك أنكّ إذا قلت: قام، فإلى أن تقول: هند، فاللفظ الأول مقبول غير ممجوح، لأن الفعل أصل وضعه على التذكير، فإذا قلت: هند قام، فالتذكير الآتي من بعدُ مخالف للتأنيث السابق فيما قبلُ، فالنفس تعافه لأول استماعه. وقولك: قام هند، النفسُ تقبل تذكير الفعل أول استماعه الى أن يأتي التأنيث فيما بعد وقد سبق تذكير الفعل على لفظ غير مأبيّ ولا مرذول، وردُّ الغائب ليس كاستئناف الحاضر. فذٰلك فرق[1].

وكذٰلك عقب على قراءة بُديل بن ميسرة: ﴿ما إنَّ مفاتحهُ لينوء﴾ [القصص:٧٦] بالياء فقال: ذهب في التذكير إلى ذٰلك القدر والمبلغ فلاحظ معنى الواحد فحمل عيه فقال: لينوء. ونحوه قول الراجز:

مثل الفراخ نتقت حواصله

أي حواصل ذٰلك، أو حواصل ما ذكرنا.. ونحو القرءاة قول الآخر

ألا إنَّ جيراني العشية رائحٌ

فأخبر عنه بلفظ الواحد، لأنه أجراه مجراه[2].

---

(١) المحتسب ٢/ ١١٢ وانظر الخصائص ٢/ ٤١١.

(٢) المحتسب ٢/ ١٥٣ وانظر ٢/ ١٦٥ والخصائص ٢/ ٤١٩.

ومن باب الحمل على المعنى أيضاً إيقاع العرب بعض الحروف موقع بعض، وذلك حين تكون بعض الأفعال تتعدى بحرف، ولها نظائر في المعنى تتعدى بحرف آخر، فإنّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين مكان صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فكذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: وأنت لا تقول: رفثت الى المرأة وإنما تقول: رفثت بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدّي أَفضيت بـ إلى. كقولك: أفضيت الى المرأة، جئت بـ (إلى) مع الرفث؛ إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه... وكذلك قول الله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢، الصف: ٦١] أي مع الله، وأنت لا تقول: سرت إلى زيد أي معه، لكنه إنما جاء ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ لما كان معناه: من ينضافُ في نصرتي إلى الله، فجاز لذلك أن تاتي هنا «إلى». وكذلك قوله -عز اسمه- ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾﴾ [النازعات: ١٨] وانت إنما تقول: هل لك في كذا، لكنه لمّا كان على هذا دعاءً منه ﷺ صار تقديره: أدعوك وأرشدك الى أنْ تزكى، وعليه قول الفرزدق:

كيف تراني قالياً مِجَنّي ... أضرب أمري ظهره للبطن

قد قتل الله زياداً عني

لما كان معنى قد قتله: قد صرفه، عدّاه بعن. قال: ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لايكاد يُحاط به[١].

ووصف هذا التنوع الأسلوبي في كتاب المحتسب بأنه من أسدّ وأدمث مذاهب العربية، وذلك أنّه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه، ويصرّفه بحسب ما يؤثره عليه[٢].

---

(١) الخصائص ٢/٣٠٨، ٤٣٥، ٤١١.

(٢) المحتسب ١/٥٢.

الصلة بين المظهر الصوتي والمحتوى الدلالي:

يعرف قرّاء ابن جنّي ودارسوه أنَّ لديه وقفات متأَنية وتأمّلات عميقة في الجانب الصوتي للغة وصلته بالتأثير على مدلول اللفظة والعبارة. ونظريته في محاكاة أصوات اللغة لأصوات الطبيعة معروفة[١].

والذي نريد أن نعرض له الآن مباحثه التي تجاوز فيها تلك الدائرة التي تضم قدراً من الألفاظ اللغوية الى آفاق أرحب حيث تناولت تحليلاته مستويات أوسع فشملت العبارات والألفاظ وأداءها بطريقة خاصة من التنغيم الصوتي الذي يؤدي الى تلوين المعنى أو توجيهه الوجهة التي تناسب الحالة النفسية أو الذهنية للمتكلم أو المنشد.

يقول ابن جنّي في تعليق على قراءة الأعرج ومسلم بن جندب وأبي الزناد قوله تعالى: ﴿يا حسره على العبادة﴾ [يس: ٣٠] بالهاء ساكنة موقوفاً عليها وقطعها عن صلتها من الجار والمجرور: إن العرب إذا أخبرت عن الشيء غير معتمدته ولا معتزمة عليه أسرعت فيه، ولم تتأن على اللفظ المعبّر به عنه.. ويكفي في ذٰلك قول الله سبحانه: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] قالوا في تفسيره: هو كقولك: لا والله وبلى والله، فأين سرعة اللفظ بذكر اسم الله تعالى هنا من التثبّت فيه والإشباع له والمماطلة عليه من قول الهذلي:

فو الله لا أنسى قتيلاً رُزِئته ... بجانب قُوسَى ما مشيت على الأرض

أَفلا ترى إلى تطعّمك هٰذه اللفظة في النطق هنا بها، وتمطّيك لإشباع معنى القسم عليها؟ وكذٰلك أيضاً قد ترى إلى اطالة الصوت بقوله من بعده:

بلى إنها تعفو الكلوم وإنّما ... نوكَّلُ بالأدنى وإن جلّ ما يمضي

(١) الخصائص ١/٤٧ وانظر دلالة الالفاظ ٢٠ وما بعدها ط٢. والدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جنّي ٣٦٩ وما بعدها.

أَفلا تراه لما أكذب نفسه، وتدارك ما كان أفرط فيه لفظُه أطال الإقامة على قوله: بلى، رجوعاً إلى الحق عنده وانتكاثاً عمّا كان عقد عليه يمينه؟ فأين قوله هنا: فوالله، وقوله: بلى، منهما في قوله: لا والله، وبلى والله؟..وعلى هٰذا قال سيبويه: إنَّهم يقولون: سير عليه ليلٌ، يريدون ليلٌ طويل، وهٰذا إنّما يُفهم عنهم بتطويل الياء فيقولون: سير عليه ليل، فقامت المدة مقام الصفة. ومن ذٰلك ما تستعمله العرب من إشباع مدات التأسيس والردف والوصل والخروج عناية بالقافية، اذ كانت للشعر نظاماً وللبيت اختتاماً... ثم قال: وإذا كان جميع ما أوردناه ونحوه ممّا استطلناه فحذفناه يدلّ أن الأصوات تابعة للمعاني فمتى قويت قويت ومتى ضعفت ضعفت.. علمت أن قراءة من قرأ: يا حسره على العباد، بالهاء ساكنة، إنّما هو لتقوية المعنى في النفس، وذٰلك أنّه في موضع وعظ وتنبيه وايقاظ وتحذير، فطال الوقوف على الهاء كما يفعله المستعظم للأمر المتعجب منه الدّال على أنه قد بهره وملك عليه لفظه وخاطره، ثم قال من بعد: على العباد، عاذراً لنفسه في الوقوف على الموصول دون صلته لما كان فيه، ودالاً على أنَّه إنَّما تجشم ذٰلك على حاجة الموصول إلى صلته وضعف الإعراب وتحجّره على جملته -ليفيد السامع منه ذهاب الصورة بالناطق[1].

ومما له صلة وثيقة بهٰذه القضية الباب الذي عقده في الخصائص بعنوان: قوة اللفظ لقوة المعنى، وقرّر فيه أن زيادة اللفظ قد تكون وسيلة إلى زيادة المعنى ومثل له بقولهم: خشُن واخشوشن، فمعنى خشُن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو، وكذٰلك أعشب واعشوشب وحلى واحلولى

(١) المحتسب ٢/٢٠٨ وانظر الخصائص ٢/ ٣٧٠.

وخلُق واخلولق، ونحوها. ومثله باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر، قال سبحانه: ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢] قال: فمقتدر هنا أوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدّة الأخذ(١) وشبّهه بقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وعلّله بأن كسب الحسنة بالموازنة مع اكتساب السيئة أمر يسير ومستصغر(٢).

قال: ومن ذٰلك قولهم: رجل جميل ووضيء، فاذا أرادوا المبالغة في ذٰلك قالوا: وُضّاء وجُمّال، فزادوا في اللفظ هٰذه الزيادة لزيادة معناه(٣).

وقرر ابن جنّي أن العدول عن معتاد حال اللفظ يجري مجرى تكثير اللفظ لتكثير المعنى وذٰلك قولهم فُعال في معنى فعيل نحو طُوال في معنى ما أزيد من طويل وعُراض فإنه أبلغ معنى من عريض، وكذٰلك خفاف من خفيف...» ويقترح بعض الدارسين المعاصرين لهٰذا النوع من المباحث التي تعمّق ابن جنّي في استقصائها مصطلح علم الصيغ الوظائفي أو علم «الاشتقاق الدلالي»(٤).

تحول الأساليب:

يعقد ابن جنّي فصلاً في كتاب الخصائص لظاهرة تحوّل الأسلوب إلى أسلوب آخر مغاير له في الدلالة ويضع لذٰلك عُنواناً سمّاه «باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارىءٌ عليها» وهو يتناول في هٰذا الفصل تحول اسلوب الاستفهام الى أسلوب تعجّب ثم إلى أسلوب خبر وكذٰلك تحول الخبر الموجب

(١) الخصائص ٣/ ٢٦٥ وانظر المثل السائر ٢/ ٦٠ حيث عوّل على كلام ابن جنّي بلفظه.

(٢) نفسه ٣/ ٢٦٥ وانظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي ٢٨٤.

(٣) نفسه ٣/ ٢٦٦.

(٤) التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدّي، ٨٤. الخصائص ٣/ ٢٦٩.

بعد دخول همزة الاستفهام التقريري عليه إلى خبر منفيّ. ومثّل لذلك بلفظ الاستفهام اذا تضمن معنى التعجب حيث يتحول الى خبر نحو قولنا: مررت برجلٍ أيّ رجل! قال: فأنت الآن مخبرٌ بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً. وكذلك مررتُ أيّما برجلٍ! لأن ما زائدة وإنّما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده الى أصله من الخبرية(١).

ويريد ابن جنّي بمفهوم الخبرية التي في أسلوب التعجّب أن المتعجّب حين يعبّر عن مشاعره تجاه المتعجَّب منه فإنّما يخبر بذلك مَنْ يسمعه عن هذه المشاعر وهذه الأحاسيس. وهو بذلك يردد تفسير الخليل لصيغة التعجب بأنَّ فحواها: شيءٌ جعل زيداً شجاعاً، في قول من قال: ما أشجع زيداً! وهو خلاف ما عليه تفسير الفرّاء بأنه استفهام وأصله: ما أشجعُ زيدٍ ثم خرج مخرج التعجّب(٢).

قال: ومن ذلك -أي من تحول الأساليب- لفظ الواجب اذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً، واذا لحقت النفي عاد إيجاباً، وذلك كقول الله سبحانه: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة:١٦] أي ما قلت لهم. وقوله: ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس:٥٩] أي لم يأذن لكم. وأما دخولها على النفي فكقوله -عزّ وجلّ- ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف:١٧٢] أي أنا كذلك، وقول جرير:

ألستم خير من ركب المطايا ....

أي أنتم كذلك. وإنّما كان الانكار كذلك لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله الى عكسه وضده، فلذلك استحال الإيجاب نفياً والنفي إيجاباً.

---

(١) الخصائص ٣/ ٢٦٩.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧ والمقتضب ٤/ ١٧٣ وابن يعيش ٧/ ١٤٩ والانصاف مسألة ١٥.

يريد ابن جنّي أَنَّ الاستفهام الإنكاري يقوم مقام النفي، فإذا دخل على الموجب نفاه، واذا دخل على المنفي أوجبه؛ لأن نفي النفي إيجاب.

والذي يريد أن يقرره ابن جنّي هنا هو أن القرينة المقامية تسهم أيضاً في تحديد المعنى وتوجيهه بغض النظر عن القرينة المقالية، فلفظ الاستفهام هنا حين خرج عن الغرض الحقيقي للاستفهام، وهو طلب الجواب والاستيضاح إلى غرض مجازي وهو التعجب تحول الى أسلوب خبري بعد أن كان أسلوباً انشائياً في أَصل وضعه في اللغة.

وكذٰلك حين خرج الاستفهام عن غرضه الحقيقي وهو الاستعلام والاستيضاح إلى غرض مجازي وهو التقرير على ما تقتضيه وتوحي به القرينة المقامية أو الحاليّة تحول إلى نفي بعد أن كان إيجاباً، فاذا اقترن بمنفي صيّره إيجاباً، فألفاظ اللغة وأساليبها عرضة للتطور في دلالتها وما تؤدي إليه بحسب الاستعمال، واحتياج أهل اللغة إلى تنويع مقاصدهم واغراضهم على الرغم من ثبوت صيغ هٰذه الألفاظ والأساليب، الأمر الذي نلاحظه في الخبر المصوغ بلفظ المضي أيضاً حين يتحول إلى صيغة دعاء فأنه ينتقل بدلالته من الخبر الماضي إلى الطلب المستقبلي من نحو قولنا: رحمه الله أو رضي الله عنه أو نحوهما. مما يعيّنه السياق والقرينة المقاميّة.

التجريد:

ممّا عرض له ابن جنّي بالتحليل من أساليب العرب وكلامهم نمط سمّاه التجريد، ووصفه بأنّه فصل من فصول العربية طريف حسنٌ. وكان شيخه أبو علي قد نبّه عليه وتعقّب بعض صوره، وسماه بهٰذا الاسم، لكنّه لم يُبوّب له فتولى ابن جنّي هٰذه المهمة واستقرى صوره المختلفة وعُني بتتبعها. وقد أوضح

مراده به قائلاً: ومعناه أنَّ العرب قد تعتقد أنَّ في الشيء من نفسه معنى آخر كأنَّه حقيقته ومحصوله. وقد يجري ذٰلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها، وذٰلك نحو قولهم: لئن لقيت زيداً لتلقينَّ منه الأسد، ولئن سالته لتسألنَّ منه البحر.

فظاهر هٰذا أنَّ فيه من نفسه أسداً وبحراً وهو عينه هو الأسد والبحر لا أنَّ هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه. وعلى هٰذا يخاطب الانسان منهم نفسه، حتى كأنَّها تقابله أو تخاطبه. ومنه قول الاعشى:

. . . . وهــل تطيــق وداعــاً أيّهــا الــرجــلُ

وهو الرجل نفسهُ لا غيره[1].

قال: وقد تستعمل الباء هنا فتقول: لقيت به الأسد، وجاورت به البحر، أي لقيت بلقائي إياه الأسد، ومنه مسألة الكتاب: أما أبوك فلك أبٌ[2]، أي لك منه (في سيبويه فيه) أو به أو بمكانه أبٌ. وأنشدنا:

أفـاءت بنـو مَـرْوان ظلمـاً دمـاءنـا وفـي الله إن لـم يعـدلـوا حكـم عـدلُ

وهٰذا غاية البيان والكشف، ألا ترى أنَّه لا يجوز أن يعتقد أنَّ الله سبحانه ظرف لشيء ولا متضمن له، فهو إذاً على حذف المضاف، أي في عدل الله عدلُ حكم عدلٍ[3].

ويزيد ابن جنّي في استعراض الأمثلة على هٰذه الظاهرة، من كلام العرب الفصحاء في الشعر حتى ينتهي الى القول في آخر الفصل بأنَّ قوماً من أهل النظر ذهبوا الى أنَّ الانسان -أي نفسه وروحه- هو معنى ملتبس بهٰذا الهيكل الذي يراه -أي صورته- ملاقٍ له، وهٰذا الظاهر مماسّ لذٰلك الباطن، كلُّ جزء منه منطوٍ عليه ومحيطٌ به[4].

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٧٤.
(٢) الكتاب ١/ ١٩٥.
(٣) الخصائص ٢/ ٤٧٥.
(٤) نفسه ٢/ ٤٧٥.

الفصل بين المتلازمين:

عقد ابن جنّي مبحثاً للفصل بين مكونات الجملة وأجزائها المتلازمة ممّا له صلة بالتركيب الأسلوبي وتأثيره فيه على نحو متفاوت بين القبح والقبول، وأطال القول فيه بإِيراد عدد كبير من الأمثلة والنصوص التي حلّلها وأعاد تركيبها على نحو ما تقتضيه قواعد السلامة الأسلوبية وفصاحة العبارة، وقرّر في أَثناء عرضه لمباحث الفصل وحالاته وأَنماطه المتنوعة طائفة من الأحكام التي استند فيها على مواضعات النحويين حيناً وعلى مقتضيات الفصاحة حيناً آخر.

والغريب في هٰذا الصدد أنه يعتذر عن الشعراء الذين يتعسّفون بارتكاب ألوانٍ من الاضطراب الأسلوبي والتعقيد في تركيب العبارات ممّا يتجاوز حدّ الضرورة الشعرية من نحو قول القائل:

فقد والشكُّ بيَّنَ لي عناءٌ بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيحُ

يريد: فقد بيَّنَ لي صُردُ يصيحُ بوشك فراقهم، والشك عناءٌ. فقد فصل الشاعر بين قد والفعل، وهو قبيحٌ لقوة اتّصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال كما يقول ابن جنّي. وفصل بين المبتدأ والخبر بقوله: بيَّن لي، وفصل بين الفعل وفاعله بخبر المبتدأ، وقدم (بوشك فراقهم) وهو معمول يصيح على صرد الذي وصف بالفعل يصيح، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها قبيح كما قرّر، وسماه ٱبن الأثير الذي اعتمد تحليل ٱبن جنّي، معاظلة معنوية[1] ولٰكن ابن جنّي يعتذر عن كل هٰذا التعسف بقوله: فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هٰذه الضرورات، على قبحها وانخراق الأصول بها، فاعلم أنَّ ذٰلك على ما جشمه منه، وإن دلَّ من وجه على جوره وتعسّفه، فأنّه من وجه آخر مؤذنٌ

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٠ وانظر المثل السائر ٢/ ٤٥.

بصياله وتخمّطه (هديره وثورته) وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ولا قصوره عن اختيار الوجه الناطق بفصاحته[١]. ثم قال: وأنَّ الشاعر إذا أورد منه شيئاً فكأنه لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعباً ولا جشم إلا أمماً، وافق بذلك قابلاً له، أو صادف غير آنسٍ به، الا أنَّه هو قد استرسل واثقاً، وبنى الامر على أن ليس ملتبساً[٢]. ومثّل أيضاً بقول القائل:

فأصبحت بعد خطّ بهجتها ... كأن قفراً رسومها قلما

أي فأَصبحت بعد بهجتها قفراً كأنَّ قلما خطَّ رسومها. وارتكب فيه من أَنماط الفصل ما يجعله أصدق نموذج في التعقيد الأسلوبي ان لم يكن إلغازاً متعمداً.

قال: فهٰذا ونحوه (أي تقديم خبر كأنَّ عليها) ممّا لا يجوز لأحد قياس عليه، غير أن فيه ما قدمنا ذكره من سموّ الشاعر وتغطرفه وبأوه وتعجرفه[٣].

وقرر ابن جنّي أنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح وأقلُّ منه قبحاً الفصل بين الفعل والفاعل بأجنبي. ويلحق بالفعل والفاعل في قبح الفصل بينهما المبتدأ والخبر، قال وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالا قوي قبح الفصل بينهما[٤].

وعرض لصور من الفصل بين حرف العطف والمعطوف به بالظرف، وبين الجار ومجروره، وهو عنده لا يجوز، وهو أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف اليه[٥]، وقال: والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيحٌ كثيرٌ، لكنه من ضرورة الشاعر[٦].

(١) نفسه ٢/ ٣٩٢.
(٢) نفسه ٢/ ٢٩٣.
(٣) نفسه ٢/ ٣٩٣٢ وانظر المثل السائر ٢/ ٤٥.
(٤) الخصائص ٢/ ٣٩٠.
(٥) نفسه ٢/ ٣٩٥.
(٦) نفسه ٢/ ٤٠٤ وانظر أيضاً الانصاف مسألة ٦٠ النشر ٢/ ٢٥٣ معاني الفراء ١/ ٣٥٨.

وهٰذا رأي البصريين ومتقدمي الكوفيين أما متأخرو النحويين كابن مالك وابن هشام وأبي حيان وابن عقيل والسيوطي فقد أجازوه في الشعر والنثر قياساً على قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾ [الأنعام: ١٣٧].

وعرض لنماذج من الفصل بين جوازم الأفعال ونواصبها وبين الأفعال تشبيها للجازم بالجار وتشبيهاً لنواصب الأفعال بنواصب الأسماء مثل «أنَّ» نحو: بلغني أنَّ في الدار زيداً[١].

الموازنة بين اللفظ والمعنى:

يعقد ابن جنّي فصلاً في كتاب الخصائص يقرّر فيه أنَّ العرب كما تعنى بألفاظها فهي تعنى بمعانيها، وبحكم كونه واحداً من المشتغلين بالقضايا الفكرية والعلميّة فهو يقرر أنَّ الألفاظ إنّما وجدت أصلاً لخدمة المعاني، فالعناية بالألفاظ إنما تكون لتجلية المعاني والايضاح عنها، فهي وسيلة للأداء وآلة للتعبير فالعناية بها وإصلاحها وتهذيبها ليس غير سبيل لتأدية المعنى بأبلغ بيان. وهو ينطلق في تحرير هٰذا الباب من فكرة «الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني».

فيقرر أنَّ العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذّبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلّف استمرارها، فإنَّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها[٢].

(١) نفسه ٢/ ٤١٠ وانظر التوضيح ٢/ ٣١.

(٢) الخصائص ١/ ٢١٥.

وهٰذه هي النظرية التي ردّدها من بعده تلميذه الشريف الرضي حيث قرّر أنَّ الألفاظ خدم للمعاني، لأنّها تعمل في تحسين معارضها وتنميق مطالعها[١] كما انتحلها بألفاظها -دون نسبة أو عزو- ابن الأثير في المثل السائر[٢].

ويقرر ابن جنّي في سياق هٰذا الفصل، مؤكّداً كلامه المتقدّم، أنَّ عناية العرب بالألفاظ إنّما سببها كونها عنوان معانيها والطريق الى إظهار أغراضها فلذٰلك أصلحوها ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها، ليكون ذٰلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها في الدلالة على القصد، وهو ما يتضح مثلاً في سجع الأمثال والأقوال المأثورة حيث يسهل حفظها واستذكارها. ويقول مؤكداً فحوى كلامه السابق: فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسّنوها (كذا) وحموا حواشيها وهذّبوها وصقلوا غروبها وأرهفوها فلا ترين أنّ العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه بها وتشريف منها[٣]. وهٰذا هو جوهر نظرية الائتلاف بين اللفظ والمعنى. وفي معرض الدفاع عن نظريته في الموازنة بين اللفظ والمعنى، يعيب على ابن قتيبة -تلميحاً لا تصريحاً- دعواه بأنَّ في كلام العرب ضرباً حسن لفظه فإذا أَنت فتّشته لم تجد هناك فائدة في المعنى، ومثّل له بابيات يزيد بن الطثرية[٤]:

ولمّا قضينـا من مِنَـى كـلّ حاجـةٍ ... ومسّح بالأركان من هو ماسح
وشُدَّت على دهم المهارى رحالنا ... ولم ينظر الغادي الذي هو رائح
أخذنـا بأطـراف الأحـاديث بيننـا ... وسالت بأعناق المطيّ الأباطحُ

(١) تلخيص البيان في مجازات القرآن ٢٤٤ وانظر تاريخ النقد الادبي لاحسان عباس ٥٩٤.
(٢) المثل السائر ١/ ٣٥٢.
(٣) الخصائص ١/ ١٥، ٢١٧.
(٤) الشعر والشعراء ١/ ١٢ والمثل السائر ١/ ٣٥٢ والصناعتين ٦٥.

قال: هٰذا الموضع قد سبق الى التعلق به من لم يُعم النظر فيه، ولا رأى ما أراه القوم منه، وإنما ذٰلك لجفاء طبع الناظر وخفاء غرض الناطق[١].

وبحسّ فني نادر وقدرة على الفهم بارعة بسط القول في تحليل الأبيات وبيان وجوه البلاغة فيها وإيحاء الألفاظ بمعانٍ لا يتّسع لها اللفظ بل يدركها الذين يعيشون التجربة ويحيون تفاصيلها، ثم عقب قائلاً: وإذا كان كذٰلك فمعنى هٰذين البيتين أعلى عندهم، وأشدُّ تقدماً في نفوسهم من لفظهما وإن عذبُ موقعه، وأنِق له مستمعه... فكأن العرب إنما تحلّى ألفاظها وتدبّجها وتشيها وتزخرفها، عناية بالمعاني التي وراءها وتوصلاً بها الى إدراك مطالبها[٢]. وقد ردد عبد القاهر فيما بعد فحوى نظرية ٱبن جنّي هٰذه[٣]. كما أن جهوده في إقامة المعالم الواضحة لنظرية الائتلاف بين اللفظ والمعنى والبلوغ بها إلى نهايتها تحت اسم النظم، وانطلاقاً من فكرة الإعجاز القرآني، تعد امتداداً لنظرية ٱبن جنّي هٰذه، وبخاصة انّنا نجد عبد القاهر غير بعيد في تصوّراته وتحليلاته للنصوص عن جهود ٱبن جنّي التي نوّهنا بها في هٰذه الفقرة من مبحثنا.

---

(١) الخصائص ١/٢١٨.

(٢) نفسه ١/٢٢٠.

(٣) أسرار البلاغة ٢٧ ونقلها ٱبن الأثير بتفاصيلها دون نسبة ١/٣٥٢.

الفكر اللغوي في رسالة الغفران

تبدو المشكلات اللغوية والنحوية التي عالجها أبو العلاء (٣٦٣-٤٤٩هـ) في رسالة الغفران محللاً وناقداً، كما لو كانت هاجساً مقلقاً لديه ظل ينتظر فرصة مواتية ليعبر عن نفسه، ولعل توالي هٰذه المسائل متساوقة في صدر الرسالة، أو في «الفصل» الأول الذي استغرقته الرحلة إلى العالم الآخر ينمّ عن حرص أبي العلاء على الخوض في هٰذه المسائل والمشكلات قبل أن يعرض للمشكلات الفكرية والاجتماعية التي أثارتها رسالة ابن القارح فبسط تعليقاته عليها في القسم الثاني من الرسالة.

ولعل تعرض أبي العلاء للمشكلات الفكرية والاعتقادية في رسائله وأشعاره من قبل هو الذي أغراه بإرجاء الحديث عنها، ويسّر له أن يفتعل مناسبة طريفة في صدر رسالته فيعرض على لسان ابن القارح أثناء تطوافه في العالم الآخر هواجسه اللغوية والأدبية التي ظلت شاغلا لديه حتى أخريات أيامه.

وكانت هٰذه الرحلة الخيالية وسيلة بارعة -من الناحية الفنية- تذرع بها أبو العلاء ليطرح من خلالها، على ألسنة أبطاله، أفكاره ورؤاه حول طائفة من المسائل والمشكلات التي ظلت مداراً للجدل بين المشتغلين بأمور اللغة والنحو والرواية والنقد، على الرغم من أن رسالة ابن القارح لم تشر بشكل واضح الى مثل هٰذه المشكلات.

وليس من المبالغة القول إنَّ هٰذه المشكلات اللغوية والنقدية «كانت الموضوع الأول في الغفران»[1] وهو القسم الذي تشغله الرحلة الى العالم الآخر من رسالة أبي العلاء إلى ابن القارح.

---

(١) الغفران لبنت الشاطيء ١٩٦.

ولٰكننا نستبعد أن يكون أبو العلاء قصد، أول ما قصد، إلى عرض هٰذه المسائل، فالعهد بمصنفات أبي العلاء السابقة لرسالة الغفران مثل رسالة الصاهل والشاحج وكتاب الفصول والغايات وسواهما من تآليفه وأماليه اللغوية أنها كانت تزدحم بالمشكلات اللغوية واللهجات وما يتصل بذٰلك من ظواهر لغوية وملاحن وألغاز ومشكلات تتصل بالرواية تعدل أضعاف ما في هٰذه الرسالة، مما كون لدى معاصريه تصوراً دقيقاً عن قدرته الفذّة على حفظ اللغة واستيعابها والتصرف بها تعبيراً وانشاء، فشهد له تلميذه الخطيب التبريزي قائلا: ما أعرف أن العرب نطقت بكلمة ولم يعرفها المعري[١] وكرر مضمون هٰذه الشهادة ابن العديم في قوله: وأُتيَ من اللغات بما لا يتيسّر لغيره ولا يُرام[٢]على الرغم من أن أبا العلاء قرر أن الإحاطة باللغة غاية ليست بالمدركة[٣] وأَنها واسعة جدا ولا يمكن أن يدعي (أحد) حصولها في الكتب عن آخرها[٤].

والحق أن المشكلات التي عرض لها أبو العلاء في رسالة الغفران كانت من بين المشاغل التي يعكف عليها طلبة اللغة ودارسوها، وكان لأبي العلاء في فهمها وتوجيهها، منزع يخالف فيه مذاهب القوم، ولا شك في أنه في جملته يستوحي آراء من تقدمه من بعض علماء السلف، ممن كانوا يؤثرون اليسر في الفهم والتوجيه، ويتحاشون الإيغال في التكلف، والضلال في متاهات التأويل البعيد.

وهٰذا المنحى عند أبي العلاء ينسجم مع تكوينه الأدبي بحسه المرهف وذوقه الشعري، وهو يعصمه عن قبول التفسيرات الملتوية والروايات المزيفة.

(١) الانصاف والتحري لابن العديم (ضمن تعريف القدماء ٥٦٩).
(٢) المرجع نفسه ٤٨٥.
(٣) عبث الوليد ٥٢٨.
(٤) رسالة الملائكة ٢٣٢.

ولا يغضّ من هٰذا أن أبا العلاء «لم يتخلّص قطُّ من الصبغة اللغوية الغالبة في كل ما ألف وأملى»[١] وأنه كان «لغوياً حقيقاً بهٰذه الصفة في أوسع دلالتها» وأن ذاكرته كانت تزدحم بغريب الأشعار والقوافي وأوابد الألفاظ، مما كان ينثره عامداً في ثنايا عباراته، فيكاد يوحي لقارئه بعجرفة طبعه وكزازة حسه اللغوي.

وإذا كان المعري مضطراً أن يلوذ - في أحيان كثيرة- بالغموض والتعمية وطرق المجاز في مجال الفكر الاجتماعي، تجنباً للمكاره.

لا تقيّد عليّ لفظي فإنّي مثل غير تكلّمي بالمجاز

فهو في مجال الفكر اللغوي واضح صريح، لا تشوب آراءه شائبة من مداراة أو تشيّع لأحد أو لمذهب على نحو ما نجد عند كثيرين غيره من أهل اللغة. وهو يرى أن دراسة اللغة ينبغي أن لا تتجاوز غايتها وهي الفهم والإفهام، وأن ما انزلق إليه بعض أهل اللغة من جدل حول موضوعات صرفية عويصة تتصل ببنية الكلمات وأصل اشتقاقها وما انتهى إليه أهل النحو من تفريع الاحتمالات الاعرابية وتنويعها ليس غير أباطيل.

وقد يلفت النظر -عند الدارس- أن كتب النحو المتداولة لم تنقل عن أبي العلاء راياً نحوياً أو لغوياً خاصاً ينسب إليه ينمّ عن اجتهاد أو تفرد على الرغم من أن مصنفاته بمجموعها تنمّ عن علم راسخ وتتبع شامل دقيق للموضوعات النحوية والصرفية والمشكلات اللغوية وما دار حولها من جدل ومواقف لأئمة النحو واللغة وعلى الرغم من أنه أَقرأ النحو وألف فيه، وأنه معدود في النحويين واللغويين، وتحتل ترجمته في كتب طبقات النحويين مواضع عدة. فهو «البحر الذي لا ساحل له في اللغة»[٢] وهو «العالم باللغة الحاذق بالنحو»[٣].

---

(١) أبو العلاء اللغوي، مقال لمحمد توفيق رفعة، مجلة الهلال المصرية ج٨ السنة ٤٥ ص٨٥٣.

(٢) السمعاني (ضمن كتاب تعريف القدماء بأبي العلاء: ١٥) ٥٣٦.

(٣) ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٣/ ١٠٨.

فهل يكون سبب هٰذا الإعراض عند النحاة ما عرف عنه من جرأة في التفكير والتصريح بما يخشى غيره أن يصرح به من أفكار[١]، أو يكون سببه أنه ليس من أصحاب الاجتهاد والتفرد في الرأي في مسائل اللغة والنحو، أو يكون السبب ضياع مصنّفاته النحوية التي كتبها على جمل الزجاجي والكافي للنحاس وكتاب سيبويه وغيرها. ومجمل القول في المنهج الذي ارتضاه أبو العلاء في البحث اللغوي أنه كان يضيق ذرعاً بتشدد بعض أهل القياس وينفر من تضييق دائرته على المعبّرين فيلتقي مع أئمة الكوفيين في طائفة من آرائهم الخلافية المشهورة.

وكان يكره التأول[٢] والتكلّف فيه[٣] ، فيتمسك بظاهر المأثور من النصوص والشواهد حتى ينتهي به هٰذا الى الاتساع والإباحة اللغوية وتوسيع رقعة القياس، ولٰكنه لم يكن (يضيق بالقياس صدراً) كما ذهب إلى ذٰلك الأستاذ إبراهيم مصطفى، بل كان إطلاق القياس لديه وتعويله عليه وسيلة لدعم آرائه النقدية مما كان له أثر كبير في توسيع نقده اللغوي وابتعاده عن الضيق والتزمت[٤].

ولعل أول ما يلقانا في رسالة الغفران من مظاهر اتساع الأفق اللغوي لدى أبي العلاء ومنحاه في تجاوز الدائرة التي أراد بعض أهل اللغة أن يضيقوها على الناطقين بالعربية بسبب استقرائهم الناقص للرقعة اللغوية الفسيحة التي كانت العربية الفصيحة تشغلها يومذاك تصحيحه مجيء «أغار» بمعنى دخل الغور، في بيت الأعشى:

نبيٌّ يرى ما لا يرون وذكره ... أغار لعمري في البلاد وأنجدا

(١) يتضح هٰذا عند نفر ممن أوردوا ترجمته أو تعرضوا لسيرته وآثاره.
(٢) الغفران، لبنت الشاطبي، ٢٢٤.
(٣) أبو العلاء المعري وعلم النحو إبراهيم مصطفى (بحث للذكرى الألفية لأبي العلاء).
(٤) أبو العلاء المعري ناقداً، وليد محمود خالص: ٢٢٠.

وهو ما ارتضاه الفراء من قبل ورأى أنه لغة في «غار» إذا أتى الغور، ونظَّره أبو بكر الأنباري وابن جنّي بأنجد وأعرق وأعمن[١].

ولٰكن الأصمعي رفض ذٰلك ورأى أن «أغار» بمعنى أسرع من الإغارة وأنجد بمعنى ارتفع، وأن رواية البيت «غار» وليس أغار وهي بمعنى دخل غور تهامة فهو غائر[٢] وتبعه في ذٰلك ابن‌دريد[٣] والجوهري[٤].

ولا يخفى ما في موقف الأصمعي ومشايعيه من تزمت لا يحتمله مراد الشاعر، وفحواه أن خبر النبوة وأمرها بلغ عامة أرض العرب، غورها ونجدها ولم يرد أن هٰذا الذكر أسرع وارتفع.

ومعلوم أن العربية سلكت في بعض التعبيرات هٰذا المسلك التنظيري في اللفظ، وتجاوزت أصل الوضع، مثل قولهم: هنأني الطعام ومرأني، بحذف الهمزة، فإذا أفردوا أعادوها وقالوا: أمرأني، ومثل ما جاء في الأثر: ارجعن مأزورات غير مأجورات، والوجه: موزورات.

ولا عبرة بتغيير الأصمعي لرواية البيت لتكون:

لعمري غار في البلاد وأنجدا

وغار هنا بمعنى دخل في الشي مثل غاص[٥] أو ذهب الى غور تهامة. فهٰذا أمر يقترفه بعض اللغويين والرواة فيما يعرض لهم من نصوص تخالف مألوفهم

(١) الزاهر للأنباري ١١٨/١٢، ٢٥٩، ٣٤١ والمحتسب لابن جنّي ١٣٩/١.

(٢) فعلت وأفعلت لأبي حاتم: ١١٠.

(٣) الاشتقاق ١٨.

(٤) الجوهري: الصحاح مادة «غار».

(٥) المحتسب ١٣٩/١.

اللغوي. ويرى أبو العلاء في رواية الأصمعي زحافاً وقع في مثله الأخفش الأوسط في روايته المحرّفة:

غار لعمري في البلاد وأنجدا

التي وقع فيها الخرم[١].

ولا ريب أنَّ المعري يركن هنا إلى ثراء العربية وسعة دائرة القياس فيها فيقرر موقفه على سبيل الجزم لا التردد، حيث يمكن قياس صحة مجيء أغار بمعنى دخل الغور على أنجد بمعنى دخل النجد وأعرق بمعنى دخل العراق.

ولا يعترضه أَنَّ أغار تأتي أيضاً بمعنى أسرع، ومصدرها الإغارة، وهي معروفة. ونظير هٰذا تماماً موقفه مما يروى للمهلهل:

أرعدوا ساعة الهياج وأبرقنا   كما توعد الفحول الفحولا

فقد أنكره الأصمعي وقال: إنه مولّد، وإنَّه لا يقال: أرعد وأبرق في الوعيد ولا في السحاب. وحين احتج عليه تلميذه أبو حاتم بقول الكميت

أَبرِق وأَرعِد يا يزيدُ   فما وعيدك لي بضائر

قال: هٰذا جر مقاني من أهل الموصل، ولا آخذ بلغته[٢].

والحق أن أبا زيد الأنصاري وأبا حاتم نفسه صححا قول العرب:

برَق وأَبرق ورعد وأرعد، استئناساً بما رووا من شعر، وبما احتكموا فيه إلى مشافهة الأعراب[٣].

(١) رسالة الغفران ١٧٩.

(٢) الخصائص ٣/٢٩٣.

(٣) فعلت وأفعلت ١٧٢، مجالس العلماء للزجاجي ١٤١، الخصائص ٣/٢٩٣.

وينعت أبو العلاء موقف الأصمعي بقوله على لسان مهلهل: إن ذٰلك لخطأ من القول، وإن هٰذا البيت لم يقله إلاّ رجل من جذم الفصاحة، إما أنا وإما سواي، فخذ به وأعرض عن قول السفهاء[١].

وتهمة السفاهة التي يرمي بها أبو العلاء تزمت الأصمعي تنم عن حالة قصوى من التبرم لتفييق الأصمعي الدائرة على نفسه وعلى الناطقين باللغة، وكأن حافظته اتسعت لكل ما نطق به العرب، فما جاوزها لم يدخل في كلامهم.

ويتضح نفور أبي العلاء من تكلف التأويل وما ينتهي إليه من خلخلة التركيب الشعري في مخالفته سيبويه في إعراب الضمير «أنت» في بيت عدي بن زيد:

أرواحٌ مــودِّعٌ أم بكــورُ   أنــت فــانظــر لاي حــال تصيــر[٢]

بأنه فاعل بفعل مضمر، فيصفه على لسان عديّ قائلاً لابن القارح: دعني من هٰذه الأباطيل.

ويعلّق على ما روي لآدم من شعر فيه إقواء وأنه أول ما قال أقوى وذٰلك بحسب رواية ابن دريد:

تغيّــرتِ البــلادُ ومَــنْ عليهــا   فــوجــهُ الأرض مغبــرٌ قبيــحُ

وأَودى ربــع أَهليهــا فبــانــوا   وزال بشــاشــةُ الــوجــهِ المليــحِ

على الإقواء: وكان في مجلسه أبو سعيد السيرافي فأَراد الاعتذار عن الاقواء فقال: يجوز أن يكون قال:

وزال بشاشةَ الوجهُ المليحُ

(١) رسالة الغفران ٣٥٥.

(٢) الكتاب ١/ ٧٠ وديوان عدي ٨٤ وروايته: لك فاعلم، ولا شاهد فيها. وانظر رسالة الغفران، ١٩١.

بنصب (بشاشة) على التمييز، وبحذف النون لالتقاء الساكنين، كما قال:

عمرو الذي هشم الثريدَ لقومهِ ورجالُ مكّةَ مستون عجافُ

قال أبو العلاء -على لسان ابن القارح- قلت أنا: هٰذا الوجه الذي قاله أبو سعيد شرٌّ من إقواء عشر مرات في القصيدة الواحدة[1].

والواضح أن أبا العلاء يستهون الاضطراب في موسيقى الشعر وتغير حركة رويّه ولا يسيغ تزييف رواياته والاحتيال لتجنب الإقواء بتغيير معناه ولفظه، على الرغم من حرص أبي العلاء الشديد على اقامة الوزن وتجنب الإقواء ونحوه من عيوب القافية.

وفي بيت امرىء القيس المشهور:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغل

يذهب المؤولون من النحاة في أمره مذاهب شتى، منها أن الحركة في «أشرب» مختلسة وليست محذوفة ألبتة[2] ولا يخفى ما في هٰذا من مغالطة يبطلها عروض البيت:

مستفعلن مستفعلن فاعلن

ويرى هؤلاء أن هٰذا من مذاهب العرب بقصد التخفيف عن أنفسهم في الشعر أو في النثر[3].

(١) رسالة الغفران ٣٦٣ وانظر معجم الأدباء ٣/ ١٠٣ ط مرجليوث، وطبقات السبكي ٢/ ١٤٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٧.

(٣) الخصائص ١/ ٧٢.

والحق أن من مذاهب العرب الاستغناء عن الإعراب في بعض الحالات في الشعر أو في النثر كما سيأتي، ولا مسوغ إذن للقول بأن الحركة مختلسة وليست محذوفة، وليست الحركة غير مظهر صوتي يقتضيه درج الكلام، وقد يقتضي درج الكلام حذفها، وهي ليست أمراً مقدسا أو حقاً مشروعاً لا يصح الاستغناء عنه.

وذهبوا في تفسير حذف الحركة في البيت مذهباً آخر فحواه أنه من قبيل إجراء المنفصل مجرى المتصل كأنه شبَّه (رَبُ غَ) بعَضُد، فسكن الباء كما تسكن الضاد في عضد، لتصير عَضْد[١].

ويذهب المبرد الى أن الرواية في هٰذا البيت: فاليوم أُسقى، ولا شاهد فيها فيتجنب التأويل بتغيير الرواية ويتابعه في ذٰلك الزجاج[٢]. وكذا يرويه ابن السكيت مغيّراً: فاليوم فاشرب[٣]، وكذٰلك يفعل الأصمعي جامع الديوان فيرويه: أُسقى[٤].

ويثير هٰذا الموقف التحكمي الذي يريد أن يفرض منهجاً معيارياً على النصوص المروية عن العرب واحداً من الدارسين هوابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) فيقول: اعتراض أبي العباس في هٰذا الموضع إنّما هو ردّ للرواية وتحكم على السماع بالشهوة[٥]. وقال في موضع آخر: وأما اعتراض أبي العباس هنا على «الكتاب» فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمعه،

(١) الخصائص ٣/ ٩٦، وضرائر ابن عصفور ٩٣ وشرح الجمل له: ٢/ ٥٨٣.
(٢) الكامل ١/ ٢٤٤، وضرائر ابن عصفور ٩٥.
(٣) اصلاح المنطق ٢٤٥ وانظر الخزانة ٣/ ٥٣٠.
(٤) الديوان: بتحقيق أبي الفضل إبراهيم ط٣/ ١٢٢.
(٥) الخصائص ١/ ٧٥، ٢/ ٣٤٠.

ولا يمكن في الوزن أَيضاً غيره.. ولو كان إلى الناس تخيّر ما يحتمله الموضع والتسبّب إليه« رأَي بتغيير الرواية» لكان الرجل -سيبويه- أقوم من الجماعة به، وأوصل إلى المراد منه، وأنفى لشغب الزيغ والاضطراب عنه[١].

ويأخذ أبو العلاء في هٰذه القضية الجدلية بأيسر السبل ويسلك إليها أقرب المسالك، فيرى فيها أنها من قبيل طرح الإعراب الذي لم يكونوا يحفلون به أحياناً[٢].

ويجد تأييد مذهبه في جملة من الحروف التي قرأ بها أهل القراءة مثل الحسن البصري وأَبي عمرو بن العلاء وحمزة بن حبيب الزيات وسواهم،[٣] فضلا عن طائفة كبيرة من الشواهد الشعرية، سواء على مستوى الأفعال أم الأسماء[٤]. والمنقول أن التخفيف أو الإسكان لغة لبعض من تميم وأسد[٥] وأنه كما يقول ابن عصفور: جائز سماعاً وقياساً[٦]. وتشتد أزمة أبي العلاء مع أهل التأويل والمغالين فيه وتبلغ ذروتها مع شيخهم أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) وقد عقد له مشهداً من مشاهد الآخرة يظهر فيه وقد امترسه قوم من الشعراء يطالبونه ويقولون: تأولت عليها وظلمتنا، منهم صاحب الشاهد:

هٰذا سُراقةُ للقرآن يدرسه والمرء عند الرُّشا إنْ يلقها ذيبُ

حيث يقول له: ادعيت علي أن الهاء راجعة على الدرس.. أَفمجنون أنا حتى أعتقد ذٰلك[٧]؟!.

---

(١) المحتسب ١/ ١١٠.
(٢) رسالة الغفران ٣٦٩ وانظر أيضاً رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء ٤٦٠.
(٣) الاقناع في القراءات السبع ٣٨٥، وقد عقد لذٰلك باباً عنوانه (اختلاس الحركات واسكانها).
(٤) الخصائص ١/ ٧٤ وضرائر ابن عصفور ٩٣.
(٥) المحتسب ١/١٠٩، ١١١.
(٦) ضرائر ابن عصفور ٩٥.
(٧) رسالة الغفران ٢٥٤.

وهٰذا الجنون الذي دفعه الشاعر عن نفسه إنَّما أوقع النحويين فيه، ومنهم الفارسي، منعهم أن يتجه الفعل إلى الضمير والى الظاهر معاً، متناسين أَنَّهما وجهان لحقيقة واحدة، ومتشبثين بقاعدة نظرية افترضوها افتراضاً[١]. ومنهم أيضاً يزيد بن الحكم الذي يقول له: ويحك أنشدت عني هٰذا البيت برفع الماء، يعني قوله:

فليت كفافاً كان شرُّك كلُّهُ وخيرُك عني ما ارتوى الماء مرتوي

ولم أقل الا الماء[٢].

وكذٰلك زعمت أني فتحت الميم في قولي:

تبدَّل خليلا بي كشكلك شكلُه فأني خليلا صالحاً بك مقتوي

وإنَّما قلت: مُقتوي، بضم الميم[٣]. ويظهر راجز يقول: تأولت علي أني قلت:

يـا إبلـى مـا ذنبُـه فتـأبيَـه؟ مـاءٌ رواءٌ ونصـيٌّ حـوليَـه

فحركت الياء في تأبيه، والله ما فعلت ولا غيري من العرب[٤].

وفي سياق آخر[٥] يضع المعري على لسان لبيد عبارة يعقّب بها على تأويل أبي علي لكلمة (تأتاله) وما جاء به من غريب التفسير لبنيتها فيقول: الأمر أيسر مما ظن هٰذا المتكلّف.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١/ ١١٦ والخزانة ١/ ٢٢٧.

(٢) يقول ابن الطراوة في كتابه الافصاح: ولكنه (الفارسي) أثبت في باب أن بيتا قيده محرفاً وأتبعه تفسيراً مموها مزخرفاً، الخوض فيه تضييع الزمان واخلال بالقرائح والأذهان. وخالف الجمهور في رفع ما نصبوا. ابن الطراوة النحوي ٢٢٣ وانظر الايضاح للفارسي١٢٣ والخزانة ٤/ ٣٩٠.

(٣) رسالة الغفران ٢٥٤.

(٤) النوادر لأبي زيد ٩٧، وفي الخصائص ١/ ٣٣٢ أن رواية الكوفيين باسكان الياء.

(٥) رسالة الغفران ٢١٧.

ويكمل أبو العلاء المشهد الطريف بقوله: واذا جماعة من هٰذا الجنس كلُّهم يلومونه على تأويله. فقلت: يا قوم، إنَّ هٰذه أمور هيّنة، فلا تعتنوا هٰذا الشيخ. فإنَّه يمتُّ بكتابه في (القرآن) المعروف بكتاب «الحُجَّة» وإنه ما سفك لكم دما، ولا احتجز عنكم مالا، فتفرَّقوا عنه(١).

وموقف أبي العلاء من الاصمعي ومن لفّ لفَّه من المتعنتين في أمور اللغة واستخداماتها يكشف عن تعلّقه بحرية واسعة وهبها ثراء اللغة العربية واتساعها في ألفاظها وأبنيتها، وأراد المتزمتون مصادرتها على الناس. وهو في هٰذا لا محالة يستحضر في ذهنه محنته ومحنة أحرار الفكر بالمتزمّتين القائمين على أمر الشرائع الاجتماعية، ممن ينطلقون في المنع والإباحة على ما تقتضيه أهواؤهم وأهواء ذوي نعمهم ،على ما عهده فيهم وعبر عنه بقوله:

إنَّما هٰذه المذاهب أسبا ب لجلب الدنيا الى الرؤساء

وعلى قدر هٰذا كان تعقيبه على موقف الأصمعي في غاية القسوة حيث نسبه الى السفاهة.

وفي اعتراضه على خرق قوانين الإعراب المطرد وتعطيله لغير ضرورة، كما في بعض أحرف من القراءات، أو اعتراضه على المحاولات الملتوية للمتكلفين من أهل التأويل البعيد، إنَّما ينسجم مع نفسه التي تريد للحياة نظاماً مستقيماً لا مجال فيه للتهاون أو التمادي في خرق السنن المطردة.

ولا يبدو هٰذا الموقف غريباً من أبي العلاء الذي تربطه وشائج قوية بمذهب أهل الباطن أصحاب التأويل والغلو فيه(٢)، لأن الإمعان في سيرة أبي العلاء وما

(١) رسالة الغفران ٢٥٥.

(٢) عبد الله العلايلي: المعري ذٰلك المجهول ط٢ ص٢٦، ١٠٦.

أخذ به نفسه من بساطة في الحياة ومستلزماتها المادية وإيثاره منهجاً في الحياة لحمته البساطة وسداه التناسق يفسر هٰذا المنحى اللغوي عنده. كما قد يضاف إلى ذٰلك ما قدمنا من إشارة إلى مزاجه الشعري ورهافة حسه، وهما ثمرة طبيعية لنشأته وتكوينه الأدبي وثقافته بعامة. وكراهية التأويل عند أبي العلاء لا تلغي عنده حقيقة أن النظام اللغوي ينبغي أن يتّسق ويطرد مالم تدع ضرورة إلى تعطيل بعض قوانين الإعراب. فهو يرى أن تعطيل الإعراب حيث لا ضرورة تدعو إلى ذٰلك إنّما هو إغلاق لباب العربية على نحو ما جاء من قراءة حمزة: ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ﴾[1]. فالقرآن ليس موضع ضرورة كما يقول، وهو لا محالة يؤثر الفصيح ويختاره ويعرض عما سواه مما لا يراه شائعاً مألوفاً، وهٰذا ما نلمسه من رغبته عن حروف جاءت عند القراء، وآثر سواها مما هو أوغل في الفصيح الشائع لدى الجمهور، سواء وقع على مستوى المعاني أم على مستوى الألفاظ.

فهو يؤثر قراءة الجمهور: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾[2] بكسر الهمزة على المصدرية، على قراءة الحسن البصري: الأصباح، بفتح الهمزة، جمع صبح[3].

ويؤثر قراءة الجمهور ﴿بالعشيّ والإبكار﴾، بكسر الهمزة، على قراءة الحسن أيضاً: الأبكار، بفتح الهمزة جمع بَكَرَ أو بكرة[4].

ويتوقف عند قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ بكسر الأرحام، لأن قراءة الجمهور بالنصب أقوى في المعنى[5].

---

(١) [فاطر:٤٣]، وانظر الاقناع ٤٩٠، ٧٤١ والغفران ٢٦٨.

(٢) [الانعام:٩٦].

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧/ ٤٥.

(٤) [آل عمران: ٤١].

(٥) [النساء: ١] وانظر الاقناع ٦٢٧.

كما يتوقف عند قراءة حمزة أيضاً: ﴿وما أنتم بمصرخيِّ﴾، بكسر الياء، ويؤثر عليها قراءة الجمهور بفتح الياء، على ما يقتضيه حال ياء المتكلم المضاف إليها في الفصيح[١]، وينقل أن أصحاب العربية مجمعون على كراهتها[٢].

ووصف وقوع مثلها في الشعر بأنه عاهة، وأنَّه رديءٌ قبيح، وهو في أشعار المحدثين دليل على ضعف المُنَّة وركاكة الغريزة. وهو في هٰذا يعلق على قول الحلاج:

يا سرَّ سرٍّ يدقُّ حتى ... يجلُّ عن وصف كلّ حيِّ

يا جملة الكلّ لستَ غيري ... فما اعتذاري إذن إليِّ[٣]

ولا أشك في أن أبا العلاء كان يعلم أن ذٰلك الكسر في الياء لغة منقولة عن بعض العرب، وهم بنو يربوع، حكاها الفراء وقطرب[٤]، ولٰكن ليس كل ما نطق به أهل القبائل تحسن القراءة به في القرآن الذي صار يمثل مرتبة عليا من الفصاحة لدى عامة أهل العلم والثقافة من جمهور العرب والمسلمين، بل أعرض القراء عن قراءات فيها بعض ظواهر اللهجة القرشية ولٰكنها ليست مما يتداوله عموم العرب، وليس لها في مراتب الفصاحة موضع.

ويتضح إيثار أبي العلاء للفصيح المطرد من الكلام في تعقيبه على قول عدي بن زيد في الصاديّة التي كان يعجب بها ويطرب إليها:

يا ليت شعري وانَ ذو عَجَّةٍ ... متى شربناها حوالي أصيص[٥]

(١) [ابراهيم: ٢٢] وانظر الاقناع ٦٧٧.

(٢) رسالة الغفران ٣٦٨.

(٣) شرح ديوان الحلاج ٣١٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥ والمحتسب ٢/ ٤٩ والخزانة ٢/ ٢٥٨ واللهجات العربية ١/ ١٨٧.

(٥) الديوان ٧٠، وفي رواية: وأنا ذو غنى، ولا شاهد فيها.

يقول أبو العلاء مخاطباً عدياً على لسان بطل الغفران: وما كنت أختار لك أن تقول: يا ليت شعري وانَ ذو عَجّةٍ.

لأنك لا تخلو من أحد امرين: إما أن تكون قد وصلت همزة القطع وذٰلك رديء.. ويزيد ما فعلت من إسقاط الهمزة بعداً أنك حذفت الألف التي بعد النون، فإذا حذفت الهمزة من أول الكلمة بقيت على حرف واحد، وذٰلك به إخلال. وإما أن تكون حققت الهمزة فجعلتها بين بين، ثم اجترأت على تصييرها ألفاً خالصة، وحسبك بهٰذا نقضاً للعادة[1].

ويعلم أبو العلاء أن ما وقع فيه عدي وقع فيه غيره من الشعراء سواء على مستوى وصل همزة القطع أي الغاؤها أم على مستوى تحويلها ألفاً خالصة ويستشهدلكلتا الظاهرتين بأشعار سمعت عن العرب لٰكنه يراها ضرورة لا تليق بالفحول، أو لهجات ليس لها قوة الفصحىٰ.

وقد يكون من تمام موقفه هٰذا من الفصيح والأفصح تقييمه أراجيز رؤبة والعجاج وسواهما من الرجاز، ممن تصطخب أراجيزهم بالعويص النافر من المفردات وتعج بالأوابد، فهي عنده من سفاف القريض ليس فيها مثل مذكور، ولا لفظ عذب يستحسن، ولا عبرة باستشهاد أهل اللغة والنحو بها وإلحاحهم في ذٰلك، فهم يستشهدون بكل ما يقع إليهم من كلام الأعراب وإمائهم وغلمانهم[2].

وقد يدور في البال تساؤل عما إذا كان أبو العلاء منسجماً مع نفسه في موقفه هٰذا من الغريب النافر، وكيف أباح لها حشد رسالة الغفران بخاصة بطائفة غير قليلة من الغريب الذي عمد إلى شرحه في سياق النص؟

(١) رسالة الغفران ١٩٠.

(٢) رسالة الغفران ٣٧٥.

وللإجابة على هٰذا التساؤل تبرز احتمالات عدة.

منها أن الرسالة جواب على رسالة ابن القارح، وقد تضمنت رسالة ابن القارح شيئاً من الغريب، فكأَنَّ المعري يريد أن يعارض صاحبه بذٰلك ويجاريه ولٰكنَّ نخوته حلَّقت به في البعيد فأراد أن يبزّ صاحبه فكان هٰذا الحشد الواسع للغريب الآبد.

والاعتزاز بحفظ الغريب ومعرفته والتباهي بذٰلك قضية يتداولها المشتغلون باللغة، ويعبر عنها أبو العلاء على لسان رؤبة يخاطب بطل الغفران: وقد غبرت في الدار السالفة تفتخر باللفظة تقع إليك مما نقله أولئك عني وعن أشباهي[1].

وتتمثل قمة هٰذا التباهي في محاولته اقتراح قواف متنوعة تستغرق حروف المعجم جميعها وكلها أسماء لما يؤتدم به مع الخبز.

وكان أبو العلاء نقل بيتين للنمر بن تولب هما:

ألَـم بصحبتـي وهـو هجـوعُ خيـالٌ طـارقٌ مـن أُمِّ حصـنِ

لهـا مـا تشتهـي عسـلا مُصَفَّـى إذا شـاءت وحُـوّارى بسمـن

ونقل أن خلفاً الأحمر سأل أَصحابه: لو كان موضع أم حصن أم حفص ما كان يقول في البيت الثاني؟ فسكتوا، فقال: حوارى (أي خبز) بلمص يعني الفالود. ويفرع المعري على هٰذه القافية قوافي أخرى فيورد من أسماء الأطعمه الكشء، الوزء، وهما الشواء، والنسء أي اللبن الكثير الماء، واللزء أي الأكل مع شبع وامتلاء، والصرَب، اللبن الحامض، والأرب، الشواء أو القديد،

(١) رسالة الغفران ٣٧٥.

والكمت جمع كميت: التمرة والسوداء، والحمت: التمر شديد الحلاوة، والبث: التمر سيء الكنز، والدج: الفروج، وهٰكذا حتى يستوفي حروف المعجم جميعها وقد لا تكون قوافيه المقترحة كلها من الغريب، ولكنها لا محالة تنمّ عن غزارة محفوظة اللغوي[1].

وقد يكون في هٰذه الفذلكة التي جاد بها خياله اللغوي أراد أن يبز خلفاً الأحمر الذي تباهى بقافية واحدة عجز عنها تلاميذه ولٰكن أبا العلاء سخّر من ألفاظ اللغة قوافي بقدر حروف المعجم وزيادة ومثلها أسماء أعلام (كنى) بديلات عن أم حصن وكله مما يتعلق بالطعام. وبهٰذا كان صادقاً مع نفسه حين قال في شبيبته:

وإنـي وإن كنـت الأخيـر زمـانـه   لآتٍ بمـا لـم تستطعْـه الأوائـل

وقد لا يتخذ تعبيره عن محفوظه اللغوي مظهر رصف الغريب من الألفاظ حسب، بل يعمد في غير مناسبة إلى عقد فصول برمتها يديرها حول لفظة واحدة مما ورد في رسالة ابن القارح يستعرض فيها محفوظه من النصوص والشواهد والحكايات، فيدير حول الخمرة -التي عرضت في رسالة ابن القارح- فصلا يورد فيه طائفة من أسمائها في أَسجاع على غرار: لعنت القهوة، فكم تهبط بها رهوة، لا خير في الخمر توطيء على مثل الجمر، من اصطبح فيهجاً فقد سلك الى الداهية منهجاً، من اغتبق أمَّ ليلى فقد سحب في الباطل ذيلا، من رضي بصحبة العقار فقد خلع ثوب الوقار، من سدك بالخرطوم رجع إلى حال المفطوم، لا فائدة في الكميت تجعل حيّها مثل الميت.. وهٰكذا حتى يسرد ما يزيد على ستة عشر اسماً من أسماء الخمرة[2] فضلا عما تمثل به من أشعار.

(١) نفسه ١٥٤.

(٢) رسالة الغفران ٥٥٦.

ويلتقط حكاية الدنانير المسروقة من ابن القارح فيسنح به الخيال طويلا حتى يعقد فصلاً حول لفظة «دنانير» يروي فيه من محفوظه الشعري وما يدور حول الدنانيرمن حكايات في أوصافها وأقيامها عند الناس بما يزيد على أربع عشرة صفحة.

ولما كانت عدة هٰذه الدنانير المسروقة ثمانين ديناراً فإنَّه يتم الفصل بسبع صفحات أخرى تدور حول لفظة ثمانين وما وردت فيه من نصوص وأشعار جاهلية واسلامية[1].

وفي مقدمة رسالته حين يكنِي عن قلبه «بأسود» يذكر ما يعرف من سودان العرب كعنترة والسليك وخفاف بن ندبة وسحيم ونصيب كما يذكر من اسمه الأسود مثل الأسود بن المنذر والأسود بن معد يكرب والأسود بن يعفر والأسود بن عبد يغوث وغيرهم ممن يتصل اسمهم بلفظ السواد. كلّ ذٰلك جاء استطراداً وتعبيراً عن ثروته من معرفته بالأعلام والألفاظ والوقائع[2].

وقد يكون طريفاً ما استشفّه الأستاذ العلايلي من مدلولات وكنايات باطنية في سير هؤلاء الأعلام أراد أبو العلاء أن يلحن بها عن بعض مفاهيمه ورؤاه في الكون والحياة، ولكننا نتردد حتى الآن عن أن نرى فيها غير ما يقتضيه الجناس اللغوي والتداعي الأسلوبي المولع بالاسترسال[3].

وأعتقد أننا نحتاج هنا إلى وقفة متأملة عند أمثال هٰذه التداعيات الأسلوبية التي يسترسل فيها أبو العلاء ويجد نفسه فيها مسوقاً وراء محفوظه اللغوي والأدبي، لا يكاد يتوقف حتى ينتهي مدده أو يوشك فيما يتعلق بالقضية مدار الحديث.

---

(١) نفسه ٥٧١.

(٢) نفسه ١٣٢.

(٣) المعري ذٰلك المجهول: ٦٣.

وأرجو أن لا أكون مشتطاً إذا عزوت هٰذه الظاهرة الأسلوبية عند أبي العلاء إلى عشق للغة يشبه عشق الصوفي لحقيقته المطلقة التي يهيم بها وينشدها ويسعى للتوحد بها، وكان هيام أبي العلاء باللغة وتجلياته في عوالمها وآفاقها الفسيحة ألفاظاً وتراكيب مظهراً من مظاهر شخصيته العلمية. فهو يمخر في هٰذا الكون اللغوي الشاسع، يخوض عبابه ويتقحم لججه بما أحكم من الآت وأدوات، وبما أتاحت له حافظته الخارقة المعجزة[١] من سيطرة على المادة اللغوية في استخداماتها اللامتناهية تركيباً ودلالة.

والوقوف على بعض ما وصل إلينا من آثاره وبخاصة رسالة الصاهل والشاحج وما نشر من كتاب الفصول والغايات ورسائله الأخرى التي امتلأت بفيض إنشائه ومن بينها رسالة الغفران بخاصة، يضعنا أمام الحقيقة المذهلة للإعجاز اللغوي عند أَبي العلاء وتعامله الفريد مع الأداة اللغوية بما لم يتح لأحد من كتاب العربية، لا قبله ولا بعده.

كان أَبو العلاء يرى «في اللغة ظاهرات الطبيعة والوجود نفسها من مصدرية واشتقاق، أي من أصل وتوليد، أليس في اللغة كل مظاهر التغير في عالم الكون والفساد مثل الإعراب المتغير بالعوامل، أليس في اللغة أشياء الحياة كلها من تعدية ولزوم أي سيطرة سببية وقصور ذاتي»[٢].

يقول أبو العلاء على لسان أحد المتحاورين في الصاهل والشاحج: وينبغي للحازم في الشدائد أن يكون مثل الهمزة، يخالق النفر بما يريدون، ويسكت على ضمائر النفس، فإنه لا يقضي المأربة باللسان وليس في الحروف حرف

(١) انظر الأخبار في القضية مجموعة في ابن العديم: الانصاف والتحري (ضمن تعريف القدماء ٥٥١).
(٢) العلايلي: المعري ذٰلك المجهول ٣٧.

أكثر مسامحة من الهمزة، ألا تراها اذا كانت ساكنة في مثل رأس وبؤس وذئب فبلغت بها ما تستحقه من الهمز (أي التحقيق) فهي كالحروف الصحاح ويجوز أن تقول في القوافي رئم مع سهم وسؤل مع جمل وشأم مع وخم؟ فاذا اتفق لها أن تصاحب في القوافي حروف اللين صارت ألفاً في شام وياء في ريم وواواً في بوس وسول، فجرت مع رام وجول وهيم، وهي في ذٰلك غير جارة للعيب، بل قد أدت حق الحروف الصحيحة في حسن العشرة، وتكلّفت لحروف اللين ما ليس هو لها أصلاً في الحقيقة[١].

فأبو العلاء يوازن هنا في محاولة رائدة -بين القوانين والنظم اللغوية والنحوية والعروضية وحقائق الحياة اليومية والاجتماعية ونظمها في مختلف أطوارها وحالاتها على نحو ما نجده في هٰذا النص وفي نصوص أخرى كثيرة سواه، وهو مالم يقع لكاتب آخر غيره[٢] فقد جاوز الآخرين باستخداماته الواسعة لألفاظ اللغة وغريبها في أَشعاره وكتاباته الغزيرة، مما جعل واحداً من معاصريه هو داعي الدعاة الفاطمي أبو نصر بن أبي عمران يقيد عليه ذٰلك -على سبيل العتاب- في قوله: كان مستحيلاً منه أيده الله مع وفور عقله أَن جعل مواده كلها منصبة إلى إحكام اللغة العربية والتقعر فيها واستيفاء أقسام ألفاظها وتراكيبها. ووفّر عمره على ما لا نتيجة له منها[٣]. وهو يشير بذٰلك إلى انصراف أَبي العلاء عن التفقّه في علوم الآخرة والكتابة فيها على نحو ما كتب في اللغة والأَدب، ويومىء إلى نحو من هٰذا تلميذه ابن سنان الخفاجي (ت ٥٥٥هـ) بقوله: وإنّما رسائله محدودة في كتب اللغة ودساتير الأدب[٤].

(١) رسالة الصاهل والشاحج: ٤٩٦.
(٢) المصدر السابق ص١٤٥ وما بعدها.
(٣) تعريف القدماء ١١٩ ورسائل المعري السلفية.
(٤) تعريف القدماء ٣٧٠ وسر الفصاحة ١٦٠.

=

بل لعل أبا العلاء جسّم هٰذه الحقيقة في محاورة مع تلميذه الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) الذي قرأ عليه إصلاح المنطق لابن السكيت وطالبه به متّصلا فقال له أبو العلاء: ان أردت الدراية فخذ عني ولا تتعدَّ وان قصدت الرواية فعيك بما عند غيري. ويعلق القفطي على ذٰلك قائلا: وهٰذا القول من أبي العلاء يشعر أنه قد وجد من نفسه قوة على تصحيح اللغة كما وجدها ابن السكيت مصنّف الإصلاح، وربما أحسّ من نفسه أوفر من ذٰلك لأن ابن السكيت لم يصادف اللغة منقحة مؤلفة قد تداولها العلماء قبله وصنّفوا فيها وأكثروا كما وجدها أبو العلاء في زمانه[١].

ولا ينبغي أن نهمل الاشارة إلى أن عامة من ترجموا لأبي العلاء من القدماء نعتوه بـ «اللغوي الشاعر».

ولعل القارىء يجد فيما نقل هنا من شهادات القدماء وما قاله المحدثون[٢] وما أثبت من نصوص ووقائع تفسير هٰذه الظاهرة التي تسيطر على أبي العلاء في أماليه ومصنفاته، وما يتسم به أسلوبه من خصائص فريدة، ولعل درج مجمل الآراء النحوية واللغوية التي اختارها أبو العلاء وآثرها في رسالة الغفران يتمم الصورة التي تسعى هٰذه المحاولة المتواضعة إلى إبرازها وبيانها.

في النحو والصرف:

١- يختار أَبو العلاء في المعطوف على المجرور بحرف جر زائد أن يعطف على الموقع لا على اللفظ مالم يكرر الحرف ثانية.

---

(١) تعريف القدماء ٥١ وانظر إنباه الرواة ج١.

(٢) انظر راي طه حسين في مقدمة تعريف القدماء ص:ب،ج.

يسأل ابن القارح النابغة الجعدي قائلاً: فكيف تنشد قولك:

وليس بمعروفٍ لنا أَن نردّها صحاحاً ولا مُستنكرٍ أن تُعقَّرا

أتقول: ولا مستنكرٍ أم مستنكراً؟ فيقول الجعدي: بل مستنكراً. فيقول الشيخ: فإن أنشد منشدٌ: مستنكرٍ ما تصنع به؟ فيقول: أزجره وأزبره، نطق بأمر لا يخبره. فيقول الشيخ -طول الله له أمد البقاء- إنا لله وإنا إليه راجعون، ما أرى سيبويه إلاّ وهم في هٰذا البيت، لأن أبا ليلى أدرك جاهلية وإسلاما، وغذي بالفصاحة غلاما[1].

ومعلوم أن سيبويه والمبرد يرويان البيت بالرفع، وأَجاز فيه سيبويه والأخفش الجر أيضاً ومنعه المبرد[2].

ولا محالة أن أبا العلاء هنا ينظر إلى قول عقيبة الأسدي الذي جاء برواية النحويين.

مُعاويَ إنَّنا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا[3]

ويلاحظ أن رواية القصيدة في الخزانة بنصب مستنكر[4].

٢- يسأل ابن القارح لبيداً عن قوله في المعلقة:

ترّاك أَمكنة إذا لم أرضها أو يرتبطْ بعضَ النفوس حمامُها

(١) رسالة الغفران ٢١٠.

(٢) الكتاب ١/ ٣٢ والمقتضب ٤/ ١٩٤ والخزانة ١/ ٥١٣.

(٣) الكتاب ١/ ٣٤، المقتضب ٢/ ٣٨٨، ٤/ ١١٢، الخزانة ١/ ٣٣.

(٤) الخزانة ١/ ٥١٣.

هل مقصدك: إذا لم أرضها أو يرتبط، فيكون: لم يرتبط؟ أم غرضك أترك المنازل إذا لم أَرضها، فيكون يرتبط كالمحمول على قولك: تراك أمكنة؟ فيقول لبيد: الوجه الأول أردت[1].

والواضح أن أبا العلاء يختارهنا في الفعل الجزم عطفاً على لم أرضها، والمعنى: اذا لم أرضها واذا لم يرتبط بعض النفوس حمامها، وهو كما يقول ابن النحاس: أجود الأقوال[2]. وهو بهٰذا يتجنب حمل البيت على الضرورة، ويتجنب ما تأوله به بعض المعربين حين قالوا: ان الفعل في موضع رفع الا أنه أسكنه لأنه رد الفعل الى أصله، أو أن يرتبط في موضع نصب ومعنى «أو» «الا أن» وسكن الفعل لأنه رده الى أصله وهو الإسكان[3].

وواضح ما في هٰذا الوجه من كلفة أيسر منها القول بالإسكان للضرورة كما يرى بعض أهل الإعراب.

٣- في قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾ [البقرة: ٢٦٠] يرى أبو العلاء أن يطمئن يصح فيها وجه آخر غير النصب باللام، وهو أن تكون في موضع جزم بلام الأمر، ويكون مخرج الكلام مخرج الدعاء، كما يقال: يا رب اغفر لي.[4].

٤- يرى أبو العلاء أن تسكين الفتحة في عين الثلاثي اسما كان أو فعلا ليس ضرورة، وانما هو شاذ على نحو ما جاء في شعرالأخطل:

وماكل مغبون إذا سَلْف صفقهُ   براجع ما قد فاته برداد

(١) رسالة الغفران ٢١٦.

(٢) شرح القصائد التسع ٤١٧، الديوان ٢٢٨.

(٣) ضرائر ابن عصفور ٩٠ وانظر الخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧ وشرح الجمل ٢/ ٥٨٤.

(٤) رسالة الغفران ٢٨٢.

وقول الآخر:

وقالوا: ترابيٌّ، فقلت: صدقتم أبي من تراب خَلْقَهُ الله آدما

وغيره يرى أن ذٰلك ضرورة ولا فرق بين أن تكون الحركة المحذوفة فتحة أو كسرة أو ضمة، مع أن الفتحة خفيفة فهي لا تستثقل[١].

٥- يختار أبو العلاء خفض البياض في بيت امرىء القيس:

كبكر المقاناة البياض بصفرة غذاها نميرُ الماء غير محلّلِ

وذهب الشراح الى جواز الضم فيه على أنه نائب عن الفاعل، والنصب على التمييز، والجر على الاضافة[٢]. ولٰكن أبا العلاء لم يرتض النصب ولا الرفع فيه كما يظهر من تعقيبه على هٰذه الوجوه بقوله: لو شرحت لك ما قال النحويون في ذٰلك لعجبت[٣].

٦- أجاز أبو العلاء النصب في شمطاء من قول عمرو بن كلثوم:

فما وجدت كوجدى أُمُّ سَقْبٍ أَضلّته فرجّعتِ الحنينا

ولا شمطاءُ لم يترك شقاها لها من تسعة الا جنينا

وتوجيه النصب عنده أن يكون بفعل مضمر، كأنه قال: ولا أذكر شمطاء، أي أن حنينها شديد، أو على تقدير: ولا تنس شمطاء، أو نحو ذٰلك من الأفعال وقد يكون «ولا» كلمة واحدة وهي فعل ماض من ولاه المطر اذا سقاه السقية الثانية، أي أن هٰذا الحنين اتفق مع حنيني، فكأنه قد صار له ولياً، أو يكون ولى، بالألف بدل الياء على اللغة الطائية[٤].

---

(١) رسالة الغفران ٣١١، وانظر الخصائص ٢/ ٣٣٨ وضرائر ابن عصفور ٨٤ والقزاز ٨٢.

(٢) شرح التسع ١٥٤ وشرح العشر ٤٨.

(٣) رسالة الغفران ٣١٤.

(٤) رسالة الغفران ٣٣١، وانظر الابدال لأبي الطيب ٢/ ٤٩٤ وشرح التسع ٦٢٧.

وانما اختار أبو العلاء هٰذه التوجيهات المتكلفة لتفسير النصب في شمطاء، وهو وجه ضعيف لا شك؛ لأن أحد أدباء بغداد سئل عن جواز النصب فلم يجب بشيء، ولعل ذٰلك حدث في أثناء إقامة أبي العلاء ببغداد، وطاب له أن يظهر براعته في تفسير وجوه الإعراب المحتملة ولو على بعد. وهو لا شك ليس اختياراً له في ضبط «شمطاء» التي رويت مرفوعة.

٧- يرجح أبو العلاء تبعاً للكوفيين نصب «أحضر» في بيت طرفة:

الا أَيّهٰذا الزاجري أَحضرَ الوغىٰ   وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

يقول: وكان الكوفيون ينصبون أحضر بالحرف المقدر ويقوي ذٰلك: وأن أشهد اللذات، فجئت (الخطاب لطرفة) بأن، وليس هٰذا بأبعد من قوله:

مشائمُ ليسوا مصلحين قبيلة   ولا ناعبٍ الا ببينٍ غرابُها

وقد حكى المازني عن علي بن قطرب أنه سمع أباه قطرباً يحكي عن بعض العرب: أحضرَ. اهـ[1].

والمعروف أن سيبويه والبصريين يمنعون ذٰلك بذريعة أن فيه إضمار العامل وهو حرف لا يتصرف وإبقاء عمله[2].

٨- يختار أبو العلاء موافقاً المبرد نصب يداه في قول أوس بن حجر يصف حماراً يطارد أتاناً:

تواهق رجلاها يداه ورأسه   لها قتبٌ خلف الحقيبة رادف

(١) رسالة الغفران ٣٣٧.

(٢) الكتاب ١/ ٤٥٤ والمقتضب ٢/ ٨٥ وشرح التسع ٢٦٤ والخزانة ١/ ٥٧.

ويقول مخاطباً أوس على لسان ابن القارح: فإنّي لا أختار أن ترفع الرجلان واليدان ولم تدع الى ذٰلك ضرورة لأنك لو قلت: تواهق رجليها يداه، لم يزغ الوزن، ولعلك إن صح قولك لذٰلك أن تكون طلبت المشاكهة -أي المناسبة، وهٰذا المذهب يقوى إذا روي يداها، بالاضافة الى المؤنث.

فأمَّا في حال الاضافة إلى ضمير المذكر فلا قوة له[١] ورواية سيبويه للبيت برفع «يداها» بالتأنيث، على المعنى، لأن المواهقة -أي الموافقة في السير والتباري فيه- تكون من اليدين كما تكون من الرجلين، وكذا تأوله ابن جني فوافقت روايته رواية سيبويه[٢].

ولٰكن المبرد يقول: فمن أنشده برفع اليدين فقد أَخطأ، لأن الكلام لم يستغن ولو جاز لجاز: ضاربَ عبدُ الله زيدٌ، لأن من كل واحد منهما ضرباً[٣].

في اللغة:

١- يرى أبو العلاء أن الزبرجد من الزبرج، الذي هو السحاب الرقيق فيه حمرة أو هو الزينة من وشي ونحوه. وأن الدال زيدت كما زيدت في صلخدم (الشديد من الابل).

وهٰذا لا يقبله البصريون لأن الدال عندهم ليست من حروف الزيادة. ولا ندري لماذا؟ فحروفه كلها أصول[٤].

(١) رسالة الغفران ٣٤١.
(٢) الكتاب ١/ ١٤٥، الخصائص ٢/ ٤٢٥، الديوان ٦٣.
(٣) المقتضب ٣/ ٢٨٥ وانظر المخصص ٧/ ١١٣.
(٤) رسالة الغفران ٢٤٥ وانظر الكتاب ٢/ ٣٤١.

٢- يرى أبو العلاء أن تشديد الغُثاء في بيت امرىء القيس:

كأنَّ ذرى رأس المجيمر غدوةً　　　من السيل والغُثَّاء فلكةُ مغزلِ

خطأ، وأن قبول الزحاف مع التخفيف أولى من التشديد الذي لا أصل له في اللغة[١].

كما يرى أن تشديد «نضت» في قول امرىء القيس:

فجئتُ وقد نضَّت لنوم ثيابها　　　لدى الستر إلاّ لبسةَ المتفضّلِ

ضعيف، والأولى التخفيف، وليس الزحاف فيه بمكروه[٢].

٣- أجاز أبو العلاء وقوع أرعد وأبرق في التهديد والوعيد، وكان الأصمعي ينكره، وقد مر تفصيله.

٤- يرجّح أبو العلاء تبعاً للكوفيين أن إنسان مشتق من النسيان، ودليله تصغيرهم إياه على أنيسيان، وجمعه على أناس، وهو منقول عن ابن عباس. ويتوقف عن قبول رأي البصريين في أنه مشتق من الإنس[٣].

ولا خفاء في أن اختيار أبي العلاء هنا لمذهب الكوفيين علىبعده، يتفق مع مذهبه في النظر إلى الناس وإيثاره العزلة والتوحد لأنه لا يرى فيهم أنيساً، قال:

بُعدي من الناس برء من سقامهم　　　وقربهم للحجى والدين أدواءُ[٤]

---

(١) رسالة الغفران ٣١٥ وشرح التسع ١٩٨.

(٢) نفسه ٣١٥ وشرح التسع ١٣٢.

(٣) رسالة الغفران ٣٦١، وانظر الكتاب ١/ ٣٢٢ المقتضب ١/ ٣٣ والانصاف مسألة ١١٧.

(٤) اللزوميات ١/ ٥٦.

وقال:

وأرى التوحُّدَ في حياتك نعمةً فإن استطعت بلوغه فتوحّد[١]

فهو هنا ينساق مع فلسفته في الناس ولا يعنيه أن يكون الاشتقاق بعيداً.

يرى أبو العلاء أن آل (أهل) أصلها من آل يؤول اذا رجع، فكأَنَّ أهل الرجل يرجعون إليه أو يرجع إليهم. وليس هٰذا ما يراه بعض اللغويين ممن ذهبوا الى أن أصلها أهل فأُبدلت الهاء همزة ثم أبدلت الهمزة ألفاً فصارت آل[٢].

وأقول: إنَّ هٰذا مجمل ما تحصّل لديّ من آراء واضحة لأبي العلاء في رسالة الغفران في أمور اللغة والنحو والصرف، وقد أضربت عن إيراد بعض المسائل التي لا تتضح فيها جهود أبي العلاء ولا تكشف عن دوره في توجيه هٰذه المسائل رفضاً أو إقراراً، وعسى أن أكون قد وفقت في مسعاي إلى دراسة هٰذا الرجل الفذّ في تأريخنا اللغوي والفكري.

(١) اللزوميات ٢/ ٨٧.

(٢) رسالة الغفران ٤١٧.

ملامح البحث الدلالي
في تفسير القرطبي☆

حين رسم الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١) لمصنَّفِه الضخم أن يكون موسوعة جامعة لأحكام القرآن الكريم وبياناً جلياً لآياته، وللسّنّة الشريفة المفصِّلة لما كان منه مجملا، والمفسِّرة لما كان منه مشكلا، والمُحقِّقة لما كان منه محتملا، فأنّه جعل السبيل إلى تحقيق ذٰلك أَن يضمّن عمله مباحث واسعة في اللهجات والغريب، ومشكلات الدلالة والنحو والقراءات وأَسباب النزول والردّ على المخالفين وسواها من المباحث التي تخدم غرضه في مجالي التفسير والتأويل.

والحق أَنَّ الباحث اللغوي يجد نفسه مأخوذا بهٰذا الانشغال الدقيق بقضايا النحو واللغة وما يتصل بها من مباحث وتحقيقات تشكّل سمة بارزة من سمات المنهج التفسيري عند القرطبي، فيجد نفسه منساقاً للتوغل معه في البحث عن خفايا المعاني ودقائق الإعراب.

ولأَنَّ الإحاطة بهٰذه الجوانب الواسعة من الاهتمامات اللغوية والنحوية مما يضيق به مجال بحث واحد ولو كان على سبيل الإشارة الموجزة، وأَن بعض الباحثين قد أَفرد دراسة جامعية مستقلة للجهود النحوية في تفسير القرطبي، رأَيت أَن أَتّجه بالدراسة والبحث إلى جانب من الجهود اللغوية في تفسير القرطبي

☆ أعدّ هٰذا البحث للمشاركة في «ندوة القرطبي» المنعقدة في جامعة العلوم الإسلامية ببغداد في شهر تشرين الثاني (أكتوبر) من عام ١٩٩٥م.

وإلى زاوية دقيقة من زوايا البحث اللغوي عنده، وهي زاوية المباحث الدلالية وان يكون ذٰلك على سبيل التعريف والإشارة، لا على سبيل الاطناب والاستفاضة، ليكون ذٰلك مناسبا لندوة علمية تتناول القرطبي المفسّر من جميع الوجوه.

وإذا كان لا بد من تحديد السمات العامة لمنحى البحث الدلالي عند القرطبي فيمكن القول إن أَبرز ما يلفت النظر عند قارئه اهتمامه الواضح بتأصيل معاني المفردات التي تعرضت في مراحل الاستعمال المتعاقبة الى سلسلة من التحولات والتغيرات ابتعدت بها عن أصل الوضع إلى دلالات جديدة لا تكاد تتصل في ظاهرها بالدلالة الوضعية الأولى، والحقّ أَن هٰذا الجهد ليس ملزما للرجل -ما دامت مهمته تفسير المفردات بحسب ما وردت في سياقاتها الاستعمالية في النص القرآني، كما أَنّا لا نكاد نجده عند كثير من المفسرين وشراح الحديث والمتون والدواوين، ولٰكن النزوع المعرفي الدقيق عند القرطبي، وملكة التحقيق والبحث عن جذور المشكلات، التي اتسم بها تكوينه العلمي، فضلاً عن ثقافته الأصولية المتعمقة[١]، كل ذٰلك كان وراء اهتمامه الشديد بالتحري عن أُصول الدلالة وروافدها الأولى، ليكون ذٰلك سبيلا لإيضاح ما آلت اليه في استعمالها الراهن، والكشف عن خيوط العلاقة الدقيقة بين المعنيين القديم والحديث.

فلفظة الصلاة والتحقيق في دلالتها اللغوية والاصطلاحية، والعلاقة بينهما، تضع أمامنا مثالاً صالحا للجهود التأصيلية التي شغل بها القرطبي في هٰذا السبيل.

---

(١) يراجع في ترجمة القرطبي ومصادر ثقافته وتكوينه العلمي: القرطبي ومنهجه في التفسير للدكتور القصبي محمود زيط، والدراسات النحوية واللغوية في تفسير القرطبي لعبد القادر رحيم الهيتي، رسالة دكتوراه في جامعة بغداد.

يقول القرطبي: الصلاة أصلها في اللغة: الدعاء، مأخوذة من صلّى يصلّى، إذا دعا، ومنه قوله عليه السلام: «إذا دُعي أحدكم إلى طعام فليُجب، فإن كان مفطراً فليُطعَم، وإن كان صائماً فليصلِّ» أي فليدعُ... وقال قوم: هي مأخوذة من الصَلا، وهو عرق في وسط الظهر، ويفترق عند العجب فيكتنفه، ومنه أُخذ المُصلّي في سباق الخيل لأنّه يأتي في الحلبة ورأسه عند صَلَوي السابق، فاشتقت الصلاة منه، إمّا لأنّها جاءت ثانية للإيمان فَشُبِّهت بالمصلّي من الخيل، وإمّا لأنَّ الراكع تثنى صلواه... وقيل: هي مأخوذه من اللزوم، ومنه صِليَ بالنار إذا لزمها،... وكأنَّ المعنى على هٰذا ملازمة العبادة على الحدّ الذي أمر الله تعالى به، وقيل هي مأخوذة من صليت العود بالنار إذا قوّمته وليّنته بالصلاء، والصلاءً صلاءً النار، بكسر الصاد، ممدود، فإن فتحت الصاد قصرت، فقلت: صلا النار، فكأن المصلي يُقوّم نفسه بالمعاناة فيها ويلين ويخشع... والصلاة: الرحمة، ومنه: اللهم صلِّ على محمد، الحديث، والصلاة العبادة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً...﴾ [الأنفال: ٣٥] أي عبادتهم، والصلاة: النافلة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢] والصلاة: التسبيح، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]. أي من المصلّين ومنه: سبحة الضحى... والصلاة القراءة، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ [الاسراء: ١١٠]. فهي لفظ مشترك والصلاة: بيتٌ يُصلَّى فيه، قاله ابن فارس[1]. وقد قيل: إنَّ الصلاة اسم علم وضع لهٰذه العبادة، فإنَّ الله تعالى لم يُخلِ زماناً من شرع ولم يخل شرعاً من صلاة حكاه أبو النصر القشيري. قلت: فعلى هٰذا القول لا اشتقاق لها..

---

(١) مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (مؤسسة الرسالة) ٢/٥٣٨، وانظر مقاييس اللغة لابن فارس ايضاً (تحقيق عبد السلام هارون) ٣/ ٣٠٠.

ثم قال: اختلف الأصوليون هل هي مبقاة على أصلها اللغوي الوضعي الابتدائي، وكذٰلك الإيمان والزكاة والصيام والحج، والشرعُ إنما تصرف بالشروط والاحكام، وعلى تلك الزيادة من الشرع يصيرها موضوعة كالوضع الابتدائي من قبل الشرع هنا اختلافهم، والأول أصحّ، لأنَّ الشريعة تثبت بالعربية، والقرآن نزل بها بلسان عربي مبين ولٰكن للعرب تحكم في الأسماء، كالدابّة وضعت لكل ما يدبّ، خصصها العرف بالبهائم، فكذٰلك لعرف الشرع تحكّم في الأسماء والله أعلم[١].

في هٰذا النص يتعرض القرطبي الى ظاهرة التطور الدلالي والسبل التي تسلكها المفردة اللغوية في تطور دلالتها، ومن بينها ظاهرة تخصيص الدلالة التي تمثل واحداً من أهم مظاهر التطور الدلالي[٢]، ويعبر عنه بما يسميه تحكم العرب في الأسماء حيث يؤدّي هٰذا التحكم إمّا الى تخصيص الدلالة أو إلى تعميمها، ومن هٰذا الباب أيضا قوله: وأصل الكفر في كلام العرب: الستر والتغطية، ومنه قول الشاعر:

في ليلةٍ كفر النجوم غمامها

أَي سترها. ومنه سمّي الليل كافراً، لأنّه يغطّي كل شيء بسواده...،

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ط دار الكتب المصرية ١٩٣٥م ١/١٤٦.
(٢) للاتساع في معرفة هٰذا الأمر يمكن الرجوع الى: اللغة: فندريس ترجمة الدواخلي والقصاص، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٠م ص٢٥٦، دلالة الالفاظ لابراهيم انيس ط٣ القاهرة ١٩٦٣م ص١٥٢، علم الدلالة، أحمد مختار عمر ط الكويت ١٩٨٢، التطور اللغوي، د.رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٨٨ ص١١٤. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة د.كمال محمد بشر ط١٠ القاهرة ١٩٨٦ ص٨٠.

والكافر أَيضا: البحر، والنهر العظيم، والكافر: الزارع، والجمع كفار، قال الله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ﴾ [الحديد: ٢٠] يعني الزراع، لانهم يغطون الحب، ورماد مكفور: سفت الريح عليه التراب، والكافر من الأَرض: ما بعُد عن الناس، لا يكاد ينزله، ولا يمرّ به أَحد[١]، وهٰذا مثال آخر لظاهرة الدلالة التي تمثّل مظهراً من مظاهر التطور اللغوي في مجال المعاني.

ومثل ذٰلك أَيضا حديثه عن معنى الظلم في أَصله اللغوي وأَنّه وضع الشيء في غير موضعه، والأَرض المظلومة: التي لم تحفر قطٌّ ثم حفرت.. وإذا نحرتَ البعير من غير داءٍ به فقد ظُلِم، ويقال سقانا ظليمة طيّبة إذا سقاهم اللبن قبل ادراكه... والظلم الشرك[٢].

وعلى نحو ما تنبّه القرطبي إلى ظاهرة تخصيص الدلالة التي خضعت لها طائفة من الالفاظ العربية في دائرة الاستخدامات الاسلامية الجديدة كأَلفاظ الصوم والصلاة والحج والزكاة والطلاق والنشوز والجهاد والبعث والولاية ونحوها، كذٰلك تعرض الى ظاهرة تعميم الدلالة، وهي مظهر مهم من مظاهر التطور الدلالي[٣].

يقول القرطبي: ومعنى نجّيناكم أَلقيناكم على نجوة من الأَرض، وهي ما ارتفع منها، هٰذا هو الأصل ثم سمّي كل فائز ناجيا، فالناجي من خرج من ضيق الى سعة[٤].

---

(١) الجامع لاحكام القرآن ١/ ١٥٩.
(٢) نفسه ١/ ٢٦٤.
(٣) ينظر الهامش (٢) في الصفحة السابقة والمصادر التي تعرضت لبيان ظاهرة تعميم الدلالة.
(٤) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٣٢٥.

ويحمل هٰذا المثال التفسيري الذي ساقه القرطبي، قضيتين في مجال البحث الدلالي، الأولى ظاهرة تعميم الدلالة في هٰذه المفردة التي صارت تطلق على كل ما له صلة بالخلاص من الهلاك أو الخطر، سواء كان الأمر يتعلق بالحياة الدنيا أَو بالحياة الآخرة.

والثانية تأصيل الدلالة اللغوية والرجوع بالمعنى الى أصوله الأولى، وغالبا ما تكون هٰذه الأصول حسية ومادية، وللقرطبي في هٰذا الشأن باع طويل في أَثناء مباحثه التفسيرية التي تشغل الجزء الأعظم من كتابه الضخم، يقول القرطبي: يقال لما نشأ من الجبل: رعن، والجبل أَرعن، وجيش: أَرعن، أَي متفرق وكذا رجل أَرعن، أي متفرق الحجج ليس عقله مجتمعا[١]، ففي هٰذا المثال يعرض القرطبي نموذجا لتعميم الدلالة في مفهوم الرعونة التي جاوزت صفة الجبل إلى صفة العقل الانساني وما يعتريه من آفات، ثم انتقال الدلالة الحسية إلى المجال العقلي المجرد وإلى هٰذا المنحى أيضا ذهب في قوله: والفَلْحُ: أصله في اللغة الشق والقطع، قال الشاعر:

إنَّ الحديد بالحديد يفلَحُ

أَي يُشق، ومنه فلاحة الأرضين، إنما هو شقها للحرث،... ويقال للذي شُقَّت شفته السفلى أَفلح، وهو بيِّن الفلحة، فكأن المفلح قد قطع المصاعب حتى نال مطلوبه، وقد يستعمل في الفوز والبقاء، وهو أَصله أَيضا في اللغة.. ثم الفلاحُ في العرف: الظفر بالمطلوب والنجاة من المرهوب[٢].

(١) نفسه ٢/ ٦٠.
(٢) نفسه ١/ ١٥٨.

وفي هٰذا النص ينبه القرطبي الى أَن هناك ما يسميه بالمعنى العرفي، وهو المعنى الشائع المتداول في الاستعمال، كاستعمال الفلاح بمعنى الظفر بالمطلوب والنجاة من المرهوب، وهو يقع عادة، مقابل المعنى اللغوي الوضعي الذي وضع للمفردة حين إطلاقها الاول، وكثيرا ما تبتعد عنه بعوامل التطور الدلالي المعروفة[١]، لتكتسب معانيها الجديدة التي تتعدد في كثير من الحالات فتكاد تمحو المعنى الأول الذي وضعت عليه المفردة.

وعلى نحو من هٰذا المثال السابق في تعميم الدلالة تحدث القرطبي عن لفظة الصوم وتطوّر دلالتها حيث عممت دلالتها الحسية الأولى لتتسع الى دلالات أخرى، فالصوم كما يقررالقرطبي معناه في اللغة الإمساك وترك التنقل من حال إلى حال، ويقال للصمت صوم، لأنه إمساك عن الكلام، والصوم ركود الريح، وهو إمساكها عن الهبوب، وصامت الدابّة على آريّها: قامت وثبتت فلم تعتلف، ومصامّ النهار اعتدل وصام الشمسِ حيث تستوى في منتصف النهار. . . والصوم في الشرع الإمساك عن المفردات مع اقتران النية به من طلوع الفجر إلى غروب الشمس[٢]، وهٰذا هو المعنى الذي يفهم من الكلمة الآن ومنذ أَن ارتبطت بالفريضة المعروفة في شهر رمضان، فكأَنَّ عموم دلالتها على الإمساك والثبات في المكان الواحد والانقطاع عن أَيّ نشاط، تخصص في المفهوم الاسلامي واقتصر على الانقطاع عن المفطرات مع اقتران النية به. فبعد أن تعمم استخدام اللفظة في جملة من المعاني عاد فتخصص واقتصر على الدلالة على الفريضة المعروفة.

---

(١) ينظر دلالة الالفاظ لابراهيم انيس ط٣ القاهرة ١٩٦٣ ص١٣٤ والمصادر الأخرى في الهامش
(٢) ص٣٤٠ اولمان: ١٦٩-١٧٧ واحمد مختار عمر ٢٣٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ٢٧٢.

والمعروف لدى الباحثين في علم الدلالة أَنَّ تخصيص الدلالة أَو تعميمها ليس هما السبيلين الوحيدين للتطور الدلالي بل هناك سبيل ثالث لهٰذا الغرض هو ما يُسمّى بانتقال المعنى أو نقل المعنى، وغالبا ما يكون ذٰلك مقصوداً لأغراض بلاغية كالمجاز والاستعارة والكناية ونحوها، والعادة أَنَّ المعنيين في هٰذا الباب يكونان متعادلين أَو لا يختلفان من حيث العموم والخصوص بل يكون المعنى القديم مساوياً للمعنى الجديد في هٰذا النوع من التحول[1]، وكثيرا ما تختفي العلاقة المجازية أَو تتواري لتصبح اللفظة في دلالتها الجديدة وكأَنَّها أَصل قائم بذاته وليست فرعا دلاليا منقولا عن أَصل قائم.

يقول القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أَي منزلة، ومدرجة الطريق: قارعته، والأصل فيه: الطيّ، يقال: درجوا أَي طووا عمرهم، ومنها الدرجة التي يرتقي عليها.. وقيل الدرجة: الصداق، قاله الشعبي، وقيل: جواز الأدب[2].

فالدرجة هنا مجاز وهو استعارة المعنى الحسي لما يُرتقَى عليه الى المعنى العقلي في السمو والارتفاع في المنزلة الاجتماعية، كذٰلك فسرت معانيها تفسير كناية حين أُريد بها الصداق أو جواز الأدب الذي يأتي من جهة الرجل لا من جهة المرأة.

ومن هٰذا الباب تفسيره (الطَوْل) في قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥] قال: واختلف العلماء في معنى الطول على ثلاثة أقوال،

---

(١) اللغة لفتدريس ٢٥٦ ودور الكلمة في اللغة لاولمان ط١٠ ص١٨٠ وعلم الدلالة لاحمد مختار عمر ٢٤٧.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٢٥.

الأول: السعة والغنى... يقال: طال يطول طولا في الإفضال والقدرة...، القول الثاني: الطول: الحرة... القول الثالث: الطول: الجَلَد والصبر لمن أَحبَّ أَمةً وهويها حتى صار لذٰلك لا يستطيع أَن يتزوج غيرها[1].

ويتضح في هٰذا المثال تفسير دلالة الطول بالمجاز والكناية وهي من سبل انتقال الدلالة من المعنى الحقيقي إلى معان جديدة بعلاقة السببية أَو نحوها من علائق المجاز.

ومن السمات المميّزة لمنهج القرطبي في تحرّيه عن دلالات الألفاظ نزعة الاستقصاء الواسع في البحث عن المعاني وتوسعه في الاستشهاد بالأَشعار والأَخبار وكلام العرب حتى نراه لا يكتفي بالشاهد أو الشاهدين، بل نراه يجاوز ذٰلك في المفردة الواحدة إلى عدد من الشواهد الشعرية أَو النثرية كما فعل في تفسير لفظة التيمّم التي تعني في اَصلها اللغوي القصد والتوجه حيث استشهد لها بسبعة شواهد من الشعر[2].

وقد اتسعت اهتمامات القرطبي في البحث الدلالي ونزعته في استقصاء المعاني فشملت المفردات المعربة سواء كانت أَعلاما أَو غير أَعلام، فذهب الى أَنَّ إبراهيم تفسيره بالسريانية وبالعربية أَب رحيم، قال السهيلي: وكثيراً ما يقع الاتفاق بين السرياني والعربي أو يقاربه في اللفظ[3].

وقال أَيضا في هٰذا المنحى: وتفسير اسماعيل: اسمع يا اَلله، لان إيل بالسريانية هو الله، فقيل: إنَّ ابراهيم لما دعا ربه قال: اسمع يا إيل، فلما أَجابه ربه ورزقه الولد سماه بما دعاه[4].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٣٦.
(٢) الجامع لأحكام القرآن.
(٣) الجامع لاحكام القرآن ٢/ ٩٦.
(٤) نفسه ٢/ ١٢٦.

ومثل ذلك حديثه عن التوراة والانجيل واشتقاقهما أو أصلهما السرياني[١].
واتسع البحث الدلالي عند القرطبي ليتناول قضية المشترك اللفظي والأضداد منه بخاصة ففي تعليقه على قوله تعالى بشأن اليهود: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ [البقرة: ٩١]، قال: قال الجوهري: وراء بمعنى خلف، وقد تكون بمعنى قدّام، وهي من الأضداد، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، أي أمامهم[٢].

وكذلك علّق على قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، قائلاً: ويشري معناه يبيع، ومنه: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، وكذلك لفظه عسعس في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾. ومن القضايا التي توقف عندها القرطبي طويلاً ودقّق النظر فيها بجمع الأقوال والآراء والموازنة بينها وترجيح ما هو راجح فيها ممّا له صلة بالجانب الدلالي وقوفه عند معنى المحكم والمتشابه في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

والواضح أن الامر هنا يتصل بدلالة التركيب لا بدلالة المفرد، لأنَّ موضوع البحث هنا آيات وعبارات لا ألفاظ، لأنَّ الألفاظ المشكلة المعنى غالبا ما تقع في دائرة ما اصطلح عليه بغريب القرآن نحو كلمة الضريع وسِجّين ووقب ونحوها. وهو مما أُفرد له مصنفات خاصة معروفة، يقول القرطبي: اختلف العلماء في المحكمات والمتشابهات على أقوال عدة، فقال جابر بن عبد الله، وهو مقتضى قول الشعبي وسفيان الثوري وغيرهما: المحكمات في آي القرآن ما عرف تأويله وفهم معناه وتفسيره، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل،

(١) نفسه ٢/٦.
(٢) نفسه ٢/٢٩.

ممّا استأثر الله تعالى بعلمه دون خلقه، قال بعضهم: وذٰلك مثل وقت قيام الساعة وخروج يأجوج ومأجوج والدجال وعيسى. ونحو الحروف المقطعة في أوائل السور، قلت: هٰذا أَحسن ما قيل في المتشابه[1]. واختيار القرطبي لهٰذا الوجه في تفسير معنى المحكم والمتشابه يمثل ميله للاعتدال في التفسير واختيار المعنى القريب الذي يوحي به ظاهر اللفظ، فقد سكت عما نقل عن ابن عباس من ان المحكمات ناسخه وحرامهُ وفرائضه وما يؤمن به ويُعمل به، والمتشابهات: المنسوخات ومُقدَّمهُ ومؤخَّره وأَمثاله وأَقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به، وما نقل عن ابن مسعود من أن المحكمات الناسخات، والمتشابهات المنسوخات؛ لأَنَّ في ذٰلك تخصيصا لا يوحي به ظاهر لفظ الآية[2].

ومما شغل به القرطبي في مجال التأويل الدلالي وقوفه عند طائفة من المفردات التي تحتمل وجوها عدة من المعاني التأويلية نقلت عن أصحاب التأويل مما يوحي به ظاهر اللفظ أَو لا يوحي به في كثير من الأَحيان، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، أَورد القرطبي أحد عشر تأويلا للآية كلها يحتملها ظاهر اللفظ أو معناه وابتدأ بأَقواها في المعنى وفحواه: لا تمنن على ربّك بما تتحمله من أَثقال النبوة[3].

وكذٰلك أَورد في تأَويل قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]، ثمانية أَقوال أَحدها أَنَّ المراد بالثياب: العمل، الثاني: القلب، الثالث: النفس، وكلها ترجع الى معنى واحد، الرابع: الجسم، الخامس: الأَهل، السادس: الخلق، السابع: الدين، الثامن: الملبوسات، على الظاهر[4].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن.
(٢) الجامع لأحكام القرآن.
(٣) نفسه ١٩/٢٦٧.
(٤) نفسه ١٩/٦٢.

وانما قدَّم ما لا يوحي به ظاهر اللفظ وأخَّر ما يوحي به ظاهر اللفظ لمناسبة الأول لمقام الرسول عليه الصلاة والسلام بشكل يترجّح على ما سواه من المعاني ولما ندبه الله تعالى له من عمل جسيم ومهمة عظيمة تقتضي استعدادا نفسيا وفكريا عظيماً.

ومثل ذٰلك وقوفه المتأنّي عند تفسير ناشئة الليل وما قيل فيها من أَقوال وتوجيهات سواء كانت تفسيرات لغوية أو اصطلاحية تأويلية، حيث أَورد أَقوال أهل اللغة كابن قتيبة والجوهري وأَورد أَقوال أهل التأويل كابن عباس وابن عمر وأَنس بن مالك وعطاء وعكرمة وسواهم. ومال الى مذهب ابن عباس ومجاهد ومالك بن أنس وهو ما رجّحه ابن العربي لأَنَّه هو الذي يعطيه اللفظ وتقتضيه اللغة، وفحواه: إنّها الليل كله، لأنه ينشأ بعد النهار[1].

وعلى نحو من هٰذا كان مسلكه تجاه أَلفاظ من نحو: لاغية وذى حِجْر وسِجّين وسواها[2].

وعلى أَية حال فاذا أَردنا أَن نضيف جانبا جديدا في ختام هٰذا المبحث الى أَهمية كتاب الجامع ومناقبه العلمية فيمكن القول إنَّ رجوع المصنّف الى مصادر مهمة وخطيرة في سلسلة كتب التفسير ومعاني القرآن مما أَصبح في حكم المفقود حتى هٰذه اللحظة، مثل كتاب معاني القرآن لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) وكتاب معاني القرآن لمعاصره ابن كيسان (ت ٣٢٠هـ) يعد ذا أهمية كبرى تضفي قيمة أخرى إلى مجموع القيم والمزايا التي يحفل بها هٰذا السفر النفيس. حيث نجد نقولا كثيرة ونصوصا متعددة تتناثر في ثنايا الكتاب مقتبسة من كتاب ٱبن كيسان وٱبن الانباري مما يمكن أن يعطينا تصورا واضحا عن محتويات الكتابين ومنحى مؤلفيهما في تناول النص القرآني الكريم.

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٣٩.

(٢) نفسه ٢٠/ ٣٣، ٤٣، ١٩/ ٢٥٥.

الدراسات الأسلوبية عند المخزومي☆

ما أَن ظهر كتاب «إِحياء النحو» لإبراهيم مصطفى في طبعته الأولى عام ١٩٣٧م حتى اضطرب الوجه الراكد لبحيرة النحو العربي واهتزّ بعنفٍ وشدّة لم يعهدهما من قبل وذلك بفعل رياح التجديد التي أثارها ظهوره.

وليس من المبالغة القول إِنَّ ردّ الفعل الصاخب الذي أثاره هٰذا الكتاب الخطير الشأن لم يكن أقلّ حدّة ممّا أثاره كتاب طه حسين في الشعر الجاهلي، وليس من المصادفة أن يكون بعض الذين شاركوا في التصدّي لطه حسين ومنهجه الجديد قد شاركوا أيضاً في التصدّى لصاحب إحياء النحو ونظريته الجديدة في الدرس النحوي. وهي البادرة الأولى للعمل الجادّ في إصلاح ما أَفسدته القرون كما وصفها العلاّمة المخزومي(١).

والواضح أَنَّ الأستاذ إبراهيم مصطفى كان واحداً من ثلاثةٍ كبار كان لهم الأثر الأوّل في رسم المنهج العام للبحث النحوي عند الدكتور المخزومي وتحديد ملامحه التي اتضحت فيما قدّم من دراسات ومصنّفات خلال حياته العلمية الخصبة.

---

(١) في النحو العربي (نقد وتوجيه) د. مهدي المخزومي ط١ بيروت ١٩٦٤ ص١٥.

☆ قدّم هٰذا البحث في الندوة التي عقدها اتحاد الأدباء والكتاب في القطر العراقي ببغداد لإحياء ذكرى العلامة الدكتور مهدي المخزومي في شهر مايس من عام ١٩٩٤.

وأَوّل هؤلاء الثلاثة الخليل بن أحمد الذي استلهم المخزومي علمه ومنهجه وسيرته، فأَفرد لدراسته رسالته المعروفة عن أعماله ومنهجه وترسّم هديه في سائر ما كتب وما دعا إليه، بعد أَن مثل في ذهنه أَنّ الخليل «كان إذا تناول مسألة وأراد القياس عليها أو قياسها على غيرها نحا نحواً لغوياً مقبولاً في نظر الدرس اللغوي ولم يفلسف المسألة أَو يتكلّف تعليلاً عقلياً، وإنّما يستعرض في ذهنه استعمالات العرب وأساليبهم، فإذا ساعده ذٰلك على حمل هٰذه المسألة عليها فعل»[١].

وكان ثاني الثلاثة الفرّاء الذي رآه المخزومي «أَشبه الدارسين بالخليل دقة في الملاحظة وسعة في الاطلاع واستيعاباً لموضوع دراسته، يتناول القياس تناول الخليل إِيّاه، بانياً إِيّاه على ما يحسّ به من شبه بين المسألتين أَو بين الموضوعين دون أَن يتكلّف استنتاجاً أَو يتمحّل في استنباط»[٢].

يقرّر المخزومي أَن الدارس المحدَث لا بدّ له اَن يبدأ الدرس من حيث درس الخليل ودرس الفرّاء، وبين يديه أقوال الخليل في «الكتاب» وأقوال الفرّاء في «معاني القرآن» وإِليهما يرجع الفضل في إرساء هٰذا الدرس على أَساس متين من فقه اللغة واستقراء لأَساليب العرب في محادثاتهم ومخاطباتهم»[٣].

إِنَّ ما جاء به الخليل والفراء ليس من النحو الخالص، كما يقرّر المخزومي وإنّما كان درساً شاملاً لفروع الدراسة النحوية واللغوية، ولم يكن «الكتاب» ليكون كتاباً في النحو الخالص، ولٰكنّه كان يتناول بالدرس مسائل لغوية وصرفية

---

(١) في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٢٢ وانظر أيضاً الخليل بن أحمد للمخزومي ط٢ بيروت ١٩٨٦ ص٢٢٣.

(٢) في النحو العربي: ٢٣ وانظر أعلام في النحو العربي للمخزومي -بغداد- ١٩٨٠م ص٣٢ والدرس النحوي في بغداد للمخزومي ط بغداد ١٩٧٤ ص٣٢ ومدرسة الكوفة للمخزومي ص١٢٦.

(٣) في النحو العربي: ٢٤.

بالإضافة إلى مسائل النحو، وكذٰلك «معاني القرآن» فيما جاء فيه من آراء في اللغة والنحو ليس من النحو الخالص، ولٰكنّه خليط من هٰذا وذاك[١].

هٰذه المقولات التي انتهى إليها المخزومي هي المفتاح الذي يمكن الاهتداء به إلى الفكر النحوي عنده والولوج إلى مسالكه التي تألفت منها عناصر نظريته النحوية وملامح منهجه في البحث اللغوي.

ولعلّ ابرز ملامح هٰذا المنهج العناية بالظاهرة الأسلوبية والاهتمام بدراستها، فقد كانت مدار البحث والتحرّي عنده ونقطة الاستقطاب التي تتمحور حولها جهوده وتحقيقاته. لذٰلك كان يعتقد اَنَّ العزوف عن دراسة الأساليب وانصراف النحويين إلى دراسة المفردة وما يعتريها من ظواهر الإعراب والبناء أصاب الدرس النحوي بالجمود وحرمه مصادر حيويته، فكان النحويون أبعد الدارسين اللغويين عن فقه اللغة ونحوها وأساليبها، لأَنَّ دراسة الأساليب لا تتم عنده بمثل ما دأبوا عليه، ولا يتمّ الوصول إليها بالعكوف على ملاحظة أواخر الكلمات بناءً وإعراباً[٢].

وهو يقرّر بوضوح أَنَّ دراسة الأساليب لا غنى عنها في دراسة أية لغة كأسلوب الاستفهام وأسلوب النفي وأسلوب التوكيد، وغيرها ممّا يتوقف معرفته على معرفة الجملة، لأنّه من عوارضها، كالتقديم والتأخير والذكر والحذف والنفي والإثبات والاستفهام والتوكيد، وينعى علىعلماء العربية تفريقهم بين اختصاص النحاة واختصاص أهل المعاني، ذٰلك لأَنَّ الاختصاص عنده واحد والتفرقة بين صحّة الكلام وفصاحته مبنيّة على اعتبارات عقليّة محضة.

(١) في النحو العربي: ٢٥.
(٢) نفسه: ٣٤.

وهو في هٰذا التقرير ينطلق مما استلهمه من شيخه إبراهيم مصطفى الذي أحسن الاستفادة منه والانتفاع بفكره ونهجه في كتابه الرائد[١].

فإذا كان الدرس الأسلوبي ينمو عند نقطة التماسّ التي تحدث بين النحو والبلاغة فقد قرّر عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) منذ قرون عدّة أَنَّ الأسلوب الذي اصطلح عليه بـ «النظم» ليس إلاّ أَن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تُخلّ بشيءٍ منها[٢].

واللسانيات تهب ثمار بحثها إلى الأسلوبية من حيث هي عمل ينجز على الآثار الأدبية. وهو ما أدركه المخزومي ولمح أصوله عند عبد القاهر الجرجاني وأصحاب المعاني وعلى نحو ما نوّه به شيخه إبراهيم مصطفى.

ينطلق الأستاذ المخزومي في دراسته للظاهرة الأسلوبية من تحديد مفهوم الجملة الاسمية والجملة الفعلية وطبيعتها، وإعادة النظر فيما قرّره النحاة بشأنها. وهدفه من وراء هٰذا السعي «تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسّف وارتباك، ومراعاة ما يقتضيه الأسلوب اللغوي»[٣].

والجملة الفعلية عنده هي الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدّد، أي يكون فيها المسند فعلاً، لأَنَّ الدلالة على التجدّد إنّما تستمدّ من الأفعال وحدها، ولا عبرة بتقديم الفاعل أو الفعل، لأَنَّ تقديم المسند إليه في الجملة الفعليّة لا يغيّر من طبيعة الجملة، لأَنّه إنّما قدّم للاهتمام به[٤].

---

(١) في النحو العربي: ٣٥ وانظر إحياء النحو لابراهيم مصطفى ط القاهرة ١٩٣٧٥ ص٩.

(٢) دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني ط بيروت ١٩٨١م ص٦٤.

(٣) في النحو العربي: ٤١.

(٤) في النحو العربي: ٤٢.

والجملة الاسميّة هي التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت، ويكون فيها المسند اسماً[١].

وقرّر أيضاً أَنَّ هناك تعبيرات لا يصدق عليها مفهوم الجملة الذي «يقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة»[٢] وهٰذه التعبيرات تشمل أسلوب النداء والتنبيه والقسم، التي هي أساليب خاصّة تؤدّى بصيغ معيّنة لا تقوم على أساس الإسناد ولا تتوفّر فيها العلاقة الإسنادية، على الرغم ممّا تكلّفه النحويون من تقديرات ثقيلة بادية التكلّف لتطرد فرضية العلاقة الإسنادية التي زعموا قيامها فيها.

وكان في مقدّمة ما نبّه عليه المخزومي وعالجه من أساليب، أسلوب الإخبار بكان وأخواتها، وبأفعال المقاربة. ومع انّه قدّم الحديث عنها في مبحثين منفصلين عمّا أدرجه فيما بعد تحت عنوان «أساليب التعبير» وأدرج تحته التوكيد والنفي والاستفهام والجواب والشرط والنداء، فإِنَّ الملحظ الأسلوبي في عرضه لأحكام هٰذين المبحثين ليس خافياً على المتأمّل لحديثه عنهما. وأَوّل ما سجّله على النحويين أَنّهم عاملوا مجموعة ما دعي بالأفعال الناقصة معاملة واحدة وساقوها مساقاً واحداً، وليس الأمر كذٰلك في رأيه. فهو يرى أَنَّ هٰذه الكلمات ليست سواء في الدلالة والاستعمال، فبعضها متصرّف وبعضها جامد، وبعضها إثبات وبعضها نفي. وانَّ «صار» ينبغي أَن تفصل عن المجموعة، لأَنّها إنّما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبراً، وأَنَّ المنصوب بعدها -عنده- ليس خبراً ولا مفعولاً، بل تمييز وظيفته إماطة إبهام في نسبة الصيرورة الى الفاعل[٣].

(١) في النحو العربي: ٤٢.
(٢) نفسه: ٥٣.
(٣) في النحو العربي: ١٧٩.

=

كما يرى وجوب فصل «ليس» عن المجموعة، لأنّها تدلّ على نفي صلة الخبر بالمبتدأ في المعنى، وأَنَّ الخبر بعدها منصوب على الخلاف كما هو الشأن في خبر «ما ولا ولات وإنْ» في بعض لغات العرب، وليس على الحال كما هو الشأن في خبر «كان وظلّ وأمسى وبات وأضحى» ونحوها.

ومن هنا فهو يرى أَن تصنّف هٰذه الأفعال بعد إخراج «صار وليس» بحسب دلالاتها على معانيها على ثلاث طوائف:

الأولى: ما دلّ على الكينونة العامة، وهي: كان واستقرّ وحصل ووجد وحدث.

الثانية: ما دلّ على الكينونة الخاصّة وهي: أصبح وأمسى وأضحى وظلّ وبات.

الثالثة: ما دلّ على الكينونة المستمرّة، وهي: مازال وما انفكّ ومابرح ومافتىء. ويقترح اَن يضاف إليها: استمرّ ومادام وماوجد وماستقرّ وماحصل، لأنهنّ مثلهنّ في الدلالة على الوجود المستمر[1].

وهٰذه النظرة التي اعتمدت زاويتي النظر الدلالي والنظر الأسلوبي في تحليل أسلوب الإخبار بهٰذه الأفعال، وما توصّل إليه من نتائج هي، فيما نعلم، ممّا لم يسبق إليه، إذا تجاوزنا الأنظار المتفرّقة التي قيلت في هٰذه المفردة أو تلك عند بعض حذّاق النحويين.

وعلى هٰذا النحو كانت رؤية المخزومي لما دعي عند النحويين «أفعال المقاربة» فقد هداه النظر والتأمّل في أسلوب الأخبار بهٰذه الأفعال إلى أنّها ليست طائفة واحدة كما أراد لها النحويون أن تكون بمقتضى ما تصوّروه من عمل لها فيما بعدها، وما لا حظوه من شبه بينها في الاستعمال وطريقة (العمل).

---

(١) في النحو العربي: ١٨٠.

وأَنَّ هٰذه الأفعال لا صلة لها بكان وأخواتها في الدلالة ولا في الاستعمال، وما بينها من شبه واهٍ في الاستعمال لا يبرّر إلحاقها بها في التصنيف.

وهي عنده ثلاث طوائف مختلفة دلالة وفحوى، طائفة تفيد المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك. وطائفة تفيد الرجاء، وهي عسى وحرى واخلولق. وطائفة تفيد الشروع وهي أنشأ وطفق وجعل وأخذ وعلق[١].

وجميع هٰذه الأفعال تقتضي خبراً فعلياً يؤذن بما فيها من معنى الشروع أو مقاربة الفعل الحدوث أو توقع حدوثه. وهو ما يناسبه الفعل دون غيره، لهٰذا ندر وقوع الاسم خبراً عنها، لدلالته على الاستقرار والدوام لا الحدوث أو التجدّد، ولا عبرة بتقدّم الفاعل على الفعل في الجملة الواقعة بعد هٰذه الأفعال أَو تأخّره عنه، فهي في جميع الصور جملة فعلية استناداً إلى طبيعة الإسناد، وهو ما تحتاج إليه هٰذه الأفعال لتحقيق دلالة المقاربة أَو الرجاء أو الشروع[٢].

ثمة قضية أخرى من قضايا التحليل الأسلوبي شغلت حيّزا واضحاً في الفكر النحوي عند المخزومي، وهي قضية إضمار الفعل في جملة من التعبيرات التي تتردّد في كلام العرب ومحاوراتهم في القديم والحديث. وهو يسمّي هٰذه الظاهرة «إضمار الفعل» لا حذف الفعل، لأنّه يرى اَن الفعل لم يكن موجوداً فيها ثم حذف، بل يرى أَنَّهم استغنوا عنه أَصلاً، ولا مسوّغ لتقديره وافتراض تأثيره في الجملة، وما يترتّب على ذٰلك من تفسيرات وتأويلات قد تخلّ بالمعنى المراد وتصرفه عن مساره ووجهته المقصودة.

(١) في النحو العربي: ١٨٥.
(٢) في النحو العربي: ١٨٨.

والجملة الفعلية -كما يراها- أكثر الجمل شيوعاً في الاستعمال، وهي أساس التعبير في العربية[١]. ولٰكنّ مناسبات القول وقرائنه تدلّ على الفعل أحياناً فلا يذكر، ويكون سياق الكلام، بما يحفّ به من ملابسات، وما يدلّ عليه من قرائن كالبدل منه، على حدّ تعبير الخليل، فيترك إظهاره ويُضمر، وهي ظاهرة ملحوظة في العربية حيث لا تكون بالمتكلم أو السامع حاجة إلى تقديره، لأنّه من الوضوح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشواً لا جدوى منه[٢].

وهو هنا يلمح أثر السياق المقامي أَو الحالي أَو ما يدعى بالسياق الاجتماعي عند المحدثين، وان لم يصرّح بالعبارة عنه. وقد وقف في هٰذا الصدد عند تحليل الخليل لطائفة من عبارات الحوار اليومي عند العرب، ممّا أُضمر فيه الفعل وظهر معناه وأثره في نظام التركيب، وذٰلك نحو قولهم: أتميمياً مرّة وقيسيّاً أخرى؟ يريدون: أتتحوّل تميمياً مرّة وقيسيّاً أخرى؟! ونحو قوله تعالى: ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١] أي ائتوا خيرا لكم. فنصب الاسم لأنّه وقع في سياق فعل دلّت عليه قرائن القول ومناسباته، ويدخل تحت ذٰلك التفسير أبواب كثيرة من المنصوبات تمثلت في جملة متنوعة من أساليب الأمر والنهي والدعاء والخبر والتشبيه والتحذير والإغراء تناولها كتاب سيبويه بالتحليل المنقول جلّه عن الخليل، وهي لا تحمل على إسناد ولا على إضافة، بل وقعت في سياق فعلي دلّت عليه قرينة الحال فنصبت الأسماء لهٰذا المعنى[٣].

---

(١) نفسه: ٢٠٧ وانظر بحث: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، لعلي الجارم (بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية ١٩٥٠م).

(٢) نفسه: ٢٠٧.

(٣) في النحو العربي: ٢٠٧-٢١٤ وانظر الكتاب ١/ ١٢٨-١٤٩ ط بولاق.

بعد هٰذه المداخل لن يكون مفاجئاً لنا أَن نجد المخزومي يخصّص مئة صفحة، تمثل ثلث حجم الكتاب «في النحو العربي» لدراسة «أساليب التعبير» المتضمّنة أسلوب التوكيد والنفي والاستفهام والجواب والشرط والنداء والوصل، ولٰكنّه يمهّد لتحليلها ودراستها بالحديث عن أهمية السياق ودوره في تحديد وجهة الكلام ودلالته عند المتكلّم والسامع، وهو يطلق على السياق مصطلحات عدّة منها مناسبات القول، والعلاقة بين المتكلّم والمخاطب، ومقتضى الحال ،وظاهر الحال ممّا يشكّل «الظروف القولية» التي تتحكم فيما يصدر عن المتكلم من كلام يوجه الى المخاطب، وما يكتنف ذٰلك من أسلوب تمليه تلك الأحوال على المتكلّم إملاء[1].

والتنبيه لأهمية السياق ودوره في تحديد طبيعة الجملة وخصائصها الأسلوبية مسألة لم تكن غائبة عن أذهان النحويين الأوائل، بل إننا نجد التعبير عنها مبثوثاً في كتب النحو في مناسبات كثيرة، لكنّها لم تدرج تحت عنوان واضح ولم تشخّص بصورة جليّةٍ، بل وردت مشتّتة معزولة عن بعضها، لا نجد لها ظلاً في معالجة النحاة أصول الأساليب ومسائلها، وكان لهٰذا الإهمال أثره الواضح في فصل دراسة النحو عن دراسة المعاني، وافتراق السبل بكلّ من العلمين وهو الأمر الذي ما كان ينبغي أَن يقع[2].

وحتى يُردّ إلى الدرس النحوي ما اقتطع منه، ويوجه الوجهة التي تلائم طبيعته، يعالج المخزومي أساليب التعبير المختلفة التي تقوم على ما للأدوات من دلالات وعلى المعاني العامة التي تقع الجمل في سياقها في أثناء تأديتها الوظيفة اللغوية من توكيد ونفي واستفهام ونحوها[3].

---

(١) في النحو العربي: ٢٢٥.
(٢) نفسه: ٢٢٦.
(٣) نفسه: ٢٣٣.

ففي مبحث يعقده المخزومي «لأسلوب التوكيد» يقيّد على النحويين تعلّقهم بشطر يسير من أساليب التوكيد، وهو النمط التكراري في اللفظ أو المعنى، وذٰلك لارتباطه بظاهرة الإعمال المفترضة التي شغلوا بالبحث عنها فأهملوا صوراً كثيرة لها مجال أوسع ممّا أوردوه، كالتوكيد بالقسم وبالقصر وبالتقديم وصور أخرى وأدوات كثيرة تجاهلوها لأنّها ليست بذات صلة بالعامل الذي كان له نفوذ لا يقاوم على أساليب تفكيرهم[١].

وعلى هٰذا لم يحظ موضوع التوكيد بوصفه أسلوباً أو معنى عاماً من معاني الجمل بما هو جدير به من اهتمام النحويين، لا سيّما أنّهم عالجوا أدواته ولاحظوا ما لها من دلالات واستعمالات ووظائف وتقصّوا مواضعها فيما كتبوا، ولٰكنّهم، كما يقيّد عليهم، كانوا يبحثونها متفرّقة غير متّصلة ببعضها، ولا مجموعة في سياق بحثي واحد[٢].

لهٰذا عقد مبحثاً لما سمّاه التوكيد بالأداة، وعرض فيه لأنَّ، وهي تختصّ بالأسماء ولنون التوكيد، وهي تختصّ بالأفعال، ولأداتي القصر: إنّما، وما وإلاّ، وتدخلان على الأسماء والأفعال لتؤدّيا التوكيد المشدّد. ثمّ عرض لبقية الأدوات التوكيدية، وهي الباء ومِن وإنْ، التي ترد بعد النفي لتؤكّد الخبر[٣] وعقد مبحثاً آخر لما سمّاه التوكيد بغير الأداة، وأدرج تحته التوكيد بالتقديم مثل: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ [الزمر: ٦٦]، والتوكيد بالتكرار، وله صورتان: التكرار باللفظ والتكرار بالمعنى،

(١) في النحو العربي: ٢٣٥.
(٢) نفسه: ٢٣٦.
(٣) نفسه: ٢٣٧.

ومباحثهما معروفة في كتب النحويين، لكنّه زاد عليها ما ورد في كتب أهل المعاني من صور أخرى ليست عند النحويين من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] ونبّه في ختام مبحثه إلى أَنَّ أصحاب المعاني استوفوا صور التوكيد وبسطوها وأسهبوا في بيان بلاغتها، وكان الأجدر بكتب النحو أن تنحو هٰذا المنحى لأنّه من صميم وظائفها وصلب أهدافها(١).

وفي مبحث «أسلوب النفي» يمهّد المخزومي لبيان مفهوم النفي الذي هو نقض وإنكار لدفع ما يتردّد في ذهن المخاطب من شكّ أو يقين موهوم أو غير موهوم، ونبّه إلى اختلاف صيغه بمقتضى اختلاف السياقات التي يقال فيها أو بحسب ما تمليه ملابسات القول ومناسباته كما هو نصّ عبارته.

ويعرض لأدوات النفي في العربية فيقسّمها إلى أدوات مفردة وهي «ما وإن وهل» وأدوات مركبة وهي: لم ولمّا ولن وليس ولات. وقرّر أَنّ «لا» أوسع استخداماً من «ما» في النفي، وهي أصل لأدوات أخرى مثل «لم ولمّا ولن وليس ولات»، كما أَنّها تستخدم للنهي أيضاً وأن أصلها اللام، وهو أحد أصوات الذلاقة، فمن هنا كان اتساع استخدامها في العربية وتنوّع صور المنفي بعدها بين اسم وفعل، والاسم يعرب ويبنى ويرفع وينصب ويجرّ ويعرّف وينكّر، والفعل يأتي ماضياً مرّة ومضارعاً أخرى، وهو هنا يستعيد ما انتقده شيخه إبراهيم مصطفى على الأوائل من تفريق بين لا النافية للجنس والنافية الواحد(٢). وقرّر أَنَّ هٰذا التفريق مفتعل لا أساس لهو وأَنَّ نصب الاسم بعدها

(١) في النحو العربي: ٢٤٥.

(٢) إحياء النحو لابراهيم مصطفى ط القاهرة ١٩٣٧م ص١٣٠.

في بعض الصور الشائعة ما هو إلا نوع من أنواع المركّبات التي عرفت في العربية بفتح جزأَيها كما في الظروف المركّبة والأحوال المركبة والأعداد المركّبة. فاذا فصل بينها وبين منفيّها زال البناء وعاد الاسم إلى الرفع كقوله تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الصافات: ٤٧].[١].

ثم عرض لإنْ وهل ونوّه بأنَّ النفي بهما نوع من أنواع التوسّع في استخدام الأدوات. ونمط من أنماط مرونة العربية وغزارة ثروتها الأسلوبية وحين عرض للأدوات المركبة وبنيتها بالتحليل الدقيق وهي «لم ولمّا لن وليس ولات» قدّم كثيراً من التحليلات الدقيقة التي تسجل بصفتها إضافات جديدة واجتهادات ثمينة. وثمرة هٰذا المبحث التي أضافها المخزومي لجهود السابقين وابتكرها بنفسه هي جمع هٰذه الأدوات في سياق واحد وفيها ليس، وهي عند الجمهور فعل وعند الخليل وأبي علي الفارسي والمخزومي والمحدثين حرف مركّب، وهل الاستفهامية المقترنة بإلا. كما نوّه تبعاً لبرجشتراسر بأَنَّ «لا» أصل أدوات النفي الأخرى مثل: لم ولمّا ولن وليس ولات، وهي أوسع استخداماً من «ما» في النفي[٢].

في مبحث «أسلوب الاستفهام» الذي تجاهلته كتب النحو ولم تفرد له باباً خاصاً، يقدّم المخزومي فهماً جديداً لأدوات الاستفهام فيرى الهمزة وهل أصلاً في الاستفهام، وبقية الأدوات كنايات محمولة على الهمزة وهل، فالهمزة أمّ الباب، وهي تستخدم أيضاً للتعبير عن معان أخرى كالتقرير والإنكار والتوبيخ

(١) في النحو العربي: ٢٥١.

(٢) نفسه ٢٥٤-٢٦٣ وانظر الخليل بن أحمد للمخزومي: ١٩٨ والمسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ط١ بيروت ١٩٨٧ ص٢١٠. والتطور النحوي لبرجشتراسر، ط دار الرفاعي - القاهرة ١٩٨٢م ص: ١٦٨.

والتعجب ونحوها. والمستفهم منه معها يكون موضع عناية فيؤثر بالتقديم على سواه من أجزاء الجملة فعلاً كان أو فاعلاً أو مفعولاً أو زماناً أو مكاناً. والاستفهام بها يكون عن المفرد وعن النسبة. أَما «هل» فهي أداة استفهام عن النسبة، سواء أكانت في جملة فعلية أم في جملة اسمية، لذا منع النحاة أَن يليها اسم بعده فعل، سواء كان ذٰلك الاسم منصوباً أم مرفوعاً، وهنا يستنتج المخزومي أَنَّ جملة زيد يكرم ضيفه، جملة فعلية تقدم فيها الفاعل على فعله ولم يبق في موضعه الطبيعي لذا امتنع دخول «هل» عليها. وهٰذا من تدقيقاته التي لم ترد عند غيره.

كما انتهى به البحث إلى أنَّ الاستفهام في العربية على طريقتين: **الأولى**: استخدام أداة تدلّ أصالة على سؤال يتعلّق بمفرد أَو بنسبة، ومثاله استخدام الهمزة وهل.

والثانية: تقوم على التقديم والتأخير، وهي الاستفهام بأسلوب الكنايات؛ لأَنَّ المستفهم عنه بهٰذه الطريقة هو ما تتضمّنه الكناية نفسها من معنى، وليس هناك أداة استفهام، فتقديم هٰذه الكنايات ووضعها في صدر الكلام عند إرادة الاستفهام هو الذي خلصت به الجملة للاستفهام، فما طرأ على نظام الجملة من تغيّر بتقديم هٰذه الكنايات غيّر وجهتها من الخبر إلى الإنشاء، وتحقّق بمقتضاه الاستفهام، لهٰذا لا يصحّ حذفها كما تحذف الهمزة ويبقى الاستفهام مدلولاً عليه بالسياق في مواضع كثيرة[1].

---

(١) في النحو العربي: ٢٧٤.

وتدارك في المبحث التالي لمبحث الاستفهام ما أهمله النحويون من دراسة ضرورية لأسلوب الجواب. فقد تناولوا في كتاباتهم عن حروف المعاني أشتاتاً مبعثرة من أحرف الجواب، حسبما تقتضيه بنيتها اللفظية وهجاء حروفها الأوائل، على نحو ما وجدناه عند الرمّاني والزجّاجي والهروي والمالقي والمرادي وابن هشام وسواهم. وعقد المخزومي مبحثاً موحّداً جمع فيه أحرف الجواب وأدواته المتفرقة في مباحث النحويين فأدرج فيه نَعمَ وبلى وأجل وإي وجَيْرِ وإنَّ ولا، وتحدّث عن طبيعة كلّ منها وأسلوب استخدامه في اللغة سواء كانت لتصديق الخبر أَو للإعلام بعد الاستِفهام كما في نعم وبلى وإِي وأجل.

في مبحث «أسلوب الشرط» يقدّم المخزومي عرضاً تحليلياً لعبارة الشرط بصفتها نمطاً أسلوبياً خاصاً يقوم على جزئين، يعلّق ثانيهما على تحقّق الأول منهما فيوجد بوجوده وينعدم بعدمه، وعليه فأنّ جعل عبارتي الشرط والجزاء جملة واحدة مسألة لا مندوحة عنها، لأَنَّ العبارتين في جملة الشرط مرتبطتان بواسطة الأداة ارتباطاً وثيقاً لا يتصوّر معه استقلال إِحداهما عن الأخرى. وعلى هٰذا فهو يرى من غير الممكن الحديث عن جملتين منفصلتين لهما حكمان مختلفان من الإعراب أَو عدمه، بل يرى هٰذا من النظر العقلي المحض والتحليل المنطقي، لأَنَّ النظر اللغوي يرى فيهما جملة واحدة لا تعبيراً، لا يقبل الانشطار، لأَنّه لا يمكن الاستغناء بإحداهما عن الثانية ولا يكتمل المعنى إلا بهما معاً[١].

ومن الوجهة الدلالية فأنّ عبارة الشرط ليس فيها نصّ على تحقّقها أو عدمه فقد تقع وقد لا تقع، ومن هنا اشترطوا ربط الجزاء بالشرط بواسطة الفاء حينما يكون الجواب في أَصله جملة اسمية دالة على تحقّق النسبة وثبوتها ودوامها،

(١) في النحو العربي: ٢٨٦.

أو جملة طلبية دالة على طلب إحداث الفعل فوراً، وهو ما يخالف فكرة تعليق الجواب بالشرط وتوقّف وقوعه على وقوع سابقه. ومثل ذٰلك جملة الفعل الجامد والفعل المقترن بقد والفعل المقتر بالسين أو سوف أو بما ولن النافيتين، لأَنَّ هٰذه الجمل لا تصلح أَن تكون معلّقة على جملة الشرط، فلا بدّ من ربطها بالفاء إِشعاراً بذٰلك وجرياً على ما اعتمدته العربية من روابط بين أجزاء العبارات التي تحتاج إلى ربط في الخبر أو في الإنشاء[١].

وعلى نحو ما تناول المخزومي البعد الدلالي في جملة الشطر تنبّه أيضاً الى جانب البنية فيها فتحدّث عن النمط المألوف وهو ما تتقدّم فيه الأداة ثمّ الشرط ثمّ الجزاء، لٰكنّ هٰذا قد يتغيّر فتتقدّم عبارة الجواب على الأداة فتبقى الدلالة ويبقى الأسلوب قائمين على حالهما، ولا حاجة إلى تقدير محذوف مفترض على نحو ما تكلّفه المعربون القدامى، انسياقاً وراء مواضعات فكرة العامل وحقّه في التصدّر، وضعفه عن العمل متأخراً عن معموله.

ومثلما قسّم أدوات الاستفهام الى أدوات أصلية وأخرى كنايات عن الاستفهام كذٰلك رأى في أدوات الشرط قسمين: قسم يؤدي الشرط أصالة وهي: إن وإذا ولو، والآخر كنايات تدلّ أصلاً على الأشخاص والأشياء والأزمنة والأمكنة والأَحوال وغيرها، ولكنّها تدلّ على الشرط كناية وهي: ما ومن ومهما واَيّ واين ومتى وأَيّان وكيف وأَنّى وحيثما.

وقد انتقد المخزومي على النحويين إدراجهم هٰذه الأدوات مع قسم من أدوات النفي في مبحث واحد بجامع أَنَّ الفعل بعدها يأتي مجزوماً، متجاهلين أَنّ للشرط خصوصية أسلوبية ودلالة خاصة توجب إفراده عن سواه من أساليب الإخبار[٢].

---

(١) في النحو العربي: ٢٨٨.

(٢) في النحو العربي: ٢٩٨.

ولم يغب المشكل الذي أحاط بأسلوب النداء عند الدارسين القدامى والمحدثين عن بال المخزومي وهو يتناول الأساليب بالدراسة والتحليل، فأفرد له مبحثاً مهّد له بالحديث عن أدواته وهي الهمزة ويا وأَيا وهيا، والأخيرتان كلمة واحدة حصل فيها إبدال بين الهمزة والهاء للتخفيف. كما عرض لأداة الندبة «وا» التي تستعمل للاستغاثة أيضاً.

وأهم ما قيّده على القدامى زعمهم بأَنَّ هٰذه الأدوات تؤدي وظيفة الفعل (أدعو) وتقوم مقامه في إحداث النصب.

وعنده أَنّ أسلوب النداء مبني على شئيين، الأداة والمنادى، ومنهما ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدّر، وليس فيه إسناد ولا يصحّ عدّه في الجملة الفعلية كما يقدّر النحاة، لأَنَّ فيه إخراجه عن الإنشاء إلى الخبر، كما لا حظ ذٰلك بعض القدماء أيضاً[١]، كما لا يصحّ اعتباره جملة حتى لو كانت جملة غير إسنادية كما ارتأى الدكتور عبد الرحمٰن أيوب، إلا إذا أراد أَن يوسّع مفهوم الجملة فيطلقها على هٰذا التركيب ونحوه من تراكيب القسم والدعاء والتعجب. ويستدلّ المخزومي على صحة رأيه بدخول «يا» على الأفعال وعلى الحروف مثل «ليت» وحيث لا يمكن تقدير أَدعو أو أُنادي بعدها كما لا يمكن تقدير أيّ منادي بعدها، لأنّ ذٰلك يحيل الكلام إلى ضرب من الحشو والتطويل[٢].

وهو يستهدي في تفسير حركة المنادى وتناوبها بين الضمّ والفتح بتعليل الخليل وهو عنده تعليل وجيه يقوم على اساس أَن المنادى إذا طال بالإضافة

(١) المستوفى في النحو لعلي بن مسعود الفرغاني (مخطوط على الآلة الكاتبة) بتحقيق د.حسن الشرع ص: ١٣٤.

(٢) في النحو العربي ٣٠٦ وينظر دراسات في النحو العربي لعبد الرحمٰن أيوب ط القاهرة ١٩٥٧ ص١٢٩.

أو التنوين نُصب، وإذا كان مفرداً رفع جرياً على عادة العرب في نصب بعض الظروف إذا أضيفت وبنائها على الضمّ إذا قطعت عن الإضافة[١].

كما استأنس أَيضاً برأي أستاذه إبراهيم مصطفى الذي لم يختلف في غايته عن رأي الخليل وإن اختلف عنه أسلوباً حيث علّل الضمّ في المنادى غير المنوّن بمنع اللبس بالمستغاث والمندوب لو نصب بدون تنوين حيث تقلب الفتحة ألفاً أو بالمضاف إلى ياء المتكلم حيث تقلب في بعض اللغات ألفاً نحو: يا غلاما[٢].

ويلخّص رأيه في أسلوب النداء بأنه ليس جملة فعلية، ولا جملة غير إسنادية، بل هو مركّب لفظي بمنزلة أَسماء الأصوات لإبلاغ المنادى حاجته أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو نحو ذٰلك[٣].

وتأتي خاتمة الأساليب التعبيرية في هيأة بحث عن أسلوب الوصل وأَدواته في العربية وهي: ما وأَنْ وأَنَّ، ويسمّونها أدوات المصدر، والجمل بعدها صلات. ويخالف المخزومي النحويين في كون هٰذه الأدوات مصدرية يراد لها أَن تؤوّل وما بعدها بمصادر تقوم مقام الفاعل أَو المفعول أو المضاف إليه، بل هي، عنده، أدوات استخدمت وسائط لوضع الجمل في مواضع المفردات وتحميلها معانيها الإعرابية من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها[٤]. والغرض منها ليس الإخبار بالمصادر المؤوّلة لأَنهم لو أَرادوا ذٰلك لجاءوا بهٰذه المصادر صريحة ابتداءً، لكنهم قصدوا إلى استعمال الفعل وقصدوا إليه قصداً لإرادة الحدوث والتجدّد،

(١) في النحو العربي: ٣٠٨ وانظر الكتاب ١/ ٣٠٣ (ط بولاق).
(٢) إحياء النحو: ٦٣.
(٣) في النحو العربي: ٣١١.
(٤) في النحو العربي: ٣١٥.

فتوصّلوا إلى تحقيق ذٰلك بهٰذه الروابط التي وصلت ما قبلها بما بعدها من صيغ فعلية أَو جملة اسميّة بعد «أَنَّ» المفتوحة الهمزة المشدَّدة التي لا تفيد التوكيد كما زعموا، بدليل اقترانها بأفعال الظنّ والشك ونحوها مما يتعارض والتوكيد القاطع[١].

ويقترح المخزومي أَن تضاف إلى هٰذه الأدوات التي فرّقها النحويون ولم يجمعوها في باب واحد حسبما تقتضي وظيفتها الأسلوبية أَدوات أخرى رابطة مثل أيّ التي تلحق المنادى المعرّف بأل وأدوات الإضافة التي يدعوها البصريون حروف الجرّ والفاء الواقعة في جواب الشرط، وأَن تجمع هٰذه الأدوات وما يماثلها في باب واحد لتدرس وظيفتها اللغوية في نطاق موضوع واحد.

وبعدُ، فلعلّي في هٰذه العجالة اليسيرة، تمكّنت من تقديم صورة موجزة عن الجهود التي حقّقها المرحوم العلاّمة مهدي المخزومي في دراسة الأساليب العربية بضمن جهوده الثَمينة في الدرس النحوي واللغوي.

(١) نفسه: ٣١٦.

الدراسات اللغوية

عند الأثري☆

الروافد الأولى:

ممّا أَرّخ به الأثري لنفسه، أَو كتبه عنه الدارسون، نعلم أَنّ الفتى محمّد بهجة بن محمود بن الحاج عبد القادر المولود ببغداد في أيلول من عام ١٩٠٢م[١]، المُلقَّب فيما بعد بالأثري[٢]، بعد أَن أتمّ تعليمهُ النظامي في المدارس الحكوميّة ببغداد، إبّان الحكم العثماني، باللغة التركية، وذلك في نحو السابعة عشرة من عمره، تحوّل بطلب من والده إلى دراسة العربية لغة وثقافة، ليكون على صلة وثيقة بلغة مجتمعه ودينه والكتاب الذي يتعبّد به، وكان قد ختمه تلاوة في الكتاتيب منذ طفولته الأولى. وكان انحسار السيطرة التركية عن العراق بعد الحرب العالمية الأولى، على ما يظهر، ذا أثر بالغ في هذا التوجّه.

---

(١) تراجع في تفاصيل سيرة الأثري ما كتبه عن نفسه في إضبارته الشخصية المحفوظة في المجمع العلمي ببغداد، ورسالة الماجستير التي أعدها الدكتور محمود جواد المشهداني؛ محمد بهجة الأثري، حياته وشعره. وقدّمت الى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة عام ١٩٧٨م. وبحث: الأثري: ملامح من سيرته، كتبه الدكتور عدنان عبد الرحمٰن الدوري، ونشر بضمن كتاب: محمد بهجة الأثري، الصادر عن المجمع العلمي ببغداد بمناسبة تكريمه من المجمع عام ١٩٩٤م.

(٢) هذا اللقب أطلقه عليه أستاذه العلاّمة علي علاء الدين الآلوسي وارتضاه الرجل لنفسه واتّخذه لقباً له، وكان ذلك في حادثة معروفة روتها المصادر المذكورة في الهامش المتقدم.

☆ أُعدّ هذا البحث بتكليف من هيأة تحرير مجلة «المورد التراثية» الصادرة ببغداد عن وزارة الثقافة، ونشر في العدد الخاص بإحياء ذكرى العلاّمة الشيخ محمد بهجة الأثري، وذلك في خريف عام ١٩٩٦م.

فكانت الخطوة الأولى -في هٰذا السبيل- الانتساب إلى مدرسة مسجد أحمد بوشناق باشا بمحلّة الحمام المالح، وقد تلقّى فيها -على مدى عام كامل- مبادىء النحو والصرف والفقه على الشيخ محمود بن علي.

وكانت الخطوة الثانية الانتساب إلى مدرسة مسجد النعمانية، فقرأ على الشيخ عبد المحسن الطائي كتاب «العوامل» للجرجاني و«شرح الإظهار» للبركوي وكلاهما في النحو، وطرفاً من الفقه.

ثمّ كانت الخطوة الثالثة الانتظام في المدرسة المرجانية، وهي مرحلة أرفع من المرحلتين السابقتين، إذ أخذ فيها عن الشيخ عليّ علاء الدين الألوسي كتاب «القطر» لابن هشام ومجموعة المتون الصرفية، وكتاب «نزهة الطرف في علم الصرف» للميداني وكتاب «مبادىء اللغة» للاسكافي والجزء الأول من «المخصص» لابن سيدة وسواها.

وفي أثناء ذٰلك أخذ القراءات السبع عن الحافظ الشهير عثمان الموصلي وقرأ صدراً من شرح لألفية ابن مالك على الأستاذ منير القاضي.

وقد آل به مجموع هٰذه الخطوات إلى المرحلة اللاحقة، التي رسمت للأثري آفاق معرفته ومكوّنات ثقافته، ووجّهته الوجهة التي لزمها طوال حياته. تلك هي مرحلة الانتظام في حلقة العلاّمة الشيخ محمود شكري الألوسي وملازمته والأخذ عنه على مدى أربع سنوات حتى استوفى الشيخ أجله عام ١٩٢٤م.

وتقول مصادر سيرته أنّه أخذ عنه أَولاً ألفية ابن مالك بشرح السيوطي، وقد ألزمه حفظها، كما أخذ عنه قسم النحو والبلاغة من مفتاح العلوم للسكاكي، وكتاب الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر من تأليف الألوسي نفسه(١) كما أخذ عنه علم الوضع، والعروض والقوافي، وعلم المنطق.

---

(١) نشر هٰذا الكتاب بتعليق الأثري نفسه وذٰلك في حياة شيخه مؤلف الكتاب على نفقة نعمان الأعظمي في المطبعة السلفية بالقاهرة عام ١٩٢٢م. =

هٰذه الآثار وسواها هي المكوّنات الأولى لعناصر الثقافة النحوية والصرفية واللغوية التي تلقّاها الأثري عن مشايخه في حلقات الدرس والتحصيل، ولا شكّ في أَنَّ الرجل ظلّ بحكم ما جُبل عليه من حبّ الدرس والتحصيل، وما وُجّه إليه من العناية بمصادر الثقافة العربية والإسلامية، يستزيد من المعارف اللغوية، ويطيل النظر في مصادر اللغة من معجمات ورسائل لغويةٍ وكتب نحوية، حتى اكتنزت ذخيرته ونضجت ملكته، وتأهّل ليكون دارساً ناقداً ومحقّقاً حاذقاً، غنِي باللغة وغنيت اللغة به وبدراساته وتعقيباته وتحقيقاته، على مدى عقود سبعة عاشها مؤلّفاً ومدرّساً ومربّياً وباحثاً وقارئاً دؤوباً، لا يعرف التوقّف ولا الانقطاع عن التحصيل والقراءة والبحث حتّى وافاه الأجل في الثالث والعشرين من آذار عام ١٩٩٦م عن نحو أربعة وتسعين عاماً.

آفاق الوعي اللغوي عند الأثري:

من أوضح الملامح التي شكّلت البنية الثقافية والفكرية لدى الأثري إيمانه العميق باللغة العربية أَداة وافية بالتفكير والتعبير والإبداع، بأصولها التي فطرت عليها، وباستيعابها لجلال التعبير القرآني والحديث الشريف، ونزعتها إلى التطوّر، والوفاء بمطالب الحياة المتجدّدة[١]. فهي «بعد أن وسعت كتاب الله لفظاً وغاية، آية آية، ووفت بمطالب الإسلام العظمى في الدعوة والتبشير والفتح، جرت مع السياسة والإدارة أشواطاً بعيدة، واستلهمتها الحضارةُ والنفس

(١) ينظر في هٰذا الى البحث القيّم الذي كتبه الدكتور عبد العزيز البسّام بمناسبة تكريم المجمع العلمي للأثري بعنوان: الأثري المتربّي والمربيّ. ونشر في كتاب المجمع الصادر في هٰذه المناسبة عام ١٩٩٤م.

الإنسانية كما استلهمها الدين عقيدة وشريعة ونظاماً، فأمدّتهما بما طمحتا إليه من إبانة، وما أدركها في طريقها الطويل وَنَاءٌ. ونهضت بمنطق أَرسطو وعبّرت فأحسنت التعبير عن فلسفة الإغريق وثقافات الصين والهند وأَساطير الأمم، وانداحت دائرتها للعلوم والفنون والآداب التي عرفتها عصور العرب الذهبية، وكانت تربي على ثلاث مئة عدّاً، بينها كثير ممّا لم يهتد إليه أهل التمدّن الحديث إلا بعد أن نضج تمدّنهم في المئة التاسعة عشرة الميلاديّة، كالسياسة المدنية والشرعية، وتدبير المنزل، والاقتصاد السياسي، والعُمران، والاجتماع وفنون الحرب وآلاتها، ونحو ذٰلك من مبتكرات العقل التي جالت فيها أقلام القوم وأتت منها بالبدائع والروائع»[١].

واستغرق الأثري أيّامه وأزمانه يحيا مع الفصحى التي يرى فيها وعاءً لثقافة الأمة العربية، ويجد فيها من حلاوة اللفظ وجرسه وفصاحته، ومن طلاوة البيان وسحر البلاغة الساحر ما يفسّر سرّ استغراقه فيها، والعكوف عليها، دراسة وتأمّلاً واستمتاعاً[٢].

وينتهي به هٰذا التأمّل إلى أَنَّ العربية تجاوزت -بما تميّزت به من خصائص نشأت فيها من روح الأمة العربية وتجاربها، خلال الآماد التي اجتازتها- مجرّد التعبير عن المقاصد إلى تحمّل معاني الوجود ومبدعات العقول[٣].

(١) نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية وضوابط اللغة وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي، محمد بهجة الأثري. دار الشؤون الثقافية -بغداد ١٩٩١م، ص٢٢. ومجلة المجمع العلمي العراقي -مجلد ١٠ سنة ١٩٦٣ ص٣.

(٢) الألوان في الفصحى والدراسات العلمية واللغوية -للأثري بضمن (محاضرات الندوات المفتوحة) من منشورات المجمع العلمي العراقي -بغداد- ١٩٩٣م، ص٧.

(٣) نظرات فاحصة ص١٩٤.

وقد تميّزت من هٰذه الخصائص أوّلاً بهيآتها وموازينها وقوانين اشتقاقها. وتميّزت ثانياً بكمال مخارج حروفها من مهموسة أو مجهورة، وبروعة موسيقاها، وحلاوة نغمها، ورقّة جرسها. وتميّزت ثالثاً بهٰذا الفيض الغزير من مادّتها وفرط غناها من الألفاظ الموضوعة بإزاء مختلف المعاني وأَدقّ الفروق[١].

وقد أَورثه هٰذا الإيمان العميق بالعربية، وهٰذا الشغف بعبقريتها حرصاً بالغاً على العناية بها والاهتمام بمشكلاتها التي تواجهها، سواء كانت هٰذه المشكلات تتّصل بالرسم أو بالنطق وما يتعلّق به من قواعد الاشتقاق والتوليد والدلالة وسواها من مجالات النمو اللغوي.

لذا يتحمّس الأثري لدعوات الإصلاح التي يبادر بها المخلصون لهٰذه اللغة الحريصون على ازدهارها، فيكتب بحثاً في قواعد الرسم، يقرّ فيه، بـ «أنَّ الزمن كان وما يزال صالحا لتنفيذ كلّ إصلاح يحفظ الأصول، ويقرّب الغاية ويحقق النهضة، ومن الإخلال بحقّ الأمة العربية وحقّ نهضتها العتيدة أن تكون أُولى وسائل المعرفة عندها أداة كثيرة التكاليف، ثقيلة الوطأة، عقيمة، معوّقة، يشكو منها العالم كما يشكو منها المتعلّم... وليس أَدلّ على ذٰلك من هٰذه الاختلافات الكثيرة والصور المعقّدة في رسم بعض قواعد الكتابة، ومن تخطئة الناس بعضهم لبعض منذ وضع علماء المصرين: البصرة والكوفة، هٰذه القواعد، وبنوها على أُصولهم النحوية وأقيستهم الصرفية المختلفة المتعارضة[٢].

ويتأمّل الأثري حال العربية، وهي تحاول اللحاق بالركب الحضاري المتسارع الخطى، الحثيث السيرة، حريصة على استقلالها بنفسها، وقدرتها على التعبير عن الخلجات والأفكار، وعن شؤون الحياة ومطالب العلوم والفنون والصناعات،

(١) نفسه ص١٩٥.

(٢) نظرات فاحصة ص١٣ ومجلة المجمع العراقي م٤ ص٣٢١.

مستغنين بثروتها عن الاستعارة من اللغات، إلا ما تقضي به الضرورة في بعض المجالات، ويقرّر «في صراحة تامّة أَنَّ المدى أمام اللغة العربية في هٰذه الأشياء ما يزال بعيداً، وأنّه كلّما قرُب بعُد، ذٰلك لأَنَّ الحضارة تزداد في كل يوم تقدّماً وانبساطاً واتساعاً وتعقّداً بكثرة ما يتطوّر أو يتجدّد من شؤونها، ولا سيّما شؤون الفنون والصناعات والمخترعات، وذٰلك كله يتقاضى علماء اللغة اَن يدأبوا ويواصلوا الدأب، وأَن يضطلعوا دائماً، في غير تلَبّث ولا وناء، بمجهود عنيف مستمرّ يتكافأ مع حركة الإنتاج المتدفّق وحوافزه السريعة، التي لا تستأني، ولا تعرف البطء، لأَنّ الحياة العصرية مدفوعة بالحركة والسرعة والنشاط الذي لا يفترُ، ومن ونَى عن الاندفاع معها خلّفته وراءها، فيظلّ في الساقة أَو وراء الساقة منبتّاً»[١].

منهج البحث في اللغة عند الأثري:

الرحلة الطويلة التي أمضاها الأثري في تعامله مع العربية دارساً ومنشئاً وباحثاً مجمعيّاً، ولّدت لديه جملة من الرؤى اليقينيّة في أصول الدرس اللغوي ومناهج البحث في اللغة وظواهرها النحوية والصرفية والدلالية.

ولعلّ المشكلات اللغوية التي أسفرت عنها مواجهة العربية المعاصرة لحركة النمو الحضاري المتنامي بوتائر سريعة، والإحساس بالمسؤولية العالية تجاه مستقبل اللغة وتطوّرها ونموّها أسهم في خلق هٰذه الرؤى عند الرجل. الأمر الذي جعله يقرّر أَنَّ «ما وسع العرب من التصرّف بعقلها في لغتها وتنويع أوزان

(١) نفسه ص٢٥ ومجلة المجمع العراقي م١٠ ص٦.

كلامها واشتقاقه ينبغي أَن يسعنا أيضاً، فلا يُحرَّم علينا ما أحلّوه لأَنفسهم، ولا يحجّر علينا الواسع ممّا توسّعوا فيه، مالم نرد الخروج على مقاييسهم، ونحن إلى ذٰلك في دهرنا أحوج منهم إليه»[١].

ويقرّر أيضاً أَنَّ اجتهادات النحاة أنفسهم قد تخالفت، وناقض بعضهم بعضاً، فكيف لا يُردّ الخاطىء منها؟ وأين تبقى قاعدة الأصوليين في ردّ القولين المتعارضين «إذا تعارضا تساقطا» أفلا ينبغي أَن يسقُط ما تساقط من نفسه؟[٢].

ومن هٰذه الزاوية في النظر النقدي يذهب الأثري إلى أَنَّ هناك طريقتين مختلفتين في التنظير اللغوي وصياغة القواعد وتقريرها: أولاهما ما سمّاه الطريقة العربية التي تقوم على الاستقراء اللغوي ومراعاة الاستعمالات العربية الأصيلة، فتقعّد ولا تعقّد.

والأخرى ما سماه الطريقة الأعجمية، لأنّها تسير على منهج من التعليل المنطقي، قلّما تلتفت معه إلى الاستقراء اللغوي، وتفرض شروطاً تحرّم أنواعاً من مباح الاستعمالات العربية، فتقعّد وتعقّد[٣].

والواضح أَن الأثري يريد بالطريقة الأعجمية طريقة النحاة المشارقة من المتأخرين الذين تداخلت عندهم المناهج، وغلب عليهم سلطان العبارة المنطقية والفقهية، فخلعوها على المادة النحوية وقيّدوها بمواضعاتها، فجاءت جافة جرداء خالية من ليونة التحليل وطراوة الأسلوب الذي عهدناه عند متقدّمي النحويين.

---

(١) نظرات فاحصة ص٣٥ ومجلة المجمع العراقي م١٠ ص١٦.

(٢) نفسه ص٣٤.

(٣) نظرات فاحصة ص٢٧ ومجلة المجمع العراقي م١٠ ص٩.

وهٰذا الملحظ الذي قاده إليه النظر المدقّق في واقع الدرس النحوي جعله يقرّر في موضع آخر من أبحاثه في التصريف والاشتقاق أنَّ واقع النحو العربي على جلالة ما انتهى إلينا من كتبه لا يمتنع على التعقّب والملاحظة والتجديد.

فما تزال قوانين من قوانينه مفتقرة إلى استقراء جديد، وأنظار جديدة مستقلّة لتحريرها، ووضعها في النصاب الصحيح. ومردّ ذٰلك لا إلى عيب في فقه صانعيه، ولٰكن إلى أَمر هو فوق قدرة الإنسان، ذٰلك هو تعذّر الإحاطة التامّة الشاملة بجميع لغات القبائل ولهجاتها، على عظم ما تلقّفوه منها من الأفواه، فدوّنوه، وبنوا عليه هٰذا النحو(١).

والواضح اَنَّ هٰذا الموقف النقدي الذي اَملاه عليه حرصه على مستقبل الدرس اللغوي وسلامته يستند إلى نظرة موضوعية عمادها الفحص المتأني والنظر الشامل في مصنّفات النحويين ومطوّلاتهم التي اتّسعت لدراسة اللغة فروعاً وأصولاً.

نظرية الأثري في أصل اللغة:

للأثري نظرية طريفة في أصل اللغة ونشأتها، ولعلنا لا نكون مغالين أو مبالغين إذا لمحنا فيها مضموناً يقرّبها، على نحو واضح، من مضمون أحدث النظريات الغربية في هٰذا المجال.

وعلى الرغم من أَنَّ هٰذه النظرية تبدو للوهلة الأولى مستمدّة من مذهب أهل التوقيف من العلماء العرب، لكنّها -عند التدقيق والتأمّل- تبدو ليست كذٰلك

(١) نظرات فاحصة ص٨٢ ومجلة المجمع السوري م٤٩ ص٧١٨.

فيما يظهر. بل هناك اختلاف واضح فيما ذهب إليه الأثري في هٰذه المسألة وما ذهب إليه أهل التوقيف، وفي مقدّمتهم ابن فارس اللغوي في كتابه الصاحبي في فقه اللغة[١].

يبسط الأثري نظريته قائلاً: هٰذه اللغات البشرية جمعاء، لا ريب عندي في انّها، في أَصلها إلهامٌ وتوقيف، وليست مواضعة واصطلاحاً، وقعت لأجناس البشر بالحكمة، وغُرست في جبلّتهم غرساً، ونمت معهم في عهود التاريخ المتعاقب، ثمّ استحدثوا، إبّان استبحارهم في التمدّن والعمران، المواضعة والاصطلاح، وخرجوا إلى التصنيع والتفريع. ومضت كل أُمّة، على تراخي الزمن وانبساطه، في الاتساع بلغتها على وفق طبيعتها، وما تدعو حاجتها إليه من شيء، فاشتقّت لفظاً من لفظ، وفرّعت الفروع من الأصول، من غير أَن تخرج عليها، أو تبتعد عن جذورها، جارية في ذٰلك على إلهام الفطرة، ووحي الشعور العنصري، المستكنّ في غرائز الشعوب والأمم[٢].

فالأثري يقرّر هنا اَنّ اللغات البشرية جمعاء -لا اللغة الأولى التي يفترض أهل التوقيف أنها لغة آدم أبي البشر- في أَصلها إلهام وتوقيف. والإلهام شيء مغروس في جبلّة الناس وأفهامهم، وهو ليس تلقيناً ولا تعليماً ولا مشافهة على نحو ما يعتقده أصحاب مذهب التوقيف ويقرّرونه في نشأة اللغة. وذٰلك استيحاءً من قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] كما يقرر الأثري أنها «وقعت لأجناس البشر بالحكمة وغرست في جبلتهم غرساً ونمت معهم في عهود التاريخ المتعاقبة».

(١) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ط السلفية بالقاهرة ١٣٢٨هـ ص٥ والمزهر للسيوطي ط المكتبة العصرية ببيروت ١٩٨٧م ١/ ٨.

(٢) نظرات فاحصة ص٨٠ ومجلة المجمع السوري م٤٩ ص٧١٦.

فأجناس البشر أُمم عدة وليست جماعة واحدة، وهو يخالف ما يراه أَهل التوقيف من أَنَّهم جماعة واحدة تلقوها عن أَبيهم الذي لُقِنها ثم لَقَنها أَبناءه من بعده وكانوا يتكلمون السريانية او العبرانية او العربية على خلاف في ذلك ويسكتون بعد ذلك عن اختلاف اللغات وتعددها واختلاف قوانينها وسننها وطبائعها .

فالأثري يلتقي في هذا مع النظرية اللغوية المعاصرة التي تقول ان الملكة اللغوية يمكن اعتبارها خاصية راسخة في الجنس الإنساني ومكوناً من مكونات العقل الأنساني وخاصية تحول الخبرة الى قواعد(١) .

وتقرّر هذه النظرية -على نحو ما وجدناه عند الأثري- ان الملكة اللغوية خاصية إنسانية يمتاز بها الجنس البشري، وهي وراثية، ومن هنا فهي متجانسة برغم تنوع الجنس البشري (٢) . كما ان اللغات البشرية كلها تقوم بأداء الوظائف نفسها في عملية التكلم فهي تسرد الأحداث وتطرح الأسئلة وتأمر وتتعجب وتنفي وتقر وتجزم، كما ان كل اللغات تستعمل الأجهزة الفيزيولوجية والسيكولوجية الواحدة الموجودة لدى الأنسان(٣) . ومن هذه الزاوية تشابه اللغات البشر فلئن كان لكل لغة خصائصها التي تميزها عن اللغات الأخرى فإِنَّ اللغات كلها تختص بميزات مشتركة وهذه الميزات المشتركة بين كل اللغات او التي هي لازمة لكل لغة تدرس بضمن علم قد سماه البعض (كذا) بالقواعد الكلية او الفلسفية(٤) .

(١) الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية. د.ميشال زكريا -المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر -بيروت ط١ ١٩٨٢م ص٧٧.
(٢) نفسه ص٧٣ وانظر بحث د.حسام النعيمي: الأثري والبحث اللغوي ص١٦٧ (في كتاب تكريم الأثري).
(٣) نفسه ص٧٣.
(٤) نفسه ص٧٦.

«ولئن كان هذا التماثل الشكلي والوظيفي الذي نلمحه في اللغات يشير من بعض نواحيه الى وجود قواعد وضوابط كلية تجمع بين اللغات رغم تنوعها وتعددها على هذا الشكل الذي نعهده في لغات العالم المختلفة إلا اننانعزي بصفة أَساسية وجود هذه الضوابط او الكليات اللغوية الى الملكة اللغوية الوراثية التي هي بالذات خاصية إنسانية يمتاز بها الجنس البشري»[(١)]

فهذه الملكة اللغوية الوراثية التي هي خاصية انسانية متجانسة كما يقرر علم اللغة الحديث في الغرب هي القدرة التي غرست في جبلة الجنس البشري بالإلهام والفطرة التي أَودعها الخالق في نفوس البشر كما يقرر الأثري ومن ثم صارت عندهم القدرة والمكنة التي هيأت لهم الوضع والاصطلاح والتوسع في لغاتهم والتفريع بحسب حاجاتهم وبحسب قواهم الإدراكية.

ٰاراء الأثري النحوية والصرفية:

توجّه الأثري -بعد ان أتم تعليمه النظامي في المدارس التركية الرسمية ببغداد- الى دراسة العربية هوايةً وتعلقاً، وليس احترافاً وكسباً . وقد أداه تعلقه بهذه اللغة وعشقه لها الى المرور بجملة من حلقات التعليم في المساجد حتى انتهى به المطاف الى حلقة شيخه العلامة محمود شكري الالوسي الذي لازمه حتى وفاته عام ١٩٢٤م.

وكان من ثمار صلته بهذا الشيخ الجليل -على مدى أَعوام أَربعة من أَيام فتوّته وشبابه- أَن وقف على كنوز التراث اللغوي والأدبي وأمات المعجمات ودواوين اللغة، ورسائل الأدباء والبلغاء ودواوين الأشعار يقرؤها بتمعن وتفحص وتدقيق

(١) نفسه ص٧٣.

واستبحار فكان من شأن هذا أن قوى في نفسه ملكة قول الشعر التي ولدت عنده قبل هذا العهد بوقت، وملكة الإنشاء التي استوت عنده على عهد شيخه العلامة وأَهّلته بعد ذلك بوقت غير طويل ليكون كاتباً أَديباً ومؤلفاً يلفت إليه أَنظار المشتغلين بالثقافةوأَهل التخصص من رجال المجامع اللغوية حينذاك .

وكان من شأن هذا النزوع الأدبي الذي جمع بين ملكتي الشعر والنثر في نفس الرجل أَن خلق عنده رؤية خاصة تجاه الدرس النحوي وعماد هذه الرؤية ان الدرس النحوي ليس غاية في نفسه بل هو أداة لضبط قواعد هذه اللغة وقوانينها ووسيلة لعصمة اللسان من خرق قواعد هذه اللغة والوقوع في اللحن الذي استهجنه السلف وشددوا في النكير على من تردّوا فيه .

وتأسيساً على هذه الرؤية التي استقرت في وعي الأثري فرّق بين اتجاهين في دراسة اللغة ووضع قواعدها ورسم أصولها .

الأتجاه الأول ما أسماه الطريقة العربية التي تقوم على الاستقراء ومراعاة الاستعمالات العربية الأصلية فتقعِّد ولا تعقّد.

والأخرى ما أسماها الطريقة الأعجمية وهي تسير على منهج من التعليل المنطقي قلما تلتفت معه الى الاستقراء اللغوي وتفرض شروطاً تحرّم أَنواعاً من مباح الاستعمالات العربية فتقعّد وتعقّد.

ويرى أَنَّ الطريقة الأعجمية التي هي طريقة المتأخرين من النحاة المشارقة وفيهم الزمخشري وأضرابه تعتمد في منهج بحثها التحليل المنطقي وفرض الشروط التي تحرم المباح من الاستعمالات العربية[١] .

---

(١) نظرات فاحصة ص٣٠، ٣٢ ومجلة المجمع العراقي م١٠ ص٩ .

وهو يرى في حدود ما يعلمه أَنَّ اللغة العربية أَوسع اللغات التي تتكلم بها أَجناس البشر على الإطلاق، غزرت مادتها غزارة تفوق الوصف وتنوعت أَوزانها في الأسماء والأفعال، وتعدّدت فيها صور الاشتقاق وصيغه فلا جرم أَن يكون نحوها أَوسع نحو عرفته اللغات(١).

على أَنَّ هذا النحو كما يراه الأثري بحقّ -«وقف في جملة ما وقف من الأشياء عندما انتهى اليه، إن لم نقل تراجع عن عهده واقتصر الجهد فيه على ترديد عبارات الأوائل وشرحها، وعلى مماحكات لفظية لا طائل تحتها في الغالب ولاجديد، وقد توهم ناسٌ هالهم ما تكدس من كتبه أَنَّ هذا النحو قد نضج واحترق فلا سبيل لأحد الى أَنْ يجتهد فيه، أو يحرّر شيئاً منه، أَو يأتي فيه بنظر جديد»(٢).

والواضح أَنَّ مواجهة الأثري -في دراسته وتعلّمه النحو- للمتون النحوية التي وضعها المتأخرون كعوامل الجرجاني وشرح الإظهار للبركوي وبعض شروح الألفية، وكذلك منحاه الأدبي والشعري في دراسة العربية ونصوصها ودواوين الأدب، وتذوّقه العالي للبيان الناصع عند كبار الكتّاب والمنشئين فضلاً عن تمرسه بقراءة النص القرآني وأحاديث الرسول صلوات الله عليه، وما وقف عليه فيهما من أَسرار البلاغة ودقائق البيان، كل ذلك كان وراء هذا الموقف وهذه الرؤية النقدية المتأملة في تركة النحاة المتأخرين، وما انتهت اليه حال الدرس النحوي فيما قيدوه من مصنّفات آلت به إلى ما يشبه الألغاز والأحاجي من العبارات الجافة التي هي إلى نصوص الفقهاء أَقرب منها إلى عبارات النحويين

(١) نظرات فاحصة ص٨٠ ومجلة المجمع السوري م٤٩ ص٧١٧.
(٢) نفسه ص٨١ ومجلة المجمع السوري م٤٩ ص٧١٨.

وقد بقي الأثري -حتى أخريات أيّامه- محكوماً بهذه النظرية المتبرمة وهذا الموقف الناقد لمجمل التركة النحوية التي خلفها متأخرو النحويين. ومن هنا قلّت أَو عُدمت لديه ظاهرة الاشتغال بالبحث النحوي، أو كادت تُعدم، على كثرة اطلاعه على كتب النحويين وتنقيره في مطوّلات النحو ومصادره الأولى بدءاً بكتاب سيبويه وآثار الفرّاء وانتهاءً بشروح الألفية والكافية ونحوهما .

آراؤه في الاشتقاق:

يرى الأثري أَنّ الاشتقاق قياس مطّرد في النظام اللغوي لا يُتَصوّر تخلف فرد من أفراده ولا بد له أَن يتسق ويجري في مجراه إِلى غايته لا ينقطع عن نطائره ولا يتحول عن النظام . يشهد لهذا كما يقول قانونه النفسي عند العرب، كما تشهد له ضوابطه الوضعية المستنبطة من هذا القانون، وهو شيءكان متوارثاً عندهم سليقة ونجراً، ولا يخُلّون به، ويتناكرون ما يخُلُّ به، كما يتناكرون زيغَ الإعراب(١) .

وحديث الأثري عن القانون النفسي للاشتقاق عند العرب وعن طبيعته المتوازنة في سلائقهم ونفوسهم يعيد إِلينا فكرة الملكة اللغوية الموارثة عند الجنس الإِنساني، المتجانسة برغم تنوع الجنس البشري كما يقررها علم اللغة الحديث عند الغربيين.

ومن جانب آخرفإِنّ تقرير هذه المقولة عند الأثري إِنّما أَراد به التمهيد الىمبحثه المستفيض الذي عقده لينفي مزاعم الشذوذ التي وصفت بها بعض المشتقات، أَو طائفة واسعة منها، على نحو ما سيأتي بيانه، من جانب اللغويين

(١) نظرات فاحصة ص٨٣ ومجلة المجمع السوري م٤٩ ص٧١٩.

القدماء بسبب من عدم التدقيق أَو بسبب من نقص الاستقراء وهو ما أَنكره الرجل وردّه بعد تحقيق وتتبّع دقيقين في كتب اللغة ومعجماتها ودواوين الشعراء القدماء وآثار الدارسين.

توظيف الاشتقاق:

يقترح الأثري لمعالجة المشكلات اللغوية الناجمة عن مواجهة المتطلبات الحضارية من أَجهزة وآلات وأَدوات ومرتفقات خدمية ومعاشية وسيلتين:

الوسيلة الأولى: هي أَن يستحيى القديم ويلائم بينه وبين الحاضر من غير قسر ولا إعنات، فتستعمل الألفاظ العربية التي نسيت في معانيها الأصلية وفيما يشبه معانيها الأصلية، أَو أَنْ يكون لها بها صلة غير المشابهة . ولا ريب في أنَّ التوسع في أَوضاع اللغة القومية حتى تفره وتغني بنفسها، كما يقول الأثري، أَبقى على حياتها وأَضمن لدوام شبابها، وتجدّده من السماح للدخيل باقتحامها واحتلال مكانها.

الوسيلة الثانية: هي وسيلة الاشتقاق الذي هوفي اللغة العربية أَشبه بالمولِّد في الصناعات الالية، ما يفتأ يولّد لها الطاقة بعد الطاقة، ويُمِدّها بالقوة والقدرة على الحركة والعمل ما تحرك[١].

ومع أَنّ هذا الحلّ الذي ينبه إِليه الرجل لا يبدو مبتكراً في منحاه النظري لكنه يمهّد به لمبحث تطبيقي في أَسماء الآلةيقدم به علاجاً لهذه المشكلة الحيوية فيقترح فيه -بناء على ما استقراه من معجمات اللغة وفي مقدمتها لسان العرب-

(١) نظرات فاحصة ص٢٦ ومجلة المجمع العراقي م١٠ ص٧.

أن يتوسع في إطلاق الاشتقاق في هذا الباب انسياقاً مع أَغراض اللغة في تنوع دلالات المشتقات بحسب تنوع ما تشتقّ منه من الأفعال وغيرها ومع أَغراض الصناعات الآلية المختلفة في العصر الحاضر[١]

وعلى هذا يقرّر الأثري إضافة أَوزان أخر من المشتقات إلى الثلاثة الأوزان التي أَجمعت عليها كتب النحو والتصريف وهي «مِفْعَلة ومِفعَل ومِفعال».

وينتهي به استقصاء هذه الأوزان الاشتقاقية في مصادر اللغة هي وما صيغ عليها من صحاح أَسماء الآلات والأدوات والمرافق إلى(٢٤) وزناً اشتقاقياً صيغت عليها مئات من الألفاظ الفصيحة، كلهّا من قديم أَوزان العربية، ومن صحاح كلمها، أُجري اشتقاقها على وفق أساليبها في إسناد فعل الشيء إلى ما يلابس فاعله وآلته أو أداته أو مرفقه[٢].

وانسجاماً مع هذا المنحى في الدعوة الى استغلال الطاقة الاشتقاقية في اللغة إِلَى أَقصى ما يمكن أَن تحتمله وتتسع له يدعو إلى أن يفتح الباب على مصراعيه للنحت تسهيلاً للانتفاع به في تكثير مواد اللغة العربية التي تغنينا عن الدخيل[٣].
وهو بهذا يهتدي بهدي شيخه الشيخ محمود شكري الألوسي الذي أَلف كتابا في «النحت» حققه ونشره الاثري في مطبوعات المجمع العلمي العراقي عام ١٩٨٨م.

وهو يقرر تبعاً لشيخه أَنَّ النحت بأنواعه من قسم الاشتقاق الأكبر، واذا كان الأمر هكذا فهو كما يقرر، قياسي مطرد دل على ذلك كلام الأئمة أو لم يدل لأنّ الاشتقاق قياسي في اللغة العربية[٤].

(١) نظرات فاحصة ص٣٨ ومجلة المجمع العراقي م١٠ ص٢٠.
(٢) نفسه ص٧٣ ومجلة المجمع العراقي م١٠ ص٢٠.
(٣) محمود شكري الألوسي وآراؤه اللغوية -محمد بهجة الأثري- معهد الدراسات العربية العالية- القاهرة ١٩٨٨م ص١٤٥.
(٤) نفسه ص١٤٤.

ومسوّغ ذٰلك والدافع إليه أَنّ الرواية مهما اتسعت غير مغنية في هٰذا العصر الذي اختلفت متطلّباته عن متطلّبات العصور الوسطى أو عصور الاستعجام، وهي لا تهدي -كما يقول الأثري- إلى عبقرية اللغة، ولا تحقّق فوزاً للغة، ولا تنيلها مكسباً من مكاسب النماء والازدهار[1]. بل الذي يغني اللغة ويهدي إلى عبقريتها هو التوليد بالاشتقاق بجميع أقسامه وبتطوير الدلالة بالمجاز وبغيره لتتّسع اللغة لجميع المستجدات التي يفرضها قانون الاستمرار وسنن النمو الحضاري والفكري.

تحقيقات لغوية في تصحيح ما زعم شاذاً من المشتقات:

أورد اللغويون القدماء طائفة من المشتقات في بابي اسم الفاعل واسم المفعول زعموا أَنّها جاءت على غير القياس، وشذّت عن نظائرها. وقد حقق الأثري -مع طول تأمل وتدبر وأناة- بالرجوع إلى كتب اللغة ونصوص الشعر والنثر والقراءات القرآنية هٰذه الألفاظ والأبنية، وصحّ لديه يقيناً أَنّها جاءت على القياس، وليس فيها ممّا زعموا من الشذوذ شيء.

وقد راعى الأثري -في تحقيقاته في هٰذا المبحث- أصلين اعتمدهما، وأقام عليهما عمود النقاش والبحث والتوجيه.

الأصل الأول: هٰذا القانون اللغوي العام الذي استقرّ في فطرة العرب وصدروا عنه في كلامهم، تصريفه وإعرابه، سجيّة وطبعاً، وأجروه في ذٰلك قياساً مطّرداً لا يتوقّف، بقوّة الطبع ورهافة الحسّ، وتأبّت سلائقهم الانحراف عنه.

(١) نفسه ص١٣٧.

والأصل الثاني: التهدّي إلى الأصول التي لم تدوّن في دواوين اللغة -وهي كثيرة- بالفروع التي وردت في كلام الفصحاء من طريق الروايات الصحيحة، والبناء عليها فيما أورد وناقش من مزاعم الشذوذ. إذ الفرع يدلّ على أصله والوصف يهدي إلى فعله، فإذا صحّت الصفة فالفعل حاصل في الكفّ، كما يقرّر أبو علي الفارسي فيما يحكيه عنه تلميذه ابن جنّي[١] ونسوق فيما يأتي طائفة من هٰذه الألفاظ توضيحاً للمنحى الذي نحاه الأثري في مجادلة اللغويين وتصحيح ما أدّعوه فيها من الشذوذ.

١- عمّ فهو مُعِمّ ولمَّ فهو مُلِمّ. والقياس فيهما: عامٌّ ولامٌّ.

صوّب الأثري -بعد مراجعة لكتب اللغة- ما جاء في اللفظين من وهم في القراءة عند من نَقَل، وقال إنّهما محرّفان عن مِعَمّ ومِلَمّ، والمِعَمّ الذي يعُمُّ الناس ببرِّهِ وفضله، والمِلَمّ الذي يُصلح أمرَهم ويجمعهم. وقد جاء في اللغة ونصوص الحديث «عامّ ولامّ» اسمي فاعل من عمَّ ولمَّ، فلا شذوذ في اللفظين[٢].

٢- سرّه فهو مُسَرّ، والقياس مسرور، وإنّما قال العرب ذٰلك توهّماً منهم أنّه من أَسرَّ الذي لم ينطق به، كما يقول اللغويون. والأثري يرى أَنَّ مُسَرّ هو من أَسرَّ، حقيقة لا وهماً، ولٰكنَّ معجمات اللغة الواصلة إلينا أهملته وأثبتت فرعه الذي هو الصفة، ولذٰلك نظائر كثيرة فيها. ولنا أن نستدلّ بالفرع على الأصل كما تقدّم القول به .

٣- مُسقط فهو مسقوط، وهٰذا فعل لازم غير متعدّ، لا يأتي منه اسم مفعول، لٰكنّ الأثري صحّح هٰذه الصيغة على أَنّها من فعل سُقِط وإن لم يدوّن في معجمات اللغة على نحو ما وقع للفعل أَسرّ.

(١) نظرات فاحصة ص١١٧ ومجلة المجمع السوري م٤٩ ص٧٢٤، ٧٥٨ م٥١ ص٧٢٤.
(٢) نظرات فاحصة ص٨٥ ومجلة المجمع السوري م٤٩ ص٧٢٢.

٤- محرور من حرَّ يحَرّ إذا سَخُن، وهو لازم لا يصاغ منه اسم مفعول. لكنّ الأثري صحّح مجيئه من الفعل المتعدّي حرَّ الماءَ يحرُّه حرّاً: أَسخنه، فهو قياسي على ما جاء في التاج، لا شاذّ، وعلى هٰذا النحو صحّح الأثري مأدور ومضعوف. من الثلاثي. وحقّق ألفاظاً من الرباعي جاء اسم الفاعل منها، على ما زعموا، بزنة فاعل، على غير القياس الذي يقتضي أن يكون اسم الفاعل منها بزنة مُفعِل أو نحوه من الموازين الخاصة بالرباعي. وهٰذه الألفاظ هي:

١- باقل من أبقل المكان، إذا ظهر فيه البقل. وقد حقّق الأثري ورود بقل المكان فهو باقل، كما أورد نصوصاً فصيحة جاءت فيها صيغة مبقل، منها شعر لأبي دؤاد الإيادي معروف.

٢- أَتمر فهو تامر ومثله ألبن فهو لابن وأفعل فهو فاعل. وخرّج بعض أهل اللغة هٰذا على أَنّه من باب النسب ولا فعل له. وصوّب الأثري ما ارتآه صاحب اللسان أنّه من قولهم تمرتُ الرجلَ فأنا تامر أي أطعمته التمر.

٣- أحنط الرمث فهو حانط، على غير قياس. لٰكنّ الدينوري نقل في كتاب النبات: أحنط الشجرُ والعشبُ وحنَط يحنُط حنوطاً: أَدرك ثمره، فالقياس صحيح[1].

وعلى هٰذا النحو يستطرد الأثري ليصحّح القياس في أَعشبت الأرض فهي مُعشب، وقالوا: بعير عاشب، أي يرعى العشب، لا بدّ له من فعل، كما قالوا: روض عاشب، على النسب، ولا فعل له.

(١) نظرات فاحصة ص٩١ ومجلة المجمع السوري م٤٩ ص٧٢٣.

وكذٰلك أغضى الليل فهو غاض، ومُغضٍ، وغضا موجود في اللغة على قلّة. وأعقّت الفرس فهي عَقوق، وجاء مُعِقّ، على القياس أيضاً، وأورق النبت فهو وارق، والفعل «وَرَق» الشجرُ موجود. وأيفع الغلام فهو يافع، وحقّق رواية يَفَع الغلامُ إلى جانب أيفع. ومثلها أينع الثمر فهو يانع ومونع، وحقّق الفعل يَنَع مثل ضرَب ومنَع.

ولا يتسع المجال لسرد كل ما حقّق الأثري من أفعال في هٰذا الباب وقياسية ما اشتُقّ منها، فما ذكرناه يغني عن نظائره ويمكن الرجوع إلى المبحث كاملاً في مظانّه[١].

تصحيح ما زُعِم أَنه مبني على التوهُم:

أنشأ الأثريّ مبحثاً قدّمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة قصد فيه إلى تحقيق ما يراه قوم من القدماء ونفر من المحدثين، من الباحثين اللغويين، أَنَّ العرب اشتقّت ألفاظاً على مثال فَعِيل أو مفعول من أفعال مزيدة لم يسمع منها الفعل المجرّد، وذٰلك توهّماً منها أَنَّ هناك أفعالاً ثلاثية مجرّدة لهٰذه الأبينة التي صاغوها. أي أَنّ هٰذا البناء بني على توهّم حذف الحرف الزائد من فعله أَو أَنّه جاء خلاف القياس.

ومن أمثلة ذٰلك ذَهيب بمعنى مُذهَب في قول حُميّد بن ثور الهلالي يصف خيلاً:[٢]

مُوشّحة الأقراب، أَما سَراتُها فمُلسٌ، وأَمّا جلدُها فذهيبُ

كأَنّه توهّم الفعل ذهَبَه، المتعدّي بنفسه، وبناه عليه.

(١) نفسه ص٨٦-١١٨ ومجلة المجمع السوري م٥١ ص٧٢٤ «ومع نقص في المفردات مما ورد في نظرات فاحصة».

(٢) ديوان حُميّد بن ثور الهلالي -بتحقيق عبد العزيز الميمني ط دارالكتب المصرية سنة ١٩٥١ ص٥٩ وفيه كلمة ذهيب ولكنها قافية لبيت آخر والشاهد قائم فيها. =

ومبروز في قول لبيد بن ربيعة العامري:[١]

أَوْ مُـذهَـبٌ جَـدَدٌ، علـى ألـواحِـهِ النـاطـق المبـروزُ والمختـومُ

لأنهم سمعوا أبرزه فهو مُبرَز ولم يسمعوا: برزه فهو مبروز.

يقول الأثري: والحقّ أنَّ هٰذه المشتقّات، التي جاءت على فَعِيل أَو مفعول، وظنَّ أَبو منصور وابن سيدة وابو حاتم وآخرون غيرهم أَنها بنيت على توهّم حذف الحرف الزائد، إنّما هي مشتقّات من أفعال ثلاثية، سمعها غيرهم ولم يسمعوها هم، وثبتت عن قبيل من العرب تعتزّ العربية بفصاحتهم وتتناقل الناس أشعار شعرائهم، ويحتجّ أهل اللغة بكلامهم.. وبهٰذا تسقط دعوى بناء أمثال هٰذه المشتقات على التوهّم، توهم حذف الحرف الزائد، إذ لا توهّم في ذٰلك لأنّها مبنية على أصول ثلاثية، هي فروع منها، ولا يمكن أَن تكون فروع من غير أصول[٢].

وهنا يعيد الأثري إلى الأذهان ما انتحاه في مبحثه السابق من عود إلى كلام العرب بإكمال الاستقراء غير التام الذي بنى عليه النحويون واللغويون أحكامهم غير المتأنّية، أو التي ينقصها التدقيق في نصوص اللغة التي لم يتّسع لها محفوظهم ومرويّاتهم على نحو واعب.

وفي هٰذا المبحث يعرض الأثري طائفة من الألفاظ التي جمعتها العرب جمع مذكّر سالماً، ولم تتوفّر فيها شروط جمع المذكر السالم،فهي ليست أعلاماً لمذكّرين وليست صفات لمذكّر عاقل.

وتأوّلها بعض النحويين على أَنّا ممّا توهّم فيها شيء محذوف، وهو تاء التأنيث، وهٰذه الألفاظ هي أرض وأَرضون وأُبيكر وأُبيكرون وبَرْح وبَرْحون وأقور وأقورون، من أسماء الدواهي.

(١) ديوان لبيد بتحقيق د.إحسان عباس -ط وزارة الاعلام- الكويت ١٩٦٢ ص١١٩.

(٢) نظرات فاحصة ص١٢٨.

وينكر الأثري هٰذا الزعم المتناقض ويقول: وأقرب شيء إلى العقل، وأقومه في المنطق، أَن يقال في هٰذا: إنَّ العرب إِنّما جمعت الأرض جمع مذكر سالماً إنزالاً لها منزلة العاقل، وعلى ذٰلك جاءت الآية الكريمة ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤][١].

ثمّ يستظهر رأياً مفاده أنّ هٰذا الجمع بالواو والنون كان هو الأصل في العربية القديمة المعرقة في القدم، ثم جرى التطور فيها في صيغته، فتعدّدت صوره على النحو المعروف، وبقيت هٰذه الألفاظ شبواهد على ذٰلك الأصل القديم الذي لم يميّز بين تذكير وتأنيث، ولا بين عاقل وغير عاقل[٢].

وهو رأي فيه كثير من الوجاهة، ويسمح بتصوّره قانون التطوّر اللغوي الذي يرى أَنَّ الفروع انطلقت من أصول عامّة.

وفي هٰذا المبحث فقرة بعنوان توهّم زيادة الحرف الأصلي أفردها الأثري لمناقشة الشيخ عبد القادر المغربي رحمه الله، في جملة من الأفكار التي ارتآها لتفسير بعض الظواهر النحوية والصرفية في كلام العرب.

والذي يعنينا هنا الإشارة إلى ما تكلّفه الأثري في ردّه على المغربي من تمحّلات أوقعه فيها، على ما يظهر، حماسه واندفاعه في الدفاع عن آرائه، وحرصه على دفع مظنّة التوهّم عن الناطقين بهٰذه الألفاظ. مع أَن الإعراب على التوهّم باب في العربية أقرّه جمهور النحويين منذ الخليل وقبل الخليل وتأولوه بالحمل على المعنى وعلى الموقع. من ذٰلك -على سبيل المثال- ما قرّره الشيخ المغربي من أَن العرب منعت صرف (طحّان) علماً لرجل توهّماً أَنَّه مثل سكران، في زيادة النون، فهو من باب التوهّم.

(١) نظرات فاحصة ص١٢٩ ومجلة المجمع السوري م٥١ ص٧٢٩.

(٢) نفسه ص١٣٠، ١٣٢ ومجلة المجمع السوري م٥١ ص٧٣٠.

لٰكنّ الأثري يعترض هٰذا التفسير ويذهب فيه إلى أنَّه من التشبيه لا من التوهّم، وأنّهم يفعلون ذٰلك طرداً للباب وتوحيداً للنظائر وفي هٰذا توسعة لقاعدة الموانع من الصرف وتخفيف لبعض القيود[1]. ولا يخفىأَنَّ الاعتذار والتخريج بأنَّه تشبيه لا توّهم، لا يدفع أَنَّ نون الاسم أصلية لا زائدة، والأولى أَن يصرف كما صرف حسّان ورُمّان ونحوهما.

ومثل ذٰلك دفاعه عن منع صرف «فَيْنان»، ونونه أصلية، ونصب لغات بالفتحة؛ ظنّاً أَنّها جمع تكسير، فقد جرى فيه على منوال ما جرى في تأويل منع صرف طحّان، فصرف التوهّم فيه إلى التشبيه. ومثل ذٰلك ما وقع في منع «أشياء» من الصرف ظنّاً منهم أَنّها «فعلاء» وليست «أفعال».

وكذٰلك ردّه القول بتوهّم العرب زيادة الألف في منارة، وأصلها واو، فجمعوها منائر، والوجه مناير بالياء، مثل مغارة ومغاور ومفازة ومفاوز، وليست الألف زائدة مثل ألف رسالة وحمالة فتجمع على فعائل.

فقد ذهب الأثري إلى أَنَّ الأمر ليس من باب التوهم، ولا من باب التطوّر، بل هو لغة من لغات العرب! واستشهد لهٰذه اللغة بقراءة نافع ﴿معائش﴾ [الاعراف: ١٠] بالهمزة لا بالياء، قائلاً: فلا توهّم في ذٰلك ولا تطوّر. متجاهلاً أَنَّ قراءة نافع موضع اعتراض النحويين عامّة، وهي قراءة مفردة، مخالفة للقياس المطّرد[2].

---

(١) نظرات فاحصة ص١٣٧ ومجلة المجمع السوري م٥١ ص٧٤٠.

(٢) نفسه ص١٣٧ ومجلة المجمع السوري م٥١ ص٧٣٩. =

توكيد الألوان:

لعلّ من أطرف الآراء النحوية التي عرضت للأثري وبسطها في مبحث لغوي عقده للحديث عن الألوان في العربية وتعقّدها وغزارة تسمياتها، وهو وجه من وجوه انفساح العربية واتساع رقعة التعبير بها، رأيه في توكيد الألوان التي أَحصى منها الأثري في العربية بضع مئين، ووضع لها معجماً ما يزال مخطوطاً.

وكان شيخه محمود شكري الألوسي وضع شرحاً على أرجوزة على بن أبي العزّ الحنفي الدمشقي (ت ٧٩٢هـ) في الألوان، وهي منتقاة من «المحكم» لابن سيدة و«أساس البلاغة والكشاف» للمزمخشري.

يقول الأثري: إنَّ العرب قد أَلحقوا بكل لون من هٰذه الألوان الخمسة (الأبيض والأسود والأحمر والأخضر والأصفر، وهي البسيطة، والبواقي تحصل بالتركيب، كما يقرّر الباحثون في علوم الأوائل) ألفاظاً كثيرة مختلفة فقالوا: أَبيضُ يَقَقٌ، وأبيضُ لهقٌ ولهاقٌ، وأبيضُ وابصٌ ووبّاصٌ، وأبيضُ برّاقٌ... وقالوا: أسودُ حالكٌ وحانكٌ ومحنّكٌ ومحلولكٌ وغربيب وغيهبٌ وفاحمٌ ومدلهمٌّ ويحمومٌ... وأَحمر قانىءٌ وغضبٌ وعاتكٌ ووَردٌ وفاقعٌ وقاتمٌ وإضريحٌ وجريالٌ... وقالوا: أصفرُ فاقعٌ وفقاعيٌ ووارسٌ.. وقالوا: أَخضرٌ ناضرٌ وباقلٌ وحانىءٌ وزاهرٌ ومدهامٌّ.

وأَهل اللغة في إعراب ذٰلك فريقان. فريقٌ ذهب إلى أَنَّ هٰذه الألفاظ التوابع مؤكّدات، وهم قلّة.

وفريق يقول إنّها أوصاف يراد بها تسمية درجات الألوان.

واختار الأثري الرأي الثاني، ووصفه بأنَّه الحقّ، وأفرد صفحات عدّة من البحث للاستدلال على صوابه والاحتجاج لصحّته.

يقول الأثري: القول بالتأكيد هاهنا يستلزم القول بالترادف. ولا وجود في اللغة لترادف عدد كبير من الألفاظ بمعنى واحد بعينه تتعاقب وتُساق ويراد بها تأكيد لفظ مفرد بعينه؛ لأنَّه فضول، فما يُظنُّ من اللفظ مرادفاً إنما يعبر عن معنى دقيق ليس في غيره[١].

ثم يتبسط في النقل عن الزمخشري وابن سيدة والثعالبي وما قرروه من أن هٰذه التوابع صفات لبيان درجة اللون وخصائصة وليست مؤكدات، لأنها ليست مرادفة لما قبلها أو مطابقة له. فالأسود الحلكوك غير الأسود الغربيب؛ لأن الأول أبعد في السواد، والأبيض الأمهق غير الأبيض الأزهر؛ لأن الثاني يخالطه صفرة كلون القمر أو اللؤلؤ.

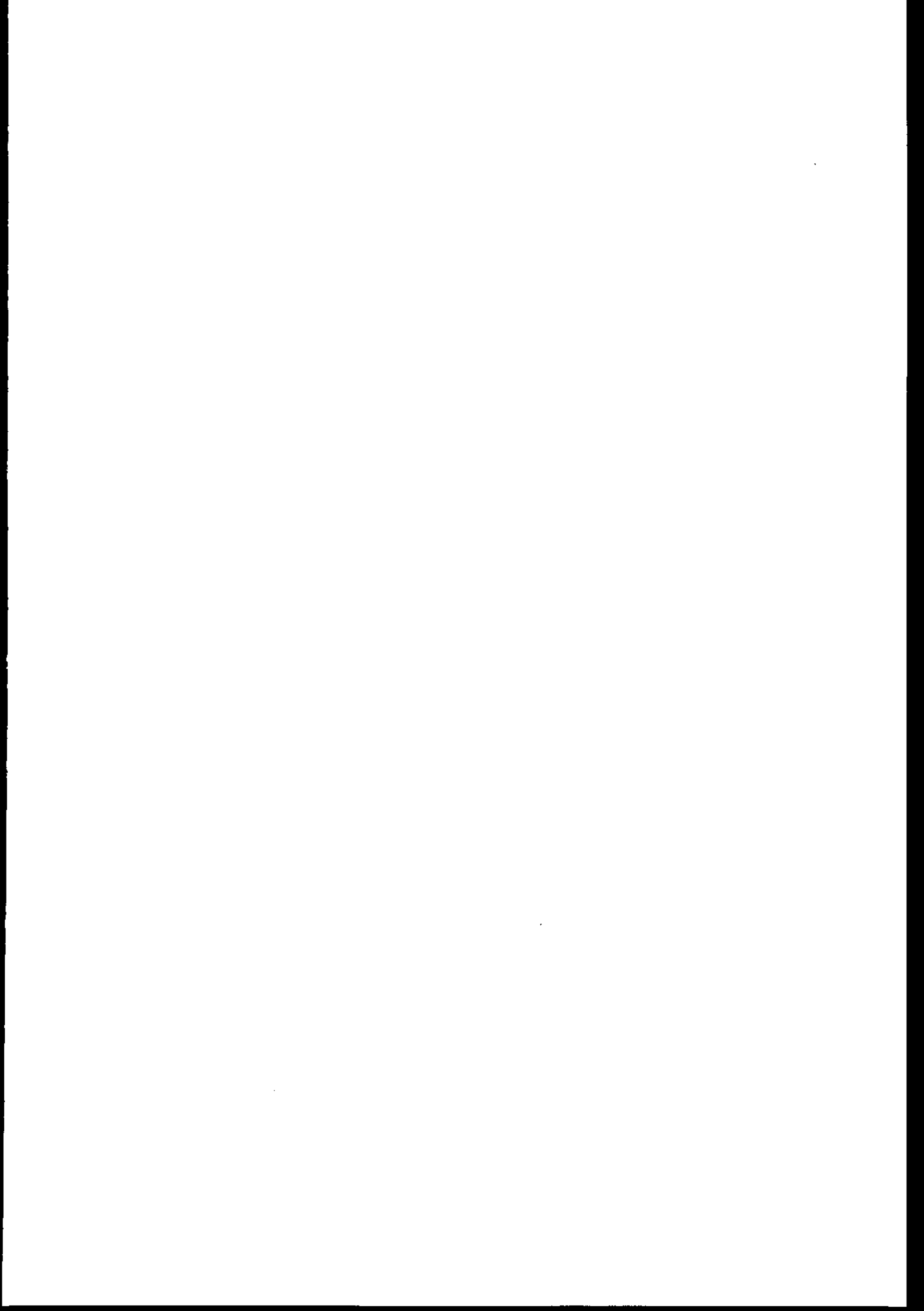
وعلى هٰذا النحو يحقق الأثري هٰذه المسألة ويستغرق في ذٰلك صفحات عدة لينتهي إلى تقرير أَنَّ هٰذه الالفاظ نعوت لما قبلها لبيان درجتها وصفاتها وليست توكيدات مطابقة في معناها لما قبلها مطابقة كاملة[٢].

وهٰذا أيضاً وجه من وجوه ثراء العربية وغناها أفاض الأثري في القول فيه عند مجمل مباحثه اللغوية، ومنها هٰذا المبحث الطريف.

---

(١) الألوان في الفصحى والدراسات العلمية واللغوية ص٢٦.

(٢) نفسه ص٢٨-٣٧.



مصادر الدراسة ومراجعها

١- ابن الطراوة النحوي، د. عيّاد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف، الطائف ١٩٨٣م.

٢- أبو الحسين بن الطراوة، د. محمد ابراهيم البناء، دار بوسلامة، تونس.

٣- أبو العلاء اللغوي، د. محمد توفيق رفعة، بحث في مجلة الهلال القاهرية، ج٨، السنة ٤٦، حزيران ١٩٣٨م.

٤- أبو العلاء المعّري وعلم النحو، إبراهيم مصطفى، بحث لمناسبة الذكرى الألفية للمعرّي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.

٥- أبو العلاء ناقداً، وليد محمود خالص، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٨٢م.

٦- أبيات المعاني، أبو محمد بن قتيبة.

٧- إتحاف فضلاء البشر بقراءات الأربعة عشر، ابن البناء الدمياطي، القاهرة ١٣٥٩هـ.

٨- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة ١٩٧٤م.

٩- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٧م.

١٠- الأزهيّة في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، منشورات المجمع العلمي العربي السوري، دمشق ١٩٧١م.

١١- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، المكتبة التجارية، القاهرة، بدون تاريخ.

١٢- الأسلوب، أحمد الشايب، ط٧، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٦م.

١٣- الأسلوب والأسلوبية، غراهام هوف، ترجمة كاظم سعد الدين، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥م.

١٤- الأسلوبية والنقد الأدبي، منتخبات من تعريف الأسلوب وعلم الأسلوب، اختارها وترجمها د. عبد السلام المسرّي - مجلة الثقافة الأجنبية ع١، م٢، عام ١٩٨٢م - ببغداد.

١٥- الأشباه والنظائر للسيوطي، ط٢، حيدر آباد، ١٣٦٠هـ.

١٦- الاشتقاق، أبو بكر بن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، بيروت ١٩٧٩م.

١٧- إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد ١٩٨٠م.

١٨- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاكر، دار المعارف -القاهرة.

١٩- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرّاج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٢ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٧م.

٢٠- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٨م.

٢١- أعلام في النحو العربي، د. مهدي المخزومي، وزارة الثقافة، بغداد (سلسلة الموسوعة الصغيرة)، ١٩٨٠م.

٢٢- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، ابن السيد البطليوسي، بيروت، ١٩٠١م.

٢٣- الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر بن الباذش، ت.د.عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ١٤٠٣هـ.

٢٤- الألسنية التوليدية والتحويلية، د.ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيوت، ط١، ١٩٨٢م.

٢٥- الألسنية العربية، ريمون طحّان، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٢٦- الألوان في الفصحى والدراسات العلمية واللغوية، محمد بهجة الأثري، محاضرات الندوات المفتوحة، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٣م.

٢٧- أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمٰن السهيلي، تحقيق د.محمد إبراهيم البنا، القاهرة ١٩٧٠م.

٢٨- أمالي ابن الشجري، الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري، ط حيدر آباد، الركن.

٢٩- إنباه الرواة في أنباه النحاة، القفطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٣م.

٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ط٣، القاهرة ١٩٥٥م.

٣١- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجّاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة ١٩٥٩م.

٣٢- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، مطبعة السنّة المحمديّة، القاهرة، بدون تاريخ.

٣٣- البحر المحيط لأبي حيّان النحوي، ط مصوّرة، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

٣٤- بدائع الفوائد لابن قيّم الجوزية، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

٣٥- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.

٣٦ البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣.

٣٧- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، بيروت (مصوّرة).

٣٨- تاريخ النقد الأدبي عند العرب، د. إحسان عبّاس، ط٢ دار الشروق، عمّان ١٩٨٦م.

٣٩- التبيان في شرح الديوان المنسوب للعكبري، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، القاهرة، ١٩٣٦م.

٤٠- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٤١- التصوّر اللغوي عند الاسماعيلية، (دراسة في كتاب الزينة للرازي) د. محمد رياض العشيري، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٥م.

٤٢- التطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب، دار الرفاعي ومكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨م.

٤٣- التطوّر النحوي، برجشتراسر، بعناية د. رمضان عبد التواب، دار الرفاعي، القاهرة ١٩٨٢م.

٤٤- تعريف القدماء بأبي العلاء، لجنة من الأساتذة، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٤م.

٤٥- التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م.

٤٦- تلخيص البيان في مجازات القرآن، الشريف الرضي، تحقيق محمد عبد الغني حسن، القاهرة، ١٩٥٥م.

٤٧- التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني، تحقيق د. خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٢م.

٤٨- تنبيه الأديب على ما في شعر أبي الطيّب من الحسن والمعيب، باكثير الحضرمي، ت. د. رشيد العبيدي، وزارة الثقافة، بغداد ١٩٧٧م.

٤٩- التنبيه على مشكلات الحماسة لابن جنّي، تحقيق عبد المحسن خلوصي، رسالة ماجستير - جامعة بغداد ١٩٧٤م.

٥٠- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر.

٥١- توجيه إعراب أبيات ملغزة المنسوب للرمّاني (الإفصاح للفارقي) تحقيق سعيد الأفغاني، ط دمشق ١٩٥٨م.

٥٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (محمد بن أحمد بن أبي بكر)، ط دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٣٥م.

٥٣- الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية علي الجارم، (بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربية ١٩٥٠م.

٥٤- الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط٢، بيروت ١٩٨٣م.

٥٥- حاشية الأعلم الشنتمري على كتاب سيبويه، ط المطبعة الأميرية - بولاق.

٥٦- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ورفيقيه، القاهرة، ١٩٦٩م.

٥٧- حوليات الجامعة التونسية (لم أُعرب الفعل المضارع؟) بحث للدكتور عبد القادر المهيري، عدد ١٦، ١٩٧٨م.

٥٨- الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٩م.

٥٩- خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ط بولاق - القاهرة.

٦٠ الخصائص، ابن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، ط دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.

٦١ الخليل بن أحمد الفراهيدي، د. مهدي المخزومي، ط٢ بيروت ١٩٨٦م.

٦٢- الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني، د. حسام النعيمي، وزارة الثقافة - بغداد ١٩٨٠م.

٦٣- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة. ط القاهرة.

٦٤- دراسة المعنى عند الأصوليين، د. طاهر سليمان حمّودة، الدار الجامعية، الاسكندرية.

٦٥- دراسات نقدية في النحو العربي، د.عبد الرحمٰن أيوب، القاهرة ١٩٥٧م.

٦٦- دراسات في فقه اللغة، د.سيد يعقوب بكر، مكتبة لبنان، بيروت.

٦٧- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، بعناية الشيخ محمد عبده - مكتبة القاهرة ١٩٦١م.

٦٨- دلالة الألفاظ، د.إبراهيم أنيس، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣م.

٦٩- دمية القصر، أبو الحسن الباخرزي، تحقيق د.سامي مكي العاني، ط٢ الكويت ١٩٨٥م.

٧٠- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة د.كمال بشر، ط١٠ القاهرة ١٩٨٦م.

٧١- ديوان امرىء القيس، تحقيق أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م.

٧٢- ديوان حميّد بن ثور الهلالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، ط دار الكتب المصرية، ١٩٥١م.

٧٣- ديوان عديّ بن زيد العبّادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٦٥م.

٧٤- ديوان لبيد، تحقيق د.إحسان عباس، ط وزارة الإعلام، الكويت ١٩٦٢م.

٧٥- ديوان المتنبي بشرح ابن جني (الفسر) تحقيق د.صفاء خلوصي، ط وزارة الثقافة بغداد ١٩٧٠م.

٧٦- ديوان المتنبي بشرح الواحدي، ط برلين ١٨٦١م.

٧٧- ديوان النابغة الذبياني برواية ابن السكّيت، تحقيق د.شكري فيصل، بيروت، ١٩٦٨م.

٧٨- الردّ على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق د.شوقي ضيف، ط دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٧م.

٧٩- رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعرّي، تحقيق بنت الشاطىء، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦م.

٨٠- رسالة الغفران لأبي العلاء المعرّي، تحقيق بنت الشاطىء، دار المعارف، ط٦، ١٩٧٧م.

٨١- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد سليم الجندي، المكتب التجاري، بيروت، بدن تاريخ.

٨٢- الزاهر في معاني كلام الناس لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د.حاتم الضامن، ووزارة الثقافة بغداد، ١٩٧٣م.

٨٣- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف، ط دار المعارف، ١٩٧٢م.

٨٤- سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.

٨٥- سرقات المتنبي ومشكل معانيه، ابن بسّام، تحقيق الطاهر بن عاشور، تونس ١٩٧٠م.

٨٦- شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ١٩٨٨م.

٨٧- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د.صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٨٠م.

٨٨- شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وآخرين، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة.

٨٩- شرح ديوان الحلاج، د. مصطفى الشيبي، مكتبة النهضة، بيروت ١٩٧٤م.

٩٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٨٥م.

٩١- شرح القصائد التسع لابن النحاس، تحقيق د. أحمد خطاب عمر، وزارة الثقافة، بغداد ١٩٧٣م.

٩٢- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترابادي، ط الإستانة ١٢٧٥هـ.

٩٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث القاهرة ١٩٨٢م.

٩٤- شرح اللمع لابن برهان الأسدي، تحقيق د. فائز فارس، ط الكويت ١٩٨٤م.

٩٥- شرح المفصّل لابن يعيش، ط المنيريّة.

٩٦- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق د. طه محسن، بغداد ١٩٨٥م.

٩٧- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ط السلفية، القاهرة ١٣٢٨هـ.

٩٨- الصبح المنبي عن حيثية المتنبي للبديعي، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه القاهرة ١٩٦٣م.

٩٩- الصناعتين لأبي هلال العسكري، تحقيق، البجاوي وأبي الفضل، ط عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧١م.

١٠٠- ضحى الإسلام، أحمد أمين، القاهرة ١٩٣٣م.

١٠١- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط٢ دار الأندلس، بيروت ١٩٨٢م.

١٠٢ طبقات الشعراء لابن قتيبة (الشعر والشعراء)، ط دار الثقافة، بيروت ١٩٦٩م.

١٠٣- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي، تحقق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٤م.

١٠٤- الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، د.صاحب أبو جناح، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥م.

١٠٥- العربية، يوهان فك، ترجمة د.عبد الحليم النجار، القاهرة ١٩٥١م.

١٠٦- علم الدلالة، بير جيرو، ترجمة د.منذر عيّاشي، دار طلاس، دمشق ١٩٨٨م.

١٠٧- علم الدلالة، د.أحمد مختار عمر، دار العروبة - الكويت ١٩٨٢م.

١٠٨- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر اسماعيل بن خلف الأنصاري، تحقيق د.زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب - بيروت ١٩٨٥م.

١٠٩- غرائب العربية، رفائيل نخلة اليسوعي، ط٢، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٠م.

١١٠- الغفران، بنت الشاطىء. ط دار المعارف - القاهرة.

١١١- الفتح على أبي الفتح لابن فورّجة، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٧٤م.

١١٢- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني، تحقيق د. محسن غياض، وزارة الثقافة، بغداد ١٩٧٣م.

١١٣- الفعل، زمانه وأبنيته، د. ابراهيم السامرائي. بغداد.

١١٤- فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د.خليل العطية، جامعة البصرة ١٩٧٩م.

١١٥- الفهرست لابن النديم تحقيق رضا تجدّد - طهران.

١١٦- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق ١٩٥١م.

١١٧- في النحو العربي (نقد وتوجيه) د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت.

١١٨- الكامل في اللغة والأدب للمبرّد، دار نهضة مصر - القاهرة.

١١٩- كتاب سيبويه، ط الأميرية ببولاق.

١٢٠- الكشاف للزمخشري، ط البابي الحلبي ١٩٦٦م، القاهرة.

١٢١- اللامات لأبي الحسن الهروي، تحقيق يحيى علوان، مكتبة الفلاح، الكويت ١٩٨٠م.

١٢٢- اللغة، فندريس، ترجمة الدواخلي والقصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠م.

١٢٣- اللغة العربية: معناها ومبناها، د. تمام حسان، ط١ القاهرة ١٩٧٣م.

١٢٤- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة د. عباس الوهاب، وزارة الثقافة، بغداد ١٩٨٧م.

١٢٥- اللهجات العربية، د. علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٧٨م.

١٢٦- لهجة تميم، د. غالب المطلبي، وزارة الثقافة، بغداد ١٩٧٨م.

١٢٧- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٧م.

١٢٨- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، ت المنجي الكعبي - الدار التونسية للنشر ١٩٧١م.

١٢٩- المتنبي بين ناقديه وخصومه، د. عبد الرحمٰن شعيب، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤م.

١٣٠ المثل السائر لابن الأثير، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٣٩م.

١٣١- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، ط وزارة الثقافة، الكويت ١٩٦٢م.

١٣٢- المجمل في اللغة لابن فارس، تحقيق د.زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٣٣- محاولات في الأسلوبية الهيكلية، ريفاتير، عرض عبد السلام المسدّي، حوليات الجامعة التونسية ع١٠ سنة ١٩٧٢م.

١٣٤- المحتسب في القراءات الشاذّة لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وشلبي والنجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ.

١٣٥- محمود شكري الآلوسي وآراؤه اللغوية، محمد بهجة الأثري، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٨م.

١٣٦- مختصر شواذ ابن خالويه، تحقيق برجشتراسر، ط الرحمانية - القاهرة ١٩٣٤م.

١٣١- مخطوط نفيس عن مراتب النحويين لأبي حامد أحمد بن محمد الترمذي، حقّقه د.هاشم الطعّان، مجلة المورد التراثية، بغداد مجلد ٣ عدد ٢ لسنة ١٩٧٤م.

١٣٨- المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨م.

١٣٩- مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط الحلبي، القاهرة.

١٤٠- مراتب النحويين لأبي الطيّب اللغوي، تحقيق أبو الفضل ابراهيم، القاهرة ١٩٥٤م.

١٤١- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، ط بيروت.

١٤٢- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، بيروت ١٩٨٧م.

١٤٣- المستوفى في النحو للفرغاني، تحقيق د.محمد بدوي المختون، القاهرة ١٩٨٧م.

١٤٤- مسند أحمد بن حنبل، ط المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٦٩م.

١٤٥- معاني القرآن للزجاج، تحقيق د.عبد الجليل شلبي، بيروت ١٩٨٨م.

١٤٦- معاني القرآن للفراء، تحقيق نجاتي والنجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٥٥م.

١٤٧- معاني النحو، د.فاضل السامرائي، ط دار الحكمة، جامعة بغداد.

١٤٨- معجم الأدباء لياقوت الحموي، ط دار المأمون - القاهرة ١٣٥٥هـ.

١٤٩- المعري ذلك المجهول، عبد الله العلايلي، ط٢ الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨١م.

١٥٠- معنى الأسلوب، مدلتون مري، ترجمة صالح الحافظ، مجلة الثقافة الأجنبية ع١ م٢ لسنة ١٩٨٢م بغداد.

١٥١- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

١٥٢- مفهوم الأسلوب، رولف ساندل، ترجمة لمياء عبد الحميد، مجلة الثقافة الأجنبية ع١ م٢ لسنة ١٩٨٢ بغداد.

١٥٣- المقاييس الأسلوبية عند الجاحظ، عبد السلام المسدّي، حوليات الجامعة التونسبة ع١٣ عام ١٩٧٦م.

١٥٤- مقدمة ابن خلدون، مطبعة الكشاف، بيروت.

١٥٥- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٥هـ.

١٥٦- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسّان، القاهرة ١٩٥٥م.

١٥٧- منتخب قرّة العيون النواظر في الوجوه والنظائر لابن الجوزي، تحقيق محمد الصفطاوي وفؤاد عبد المنعم أحمد، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٩م.

١٥٨- المنتظم لابن الجوزي، حيدر آباد، ١٣٥٩هـ.

١٥٩- المنصف لابن جني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط الحلبي ١٩٥٤م.

١٦٠- الموافقات للشاطبي، المكتبة التجارية - القاهرة.

١٦١- الموضحة للحاتمي، تحقيق د، محمد يوسف نجم، بيروت ١٩٦٥م.

١٦٢- الموطأ لمالك بن أنس، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٧هـ.

١٦٣- من تراثنا اللغوي، طه باقر، ط المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٨٠م.

١٦٤- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ط جامعة قار يونس، ليبيا ١٩٧٨م.

١٦٥- النحو العربي، مازن المبارك، دمشق ١٩٦٥م.

١٦٦- نحو الفعل، د. أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٤م.

١٦٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري.

١٦٨- نظرات فاحصة في قواعد الرسم وضوابط اللغة، محمد بهجة الأثري، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٩١.

١٦٩- نظرية اللسانيات ودراسة الأدب، روجر فاولر، ترجمة د. سلمان الواسطي، مجلة الثقافة الأجنبية ع١، م٢، سنة ١٩٨٢م بغداد.

١٧٠- نفح الطيب للمقرّي، ط القاهرة ١٣٠٢هـ.

١٧١- النوادر لأبي زيد الأنصاري، ط المطبعة الكاثوليكية - بيروت.

١٧٢- همع الهوامع للسيوطي، ط مصر.

١٧٣- الواضح في مشكلات شعر المتنبي للأصفهاني، تحقيق الطاهر بن عاشور، تونس ١٩٦٨م.

١٧٤- الوجوه والنظائر لهارون بن موسى الأعور، ت.د.حاتم الضامن، دائرة الآثار والتراث، بغداد ١٩٨٨م.

١٧٥- الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني، تحقيق أبو الفضل إبراهيم والبجاوي، ط٤، القاهرة ١٩٦٦م.

١٧٦- وفيات الأعيان لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ١٩٦٩م.

١٧٧- يتيمة الدهر للثعالبي، ط٢، تحقق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٦م.

فهرس محتويات الكتاب

● القسم الثاني

(دراسات لغوية وأسلوبية)